

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجات ومصير العرب

(المجلد السابع)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب للمعادي ت: ٣٣٠٢٠٢٨٠



العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	مجلد رقم	الجات ومصير العرب ()
حرب السبارات هل تنتهي أمام الجات	الاهرام	٥١٦	٩٥-٠٥-٢٨		
آثار الجات على الدول العربية	عمر عبد الله كامل	العالم اليوم	٥١٧	٩٥-٠٥-٢٩	
حول الاستثمارات فى إطار اتفاقية الجات	الاهرام	٥٢١	٩٥-٠٥-٢٩		
"الجلات" بصادق القانون الوطنى	العربى	٥٢٢	٩٥-٠٥-٢٩		
السوق العربية المشتركة .. الخيار الوحيد لمواجهة الجات	عمر عبد الله كامل	العالم اليوم	٥٢٢	٩٥-٠٥-٣٠	
تصافى الجهد العربى لإقامة السوق المشتركة	عمر عبد الله كامل	العالم اليوم	٥٣٦	٩٥-٠٥-٣١	
الدول العربية مطالبة بالتكفل لمواجهة سلبيات الجات	العالم اليوم	٥٣٠	٩٥-٠٥-٣١		
رأى خبير عربى كيف تواجه أموال العرب "الجات"	الاهرام	٥٣٣	٩٥-٠٥-٣١		
السوق العربية المشتركة هل الحل لمواجهة اتفاقية الجات	الاهرام	٥٣٤	٩٥-٠٦-٠١		
فوائد وأضرار أحضار حقوق الملكية الفكرية لقواعد المبادلات السلعية فى النار التجارى الجديد	ابراهيم نوار	الحياة	٥٣٥	٩٥-٠٦-٠١	
الجات وإجارة الاقتصاد الوطنى	الاهرام	٥٣٧	٩٥-٠٦-٠٥		
نأجى القطر فى	مكاسب وخسائر الاقتصاد العربى فى ظل "الجات"	الاهرام	٥٣٩	٩٥-٠٦-٠٧	
جسام زائد	"غات" نأر عالمى لن تستطيع الدول العربية مقاومتها وكثرة وارداتها العدائية تغرض تأثرها سلباً بالاتف	الحياة	٥٤٠	٩٥-٠٦-١١	
عمر عبد الله كامل					

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مكاسب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تطبيق غات ٩٩ إلى ١٦٥ مليون دولار			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٤٢	٩٥-٠٦-١٢
١٠٠ مليون دولار خسائر مصر بسبب قرصنة برامج الكمبيوتر			
عبد الناصر محمد	العالم اليوم	٥٤٦	٩٥-٠٦-١٢
الموزع الخارجي يسرق بيجانيف الأفلام!			
الاهرام		٥٤٨	٩٥-٠٦-١٢
١٦% من الصادرات المصرية مهددة بالانهيار بسبب "الجات"			
العربي		٥٤٩	٩٥-٠٦-١٢
التزام خفض دعم انتاج السلع الزراعية وتصديرها سلاح ذو حدين يواحه معظم الدول العربية			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٥٠	٩٥-٠٦-١٢
تحرير التجارة العالمية بلفة اعباء ثقيلة على الدول العربية فى سعيها إلى بناء قدراتها الاقتصادية			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٥٣	٩٥-٠٦-١٤
وزارة الزراعة تستعد لعصر الجات يوسف والى : طفرة فى الإنتاج والتصدير			
الاهالى		٥٥٦	٩٥-٠٦-١٤
الاستفادة من رؤية مصر حول تأثير "الجات" على الزراعة			
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٥٥٩	٩٥-٠٦-١٧
تطوير التجارة بين الدول العربية على أساس متكامل يتطلب النكامل والتنسيق بين القواعد الانجابية			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٦٠	٩٥-٠٦-٣٠
ضعف الاستثمار العربية فى دول المنطقة يعكس قصور الوسائل المستخدمة فى استغلال الامكانيات			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٦٤	٩٥-٠٦-٢٢
بناء تكتل اقتصادى عربى شامل سبيل مواجهة أثار الانقاف والتكتلات العالمية المرافقة له			
عمر عبد الله كامل	الحياة	٥٦٨	٩٥-٠٦-٢٢
انقافية الجات .. هل نؤدى إلى قيام السوق العربية المشتركة ؟			
محمود الشندويلي	الحياة	٥٧١	٩٥-٠٦-٢٢
شكاواكم كثيرة .. وغير محددة !			
وائل لطفي	روزاليوسف	٥٧٣	٩٥-٠٦-٢٦
الاحكام المتعلقة بدعم الانتاج والصادرات فى اتفاقات تحرير التجارة العالمية وأثارها عربيا			
ابراهيم نوار	الحياة	٥٧٤	٩٥-٠٦-٢٩
جماعة عصام الدين جلال			
رشدى ابو الحسن	صباح الخير	٥٧٨	٩٥-٠٦-٢٩
ما هى التزامات مصر فى الجات؟			
الاهرام الاقتصادى		٥٨١	٩٥-٠٧-٠٢

مجلد رقم	٧	الجات ومصير العرب (١)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
			فى ماحنات وزير الاقتصاد غداً "حات" .. بضمانات !	على محمود	٥٨٥	٩٥-٠٧-٠٣
			إتفاقية الجات والسينما المصرية	عادل كامل	٥٨٦	٩٥-٠٧-٠٩
			"وطني" يناقش مستقبل صناعة السيارات فى مصر	محمد لطفي	٥٨٨	٩٣-٠٧-٠٩
			استراتيجية لمواجهة اثر الجات على اسعار الواردت الزراعية	قمر ساه دو العقار	٥٩٠	٩٥-٠٦-٠٩
			الجات : البطالة قادمة !	بجى المصرى	٥٩١	٩٥-٠٦-١٠
			جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات	بجى المصرى	٥٩٣	٩٥-٠٦-١٠
			مصر ندخل عصر "حات"	طلعب المعربى	٥٩٧	٩٥-٠٧-١٥
			"طلاسم" الجات .. من يفكها ؟	عصام رفعت	٦٠١	٩٥-٠٧-١٧
			مصر والجات	صالح حنين	٦٠٢	٩٥-٠٧-١٧
			الانضمام الى اتفاقية "غات" سبريد اسعار وابدانها السعوية	باسر صبحى	٦٠٦	٩٥-٠٧-١٧
			الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بطلان زنادة تحرير قطاعى المصارف والتأمين المصرين	نحو الهدف	٦٠٧	٩٥-٠٧-٢٠
			التعاون العربى فى قطاع "التأمين" ضرورة حتمية	جريدة مصر	٦٠٩	٩٥-٠٧-٢٠
			جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات	الاهرام الاقتصادى	٦١٠	٩٥-٠٦-٢٣
			اتفاقية الجات تجمع عروض المفاهى والحدائق فى مهرجان الاسماعيلية التسخيلى	الاهرام	٦١٣	٩٥-٠٦-٢٤
			اتفاقية الجات ومستقبل الترجمة بحيب محفوظ : لى بروج من الكتب إلا ما يستحق	ميرفت اسماعيل	٦١٤	٩٥-٠٧-٢٨

مجلد رقم	٧	الجات ومصير العرب	٥
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المصارف العربية تعترف بحتمية الاندماج لمواجهة التطورات الاقتصادية العالمية	الحوادث	٦١٦	٩٥-٠٧-٢٨
آثار الجات على قطاعي الزراعة والصناعة	الاهرام	٦١٩	٩٥-٠٧-٣٠
لجنة قومية لمناخات نتائج اتفاقية الجات	الاهرام الاقتصادي	٦٢١	٩٥-٠٧-٣١
مصر والجات	الاهرام الاقتصادي	٦٢٤	٩٥-٠٧-٣١
الجات والركود الاقتصادي العربي وروية اسرائيل السلامة	جمال فاضل	٦٢٥	٩٥-٠٧-٣١
وجهها لغوحي الجات والزراعة المصرية	الاهرام الاقتصادي	٦٢٩	٩٥-٠٧-٣١
حسين خضر : إدارة جديدة في عصر الجات	الاهالي	٦٣٠	٩٥-٠٨-٠٣
سياسات جديدة لرفع القدرة التنافسية للنتاج الوطني في ظل التطبيق العالمي لاتفاقية "الجات" و	الاهرام	٦٣١	٩٥-٠٨-٠٥
لا مخاوف على الاختراعات في ظل اتفاقية الجات	الحياة المصرية	٦٣٢	٩٥-٠٨-٠٦
مصر والجات	الاهرام الاقتصادي	٦٣٣	٩٥-٠٨-٠٧
الاتحاد العربي للنقل يبحث تطبيق اتفاقية "الجات"	الوقد	٦٣٤	٩٥-٠٨-٠٧
التشريع .. هل يواجه حرب المعلومات ؟	الاهرام المسائي	٦٣٥	٩٥-٠٨-٠٧
جهود مصرية لتعديل التزامات انتقال العمالة في إطار الجات	الاهرام	٦٣٨	٩٥-٠٨-١٣
الجات : الأغنياء يزدادون غنى والفقراء .. فقراً	الوسط	٦٣٩	٩٥-٠٨-١٤
القانون المصري للجات	الاهرام	٦٤٠	٩٥-٠٨-١٥
بور سعيد في مواجهة الجات	الاهرام	٦٤١	٩٥-٠٨-١٧
محمد ابوالشهود			

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
سرقه أفلامنا في المهرجانات؟	ماجد رشدى	صباح الخير	٦٤٤	٩٥-٠٨-١٧
مائدة مستديرة عداً بالقاهرة لبحث تأثير اتفاقية الجات على الشرق الأوسط				
اتفاقيات الجات والدول النامية	جمال الدين صادق	الاهرام	٦٤٧	٩٥-٠٨-١٩
موجة الجات القادمة .. حماية الملكية الفكرية	رافقت سليمان	الاهرام	٦٤٨	٩٥-٠٨-٢٧
حتى لا نسقط في فتاح اتفاقية الجات !	احترسوا .. حبتان "الجات" قادمون!! المنهج .. يغتد علماء مصر !!	الاهرام	٦٤٩	٩٥-٠٨-٢٩
مصر والمنعبرات الدولية الحالية	ابراهيم عباد المرازى	الاهرام	٦٥٢	٩٥-٠٩-٠١
الإدارة فى عصر الجات	حنفى سليمان	الجمهورية	٦٥٧	٩٥-٠٩-٠٣
الملكية العكرية بين السعر ووكر وفرار الرئيس	الاهرام			
المعرب فى صدد وضع قانون جديد يضمن حماية الملكية الصناعية	محمد الشرقى	الاهالى	٦٦٦	٩٥-٠٩-١٣
تأثير الجات على سينما المتوسط نقاش حاد حول فيلم "الغبوبة" كاد يتحول إلى مشاحرة	اسامة عبد الفتاح	الحياة	٦٦٧	٩٥-٠٩-١٤
لقطات سريعة	الاهرام المسانى			
الجات .. مون محقق لسينما المتوسط	عمرو الفار	الاهرام المسانى	٦٦٨	٩٥-٠٩-١٥
كيف نواجه تحديات الذات؟	عمرو عبد اللطيف	الاهرام	٦٦٩	٩٥-٠٩-١٥
سينمائيو البحر المتوسط يرفضون "الجات"	الاخبار	الجمهورية	٦٧٠	٩٥-٠٩-١٦
الاقتصاد المصرى .. وتحديات الجات	جميل كمال جورجى	الجمهورية	٦٧١	٩٥-٠٩-١٦
			٦٧٢	٩٥-٠٩-١٨
			٦٧٢	٩٥-٠٩-١٩

المجلد رقم	٧	الجات ومصير العرب	٤
العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
شركة امريكية كسبت ٢ مليارات دولار بسبب الجات .. ونحن نغلق مصابعا !!	احمد عبد المنعم	المنصب	٦٧٥ ٩٥-٠٩-١٩
نقل التكنولوجيا والتعاون الدولي (٢)			
"دجاج الجات" .. ويهدد صناعة الدجاج العربية	أحمد الشريف	الاهرام	٦٧٧ ٩٥-٠٩-٢٠
٣٠٠ مليون دولار زيادة في التجارة الدولية بعد تطبيق اتفاقية الجات	يوسف هلال	العالم اليوم	٦٨٠ ٩٥-٠٩-٢٤
مستشار الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية يسأل عن موقف التركيب المحصولي في مصر بعد الجلات		الاهرام	٦٨٢ ٩٥-٠٩-٢٥
الدول الصناعية طوعت "الجات" لخدمة اقتصاداتها على حساب الدول النامية !!		الاهرام	٦٨٢ ٩٥-٠٩-٣٠
رأسمالية السوكت والبلاستيك !	رفعت لقوشة	العربي	٦٨٤ ٩٥-١٠-٠٩
"الملكية الفكرية" .. في ميزان "الجات"		الاهرام المسائي	٦٨٦ ٩٥-١٠-١٢
المؤتمر العربي الدولي للإدارة يبحث انعكاسات "الجات" على الدول العربية	ماهر مقلد	الاهرام	٦٨٧ ٩٥-١٠-١٥
عقول مصر .. في خطر !	محمد الصاد	الاحرار	٦٨٨ ٩٥-١٠-٢٢
لبنان يبحث في اغلاصمام إلى "الجات"		الحياة	٦٩٢ ٩٥-١٠-٢٤
تساؤلات	عبد الله بشار	الجمهورية	٦٩٢ ٩٥-١٠-٢٧
وزارة الزراعة تحذر من خطورة الجات على واردات مصر		الاحرار	٦٩٤ ٩٥-١٠-٢٨
المنتجون بطلون وزارة الثقافة بحقوقهم	روبرالبوسف		٦٩٥ ٩٥-١٠-٣٠
مؤتمر دولي في لبنان يبحث تأثير "الجات" على الاقتصاد العربي	ماهر مقلد	الاهرام	٦٩٦ ٩٥-١١-٠٣
قانون حول الحد الدائر عن بفاذ ابعافيات الجات		الحياة	٦٩٧ ٩٥-١١-٠٦

المجلد رقم	٦	الجات ومصير العرب	٢٠
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
خطابات تنافس في صناعة الاساطير والاحلام الحميلة ! نبيل عبد الفتاح	الحياة	٦٩٩	٩٥-١١-٠٨
اجتماع موسع في الخارجية بدرس الانضمام إلى "الجات" صناعة الدواء .. واتفاقية الجات	الحياة	٧٠٣	٩٥-١١-١٠
محمد فتحى بديوى	الاهرام	٧٠٤	٩٥-١١-١٠
في ظل الجات: صناعة السبيج .. من ينفذها ؟ محمد فتحى بديوى	الاهرام الاقتصادى	٧٠٥	٩٥-١١-١٢
المنتجون المصريون يطلبون تعويضات ٦ ملايين جنية التقرير الحتامى للدوة وتوصياتها	العالم اليوم	٧٠٨	٩٥-١١-١١
	الاهرام	٧٠٩	٩٥-١١-١٧
وزير الصناعة يطالب بالاستعداد لمواجهة المتغيرات القادمة الجودة في مواجهة الجات في مؤتمر موسع الشهر المقبل	الاهرام	٧١١	٩٥-١١-١٧
عبد الناصر أحمد	الاهرام المسالى	٧١٢	٩٥-١١-١٨
الجات والأبزو تحكم مستقبل صناعة الكرتون السينما هنا .. والسينما هناك	الاهرام	٧١٣	٩٥-١١-١٩
	الاهرام	٧١٤	٩٥-١١-١٩
مشكلات الشركات المنتجة وتأثير الجات على صناعة السيارات عزة على	الاهرام	٧١٨	٩٥-١١-٢٠
بالوعى الشعبى والتدابير الايرادية نحمى منتجاتنا الوطنية داخل عباءة " الجات" يعمل : " الأبيك" تجمع اقتصادى تهده الجغرافيا والدين والسياسة	الحياة	٧١٩	٩٥-١١-٢٠
منصور ابو العزم	الاهرام الاقتصادى	٧٣١	٩٥-١١-٢٠
السينما فى دنيا الاقتصاد فتحى سرور بساك فاروق متولى : لماذا تعارض الجات وقد وافق عليها عبد الناصر	الاهرام	٧٢٤	٩٥-١١-٢٦
العربى	-	٧٢٧	٩٥-١١-٢٧
التحول من القيود الحمركية إلى نظام الحرية التجارية سعيد النجار	الاهرام الاقتصادى	٧٢٨	٩٥-١١-٢٧

مجلد رقم	٧	الجات ومصير العرب	٢
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
معالم أساسية للعمل العربى فى مواجهة الجات	اتعالم اليوم	٧٣٦	٩٥-١٢-٠٢
السياحة أمل لبنان			
مروان اسكندر	العالم اليوم	٧٣٧	٩٥-١٢-٠٤
استراتيجية قومية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحديثة لحماية الصاعات الوطنية من المنافسة مع			
محمد حبيب	الاهرام	٧٣٨	٩٥-١٢-٠٧
"الجات" .. لصالح عمال مصر			
عادة عبد الله	المساء	٧٣٩	٩٤-١٢-٠٨
السينما العربية وتحديات المرحلة !			
	الاهرام	٧٤٠	٩٥-١٢-٠٨
الجات ونظم المعلومات .. وسباسة العراق			
	الوفد	٧٤١	٩٥-١٢-٠٩
"الجات" ومنظمات الاعمال			
عاطف عبيد	الاهرام الاقتصادى	٧٥٠	٩٥-١٢-١١
لبنان والجات .. المعادلة الصعبة !			
	العالم اليوم	٧٥١	٩٥-١٢-١١
مؤتمر الأهر ساقش اتفاقية الجات وأثرها على الدول الاسلامية			
	الاهرام	٧٥٤	٩٥-١٢-١٢
محاولة حادة لإنهاء أزمة السبنا			
	العالم اليوم	٧٥٥	٩٥-١٢-١٢
المنافسة التكنولوجية القادمة			
	الاهرام	٧٥٧	٩٥-١٢-١٢
"الجات" تطور الصناعات المصرية			
خالد حسن	العالم اليوم	٧٥٨	٩٥-١٢-١٤
نجاح اتفاقيات التجارة الدولية يرتبط بالسياسات التى تتبعها الدول			
مصطفى عبد الله	الاهرام	٧٥٩	٩٥-١٢-١٤
مطلوب تدريب القوى البشرية لمسايرة التقدم التكنولوجية !			
راجى الوردانى	الاخبار	٧٦٠	٩٥-١٢-٢٠
الاتار التنافسية والتكنولوجية لاتفاقية الجات فى مؤتمر بجامعة القاهرة عدا			
عائسة عبدالغفار	الاهرام	٧٦٢	٩٥-١٢-٢٢
وقعة للتأمل الجات وحماية صناعة السيارات			
عادل ابراهيم	الاهرام	٧٦٤	٩٥-١٢-٢٤

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اللعب مع الكبار .. له شروط !! بطرس غالى	المساء	٧٦٥	٩٥-١٢-٢٦
تطوير صناعة الالبان بترابط عمليات الانتاج	الاهرام	٧٦٨	٩٥-١٢-٢٧
التكنولوجيا والقائمة السوداء	الاهرام	٧٦٩	٩٥-١٢-٢٧
دخول مصر عصر الحاح	الاهرام المسائى	٧٧٠	٩٥-١٢-٢١



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٤ مايو ١٩٩٥

حرب السيارات هل تنسى أطام البط

مستول تجارى يابانى وسلب دلا من ذلك بان يحصر الجانب الأمريكى مطالبه فى قطاع السيارات على أمور هى دلائل نطاق سيطرة الحكومة مما يسهل التوصل الى اتفاق.

ويطرح الدفاع اليابانى الدالة على صغر الحكومة على الاستجابة لطايات الأمريكى وتمثلت فى موقف رابعة مصنعي السيارات التي أعلنت أنها لن تزيد من مشترياتها من أجزاء السيارات الأمريكى الصنع وللنقطة الثانية من مراقبة أنفاق تحتل فى الاعتراض على وضع بالسماء أهداف مدمية للتجارة. وإنه إذا حلت اليابان هذه الأخطاء الخطية فى قطاع نقل السيارات لكان قد تمعن عليها قبول طيات مماثلة فى قطاعات أخرى. ويتطلب الدفاع اليابانى إلى النقطة الثالثة وهى الطويات الأمريكى ويشرح وضع للجنى عليه الذى وسات فيه اليابان نتيجة لهذه الصعوبات. ويذكر فى هذا الصدد أن الطويات الأمريكى يمكن أن تعرض أكبر خمس شركات سيارات يابانية للسيارة فى الأرباح قد تصل إلى ٢٣ مليار دولار أو أكثر فى السنة المالية الحالية وقد تقلل من المصداقات بدأ يعمل فى ١٥ ألف وحدة فى هذه السنة وتوسيع إلى التصرف بأرباح الشركات الخمس الكبرى فى السنة المالية ١٩٩٦/٩٧ وأدى كيان سندا لها نحو ٦,٦ مليار دولار.

ويطعن الدفاع اليابانى إلى أن الإجراءات الأمريكى تضر الشركات اليابانية كما تضر تجارة السيارات فى أمريكا وتؤدي إلى أرباح فى الأسواق العالمية وهنا يأتي دور الجاسوس على منصة التحكم وهو الإيطالى ريجوسيو ريناتو ليراجه هذه اللمحة الصعبة على الذى خرج تليه من معركة للتفليس على إدارة المنظمة دامت نحو عشرة شهور مع ولعد من أمريكا اللاتينية هو الرئيس المكسيكى السابق كارلوس سالديس الذى ليته أمريكا وأضر من أسبها هو الكورى الجنوبي كيم تشوسى . ويحق ذلك أن القضية انتشرت ولم يفرغ ريناتو بعد من الترتيب الداخلى لهذه النقطة التى كانت من نتائج أفكاره عندما طرح عام ١٩٩٢

تعدى الخلاف الأمريكى اليابانى حول تجارة السيارات مرحلة التآكل المتبادل على البلدين وياتى الخلافات متكررة الآن على احتمال أن يتحول الخلاف إلى حاد مروع يصمم مختلفه التجارية العالمية الأولية فىهين حياتها بمعداتها وهى الآلات وأبعد لم تتجاوز شهرها الخامس بعد . وهى مغالوت ترتبها فواتر الدال والأعمال وتجمعات صناعة السيارات الضعيفة للعالم بل ودخل الورقة الأمم المتحدة نفسها. والجميع يضع سيناريوهات وسيناريوهات مضادة لواقع هذه الحاكمة التى توصف بأنها ضحية العصر بين العمالة . الأ. الذى يحمل من اللام الفاء الضوحيول المسار الذى ستسير فيه هذه القضية

تعدا إجراءات المرافعة من جانب كل طرف ويتقدم الجانب الأمريكى أولا باعتباره سبق إلى اللجوء بالشكوى ليسمعه مافعه من تقصيرات أت إلى هذا الأذهار اليابانى . ويذكر الدفاع الأمريكى فى هذا الشأن أنه حث اليابان ليه أعداء عسكريه من العصر القباردة وإثاق لها التفرغ لبناء هذا الانتماء القوى بمساعدة أمريكية استثمارية وتكنولوجيا ويضع الجانب الأمريكى مينة التحكم على سير المفاوضات وربما يشك له من صعوبة المفاوضات اليابانى . وفى نهاية المرافعة يوضح الدفاع الأمريكى بالإسناد أن اليابان تنهك قواعد منظمة التجارة الدولية بسحب التهديد الذى تعرضها على استيراد السيارات الأجنبية وتطعم غيرها لم تقدم ثلاثة مطالب ضمن اتفاق ثنائي جديد وهى منح السوق اليابانية للسيارات وكوارتها أمام المنافسة الأجنبية وزيادة منافذ الشركات الأمريكية لدى تجار السيارات اليابانيين واتخاذ خطوات لتتحقق نوع طمع غير السيارات. ويصف ممثل الدفاع اليابانى ويركز بالدعوة على عدد من النقاط لولها أن الحكومة تستطيع من جانبها أن تعرض سياسات تصديرية على أصحاب مصانع السيارات لأن ذلك خارج سيطرتها ويصف موقف الولايات المتحدة بأنه مير منطقي على الاتفاق حسب تصميرو



المصدر : الإجماع

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٥م

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التوقيع عليها خلال جولة مشاورات
أوروبية لحديد التجارة العالمية،
وبسبب هذه الظروف، تتنازع حقوق
مشاعرة متساوية فهو من ناحية يتسمر
بالانفتاح بلجوء الولايات المتحدة للاحتكام
إلى المنظمة واعتبر ذلك في تصريح له يوم
٩ مايو الحالي تجسيد ثقة الولايات المتحدة
في الإجراءات المتبعة الأطراف المتصلة
على أحكام محكمة النزاعات التجارية.
ويبدو أن ريتانو كان يقصد بهه أيضا في
مسألة الثقة الأمريكية حيث كانت الولايات
للتحدي من أحد المعارضين لاختياره
تصميمه من جهة ثانية بدأ ريتانو مشطفا
على المنظمة من مهمة التحكيم الصعبة

اقتراها بتحويل اتفاقية الجات إلى منظمة
للتجارة العالمية ، وولفت نيل الجات على
الاقتراح في مؤتمر المنسوب في العام
الماضي الذي شهد مولد المنظمة ، والمجاهات
للخسبة المدير العام للمنظمة وهو مارال
يقدر في كيفية مواجهة التحديات التي
تعبطه وينظمته وأبرزها الحفاظ على
الوحدة الهشة داخل هذا الجهاز المتعلق
للمصالح التجارية لنيل الأعضاء وعدمهم
١٢٨ دولة ، إضافة إلى تعهد الجهات
ومعاصر المنظمة والاعتراف خلال ولايته
وهي أربع سنوات على ويضع نظام
المعاملات التجارية الدولية ويظهرها
وتوضيح إطار الإدارة المتعلقات التي تم

لغروب في نفس التصريح عن أنه في أن
تتحج الولايات المتحدة بمزيد من الجهود
في حل نزاعهما خارج منظمة الجات،
ولذا لم يتحقق هذا الأمل فإن هيئة
التحكيم برئاسة ريتانو ستعاقب القاعة
ومعها ملك القضية بعد أن تعلن أن
الحكم بعد المحاولة.



أشوار الجات على الدول العربية

رسالة إلى العرب قبل أن تقع الواقعة

فمنهم من يقول بأن الدول النامية - خاصة
المتقدمة للوارد الأولية والدول حديثة
التصنيع (أسيا - هي المستقبل الأكبر من
هذه الاتفاقية بما تضمنته من تحرير التجارة
العالمية ، ورفع الأسعار إلى أسام المنتجات
الزراعية والصناعية والخدمات المصرفية
والاقتصاد وحيد انتقال العمالة ومعلم من
يقول بأن الدول النامية خاصة المستوردة
للوارد الغذائية هي الدول الأكثر ضرراً من
هذه الاتفاقية ، بينما يرى فريق ثالث أن
الدول الصناعية هي المستقبل الأول من هذه
الاتفاقية لأن كان من رايها أن جميع الدول
يمكن أن تستفيد من هذه الاتفاقية بصفة
عامة ولكن بدرجات متفاوتة وفقاً لظروفها
في مجال تحرير تجارتها.

الدول المستفيدة

من الاتفاقية «الجات»

١- المجاعة الأوروبية :

ياضي في كفة الدول المستفيدة من هذه
الاتفاقية الأوروبية حيث ستخلق
وليرات تجارح - وفقاً لتقديرات البنك الدولي

أعداد: عمر عبد الله كامل

رئيس مجموعة دله البركة

استعرضنا في الحلقة الأولى من الدراسة
التي أعدها عمر عبد الله كامل نائب رئيس
مجموعة دله البركة حول اتفاقية الجات
وأشارها على بشأن العالم بشكل عام وعلى
الدول العربية بصفة خاصة ، استعرضنا
الهدف من الاتفاقية وأهم التنازلات التي
تضمنتها والاتفاقيات التي خلصت إليها
بشأن التفاوض والأسواق والدعم والرياحية
وكافة الأغراض وخاصة الدعم في المجال
الزراعي ولقاء ليدوا الاتفاقية ، ووضع الدول
العربية ومتطلباتها الزاامية من هذا الدعم
وفي الحلقة الثانية نستكمل الحديث حول
المكاسب والأضرار التي ستخلق بعض
الدول من جراء هذه الاتفاقية التي يها العمل
بها منذ بداية العام الحالي ، حيث نستكشف
الدول حسب حجم استيرادها أو تاجرها
بالسلب مع توضيح آثار الجات على الدول
العربية والأخصاء في الاتفاقية وهي ومصر
وإيران والعرب والكويت وقطر والبحرين
والإمارات .
والأخصاء إلى وضع البلدان التي تتلقى
حالياً استيراد الجات وهي السعودية
والأردن والجزائر مع لقاء الخبراء على مدى
تأثير الدول العربية غير الأعضاء في الجات .
تقول بداية إن الكتاب الاقتصادي الذي
اقتطعت حصول المكاسب والأضرار التي
ستخلق ببعض الدول من جراء هذه الاتفاقية



6- إسرائيل وكندا وتايلاند. وهي من الدول التي ستحقق مكاسب أيضا من اتفاقية الجات وذلك نتيجة صادراتها من السلع الغذائية بنحو مليار دولار حيث يصوب في وسع هذه الدول تصدير مزيد من الحبوب نتيجة لانخفاض الدعم الممنوح للقمح والذرة في دول أوروبا والولايات المتحدة وفتح الأسواق اليابانية والكورية أمام الأرز التايلندي يمكن القول إن اتفاقية الجات سوف يكون لها تأثير سلبي مباشر على الدول العربية الأعضاء ، خاصة المستوردة للغذاء حيث سترتفع أسعار السلع الغذائية ما بين 10 و 25٪ سنويا بحلول عام 2000 مما سيوسع الفجوة الغذائية من 3,3 مليار دولار إلى 15 مليار سنويا ومن المتوقع كذلك أن تتأثر صناعة اللباس والمنسوجات في الدول العربية سلبيا نظرًا للاستثمارات الضخمة التي تتطلبها تلك الصناعة (تصل بالنسبة لمصر وحدها إلى نحو 1,5 مليار دولار). ومع تحرير السوق الداخلية وتجارة اللباس والمنسوجات يمكن أن تشهد الأسواق العربية وعلى رأسها مصر وسوريا والمغرب أيضا من المنتجات الآسيوية الرخيصة على حساب المنتج المحلي مع الأخذ في الاعتبار أن هذه السبلات ستعتمد صناعة المنسوجات إلى العديد من الصناعات الأخرى العربية. كما ستصعب الكسائر السليبية على الصادرات العربية من تلك الصناعات إلى الأسواق الخارجية، فضلا عن الأضرار الناجمة عن إلغاء الحزبا التفضيلية التي كانت تستفيد منها البلدان العربية والغيت مع حلول اتفاقية الجات أيضا تخفيضات الرسوم الجمركية التي كانت تحصل عليها بعض الصادرات العربية. ويمكن إضافة مسألة في غاية الخطورة وهي أن أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية والتي تمثل حوالي 90٪ من صادرات الدول العربية ستزداد في تقليب مع استقرار مهمة البلدان الصناعية المتقدمة على زمام التجارة العالمية. أما عن الإيجابيات التي يمكن أن تنتج من الاتفاقية، والمتعمدة في تحقيقها على مدى مواعيد الدول العربية لأوضاعها الاقتصادية مع التزامات الجات، فيمكن إيجاز أهمها في استعادة الدول العربية وللولايات المتحدة والخارج العربي من سياسة منع الإغراق مما يفتح المجال للصناعات الخليجية للمنافسة بمنتجات نسبية لتسويق منتجاتها في السوق المحلي دون ضغط وتنافس من المنتجات الأخرى مع الأخذ في الاعتبار أن تحرير التجارة الدولية في ظل الجات ينتج منافسة

ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ما بين (61-98) مليار دولار سنويا اعتبارا من عام 2000 منها 30 مليار دولار نتيجة لتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية.

2- الصين: وهي تلي المجموعة الأوروبية من حيث درجة الاستفادة من اتفاقية الجات، بالرغم من أنها ليست عضوا في الاتفاقية، إلا أنها سوف تحقق مكاسب كبيرة تصل إلى 37 مليار دولار سنويا نتيجة لتحرير تجارة النسيج والملابس الجاهزة.

3- دول آسيا حديثة التصنيع: تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الاستفادة من اتفاقية الجات نظرا لزيادة قدرتها على التصدير وفتح منافذ جديدة لها خاصة في الدول المتقدمة.

غير أن بعض الدول الآسيوية حديثة التصنيع تتخوف من أن اتفاقية الجات سوف تعطي الدول حرية اتخاذ إجراءات فتح عمليات الإغراق ضد المصدرين الذين يشبه في أنهم يقومون بإغراق الأسواق بسلع منخفضة السعر وبشكل غير عادل، حيث تشهر هذه الدول من أن الولايات المتحدة ودول أوروبا ستأخذ سلاح منع الإغراق كترهبة للحد من غزو المنافسين الجدد مثل اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة الذين يتجنبون سلما بتكلفة منخفضة خاصة في ظل انخفاض الأجور والمواد الأولية فيها.

4- الولايات المتحدة الأمريكية: ول في ظل اتفاقية الجات وإلغاء اتفاق حماية المنسوجات سيحدث انتماس للصادرات الأمريكية وبالتالي فمن المتوقع أن تحقق الولايات المتحدة مكاسب تتراوح ما بين 28-67 مليار دولار.

الجدير بالذكر أن نزاعا كان قد نشأ قبل توقيع اتفاقية الجات بين الولايات المتحدة ودول أوروبا خاصة فرنسا حول الدعم المقدم للمزارعين الأوروبيين نظرا لما يترتب عليه من غزو المنتجات الأوروبية للسوق الأمريكية بأسعار تنافسية تعمل في طياتها التكاليف المنخفضة كما طالت الولايات المتحدة بخفض الدعم بنسبة 75٪ مع خفض صادرات الحبوب الأوروبية بنسبة 24٪ والحبوب الزيتية بنسبة 50٪.

5- اليابان: ستحقق اليابان مكاسب من جراء اتفاقية الجات تقدر بما يتراوح ما بين 27-42 مليار دولار نتيجة لزيادة حجم تجارتها في ضوء تحريرها، وكانت اليابان قبل توقيع الاتفاقية تعارض فتح أسواق أمام تجارة الأرز والمنتجات الزراعية الأخرى ثم عادت ووافقت على فتح أسواق الأرز بشكل جزئي.



المصدر : **العالم اليوم**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩-٢ مايو ١٩٩٥

غير إغراقية قد تكون لها تأثيرات سلبية كبيرة على الصناعات العربية إذا لم تعمل دول المنطقة على مواجهتها من خلال الإنتاج بنوعية أفضل وبسرعة أقل. ويمكن كذلك أن تجد بعض الحاصلات الزراعية العربية ميزة أخرى موجودة من قبل وهي عدم خضوعها لنظام الحصص والقيود والنوعية في السوق الأوروبية مما يوفر لها فرصة أفضل في هذه الأسواق وبخاصة في مجال الزيوت النباتية والفواكه اللبناوات والنباتات العطرية. ومن المتوقع أن يستفيد قطاع اللقاولات في الدول العربية من تدفق المساعدات العربية فيما بينها في حالة تحرير قطاع المشتريات الحكومية وبالمشاركة في تنفيذ المشروعات عبر صناديق التنمية العربية كلياً أو جزئياً. ومن المرتقب أن تؤثر الجات على المنطقة العربية إيجابياً من ناحية حماية حقوق الملكية الفكرية في المدى المتوسط والطويل. ونخلص في هذا الصدد إلى أن اتفاقية الجات سوف يكون لها العديد من الآثار على البلدان العربية ومن بينها الدول الخليجية على المدى القصير غير أنه من الممكن أن تكون لها آثار إيجابية في الأمد الطويل في وجود شرطين أساسيين وهما: الارتقاء بنوعية الإنتاج المحلي والخمسي العربي بالإضافة إلى تحقيق المزيد من التنسيق بين البلدان العربية في ظل اتجاه جاد وراسخ نحو إنشاء كتلة اقتصادية عربية مشتركة. ويزيد من ضخامة الأعباء الملقاة على الدول العربية في تلك المرحلة التي تتطلب قدراً من التضحيات الاقتصادية، شهاباً مما يمكن تصميته بكتلة اقتصادية عربية يمكنه مواجهة التحدي الكبير الذي تفرضه اتفاقية الجات الدولية.



المصدر : الزمان المكان

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٥

الجامعة العربية تقدم ورقة حول الاستثمار في إطار اتفاقية الجات

أعد الدكتور محمد الرحمن ميسري رئيس قسم المال والاستثمار بالإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ورقة عمل سيتم مناقشتها في المؤتمر، أكد خلالها أن الدول العربية ليست بعيدة عن الاتجاه العالمي لتبني مفاهيم الحرية الاقتصادية والمنافسة العادلة وهو الأساس الذي يشكل إطارا عاما للعلاقات الدولية والاقتصادية العربية، بل وإلى قسود من الدول العربية قد قامت شروطا في سياسات الإصلاح الهيكلي والتحرير الاقتصادي بما يوازي قدرات لشاقية الدول العربية ويزيد من إمكانات تنافسها على المستوى الدولي، فالمنافسة العالمية قائمة لاستغلال والإمكانيات المتاحة منها سواء بالنسبة للدول العربية، التي انضمت لاتفاقية الجات أو تلك التي لم تنضم، ويمكن الاستغلال على بعض القطاعات التي حققها بعض الدول العربية في مجال سياسات الباب المفتوح في بعض دول مثل مصر وتونس والمغرب وسوريا واليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولذلك أن المنافسة من شأنها أن تدعم الاستثمارات العربية، خاصة إذا وكنها تدعم رأس المال العربي والأجنبي من الخارج والاستفادة من الخبرة العربية في تطوير سبل إدارة المشروعات



الوطنى القانونى تصادق (الجات)

بقلم:

د. هانى دويدار

تصديرت الآراء حول اتفاقيات الجات - صالح الدول عليها برلماناً مؤخر - بين اتجاه برى فيها مصالح الدول المتخلفة بالسما بالنامية وبين اتجاه اخر برى فيها نفقة قديمة فى لوب جديد على مصالح تلك الدول.

وأظهر صاحبات به اتفاقيات الجات من الزام الدول النامية بتقبل دوليتها الاقتصادية بما يتفق مع الأحكام التى تتضمنها. وكان الثابت ان المعاملات والاتفاقيات التجارية ان الدول النامية التى تنظم ممرها للوجوه التى تنظم ذات الطابع السياسى او الاقتصادى وغيرها. وبصورة اخرى تسمى المعاملات والاتفاقيات الدولية تنظم العلاقات الخارجية دون أن تتعداها إلى تنظيم العلاقات الداخلية. تلك العلاقات التى تنظم كل دولة قومية بتقنياتها بما لها من سيادة فى حدودها الإقليمية والشمسية.

ولذا أخذنا فى الاعتبار الطور الراهن لحركة رأس المال العالمى نحوه يسمى إلى ازالة جميع العراقى الذى قد تشوش حركته. وليس رأس المال العالمى مسجراً بل هو واقع تشهد على وجوده عدة شواهد. فمن الوجهة الاقتصادية تشكل حرج رأس المال العالمى فى تنظيم الشركات الدولية النشاط فى ماعرف اصطلاحاً بالشركات متعددة الجنسيات ومن الوجهة السياسية يوجد مؤتمر الدول الصناعية الكبرى. الدول السبع التى تقف من خلف الشركات الدولية التى تسيطر على مصادرها فى سبيل المنافسة مستاندياً لها فى سبيلها وكثيراً التى تعينها فيما بينها وكثيراً ما تدخلى مرافق تلك الدول فى القرارات الصادرة من أجهزة منظمة

الأمم المتحدة. وعلى الأخص وعند الزعم سياس الأمن ويضاف إلى ذلك أن هناك مؤسسات تقيم دورها فى ترشيح حركة رأس المال العالمى. وأزالة العراقى من أساسها. منها المؤسسات المالية كالكرب والبنك الدولى. ومنها المؤسسات التجارية ككل الوكالات المتخصصة التى تنظم أنشطة الأمم المتحدة. والتى تتولى مهمة أساسية جمع المعلومات من دول العالم الثالث.

ولم يزل هذا السياق وبعد أن حوت حركة رأس المال العالمى بالاحتلال المظلمة من الاستثمار الأجنبي السكوى إلى فرض شروط الاحتلال السليمة فى السوق العالمية إلى الاستثمار المباشر من خلال الشركات الدولية عن الشركات الدولية النشاط إلى ضمان الوجهة الاقتصادية الدولية بواسطة صفقات الشركات الدولية التى تفرسها فيها الشركات الدولية النشاط من شروط اتفاقية. تتجلى حركة رأس المال العالمى فى ازالة جميع العراقى من كل نوع. الخارجية منها والداخلية التى قد تتعرضها ولا يتركز فعل الدول الاقتصادية - وليس مقصودنا من استمرارات الأجنبية الباقية فى محاولة الاستثمارات الأجنبية الباقية من جهة ومنظمات نقل التكنولوجيا من جهة أخرى. أبرز رد فعلها أن لديها الرئيسية لملامحة تملك من سلاح قوانينها الوطنية لاصح من

إصلاح حركة رأس المال العالمى بواسطة قوانينها الوطنية. ولكن خطوة هذا النوع من السياسات الدولية على مبادئ من أن الدول النامية على مبادئ مختلف الدول الغربية التى لها السيادة الاقتصادية على أراضيها على كرامة الدول النامية. بل قد تصل لإزالة الدول النامية. بل قد تصل الأمر إلى تهديد كيان تلك الدول وبالتالى وجودها.

وبمعظم الظاهرة سوف يتقبل التحميل من القانون الوطنى إلى إجراء تقاضى بموجب الاستثمار إلى شدة معاداة الأمر بشدة لتزجراً الانحياز الدولية سوف تتركز أمام القضاء لإجرات إصدار القانون الوطنى. إذ يلقى تبنى مبدأ هذا الأحكام المعاهدات الدولية. لعل دولة ليس يوصلها معاهدات دولية وإنما باعتبارها للفرع المنظمة للاتلات الداخلية.

وهي ذلك سبب تزلزل من الدولة القومية لانها الرئيسية فى فرض سيادتها الأولى قوانينها الوطنية وما الدول النامية إلا سيادة نفسها بواسطة القانون والأجود. استعصاء. وأن ممارسة السيادة المتخلف بخلاف الانضمام إلى المعاهدة أو عدم الانضمام إليها. فليس معادلة الدولة معادلة العراق. لا يبين أو كبرى الشمسية سيال يحوم حول العالم الذات فى حالة انتعاشها عن مواكبة حركة الانحياز الدولى. حرس القانون الجائرين - جامعة الاسكندرية



التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والعلوم

مرحلتها الأولى.. بناء منطقة تجارة حرة 3 - 4

السوق العربية المشتركة.. الخيار الوحيد

لمواجهة الجات

دراسة عمر عبدالله كامل نائب رئيس مجموعة دلة

تناولنا في الحلقة السابقة، هدف اتفاقية الجات وأهم النقاط التي تضمنتها، وبالفعل الآثار المترتبة على الدول سلباً أو إيجاباً مع التركيز على وضع الدول العربية. وتستمر دراسة عمر عبدالله كامل، في توضيح الحلول المقترحة لمواجهة التصديبات التي تواجهها بلدنا العربي في ظل النظام العالمي الجديد القائم على التكتلات.. وما أضافته الجات من تحديات جديدة، لتجعل الخيار الوحيد أمام العرب للتعامل مع الجات ومع التكتلات القائمة من مركز قوة، هو وجود تكتل عربي، كما أصبح وجود سوق عربية مشتركة ضرورة تحتمها التغيرات الاقتصادية الراهنة.

وبعيد أن بناء منطقة تجارة حرة عربية، يمكن أن يشكل المرحلة الأولى من هذا التكتل، وتقوم على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية.

وتستند الركيزة القانونية لإقامة هذه المنطقة على عدد من الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية العربية القائمة بالفعل، حيث لا يبقى سوى بحث صيغة بروتوكول تنفيذي متكامل للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

وهناك العديد من المبررات والإيجابيات الدافعة على تقصير أمد العمل العربي المشترك وصولاً إلى بناء تكتل اقتصادي عربي على غرار ما يحدث في الكثير من مناطق العالم، يمكن إيجازها فيما يلي:

- 1- تكتل البلدان العربية على اختلاف أحجامها وقدراتها من مواجهة التصديبات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية والإقليمية من موقع عربي جماعي منسق.
- 2- تحقيق العديد من المزايا التي مازالت تفتقر إليها الاقتصادات المحلية في البلدان العربية والتي من أهمها السوق الواسعة والوفورات الانتاجية الناجمة عن الحجم الكبير للانتاج، وخفض تكاليف الانتاج والنقل، والارتفاع بمستوى الانتاجية،

الاستثمارات العربية البينية ومن زيادة حجم المشروعات المشتركة، والسيطرة على مشكلة البطالة عن طريق إيجاد فرص عمل مستجدة.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن التعميل في إقامة السوق العربية المشتركة وصولاً إلى بناء التكتل الاقتصادي العربي، لا يتعارض مع بنود اتفاقية «الجات» التي تعيد بدورها إقامة اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة بين البلدان المتجاورة.

إعادة توجيه التجارة العربية البينية على أساس تكاملي: ولابد من التأكيد في هذا السياق على مسألة في غاية الأهمية، وهي أن تطوير التجارة العربية البينية بالقدر الذي يتسق مع متطلبات مواجهة تحرير التجارة العالمية في ظل الجات، يحتاج إلى قدر كبير من التكامل والتنسيق، من القواعد الانتاجية في



المصدر : **المصالح اليوم**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **٢٠٠٠ مارس ١٩٩٥**

البلدان العربية، وألا غرأ الاكتفاء بمجرد إزالة هذه القيود دون الاهتمام في نفس الوقت بتوسيع القاعدة الانتاجية العربية ذات القسوة الأكبر على إنتاج السلع والخدمات القابلة للتعريف في الأسواق العربية مما يجعل تحرير التجارة في هذه الحالة وسيلة لتركيز الاستثمارات وتوظيفها في البلدان العربية والتي تؤدي بدورها إلى دعم التنمية الاقتصادية العربية قدما إلى الأمام.

ومن الأمور الرئيسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في سياق العمل في تحسين وتطوير التجارة العربية البينية وتوسيع نطاقها بحيث تدعم من الاتجاهات العربية التكاملية، الحاجة إلى توفير التمويل اللازم لهذه التجارة، واستخدام الأساليب الحديثة للتسويق وتوفير المعلومات التجارية.

ونك من خلال التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة خصوصا تلك التي تتميز بطابعها التكامل والهادفة إلى

الاستغلال الأمثل للموارد التي تتمتع فيها البلدان العربية بمزايا نسبية أو تتأسس. هذا فضلا عن ضرورة أن ترتبط الاتفاقات الرامية إلى تحرير التجارة العربية البينية بشكل عضوي بسياسات وخطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، وللتدليل على ذلك، نشير بأنه على الرغم من ازدياد الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية في بداية عقد الثمانينات (٦,٦٪ في مقابل ٨,٦٪ من إجمالي التجارة العربية الخارجية). هذا فضلا عن أن أداء هذه التجارة العربية البينية خلال هذه الفترة كان أفضل من أداء التجارة العربية الخارجية (زادت الأولى بمعدل ٥,٨٪ سنويا فيما زادت الثانية بمعدل ٣,٩٪ سنويا) إلا أن استمرار هذه النسبة المنخفضة للتجارة العربية البينية إلى اجمال الخارجية العربية بالإضافة إلى انخفاض معدل نموها مقارنة مع أداء التجارة على المستوى العالمي (٥,٨٪ في مقابل ١٣٪)، يؤدي إلى أحجام المستثمرين العرب في الاستثمار في مشروعات تصديرية للسوق العربية واندفاع هؤلاء المستثمرين في المقابل نحو تفصيل الاستثمار في المشروعات التصديرية للموجهة إلى الأسواق الدولية. وبالمقابل، فإن عدم إعطاء دفعة قوية للتجارة العربية البينية وإبقائها عند مستوياتها الحال سيكونان عاملا محبطا للاستثمار العربي المشترك.

ولذلك فإننا نلبيد من أن يتم تحرير التجارة بين الدول العربية دفعة واحدة وليس على مراحل كما كان حاصلًا في ظل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشتركة منذ جوال أربعين سنة والتي أثبتت عدم جدواها في تحرير التجارة العربية البينية نظرا لما شاب هذا العمل من عيوب لعل من بينها التناحي في تنفيذ مراحل تحرير التجارة وطول الفترة التي استندت عملية التدرج في هذا المجال إلى الآن. أما عن الشق الثاني من معاملة التكامل الاقتصادي العربي، والمتعلقة في الاستثمارات العربية البينية أو المتبادلة، فيمكن التأكيد في هذا المجال على الضرورة القصوى لزيادة معدلات تدفق هذه الاستثمارات فيما بين البلدان العربية، خصوصا ما جميع المعطيات الإحصائية تشير إلى تنحي حجم هذه الاستثمارات حتى وقتنا الحاضر، الأمر الذي مازال يعتبر عقبة مهمة من ضمن العقبات الرئيسية التي تحول دون تمكن العالم العربي من احتلال موقعه المؤمل على الساحة الاقتصادية الدولية.

وفي هذا السياق لابد أن نشير إلى أن الاستثمارات العربية البينية تعد ضعيفة جدا مقارنة بالاستثمارات العربية الموزونة في الأسواق الدولية حيث تظهر الإحصائيات أنه على الرغم من أن الاستثمارات العربية البينية ارتفعت من ٢٥٨,٤ مليون دولار في عام ٨٩ إلى ٤٠٠,٨ مليون دولار في عام ٩٠ ثم قفزت إلى ٩٢٢,٦ مليون دولار في عام ٩١، غير أن تلك الاستثمارات انخفضت بشكل ملحوظ في عام ١٩٩٢ لتصل إلى ٤٨٣,٨ مليون دولار بنسبة تراجع بلغت ٤٧,٦٪ ثم توالى انخفاض في عام ١٩٩٣ لتبلغ ٣٠٨,١ مليون دولار بانخفاض نسبه ٣٦,٣٪ عن العام السابق. وتعد عدة عوامل من تزايد الاستثمارات العربية البينية، يأتي في مقدمة تلك العقبات ضعف لفتاح الاستثمار في الدول العربية وعدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية فعازالت أسواق الأوراق المالية العربية بمحدودية حجم التداول، يضاف إلى ذلك عدم وجود سوق نقدية عربية ويتم فيها تبادل رؤوس الأموال والمصنوع على التمويل وتسوية الديون بين مؤسسات التمويل العربية.



المصدر : المصالح اليوم

النشر والخدمات الصحفية والاعلانات

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

وتفتقر كذلك المنطقة العربية إلى وجود نظام مؤسسي متناسق لاعداد المشروعات ودراسات الجدوى، فضلاً عن عدم توافر نظام متكامل للمعلومات والبيانات الاحصائية التي تهم المستثمر.

على الرغم من كل هذه المظاهرة الدالة على ضعف الاستثمارات العربية المتبادلة، فإن جميع الدلائل تشير إلى أن المنطقة تتميز بأفاق وامكانيات عديدة تؤهلها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات في المنطقة العربية لاتعاني من مشكلة نقص الطاقات الكامنة فمناخ الاستثمار متوافر في المناطق العربية ، حيث يبلغ عدد المصارف التجارية 236 مصرفاً وفقاً لبيانات عام 92، تبلغ جملة اصولها حوالي 3013 مليار دولار وجملة رؤوس اموالها واحتياطياتها 21,7 مليار دولار، كما أن الاقتصاد المصري غني بالطاقات البشرية المتمثلة في وجود 66 مليون عامل عام 92 كما أن الاقتصاد العربي يملك نصيباً موفراً من الموارد الطبيعية حيث ينتج 25٪ من انتاج النفط العالمي ويستحوذ على 60٪ من الاحتياطي العالمي.



العالم اليوم : المصدر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٤

دراسة حول اتفاقية الجات.. النتائج والآثار وحرب القصة «4-4»

تضافر الجهد العربي لإقامة السوق المشتركة

□ لدراسة: عمر عبد الله كامل ☆

على مدار ثلاث حلقات تناولنا عدة نقاط رئيسية حول اتفاقية الجات وأثارها على بلدان العالم من خلال استعراض الدراسة التي أعدها عمر عبد الله كامل نائب رئيس مجموعة دلة البركة بهذا الشأن. وذكرنا الهدف من الاتفاقية وأهم الجوانب التي تضمنتها ذات الأثر المباشر على الدول العربية وعلى رأسها دعم المنتجات الزراعية وصناعة الملابس والمنسوجات. وأبرزنا الأهمية القصوى لوجود كتلة اقتصادي عربي يمكنه مواجهة التحديات المتزايدة في ظل النظام العالمي الجديد واتفاقية الجات وما تتطلبه المرحلة القادمة من ضرورة العمل بشكل مشترك ومنسق وإيجاد كيان عربي يمثل في وحدة ولحدة.

وفي الحلقة الرابعة والأخيرة من الدراسة يوضح الدكتور عمر عبد الله كامل الركائز التي يعتمد عليها نجاح المساعي الرامية لإيجاد مثل هذه الوحدة الاقتصادية.

يتراءى هذا التسوية وبشكل موازن مع الاتجاه نحو تكثيف الاستثمارات العربية المتدفقة عبر البلدان واستثمارها في أكثر المجالات الاقتصادية إنتاجية وأكثرها قدرة على إنتاج المنتجات ذات القابلية للتسويق في الأسواق العربية، وبالشكل الذي يعود موقفاً إيجابياً في

بين مجموعة من الدول ونقوم بمحاكاتها دون النظر إلى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

5- إن ندرك جميعاً بعدم وجود فرص نمو حقيقية لأي بلد عربي منفرداً أو بعيداً عن التكامل العربي حتى وإن كان هذا البلد من أكثر البلدان العربية مالاً أو أكبرها مساحة أو أفضلها نظام حكم ومجتمع.

6- الاتجاه بالسياسات الاقتصادية الخاصة بكل دولة عربية نحو الانفتاح الاقتصادي الحر على بعضها البعض، والحرص على الابتعاد عن الانغلاق الإداري، والابتعاد عن الانغلاق الاقتصادي والتجاري العربي المبني لجهة قوائمه للناسفة، وحتمية المعاملة بالمثل، وضرورة إعطاء الأفضلية للتبادل في شتى المجالات.

7- الاتفاق على تحرير جميع السلع العربية المتدفقة عبر الأسواق العربية دون تمييز أو استثناء من كل القيود، على أن

ونقبول لكي تتمكن من تفصيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنشيطه فلا بد من مراعاة الركائز التالية:

1- لابد من العمل على إيجاد الإرادة العربية للتنمية الجادة فهي المدخل الوحيد للوقوف على المصلحة القومية العليا في التكامل.

2- دفع جهود التنمية في جميع الدول العربية، ذلك أن نجاح التنمية في أي بلد عربي هو بالتاكيد ذو مردود إيجابي على عمليات التنمية في الدول العربية الأخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وبذلك ترتفع روح التعاون والتكامل بين أبناء الوطن العربي في الدول المختلفة.

3- إفساح الفرص التجارية والاتصالات المهنية ومختلف الهيئات بدورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دون ترك الأمر كلية كمسؤولية الحكومات.

4- الأخذ في الاعتبار المعطيات الأساسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية للتكامل الاقتصادي العربي، فنظراً إلى تجربة تكامل

صورة زيادة في معدلات التبادل التجارية العربية البينية.

8- تهيئة المناخ الاستثماري المناسب فالدول العربية لا تستطيع اجتذاب المزيد من الاستثمارات دون أن يتوافر فيها المناخ اللازم للاستثمار، وهذا المناخ لا يلقى عند حدود العوامل الاقتصادية فقط وإنما يتجاوزها أيضاً إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة التي تؤثر في ثقة المستثمر وبقائه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر.

9- توفير مزيد من الحماية للمستثمر العربي ضد مخاطر الاستثمار حيث يوجد هناك أسلوبيان رئيسيان لضمان الاستثمارات الأجنبية أو لهما الضمانات القانونية وتأخذ عدة أشكال منها الاتفاقات الثنائية



بين الدول المصدرة والمستوردة لرأس المال، شأنها التشريعات القبرية التي تشجع وتنظم الاستثمارات الأجنبية الوافدة لها الحماية والضمان ضد مختلف المخاطر السياسية، وإذا كانت معظم الدول العربية قد أصدرت قوانين لتشجيع وتنظيم الاستثمار، شاملة ضمانات لرأس المال الأجنبي المستثمر ضد التأميم والمصادرة أو الاستيلاء أو الحجز.

١٥ - توفير المزيد من فرص الاستثمار والأدوات الاستثمارية، فإذا كانت الاستثمارات العربية في الخارج تتركز في الاستثمار في أسواق الأوراق المالية فإن الطريقة المثلى لاستقطاب هذه الأموال يجب أن تتم من خلال تشجيع تطوير سوق الأوراق المالية العربية وربطها بالأسواق الدولية، على أن يتضمن هذا التشجيع والتطوير في جانب العرض تعزيز عرض الأدوات المالية سواء من خلال الإحسان التشريعية المتعلقة في مطالبة بعض المشروعات باصدار أو طرح أسهمها للاكتتاب العام أو الإدراج التلقائي في البورصات عندما يصل رأس مالها إلى حد معين، أو من خلال السياسات المشجعة لاستثمار في الأوراق المالية خاصة السياسات الضريبية.

١٦ - اتساح المجال أمام القطاع الخاص العربي للدخول في المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة القائمة أو التي يمكن إقامتها في المستقبل.

١٧ - مزيد من الفاعلية للبنوك العربية في تشجيع الاستثمار في الواقع لا نستطيع

أن نغفل دور المصارف العربية في الاتساع بالاستثمار في الوطن العربي وخاصة في حيث تعبئة الموارد المالية العربية وزيادة التراكم الرأسمالي وتوجيهها إلى الاستثمار المنتج على النطاق القومي العربي، والانتقال من دورها التقليدي في تقديم التمويل القصير الأجل

وبقية الأعمال المصرفية التقليدية إلى التركيز على التمويل القصير الطويل الأجل للمشروعات العربية المشتركة وأصدار صناديق الاستثمار ودفع عطايا الصفصصة في الدول العربية نحو الامام سواء من حيث توفير التمويل اللازم أو من حيث تقييم المشروعات المطروحة للبيع أو الترويج لها، أو عن طريق قيامها بإنشاء مشروعات جديدة أسوة بالاقتصادى طلعت حرب، على أن تتولى هذه البنوك فترة الحضانة لهذه المشروعات حتى مرحلة الإنتاج ثم تعيد طرحها للبيع مرة أخرى فهذا يعطى ثقة للمستثمر العربي، ول هذا الصدد يمكن إنشاء شركات وأسما للخصاظر التي تتولى شراء وإدارة الشركات المتعثرة التي تعيد هياكلها المالية ثم إعادة طرحها للبيع الأمر الذي ينعكس على تطوير أسواق المال العربية وجذب المزيد من الأموال العربية المستثمرة في الخارج للاستثمار داخل الوطن العربي، وهذا نقطة تتعلق بنسبة المساهمة في الشركات والبنوك وهي ماذا نصر على أن يكون نسبة الشريك الوطني 51٪ مبادم هناك أنظمة تحمي الاستثمارات وكيفية توجيهها وفقا لخطط التنمية الاقتصادية في الدول المعنية.

١٨ - واستكمالاً لهذا التوجه التكامل السابق، لابد من إقامة صلة الصناديق العربية والأسواق المالية العربية للمساعدة على اشراك القطاع الخاص العربي في أكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية لقائمة عن طريق الملكية والإدارة، حيث يمكن أن يتحقق ذلك خاصة عن طريق الصندوق العربي للانماء الاقتصادية والاجتماعي.

النتائج

تعرضنا فيما سبق لاتفاقية الجات وإهم البنوك التي تتضمنها الاتفاقية سواء فيما يتعلق بوجود بنودها أم تكن بحماية الحقوق الفكرية والأدبية

حيث تم تحديد وسائل حمايتها، أو وضع إجراءات ومعايير محددة من شأنها منع حدوث اغراق السوق بمنتجات النش، فضلاً عن التحرر التدريجي سواء في مجال صناعة الملابس والمنسوجات أو القطاع الزراعي، كما أوصنا مدى اللعب المفتوح على الدول المتضررة من هذه الاتفاقية وتأثيرها على المنطقة العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة، واتضح لنا أن أكثر الدول تضرراً من هذه الاتفاقية هي الدول النامية المستوردة للغذاء، دون أن ننسى في هذا السياق ما يمكن أن يترتب على تنفيذ هذه الاتفاقية من آثار تدميرية خطيرة على العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي العربي أو في طليعة النشاط الصناعي

التوصيات

وتحقيقاً لهذا الهدف الأسمى، فإننا تعرضنا في سياق الورقة إلى العديد من المقترحات والتوصيات، التي تحاول استكمالها فيما يلي:

١ - التأكيد على أهمية الاسراع في تدارس السبل الكفيلة بوضع مشروع إقامة منطقة تجارة حرة عربية المقدم من الأمين العام للمجلس وشمل فعاليتها من التنفيذ الافتتاحية العربية، التنفيذ الأول من بناء مجتمع اقتصادي عربي متكامل يقوم على أساس التشجيع الكامل لتجارة العربية في كل الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية وتأمين المناخ المناسب والظروف الضرورية التي تؤدي إلى النمو المستمر لتجارة العربية البيئية خصوصاً أنه لا توجد حاجة لإصدار اتفاقية عربية جديدة بهذا الشأن أكثر مما يتطلب الأمر قيام المؤسسات العليا القائمة على العمل الاقتصادي العربي المشترك، بحث وتقرير صيغة بروتوكول تنفيذي متكامل الأركان والمعاصر يتم إصداره لهذا الغرض.



وتغييرها جذرياً بما يتلاءم والتغيرات الجديدة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية العربية بالشكل الذي يتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية المطلوبة.

15 - صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس مقتضيات الكفاءة الاقتصادية والاحتياجات التنموية الفعلية، والتحديث الزراعي، بحيث تتم فعالية من خلال إعادة توزيع خريطة الزراعة العربية والتركيز على وجه الخصوص على نواحي النقص التي تعاني منه الدول العربية وتشكل في نفس الوقت جانباً كبيراً من عملياتها الاستراتيجية.

16 - ضرورة وضع سياسة مائية عربية تراعي الاحتياجات القطرية والمشاركة.

17 - التأكيد على الدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به الغرف العربية في مجال التعرف بأساليب الإدارة الحديثة وإميتها في إدارة وتسيير المشروعات الاقتصادية العربية.

18 - ضرورة بذل الجهود العربية المكثفة للإسراع بخطى نقل وتوطين التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة العربية،

وبوجه خاص في مجالات الإنتاج والخدمات، حتى لا تبقى البلدان العربية عالة على مصادر التكنولوجيا الأجنبية ومعتمدة عليها بصورة كلية، و التأكيد في هذا المجال على أهمية الإسراع في وضع اقتراح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حول إنشاء برنامج أو صندوق أو شركة مشتركة للتعاون العربي الفني والتكنولوجي ضمن نطاق المجلس موضع التنفيذ الفعلي.

19 - إنشاء المزيد من الاتحادات العربية الانتاجية والخدمية مثل اتحاد الدول العربية المتحدة للبروكيمياويات، اتحاد السياحة، اتحاد النقل، اتحاد الدول العربية للسواد الزراعية، اتحاد صناعات الحديد والصلب، والتي من شأنها

9 - تشجيع ودعم إقامة المزيد من مؤسسات التمويل العربية المشتركة، لتوفير المزيد من المصادر التمويلية العربية للامانة لتغطية الاحتياجات التنموية للمشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكاملي والصيغة التبادلية، والمضجعة لرؤوس الأموال العربية على الاستثمار فيها، على أن يكون للقطاع الخاص العربي دور ذو شأن في انشاءها، وأن يتم ذلك تحت مظلة اتحاد المصارف العربية وبالتعاون مع المؤسسات المالية العربية الرسمية القائمة حالياً.

10 - العمل على تعزيز التمازج والتنسيق فيما بين الدول العربية والدول النامية خاصة الإسلامية منها، من أجل تعزيز القوة التفاوضية لها في إطار المفاوضات الساعية إلى تقليل السليبيات وزيادة المكاسب التي يمكن أن تتجنى عن الدخول في الناتج.

11 - العمل على إنشاء وحدة مختصة أو وزارة لشئون التعاون الدولي في كل دولة عربية تعنى بالمسائل المتعلقة بانساقية الجهات واعطاء أهمية اللازمة في هذا الشأن، على أن يدعم هذا التوجيه بإنشاء لجنة فرعية عليا للتصديق تنسق مع مجالس تنمية الصادرات أو اتحادات الغرف في البلدان العربية، وذلك لبلورة صيغ وسبل زيادة الصادرات العربية إلى الأسواق الخارجية.

12 - التأكيد على أهمية إقامة مركز عربي دولي دائم للإعلام والمعلومات التجارية يكون بمثابة مركز إشعاعي للمنتجات العربية السلمية والخدمية.

13 - توعية المواطن العربي من خلال وسائل الإعلام المختلفة بأهمية استخدام المنتجات والخدمات الوطنية والعربية وتفضيلها على المنتجات الأجنبية.

14 - التأكيد على ضرورة إعادة النظر في نظم وسياسات التعليم المتبعة في الدول العربية

2 - دعوة البلدان العربية إلى السعي الجاد والمباشرة نحو إعادة هيكلة.

3 - الدعوة لتضامير الجهد العربي لتدعيم السوق العربية المشتركة وترسيخ نطاقها لتشمل جميع أقطار الوطن العربي.

4 - تبني استراتيجية اقتصادية من شأنها تصفية التبعية الاقتصادية عن طريق التمويل التدريجي والمتواضع للموارد الاقتصادية المتاحة من النشاط الأول إلى أنشطة اقتصادية جديدة ومتنوعة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية العربية ولغايتها أسلامي.

5 - تشجيع إقامة المشروعات الاستراتيجية العربية المتعددة الجنسية في مجالات إنتاج السلع المصنعة ذات المستقبل الواعد مثل البروكيمياويات الأساسية،

والأوروبية، والحديد والصلب، وقطع النسيج، والصناعات الغذائية، على اعتبارها من المداخل الأساسية للتنويع الاقتصادي العربي والتخلص من مشكلة التبعية الاقتصادية.

6 - التأكيد على الضرورة القصوى لأن توجه الدول العربية جميع جهودها إلى تعزيز وتنسيق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة بالنسبة لها وتسهم في تحقيق كل ما من شأنه المساعدة في تنمية وتطوير هذا النوع من الاستثمارات فيها، وبالشكل الذي يسهم بالتبعية في الاستغلال لمواردها المالية والبشرية والطبيعية.

7 - التأكيد على أهمية الدعوة إلى نقل ملكية الشركات العربية المشتركة المقامة برؤوس أموال حكومية إلى القطاع العربي الخاص.

8 - انفتاح المجال أمام القطاع الخاص العربي معشلاً في المنظمات الاقتصادية التي تنظمه، للمشاركة في كل ما يطلق عليه العمل العربي المشترك.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠١ مايو ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المساعدة على التوسيع في مجال
التجارة الانتاج. 20- نظراً لأهمية النفط
بالنسبة للدول العربية النفطية
وغير النفطية فضلاً عن أنه
مصدر مهم وأساس لتوفير
الأموال اللازمة لتغطية متطلبات
التنمية، فقد ظهرت للضرورة
والحاجة الملحة إلى اتباع
استراتيجية جديدة وأكثر
فعالية، - ولاتترك الأسفار في
البلد المستهلكة بالتكامل كما هو
حاصل الآن وأن يتم في نفس
الوقت إعادة النظر في الكيفية
التي يتم فيها تصادق انفاق
العوائد النفطية وبالشكل الذي
يعمل على زيادة معدلات تدفق
هذه الأموال للاستثمار في
المشاريع الاقتصادية العربية
الحديثة المشتركة وخصوصاً
تلك التي تتمتع بمزاياها النسبية
والتنافسية.

* نائب رئيس مجموعة دلة



المصدر : الصائم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٥

تجارتها الخارجية 67%

والبنينة 8% فقط

الدول العربية مطالبة بالتكتل لمواجهة سلبيات الجات

سيوفر للدول العربية المزايا أبرزها: خفض
الاستيراد وتطعيم الصناعات وتنشيط
الاستثمار وإيجاد قاعدة صناعية عن طريق
توفير المتطلبات الضرورية لاعادة الأموال
العربية المستثمرة في الخارج والتي تقدر
بمئتي (٥٧٠) مليار دولار إلى الداخل،
وإيجاد أسواق مال عربية والوقوف امام
الاجرامات التنافسية المحتلة والتي من
المحتمل ان تتعرض لها الاقتصادات العربية
وتوفير المزايا التنافسية من خلال المعاملات
التجارية والاقتصادية مع التكتلات الأخرى
ومحاولة تعظيم ايجابيات اتفاقية الجات
وحصر السلبيات والتعامل معها.

التجارة العربية والجات

وترى الدراسة انه لتفعيل دور السوق
العربية المشتركة يجب التركيز على وضوح
قوانين الاستثمار واستقرارها وتأمين حرية
تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج
واقامة الأسواق المالية العربية والتنسيق
فيما بينها من أجل انشاء السوق العربية

للادواق المالية ورأس المال العربي.

نظرا لعجز الاقتصادات العربية عن توفير
السلع والخدمات الضرورية والتي يستهلكها
المواطن العربي تقسم الاقطار العربية
بالاستيراد من الخارج حيث تكون معظم
السلع المستوردة اما سلعاً غذائية او دوائية
او رأسمالية او بسيطة، اما بالنسبة إلى
السلع والتي يتم تصديرها في الوطن العربي
فيتم استيراد غالبية مخرجاتها من الخارج.
نتيجة للتوجهات العاملة فقد اخذت
الدول العربية والنامية بتحرير تجارتها في
مقصف الثمانينات حيث اتخذت خطوات
جادة لفتح اقتصادياتها وبمضي في الاسواق
العالمية، وقد شمل ذلك تخفيض التعريفات
الجمركية او تبسيطها في نطاق الاسلحات
الاقتصادية الواسعة كما اتخذت كثير من

في الوقت الذي تعد فيه الاقتصادات
العربية من أكثر الاقتصادات انفتاحا على
العالم الخارجي (للتوسط 67% من الناتج
المحلي الاجمالي) الا انها تعاني من اختلال في
هيكلها السلعي حيث تشكل السلع الأولية
الجزء الأكبر من صادراتها، كما تستورد
غالبية السلع الغذائية والرأسمالية
والوسيط، وتتضائل في نفس الوقت
التجارة العربية - العربية إلى نحو 8%.
وهي تتمكن الاقتصادات العربية من
مواجهة الآثار التي تترتب على تحرير
التجارة فعليها ان تحيد النظر في واقعها
وفعالها وعلاقاتها الاقتصادية بشكل
يؤدي إلى زيادة حجم تعاملها التجاري مع
بعضها البعض.

وتسعى دراسة الشركة العربية
للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية
(الكويما) والاردن في المؤتمر السادس لرجال
الأعمال والمستثمرين العرب: ان العالم
العربي يشهد تغيرات أساسية في هيكله
الاقتصادي امتدت إلى جميع نشاطاته ومن
نطاق الاقتصاد الكلي.

وتطالب الدراسة بزيادة التعاون
الاقتصادي العربي وتفعيل وتنشيط قيام
السوق العربية المشتركة والمنظمات
والاتحادات والشركات العربية لكي تقوم
بدورها لتطبيق هذا التعاون من أجل ترجمة
استراتيجية العمل العربي المشترك إلى
مشاريع وبرامج عملية، كما ان اتفاقية
الجات تدعو إلى دعم التكتلات الاقتصادية
ومنها العربية طالما تلص هذه الاتفاقية على
اعتبار التبادل التجاري بين اطراف هذه
التكتلات أمراً داخليا، حيث سيوفر التكتل
الحفاظ على الأسواق العربية وتجنب
المنافسة غير المتكافئة، كما ان التعاون من
خلال هذه التكتلات يؤدي إلى تحسين
القدرة التنافسية في شتى المجالات،
إضافة إلى ان التكتل الاقتصادي العربي،



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠١٠ مايو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدول اجراءات غير جمركية لتحرير الواردات مع الاعلان صراحة عن نيتها في الوصول إلى التحرير الشامل.

هذا وتشكل الدول الصناعية ما نسبته 45٪ من اجمالي الصادرات وما نسبته 60٪ من اجمالي الواردات بينما تشكل الدول النامية 15٪ و 14٪ وبقيّة العالم 40٪ و 25٪ من اجمالي الصادرات والواردات على التوالي.

وعليه تستحوذ الدول الصناعية وعلى رأسها الأوروبية على النصيب الأهم من التجارة العربية، حيث الميزان التجاري لصالح هذه الدول، أما بالنسبة للدول النامية فيكاد يكون الميزان التجاري يبتلع بين الدول العربية متوازنا أما بقية العالم فان الميزان التجاري يكاد يكون لصالح

الدول العربية، وعليه فان الميزان التجاري بين الدول الصناعية والنامية ليس في صالح الدول العربية.

ومن الناحية العملية فان نسبة الصادرات الصناعية العربية المشمولة باتفاقية الجات تشكل حوالي 25٪ من مجمل الصادرات العربية في حين لا تزيد نسبة الصادرات العربية إلى مجمل دول العالم بما فيها النقط والغار على 3.7٪ وفقا لآخر احصائية.

لذلك ان الدول المتقدمة سوف تحقق نتائج ايجابية في المستقبل بسبب تحرير التجارة العالمية خاصة أن منتجاتها تتمتع بسهولة عالية وتستطيع الوقوف امام المنافسة الدولية اما بالنسبة للدول العربية فان مجرد سحب الحماية وفتح الاسواق دون ضوابط وتقيود على السلع المستوردة سوف يؤثر سلبا على المنتجات الوطنية ويوجه خاص غير التنافسية والنشطة اذ لم يتم الاستعاضة عن هذه القيود بسياسات داعمة تستهدف تحسين الانتاجية كما ان سحب الحماية سيؤدي إلى زيادة في اسعار الواردات وارتفاع في معدلات خدمة الدين العام واغفال لجوانب التنمية الاقتصادية العربية.

الاستثمار واتفاقية الجات

كما ان الدول العربية نتيجة لعدم قيامها بكتلة تجارية وتكتل اقتصادي واحد ان تخسر كثيرا من حيث ميسر الدولة الاولى بالرعاية والتي يحق لها اعطاء مزايا تفضيلية فيما بينها وهذه الميزة ستؤثر على

القطاع الصناعي العربي وعليه وعن طريق التكتل يمكن تقادي الاتفاقيات السلبية المحتملة لهذه الاتفاقية.

منحت الاتفاقية نفسها سلطة ايقاف مفعول التشريعات الوطنية والقوانين الاستثمارية التي تتعارض معها وهو حق يمس جانبها مهما من استراتيجيات الدول النامية للحاق بركب الصناعة والتصنيع العالمي ووفقا للاتفاقية فإن جميع التشريعات الاستثمارية والجمركية التي تشترط للتمتع بالمزايا العربية والجمركية ان تكون هناك نسبة من المكون للمنتج النهائي تعتبر باطلّة وخارجة عن قواعد الجات باعتبار ان ذلك الشرط له نفس اثر الحماية الجمركية الذي يميّز سعر وتدفق التجارة الدولية الحرة.

الدور العربي والجات

رغم عدم الاطلاع على كل تفاصيل وبتود اتفاقية الجات اننا نتضمن ايجابيات وسلبيات، ومن موضوع الانضمام في الوقت الراهن بعد دخول غالبية دول العالم اليها اصبح يحكم الواجب لكن ان النظام العالمي الجديد وخاصة بالظروف الحالية وبعدم انهيار المعسكر الاشتراكي ادّى إلى تفعيل دور اتفاقية الجات والتي أصبحت تعرف بمنظمة التجارة الدولية World Trade Organization، وحيث نعلم ان حوالي 92٪ من للتجارة العالمية سيكون من خلال هذه الاتفاقية وعدم السماح للدول

بالانغلاق. ولا خيار امامها الا الانخراط والدخول في هذه الاتفاقية وان الانهزال سيؤدي إلى مزيد من الضلال لكن الدول المتقدمة تحظى بما نسبته 80٪ من اصل التجارة الدولية (92٪).

وتختلف درجة السلبات والاييجابيات حسب الهياكل الاقتصادية للدول، فكلما كانت الدول تعتمد على طرق التخفيضات سوف تعظم الفوائد من طريق التخفيضات في الحواجز الجمركية وازالة المعوقات وعليه فانه لا مفر امام الدول العربية الا قبول الاتفاقية وان تتوجه إلى الاستفادة من ايجابيات الاتفاقية وتقليص السلبات واعادة النظر في الهياكل الاقتصادية العربية عن طريق تخفيض التكاليف وتطوير الانتاج بشكل يتماشى مع هذا الواقع التنافسي. ان الدول العربية ستعتمد بعض



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٥

السياسات وخاصة في المدى القصير والمتوسط أما على المدى الطويل ونتيجة للتكيف مع هذا الواقع ومحاولة تنشيط التنشيط الاقتصادي العربي واستثمار الأموال المتاحة والطاقة البشرية الممتدة فإنها ستجني ثمار ذلك عن طريق استغلال الهامش الزماني المتاح وتشجيع التصاعد طويل المدى بين المنتجين والمستهلكين العرب لاختلاف المنتجات العربية.

والتركيز على السياسة التسويقية القطرية والتنسيق بين السياسات التسويقية العربية وتحديد القطاعات الاقتصادية وتبيان كيفية تأثرها من اتفاقية الجات.

وعليه فإن هناك بعض أسس يجب التركيز عليهما.

أولهما تليد الاقتصاد الإقليمي العربي وضرورة تفعيل السوق العربية المشتركة عن طريق تطوير وتطبيق التشريعات الجمركية العربية ودعم تفعيل دور ونشاط الشركات العربية المشتركة والمشاريع العربية الثنائية وإيجاد الأسواق المكمل خاصة أسواق المال العربية.

وثانيهما إيجاد ومساندة الأسواق الأخرى التي ستكون داعمة للتكامل الاقتصادي العربي مثل السوق الأفريقية المشتركة والسوق الإسلامية المشتركة.

وليس من الموضوعي الآن اتخاذ موقف إيجابي أو سلبي من الجات وبالتالي تعزيز دخول أو عدم دخول الدول العربية فيها.

فهذه الاتفاقية تطوّر على تحديات وفرص ذات فائدة كبيرة من استثمارها كما أنها وفي نفس الوقت تحمل في طياتها معانيد لا بد من وعي مخاطرها وعلى المستوى الإيجابي فإن

الدخول في عضوية الجات تكسب البلدان المنضمة فرصة الوجود داخل هذا التجمع الاقتصادي حيث يكون لكل دولة حق

وصوت واحد مثلها مثل أي من بقية الدول الأعضاء كما تكون طرفاً في النقاشات

والحوارات الجارية التي تؤثر على المستقبل الاقتصادي للعالم وحيث أن منظمة التجارة العالمية تشكل إطاراً لحل الخلافات التجارية بين الدول الأعضاء وعدم انضمام الدول

ببقية إمكانات الاستفادة التي يتيحها هذا الإطار لحل نزاعاتها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢١ مايو ١٩٩٥

المصدر:

د. أي خبير عربي

كيف تواجه أموال العرب الجات

لا شك أن التغيرات المتلاحقة التي نمرينا اليوم تفرش نوعاً من التمليل والتفكير والتحليل لما يحدث حولنا، فالأسراع والبدء بتطبيق بعض البرامج التي من شأنها تدعيم المركز التنافسي للوحدات المالية العربية في المدى المتوسط من خلال إيجاد سوق نقدية عربية لتسهيل حركة الأموال والقروض والتسوية المتعلقة بالدين وتطوير أسواق المال العربية والتسويق فيها بينهما خطوة نحو إنشاء سوق

مالية عربية موحدة، وكذلك وضع نظام حكم للاعتراف على تأسيس شركات التأمين والرقابة عليها لما لها من دور فعال في تشجيع الاستثمارات العربية وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

بالنظر في اتفاقية الجات مالها وما عليها نجد تأثيرها على القطاع المالي العربي يبدو مؤثراً إذا نجد أن على الدول العربية استحداث وظائف جديدة في أوعية الأبحاث وصناعات وأسواق المال مع تطوير أساليب الإدارة والتكنولوجيا الشبكية في المصارف العربية وأن تستوفي الوحدات المصرفية معايير مؤتمر (بال) حتى تستطيع الوقوف أمام المنافسة الأجنبية داخلها وخارجها. وعليه لابد من مراجعة البنوك المركزية ومؤسسات سوق المال وسلطات التأمين في الدول العربية للوقوف على نمو اتخاذ الإجراءات التي تضمن المستثمرين والمودعين ومالكين الأسهم بما يضمن الثبات والاستقرار في الأسواق المالية والنقدية والذي يمكن أن يثقل بالمنافسة الأجنبية، فالتطورات الاقتصادية الدولية تدل على أن الدول العربية أن تتبنى تعديداً مبدئياً للأولويات التي تقبل المنافسة فيها في القطاع المالي وذلك من خلال المركبات التالية:

- المراجعة الاقتصادية والمالية النقدية من أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية والتحرير التدريجي لقطاع المال
- الاتفاق عربية على أدوات تحرير الخدمات المالية العربية، وفقاً للمقولة الأساسية للتوفيق لتحقيق مكاسب
- الطلب من الدول المتقدمة السماح لها بالمزايا

المفترقة للدول النامية. في إطار كون الدول العربية من الدول النامية عموماً.

ف نجد أن أهم المستجدات التي تفرض نفسها حالياً في القطاع المالي من الاتجاه نحو تحويل القروض إلى شكل مسجلة، وهو مسجل صرف باسم - 56 Curitization وزيادة الأهمية النسبية للأنشطة والعمليات المالية التي تجري خارج الميزانية والتي تظهر ضمن أرباح الميزانية وتحويل الأسواق المالية وتربطه عالمياً، وكذلك نسبة الملاءة التي تعبر من أهم القدرات التي تواجه المصارف العربية والمفروض من مازق آثار الجات السلبية على القطاع المالي العربي الذي تعاني بعض وحداته من كثرة مبيعاتها للعمود وأختلال مبالغها التحويلية وسوء إدارتها وتخلها أمام المنافسة المالية وكذلك وحدات التأمين في الدول العربية. فمعظمها في وضع مالي غير ملائم نتيجة لضعف أصولها الرأسمالية والتي هي أساس القدرة الاستثمارية لهذه الشركات فضلاً على اعتماد صناعة التأمين العربية على إعادة التأمين المالية من حيث تنظيم الاحطار. والمفروض يجب تبني سياسات من شأنها أن تدعم الوحدات المالية العربية خاصة إذا ما أوتينا قديم رأس المال العربي من الفئات التي داخل المنطقة العربية والمشتغاة من الخبرة في تطوير هيكل إدارة الوحدات المالية وخاصة أن من شأنه مواكبة ذلك لبرامج الخصخصة، فضلاً على أن فتح أسواق المال العربية أمام تسجيل الأوراق المالية الأجنبية والعكس كدليل بتنشيط المراكز والأسواق المالية العربية وتحسين قدرتها على اجتذاب فوائض الأنوال العربية من الأسواق الدولية.

د. عبد الرحمن صبري
رئيس قسم المال والاستثمار
بالإمانة العامة للشؤون الاقتصادية
بجامعة العربية



الأمم المتحدة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٥

الاتحاد العام للشرق التجاري العربية :

السوق العربية المشتركة هي الحل الوحيد لمواجهة الطاقة الجات

المشتركة والتخلف على الخلافات العربية حتى تصبح للجمعية العربية كتلة تفاوضية مع المنظمات والتكتلات المالية خاصة وأن السوق العربية تضم ٢٥٠ مليون مواطن وكسبات هائلة من الثروات الطبيعية والموارد البشرية والمواد الأولية ولكننا نغفل إلى الإدارة الناجحة والتقنية العالية، كما أن السوق العربية المشتركة يمكن أن تحمي النشاط الاقتصادي العربي وتنمية وتزيد من حجم التجارة للبيئة وتوسع نطاق الإنتاج التكامل العربي وتجتنب الاستثمارات العربية المندفعة للخارج حيث أن كل ١ دولار من ربح الأموال العربية المستثمرة في الخارج يقابلها دولار واحد يستثمر في المنطقة العربية.

أكدت رؤية الاتحاد العام لشرق التجارة والزراعة والصناعة في البلاد العربية أن إنشاء سوق عربية مشتركة هو الحل الوحيد لمواجهة اتفاقية الجات، حيث يتعاظم دور القطاع الخاص وتضام الشركات العربية الكبرى في التطوير للاستثمار الداخلي لأقامة مشاريع مشتركة لدعم هذه السوق اعتمادا على المنافسة والكفاءة وفق برامج محددة، وأن الفرصة معدودة في الدول العربية محدودة لأقامة هذه السوق العربية، حيث أعطت اتفاقية الجات مهلة عشر سنوات لأقامة التكتلات الاقتصادية خاصة أن السوق العربية قد صمد قرار بها من جامعة الدول العربية عام ١٩٦٤ وعلينا أن نستفيد من تجارب إنشاء السوق الأوروبية



المصدر : الهيئة السعودية

التاريخ : ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فوائد وأضرار إخضاع حقوق الملكية الفكرية لقواعد المبادلات السلعية في النظام التجاري الجديد

إبراهيم نوار *

■ نشأت اتفاقية «غات» ١٩٩٤ لتحريم التجارة العالمية ما يمكن اعتباره سوقاً عالمية لتجارة حقوق الملكية الفكرية. وحددت الاتفاقية القواعد والأحكام التي تنظم التعامل في هذه السوق الجديدة على أساس القواعد والالتزامات المنصوص عليها لتنظيم التعامل في أسواق التجارة السلعية. وتناول القسم «ج» من الملحق الأول لاتفاقية تحرير التجارة العالمية تفاصيل قواعد تنظيم تجارة حقوق الملكية الفكرية.

ويشمل الملحق نصوصاً تتعلق بالحد الأدنى الذي اتفقت عليه الدول المشاركة في جولة أورغواي لتحديد الملكية الفكرية. وفي ما يتعلق بتجارة حقوق الملكية الفكرية. ومن لم يقر هذا الحد الأدنى المتفق عليه يشكّل الأساس وليس السقف لقواعد حماية حقوق الملكية الفكرية.

وتضم الجالات التي حددتها اتفاقية تجارة حقوق الملكية الفكرية تسجيل براءات الاختراع والاختراع وتحريم استخدامها وقواعد حماية حقوق أصحابها وحقوق النشر المكتبي والإلكتروني وحقوق المعلومات التجارية وحقوق الخصائص الصناعية وحقوق تحديد بلد الأصل أو المنشأ لتسليم معينة وحقوق تصميم الدوائر المتكاملة الكهربائية والإلكترونية وحقوق حفظ المعلومات غير الملمنة.

ومن أهم المبادئ التي اعتمدت عليها الدول المشاركة في جولة أورغواي لصوغ قواعد تنظيم تجارة حقوق الملكية الفكرية مبدأ المعاملة الوطنية والدولة الأكثر رعاية. وبغيت لهذا الغرض تحديداً مكملاً جديداً للنموذج التام الذي يحد لها وصفه أن تحصل على ميزات حقوق استخدام تكنولوجيا معينة أتاحت الدولة المنفذة لها استخدامها لدولة أخرى أو أكثر.

وفي بداية مفاوضات جولة أورغواي عام ١٩٨٦ كانت حقوق الملكية الفكرية تعاني من انتهاكات شديدة وأقرصة في مناطق عدة من العالم. وعلى سبيل المثال

كان نحو ٥٠ دولة أي أقل قليلاً من نصف عدد الدول المشاركة في المفاوضات. لم تكن لديها تشريعات تنص على حماية حقوق براءات الاختراع والاختراع للمستحضرات الطبية والصيدانية والأغذية المحفوظة والمنشآت الغذائية.

لكن الأضرار التي ألحقت بالمفاوضات على وضع قواعد ملزمة لحماية حقوق الملكية الفكرية دفع الكثير من الدول. وبينها دول عربية مثل السعودية. إلى إصدار تشريعات لحماية بعض حقوق الملكية الفكرية. وبين الدول التي أصدرت تشريعات خلال المفاوضات لحماية حقوق براءات الاختراع

والاختراع لتحتج المستحضرات الطبية والصيدانية وبالأخص الصين وتشيلي وكولومبيا وكندا والولايات المتحدة والمكسيك واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا.

عليها في الجالات المذكورة لحماية حقوق الملكية الفكرية. إن حماية هذه الحقوق تتطلب على كل الإصرار في حد ذاتها، مستقلة عن تطبيقاتها التجارية أو الصناعية. ولقد على عكس الحال في التشريعات لحماية حقوق الملكية الفكرية في السبعينات والثمانينات التي كانت تمنح الحماية للتطبيق التجاري أو الصناعي. ذلك فقط. وليس للاختراع أو الطريقة التي تمت بها عملية الإنتاج. ويعني ذلك حماية حقوق صاحب الاختراع وصاحب حقوق امتياز الاختراع.

وتستثنى من قواعد حماية الملكية الفكرية براءات الاختراع والاختراع المسجلة في مجالات وسائط تشخيص الأمراض والعلاج وإجراء الجراحات العلاجية للبشر والنباتات والحيوانات. وكذلك الأساليب التكنولوجية الأساسية المستخدمة في عمليات إنتاج النباتات والحيوانات مع استثناءات محدودة جداً.

وفي مجال حقوق النشر المكتبي والإلكتروني حددت الاتفاقية فترة الحماية بعشرين سنة على الأقل. وتم على أن تكون الحماية لحقوق الملكية الفكرية المنشورة وليس الفكر الملمنة عليها ولا الأساليب التي تم استخدامها لتكوين هذه النصوص. ولو كانت أساليب رياضية.

لكن الاتفاقية اعتبرت برامج الكمبيوتر نصوصاً في حد ذاتها. ومن ثم فإنها حصلت على حقوق الملكية كنصوص وليس كطرق أو أساليب مستخدمة للحصول على المعلومات.

واتخذت الاتفاقية لاصحاب حقوق المؤلفات الإلكترونية والصوتية والمرئية حق حظر أو إبادة تأجير منتجاتهم للجمهور بواسطة الشركات التجارية. وهو ما يعني في حال شركات تأجير الأشرطة الإلكترونية أو الصوتية وكذلك المرئية أن هذه الشركات لا تستطيع ممارسة نشاطها من دون الحصول على ترخيص خطي بذلك من الجهة المختصة.

وممتد الاتفاقية لفترة حماية حقوق الأداء والتسجيلات الصوتية من ٢٠ سنة إلى ٥٠ سنة. مع سريان كل الشروط أو التسهيلات المنصوص عليها في معاهدة روما لعام ١٩٩١ الخاصة بحماية حقوق المؤلفين وشركات الإنتاج والمؤسسات الإذاعية. وتنص التسهيلات المسبقة بها في معاهدة روما تطبيق شروط المعاملة بالمثل - طبقاً لإتفاقيات لتبادل الإذاعي مثلاً - وكذلك السماح باستخدام التسجيلات أو المواد المنقولة للأغراض التعليمية في المدارس أو مراكز البحث العلمي.



تطبيقات التكنولوجيا في الدول النامية. ونصت الاتفاقية على ضرورة أن تستخدم قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية في أغراض توسيع عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وليس تقييدها.

ومن الأمثلة التي تستهدف بالعدل العربية ذلك الحد من نشاط تعريب برامج الكمبيوتر من دون ترخيص، وتؤدي عملية التعريب الجارية حالياً في بعض الدول العربية خصوصاً في مصر إلى إتاحة قدر كبير من المعلومات الإلكترونية وطرق إعداد البيانات ونمذجتها بأسعار رخيصة، لأن القائمين بالتعريب لا يدفعون رسوماً للشركات الأصلية ملحة حقوق الملكية.

وتشكل القرصنة في أسواق برامج الكمبيوتر والأقراص المدمجة في منطقة الشرق الأوسط عموماً نسبة ٢ في المئة من الفرصة على المستوى العالمي، وشأن ثلاث دول في الشرق الأوسط في طليعة دول المنطقة في هذا المجال هي إسرائيل وتركيا ومصر.

لكن الدول العربية يمكنها الاستفادة كثيراً من الالتزام بقواعد اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية. وأول العوائق التي يمكنها رفعها، تتمثل في سوق عربية منظمة لبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية في مجالات النشر المكتبي والإلكتروني والإنتاج المسموع والمرئي والقضاء على عمليات الفس والتخايل التجاري التي تتم بواسطة تقليد العلامات التجارية وغيرها.

وتعتبر إقامة سوق عربية منظمة لتجارة حقوق الملكية الفكرية شرطاً أساسياً لإنهاء لبراءات الاختراع الخاص أصحاب الابتكارات والاختراعات الذين ضاعت حقوقهم بسبب عدم وجود مثل هذه السوق. وتوقفت غالباً عن اجتهادهم. ولذلك فإن حفظ حقوق المخترعين من شأنه أن يزيد من عددهم ومن جودتهم. ومن ثم تقل الحاجة إلى استيراد الكثير من التكنولوجيا في المستقبل.

كذلك من شأن إقامة سوق منظمة لحقوق الطبع والنشر والإنتاج المسموع والمرئي أن ترفع من شأن عمليات التاليف والترجمة والأدراج الفني والسوق على الفنانين والفنانيين والفرص التي أمامهم هذه المنتجات. أن الارتقاء بالثقافة يبدأ من حفظ حقوق المؤلف كما أن الإبداع يتبع تنافله ويؤدي مداه من حصول المبدع على عادل كبير من ابداعه.

ومن شأن تطبيق أحكام اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية أن يوفر مجالات جديدة للعمل في مبادئ الحماية والمكاتب الاستشارية المتخصصة في حماية هذه الحقوق وكيفية تسجيلها ومتابعة عمليات انتشارها.

• صحفي مصري محقق في لندن

وسمحت الاتفاقية لشركات الإنتاج الإبداعي والتفزيوني ومؤسسات الإذاعة والتلفزيون بالوصول على حق وقف أي برامج لها يتم بثها في محطات أخرى من دون ترخيص مسبق.

وتضمنت الاتفاقية تصويصاً مماثلة في مجالات حماية حقوق العلامات التجارية وبلد المنشأ والتصاميم الصناعية وتصاميم الدوائر المتكاملة وغيرها. وتعذر التصويص المتعلقة بحماية حقوق بلد المنشأ من التصويص للمستحقة لمواجهة التحاليل الذي تقوم به بعض الدول عن طريق إنتاج سلع ما تم كتابة اسم دولة أخرى كبد الأصل أو المنشأ على السطحة لتفادي أحكام المكافحة الاقتصادية مثلاً. أو للتحايل على القيود الكمية في القبول التجارية الأخرى. ونص الاتفاقية على إزالة براءات وعقوبات بالدول أو المنتجين الذين يبلجون إلى مثل هذه الأساليب.

وألزمت الاتفاقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية بإصدار التشريعات والقوانين التي تجرم مخالفة قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية وتنظم المساهمات للمخالفين. واستحدثت الاتفاقية تصويصاً جديدة تقضي بإزالة لدعي عليه في قضايا سرقة حقوق الملكية الفكرية بدفع التآبيب الخاصة بالكامل في حال أدانته قضائياً. وهو ما يعني إلزام بدفع كل التآبيب التي تحملها صاحب الدعوى لإقامة دعواه. ويعتبر هذا النص متفهماً جداً على التشريعات الموجودة حالياً في بعض الدول لحماية حقوق الملكية الفكرية والتي كانت تنص على أن يتحمل الدعي تكاليف إقامة الدعوى بالكامل حتى إذا أسست المحكمة المختصة صحة الإدعاء.

وفي حال انضمام الدول العربية إلى اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، وهي اتفاقية ملزمة للدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية، فإن أبرز الأمثلة التي ستعرض لها تتمثل في ارتفاع تكاليف الحصول على التكنولوجيا خصوصاً في مجالات الاختراع والابتكار. خصوصاً في مجال الأدوية والمستحضرات الطبية. وتوفر اللجنة الاقتصادية في مجالس الذهب المصري في شأن دفع رسوم وعوائد لشركات صاحبة براءات الاختراع والأشراع في مجال الأدوية والعقاقير الطبية أن يرفع أسعار هذه السلع بنسبة ٦ في المئة على الأقل.

ونظراً إلى أن الدول النامية عموماً ليست لديها ميزات نسبية في مجالات التكنولوجيا المتطورة، فإن الدول المتقدمة ستكون في موقع أقوى لغرض شروطها على تصدير التكنولوجيا إلى الدول النامية. ومع ذلك فإن لتفاهة حماية حقوق الملكية الفكرية تضمنت تصويصاً تخفف على الشركات المنتجة للتكنولوجيا المتقدمة بالمبالغة في قيمة العوائد أو الرسوم التي تطلبها مقابل



المصدر :

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات وإدارة الاقتصاد الوطنى

أصبحت جمعية رجال الأعمال المصريين تقريرها السنوى عن عام ١٩٩٤، وقد أحسنت صنعاً بقياسها بتوزيع التقرير على سفاراتها في الخارج، فإن التعريف بنشاط الجمعية وموقعها تجاه القضايا الهامة، وبأعضائها يصبح المجال للوقوف على الروابط بين بؤثر الأعمال في مصر وتطبيقاتها في الخارج، وخاصة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وما يترتب على هذا الانضمام من تبعات ومخاطر، به من محاذير أو ينجم من الرصد.

لقد كان قطاع الأعمال الخاص، وما زال في مجمله اتقوعا متشابهة الحلوى وما قد يدره عليه من عائد وفير، ومطلبا إلى ما تؤوله صلاته القديمة والحديثة من تسهيلات تمكنه من التغلب على التعقيدات

البيروقراطية التي تكثر من طريقه، وعلى الرغم من رعاية كبار مسؤوليها لقطاع الأعمال واضطحاب بعض عناصره خلال الزيارات الرسمية الخارجية وخاصة للدول المتقدمة، إلا أن للاطلاع على هذا القطاع لم يأت به أحد من المسؤولين في فتح الأسواق أمام الصادرات المصرية، أو تفتح الاستثمارات، وربما كان للقطاع الخاص عثره في هذا، هو يتحرك في بيئة سياسية واقتصادية تحكمها أطر فكرية متوارثة، تتحمل جانباً من مسؤولية تفتي الآلة في بعض قطاعات (الاقتصاد الهامة).

ناجى الخطيرفى

سفير مصر فى نايلاند

لمنذ انتهاء سياسة الانفتاح الاقتصادى في بداية السبعينات مازال معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لإنجلترا ٢١٪ سنوياً بينما بلغ متوسط معدل نمو بعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا بعد انضمامهم لـ ٨٪ سنوياً ومنها ما تأخرت في معدل السكان والأسلحة والموارد الاقتصادية كما أن صادراتها لتتجاوز الأربعة مليارات دولار سنوياً بينما بلغت ٨٨ ملياراً في ألمانيا و ٤٣ ملياراً في نايلاند و ٤٠ ملياراً في كولومبيا .. بل إن بعض هذه الدول تعمل على الحد من تصاعد معدل نموها الاقتصادى حتى لا تتجاوز معدلات التضخم والبطالة الحد المسموح به لاجتماعى وسياسى ومن الجدير بالذكر أن هذه الدول كانت تكتفي بـ إيديولوجيات مختلفة قبل انطلاقها إلا أنها عندما عثت العزم على خوض معركة التنمية وقيلت مواجهة مخاطرها، تخلصت من قيود الإيديولوجيات والقوابل المتوارثة، وكانت القاعة المشتركة بين قياداتها أن تفتح الاستثمارات وتوفر فرص العمل وزيادة متوسط دخل الفرد كآلية أساسية للتكامل والتنمية وتحسين مخاطر تحرير الاقتصاد وإطلاق القدرات الخلاقة للمبادرة الفردية وتهيئة البيئة المناسبة للمنافسة العادلة في السوق المحلية والدولية، بل إن بعض هذه الدول كما ذكرنا قد استحدثت بتحرير الاقتصاد لمواجهة النزاعات التجارية والبيئية المتطرفة التي كانت تهدد استقرارها وانحصرت دور الدولة في مرحلة الانتقال إلى رسم السياسات المالية، والمساهمة في فتح الأسواق أمام الصادرات الوطنية وتوثير البنية الأساسية اللازمة لرفع مستوى أداء الاقتصاد الوطنى، ولذا فقد كانت هذه الدول -وإنما تعاملاً عندما بلغت ساحة الجات- بل لقد جادت هذه الاتجاهات بأمر عريضة في التحميل برفع معدلات التنمية ورفع المزيد من الأسواق أمام صادراتها ولم تلقها تلك الاتجاهات كعزلة وإنما كسوى أهمها سوى البدء بالطلب في القضاء وليس بعد.

إن مصر مقلية على مرحلة تورتية بالغة الأهمية، وإن أطمع أن هذا التغيير قد فقد الكثير من مصداقيته منذ أن كانت للراحل النازية في حياة وطننا ومنا عماره سياسية وسلاسل الإعلام أو في أروق الأسم المتقدمة، أو عندما كانت تصعد لقرارات داخلية تم التراجع عن الكثير منها أو جعلها لا أن تارتد هذه المرحلة تخرج إلى أنها معركة أن تكون أو لا تكون لفتح العالم للحد. عالم الجات عالم تنمية القدرات التنافسية وإماتة أدوات التعامل وفقاً لقواعد السوق وتطبيق عائد العلاقات الاقتصادية القديمة والدولية، فمن لا يتبعها لتطويع هذا العالم سيمسك الفجوة في مستودعات الدخول، وعلاوة على أنه من تهيؤ للاستثمار الأجتماعى والاستقرار السياسى ولن يكون هناك مجال للاقتصاد بخصوصية الأوضاع السياسية والاجتماعية لتجنب احترام القواعد العامة التي ارتضتها للجنتم الدولي أساساً للتعامل الاقتصادى.

إن المرحلة القادمة تتطلب أن تولى الحكومة اهتماماً جاداً ومن منظور التغير السليم للثروة القومية القطاع الخاص إلى مهام بتقرير جمعية رجال الأعمال المشار إليه، وخاصة ما يتعلق به عملية الخصخصة، وموقوفات تنمية الصادرات وتهيئة البيئة المواتية لأجوب الاستثمارات كما أن المرحلة المقبلة تتطلب من رجال الأعمال أفراد أن التطلعات المكثفة والارتكان إلى الواقع التي أن اكتسبها في ظروف وصامة الدولة أن نجعل لفتكسبر سبحة القدرات والتعامل للمنافسات الضارية في تشجيع الدخول إلى المستقبل وأن يشارك في صنعه.

إن الحوار البناء والحرر بين الحكومة والقطاع الخاص قد أصبح ضرورة تعانها مرحلة التحول التي نمر بها فسرطة أن تدرك أن الحوار لا ينفك والقوصاية وبحضرتي في هذا المجال مانكره رئيس مجلس الاستثمار في نايلاند حيث أعمل



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والذي يضم الحكومة ورجال الأعمال من أن الحكومة لتفرض وصايتها على رجال الأعمال فهم الآن على تحديد مصالحهم إلا أن الدولة تملك من الأدوات ما يحلها على مراعاة التوازنات التي تؤدي إلى رفع معدلات التنمية وإلى التوزيع الجغرافي العادل للاستثمارات بين مختلف مناطق الدولة.

ولعل مجلسا كهذا يكون المحفل المناسب لتتالى اهتمامات الحكومة وهمومها ، مع تطلعات القطاع الخاص نحو تحرير السوق وكفالة حله في اتخاذ القرارات التي تحظى لتسايطاته الإزدهار وتلبية تطلعات السياسة وأهواها



في دراسة إقتصادية حول:

مكاسب وخسائر الاقتصاد العربي في ظل «الجات»

جدة - حسام زايد:

الصناعية العربية التي سينالها قسط وفير من الآثار الإيجابية المباشرة لاتفاقية «الجات» حيث يبلغ معدل التصدير إلى الانتاج المحلي من هذه الصناعة في دول الخليج ٨٠٪ بينما لا يزيد في دول أوروبا للقطاع ٢٥٪.

والتخوف الأساسي يظل في محالة تدوير حجم الدعم المحلي الذي يمكن أن يكون في هذه الصناعات حيث يتوجب تخفيض وتقليص هذا الدعم والدعم نهائياً مما يجعل المنتجات ستواجه عقبة كداه في التكيف القانوني والاقتصادي حتى لا تواجه باتهام الدعم بقصد الأضرار بالمنافسين.

وأشارت الدراسة في أن زيادة التبادل التجاري البيني العربي في المجال الصناعي سيكون مسجلاً خصيباً للتنمية الصناعية في أطوار القرواات المستعدة للتجارة العالمية نظراً لانخفاض تكاليف النقل والتأمين في ظل تصدير لجارة الخدمات والتصدير بين الأسواق المتقدمة المستهلكة من ناحية أخرى مما يجعلها تستفيد من مزايا تصدير لجارة الخدمات بإعطاء أكبر من تلك التي تجدها هذه النشوء في الأسواق الأخرى الأكثر بعداً.

الدول الأعضاء، وتظهر في ذلك منح أعباءات تصدير أو تمييز سحري بين المنتج المحلي والأجنبي وأبحاث الدراسة أنه بتقييم الموقف العربي الراهن من كافة صوره نجده ويميز عن تفاعل واضح في المصالح المشتركة، وذلك بسبب مجموعة كبيرة من «المكاسب» التي تنفرد عليها مجموعة أكبر من «الخسائر» وهي:

● إلغاء دعم المنتجات الزراعية والواردات الصناعية للسلع الزراعية فبعد أن قائمة للدول المستوردة للسلع الغذائية هي معظم الدول العربية باستثناء أربع دول صافية استيراداً من السلع الزراعية خلال النصف الأول من التسعينات ١٥ مليار دولار، وهذه ستتحمل أعباء إضافية تمثل مقدار الدعم الذي كانت تحصل عليه في أسعار وارداتها من الدول المصدرة وسينعكس بالضرورة برفع أسعار المواد الغذائية مما يؤثر على العوامل الداخلية

● صروف المصارف الصناعية والغاء الدعم حيث تعتبر المصارف البتروكيماوية هي أهم وأبرز للمنتجات

تذكرت دراسة للخراف التجارية السعودية أن التقديرات الأولية تشير إلى أن خسائر البلدان العربية من جراء رفع الدعم العربي للسلع الغذائية تبلغ حوالي ٨٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠ وأبحاث الدراسة أن للخصومات عن الأضرار المترتبة على رفع الدعم عن المصارف الزراعية يمثل في مساعدات عدائية أو تسريوس قصيرة الأجل وهذه الخصومات قد لا تكون مجدية فبرحة كبيرة نظراً لأنها تخضع لاعتبارات اجرائية معقدة فضلاً عن الاعتبارات السياسية التي تكثف عادة تقديم هذه المساعدات

أشارت الدراسة إلى أن واقع الأمر في الاتفاقية المالية أنها تؤكد أن أساس المنافسة هو الكفاءة الاقتصادية وليس الدعم أو الحماية، ومع ذلك تميز الاتفاقية استخدام الدعم الشروط وفي حالات استثنائية معينة مع وجوب قرش الرسوم التعويضية، وتتمتع إجراءات الدعم لأغراض الحماية اللازمة للصناعات الوطنية حول حق الدولة في اتخاذ إجراءات حماية معينة ليس من بينها دعم أو منح أعباءات تصديرية، حيث تؤكد الوثيقة النهائية لجولة أوروغواي ضرورة تجنب الأضرار بمصالح



اتفاقيات: رسالة خطر الى العالم العربي (١ من ١٧)

غات تيار عالمي لن تستطيع الدول العربية مقاومتها وكثرة وارداتها الغذائية تفرض تأثرها سلباً بالاتفاقية

عمر عبد الله كامل *

التي حصدت عليها الدول العربية في حوض البحر المتوسط مع دول الاتحاد الأوروبية موقعة بالتزول في إطار الترتيبات التجارية العالمية الجديدة بسبب زيادة حصة المنافسة التي ستمسكها من المشتريين ذو المزايا السعيرية (الاهل) (خصوصاً دول جنوب شرق آسيا) ومن ناحية أخرى فإن احتمالات التحويل إلى اتفاقات سلام بين الدول العربية وإسرائيل من شأنها أن تزيد أي غلات تحول دون قبولها عضواً في غات بائع من دول انضمام الدول العربية لاتفاقية غات، يمثل انعكاساً للديار عالم لن تستطيع الدول العربية عزل نفسها عنه.

ونظراً لأن الدول العربية من أكثر الدول استيراداً للغذاء فإن غلبة هذه الدول سوف تكتسب خطراً من هذه الاتفاقية، أما الدول الخليجية فالبرغم من استثناءها من هذه الاتفاقية فإن توقف أو نقص سياسة الأغراض والدعم للتصدير التي تلجأها كثير من الدول سوف يعكس على المشتريين الخليجية المستوردة. ولن تقصير المشتريين التي تواجهها على توفير العمالات الغذائية بين دول مجلس التعاون الخليجي والمحسوسة الأوروبية إذا اضطجعت للمفاوضات التجارية بين الطرفين بموضوع حماية البشر وتأمينات وفرض القواعد عليها من هنا يتضح أن المشتريين التي يتناولها البحث في تتبع الآثار ايجابية والسلبية لاتفاقية غات، بالنسبة للدول العربية واستشراف السبل والأساليب التي يمكن من الدول من التعامل مع هذه الآثار من منطلقات تفرغها طبيعة التطورات

ومستوى النقد الدولي، إلى جانب القامة نظام تعدي جديد لتسوية المزايا الدولية في مجال التجارة الدولي من خلال إنشاء لجان تحكيم لغرض هذه المزايا خلال شهر أيلول

بعد أن كانت هذه المزايا تستمر عدة سنوات. كما تغطي هذه الاتفاقية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع اغراق السوق بمنتجات تلك أسواقها عن السعر الحقيقي في بلد المشتري. وذلك حماية للمنتجات الوطنية. إلى جانب ذلك فهذه الاتفاقية استخدمت لأول مرة بعض البنود الجديدة مثل حقوق المؤلف وبراءات الاختراع ومكافحة التزوير وهي البنود التي عرفت حقوق الملكية الفكرية والأمية. كما أصبحت اتفاقية غات أول اتفاقية للتجارة الدولية يتم توقيعها خلال الخمس عشر عاماً الماضية التي تغطي حجم معاملات تجارية بلغت قيمتها ١٦٨,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٣.

وتعددت الآراء حول الآثار ايجابية والسلبية لاتفاقية غات، إذ يرى البعض أن استخدام أكبر من هذه الاتفاقية هو الدول الصناعية، بينما يرى البعض الآخر أن المستفيد الأول هو الدول النامية وخاصة حبيبة التصنيع في آسيا، وهناك فريق ثالث يرى أن الدولة النامية وخاصة المستوردة للغذاء هم الأكثر تضرراً من وراء هذه الاتفاقية.

أما بالنسبة للدول العربية فمن المتوالع أن تجد نفسها مدفوعة بفعاً إلى اتخاذ قرارات بالانضمام إلى غات، معناه مساواة المبحث من مكاسب تجارية أو لانقضاء الأسباب التي كانت تحول دون عضويتها. لهات (مثل زوال المنافسة الاقتصادية لإسرائيل)، فمن نتيجة نجد أن المكاسب التجارية

بعد حوالي لعاشي سنوات من المفاوضات الشاقة التي عرفت بجولة اورعواي، وقع مندوبو ١٢٤ دولة من دول العالم (منها ٩ دول عربية) في مراكش بالمملكة المغربية الجولة الأخيرة من المفاوضات في نيسان (ابريل) ١٩٩٤. وذلك بعد أن توصل زعماء الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان إلى تسوية الخلافات القائمة بينهم بشأن الاتفاقية العامة للتجارة الأمريكية والتجارة المعروفة باسم «غات» (غات) وخاصة فيما يعرف بسياسة الإغراق وخفض الحواجز التجارية بالنسبة للاستيراد. يشهد العالم بعد ذلك عهداً جديداً من الأسواق للتجارة والقواعد متغيرة الأطراف والخطوط العريضة الأولى لتسوية المزايا الدولية. ويعتبر أن الاقتصاد العالمي والتجارة التجارية بين الدول تفرقة تسهل وأعمق من مجرد عدة اتفاقيات غذائية ذات مدى قصير، ولم يتجاوز عدد الدول الأعضاء في الاتفاقية وأت تأسيسها في عام ١٩٩٧ ٣٣ دولة.

وجاءت مسوية الاتفاقية من واقع كونها تكميد مسوية وتشكيل إطار للتجارة الدولية خلال العقود القليلة وتوقيع هذه الاتفاقية له أكثر من مئة توقيع. هذه الاتفاقية من واقع مسلول لهاو يعني صلا متنامية للتجارة العالمية ابتداء من كيون الأول (يناير) ١٩٩٥ عندما تحولت هذه الاتفاقية من مجرد اتفاقية مؤقتة للتجارة الدولية إلى هيئة دولية حقيقية وتصبح هذه المنظمة الدائمة المختصة من تعاملات العلاقات الاقتصادية التي تشمل البلد الدولي



الجديدة التي طرأت مؤخراً على النساحة الاقتصادية الدولية.

الهدف من اتفاقية «غات».

ويتم الهدف الأساسي من اتفاقية «غات» في تمكين الدولة العضو من النفاذ إلى الأسواق لسائر الدول أعضاء الاتفاقية بما يحقق التوازن بين الحماية المتنافسة من الإنتاج المحلي وبين تدفقه واستقرار التجارة الدولية، وتحقيق هذا الهدف فإن هناك نوعين من الاتفاقيات التي تقع على صانعي الدول الأعضاء النوع الأول يشمل الاتفاقيات عامة نطاق على جميع الدول الأعضاء (عسداً بعض الاستثناءات المعنوية لبعض الدول النامية) ومن أمثلة هذه الاتفاقيات عدم اللجوء إلى القيود كمية إلا في ضوء ما أقرته الاتفاقية «غات» معاملة الدولة الأولى بالرعاية وفق مبدأ التفاضلية مبدأ المعاملة الوطنية. النوع الثاني يشمل الاتفاقيات محددة، ويقصد بذلك قيام كل دولة بوضع حدود مقبولة من باقي الأطراف فيما يتعلق بتشريعاتها الجمركية بحيث لا يتم تغيير هذه الحدود إلا بعد الرجوع إلى الأطراف الأخرى.

أهم النقاط التي تضمنتها «غات» تضمنت الاتفاقية التي جرت في ٥٠٠ صفحة بخلاف الملاحق عدة مواد من أهمها:

١ - تخويل الاتفاقية الجمركية للتجارة والجمركية الجمركية (غات) إلى منظمة عالمية للتجارة الدولية (World Trade Organization - WTO) (tim) تخويل تحرير التجارة العالمية والائتراف عليها بما يضمن باسباب المنتجات بين الدول بحرية وإعاطية كبيرة، والعمل على إيجاد نسوية لاية منازعات دولية في مجال التجارة من خلال إنشاء جهاز تمثيل لتجارة هذه المنظمات لتسفيق عدة سنوات فيما مضى، كما سيكون للمنظمة الجديدة الصلاحيات والسلطة النهائية لتسديد ما إذا كانت أي جهة حكومية أجات في وضع عقوبات غير عادلة على الشركات الأجنبية التي تنتهك قوانين التجارة الدولية المختلفة بمجموعة السلع والخدمات التي تغطيها قواعد «غات».

٢ - إفساح بنود جديدة في الاتفاقية لم تكن موجودة من قبل مثل حقوق المؤلف وبراءة الاختراع ومكافحة التزوير، وهي التي تعرف بحماية الحقوق الفكرية والأدبية والتي تم الحصول على الاتفاق مازر شتمتها. لأول مرة ستكون هناك مقاييس مقبولة لبراءات الاختراع وحقوق الطبع، والعلامات التجارية وغيرها من الحقوق الأدبية الأخرى إذ

تم تحديد وسائل حمايتها على المستوى المحلي، والهدف من ذلك هو الإسهام في تشجيع الابتكار التكنولوجي ونقل ونشر التكنولوجيا لتحقيق فوائد مشتركة للمنتجين والمستخدمين لها بالتشقل الذي يحقق التوازن بين الحقوق والإلزامات، وأكدت اتفاقية «غات» على الالتزام بحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية

بماوعها المتحددة. ولا شك أن ذلك سينعكس في تشجيع الاستثمارات الأجنبية خاصة في الدول النامية من خلال نقل التكنولوجيا، وإن كانت بعض الدول النامية التي تعاني من ضعف أنظمة حماية براءات الاختراع لديها تخشى أن يؤدي تطبيق إجراءات الحماية هذه إلى زيادة أسعار بعض السلع مثل الأدوية والنفط.

٣ - تخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول تمهيداً لتحرير الاستثمارات على المستوى العالمي والتخلص من إجراءات التمييز بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي.

٤ - إضفاء الطابع الإقليمي بوضع السوق، واعتمدت بالاتفاقية بوضع إجراءات وصعوبات محددة واضحة جبراً ما منع حدوث الغرق السوق في شأنها منع حدوث إسماعها من المحلي بمنهجيات بل ذلك المنشأ، إذ السعر الحقيقي في تلك الفترة اتخذت اتفاقية الدول حرية اتخاذ إجراءات فتح عمليات الأفرق ضد المصدرين الذين يشتبه لهم بوقوم بالغراق السوق بسلع متشعبة السعر، يشقل غير عادل، وخولت لكل دولة أن تطالب بالتسليم مع قبول المصدرت المعنية بهفص تطبيق إجراءات الوالية التي تنتهي بفرض قيود كمية على صادرات تلك الدول من المنتجات التي أحدثت الأضرار أو التي هددت بحدوثها وإن كانت الدول النامية خاصة حيلة التصنيع في شرق آسيا تخشى من أن يؤدي هذا الوضع إلى استغلال الدول للصناعة الكبرى لسلع من الأفرق للحد من غزو المنافسين الذين ينتجون سلعاً متشعبة متشعبة.

كما تمت الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية وازالة الحواجز التجارية لكية والإتربة خلال خمس سنوات. الأمر الذي من شأنه زيادة حركة التجارة العالمية وتحقيق دخل صافي بـ ١٢٠٠ مليار دولار سنوياً. وفقاً لتقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - ما بين ١١٢ و ٢٧٤ دولار سنوياً (باسم عام ١٩٩٢) وبما يصل واحد في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي في العام المذكور. وأشارت هذه التقديرات إلى

أن ٩٠ في المئة من هذه المكاسب ستتحقق من الاستثمارات في مجال تجارة المنتجات الزراعية، وبالنسبة إلى تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية الجدير بالذكر أن المكاسب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سيأتي من تحرير تجارة السلع، أما النسبة فيتحقق من تحرير تجارة الخدمات.

٥ - حضور صناعة السمح والملابس ترويجياً لقواعد الكات وذلك في ضوء إلغاء اتفاقية MFA، (Multifiber Agreement) التي غطت عشر سنوات وهي الاتفاقية المتعلقة بالتجارة العالمية في صناعة النسيج والملابس منذ عام ١٩٧١ التي كانت تهدف إلى تقييد نسب وراتر محددة، وسوف يتم هذا الإلغاء في ثلاث مراحل تبدأ الأولى في عام ١٩٩٥ وتشتمل خضوع ١٦ في المئة من

لجسمي صناعة النسيج والملابس لاتفاقية الكات والمرتبة العالمية في ١٩٨٨، وتشمل خضوع ١٦ في المئة من الجسمي هذه الأصناف لقواعد الكات. أما المرحلة الثالثة فتبدأ عام ٢٠٠٢ وتضمن نسبة أخرى اقربها ٢٧ في المئة، ولا شك أن صناعة النسيج والملابس لقواعد الكات بما تحتويه من تقييد حواجز الاستثمار سوف ينعكس في زيادة صادرات الدول النامية من هذه الصناعة، كما سيترتب على ذلك تخفيض أسعارها للمستهلكين في جميع أنحاء العالم، حيث قدرت هذه الصناعة بنحو ٢٨٨ بليون دولار في عام ١٩٩٢.

٦ - الالتزام بتحرير التجارة في مجال المنتجات الزراعية لدى دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتحويل جميع حواجز الاستثمار الكمية والإتربة إلى تعريفات جمركية حيث ستخضع الدول الصناعية لتعريفات جمركية خلال ست سنوات بمتوسط اقرب ٣٦ في المئة في مستوياتها التي كانت سائدة خلال الفترة ١٩٨٨/٨١ وتخفيض الدعم الموجه للتصدير بنفس النسبة من جهة القيمة، بينما يبلغ التخفيض من حيث الحجم ما نسبته ٢١ في المئة، وبالنسبة للدائن المحلي من المخر تخفيض الدعم الموجه له بنسبة ٢٠ في المئة.

أما بالنسبة للدول النامية فإن تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية وتخفيض الدعم الموجه سواء للتصدير المحلي أو التصدير سوف يكون بصفة عامة في حدود ثلثي النسب المقررة للدول الصناعية في غضون عشر سنوات. والجدير بالذكر هنا أن الدول الأقل

تتواءم سوف تعفى من جميع الالتزامات



المصدر : الحياة اللبنانية

للتشرو والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

السابقة. إن الحدث الفقرة ٦ من المادة السادسة في الإنفاقية ضرورة توجيه عناية خاصة للدول الأقل نمواً وصغار المصدرين والدول المستجدة للصوف والمصدرة للمنتجات الصوفية. وكذلك الدول التي تستورد بفرض إعادة للتصدير.

٧- لشعاع الخدمات المالية والمصرفية والمصارفية والأنشطة الثنائية والمصارفية التي تشكل ٢٠ في المئة من حجم التجارة العالمية. لاتفاقية الغان بحيث يؤدي ذلك إلى تشجيع وتنشيط تجارة الخدمات. كما دعت المنظمة إلى مزيد من المفاوضات التي من شأنها تحقيق المزيد من التحرر التجاري.

٨- سيتم لقطعة جوانب الخدمات العامة وشبكات الحكومة سواء المحلية أو الإقليمية والمناطق العامة في اتفاقية متفهملة. كما سيتم التفاوض في مجال الاتصالات بحلول العام المقبل وسوف يترتب على ذلك زيادة كبيرة الحقوق الحكومية للصرف في مناصبات دولية مفتوحة من ٢٢ مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ألف مليون دولار.

في الحلقة الآتية مكتب الراتبات للنمذ والامداد الأوروبي

ه كاتبي التصادي سعودي



اتفاقيات : رسالة خطر الى العالم العربي (٢ من ٧)

مكاسب الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي من تطبيق غات ٩٩ الى ١٦٥ بليون دولار

عمر عبدالله كامل *

■ انتهت اتفاقية الجات (غات) بصور مجموعة من الاتفاقيات التي يمكن تقسيمها الى ثلاثة اقسام :
١ - اتفاق الى الاسواق
ويصلد به جدول الاتفاقيات المحددة لكل دولة توضح فيها نتيجة المفاوضات الثنائية بين الاطراف المتعاقدة بالاتفاقية الخاصة مازالة او تخفيض القيود الجمركية وايضا غير الجمركية.

ب - مجموعة الاتفاقيات المؤسسة وتتمثل بالاتفاق الدعي والوقاية ومعالجة الاعراق وترتفع انشائية الدعم على تحرير وتقوية نظام فرض رسوم تصديرية على السلع المدعومة مع كبحلية الجات الضرر للصناعة الوطنية من جراء انتهاء سياسة دعم الصادرات. ويهدف اتفاق مكافحة الاعراق الى توضيح وتفسير الاحكام المرتبطة بطريقة تحديد المنتج الذي يؤدي الى الاعراق السوق ومعايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتج كالمستورد للصناعة المحلية واجراءات مكافحة الاعراق وكيفية تنفيذها. اما بالنسبة لنواقية فربح للدول لاتخاذ اجراءات حكومية لحماية صناعة محلية فيها عند زيادة الواردات من سلعة معينة مما يسبب ضررا بالغا لغيره من سلعة على السلطة المستوردة او كعرض رسوم اضافية عليها. ويجب ان تذكر في نهاية الدول المستوردة والآخرى المستوردة من جراء اتفاقية الجات ستمتلكون فاعطين همتين الاولى تتعلق بموضوع اتفاق الاسواق والثانية تتعلق بموضوع

الدعم للمد للسلع الزراعية سواء في مرحلة الانتاج او مرحلة التصدير في كل من الدول الصناعية والنامية. وتأخذ الدول المتقدمة عند تنفيذ التزاماتها في مجال النقل الى الاسواق في اعتبارها الظروف والاحتياجات الخاصة بالدول النامية من خلال تحسين فرص وشروط تنفيذ السلع التي تهم الدول النامية من الناحية التصديرية الى اسواق الدول المتقدمة بما في ذلك السلع الاستراتيجية.

كما ان الدول المتقدمة تلتزم بتوفير حد أدنى من فرص النقل الى اسواقها من السلع التي لا تستورد منها كميات كبيرة وتمثل هذه الفرص ٣ في المائة من متوسط حجم الاستهلاك المحلي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ في السنة الاولى لتنفيذ الاتفاق (عام ١٩٩٥) وترتفع هذه النسبة الى ٥ في المئة في نهاية فترة الاتفاق (عام ٢٠٠٠).

واذا كان الالتزام يسري ايضا على الدول النامية فانه عند تنفيذه على الدول المتقدمة يمثل فرصا اضافية امام صادرات الدول النامية الى الدول الاخرى.

كما ان الدول النامية عند تنفيذ التزاماتها بتحويل القيود غير الجمركية الى رسوم جمركية يحق لها تطبيق اجراءات وافية خاصة على وارداتها من السلع التي كانت محلا لهذه القيود اذا زادت الواردات عن حد معين (٢٥ في المائة زيادة في الحد الاعلى من متوسط واردات ثلاث سنوات متتالية). وتكتمل هذه الاجراءات في فرض رسوم اضافية لا تزيد عن ثلث قيمة الرسوم الجمركية المطبقة.

اسا بالنسبة للدول الاقل نمواً فانها لا تتحمل اي التزامات واردة في اتفاق الزراعة. وفي الوقت نفسه فانها تتمتع بكافة الحقوق والمزايا التي تمنح عليها الاتفاق والالتزامات التي تتحملها الدول الاخرى سواء المتقدمة والنامية.

وفي ما يتعلق بموضوع الدعم ومدى تناوله في اتفاقية الجات بشأن الى ان الدول المتقدمة تلتزم بتخفيض قيمة الدعم الكلي الممنوح للمنتجين الزراعيين بنسبة ٢٠ في المئة من متوسط مستواه الذي كان سائدا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨. وذلك على السامح متساوية على مدى ٦ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ اي بمعدل ٣ ٣ في المئة تقريبا سنوياً خلال هذه الفترة.

ومع ذلك يسمح الاتفاق باعفاء شتال الدعم الثنائي من التزامات التخفيض وهي :

- الدعم الذي لا يتجاوز ٢٥ في المئة من اجمالي قيمة المنتج.
- الدعم الانتاجي الفئدي بشرط ان يكون مصدرة برياً جاً جوكسياً بتحويل عام ولا يتضمن تحويلات من المستهلكين ولا يكون في شكل دعم اسعار للمنتجين الزراعيين.
- برنامج الخدمات الحكومية ملل.
- الإعانات الخاصة بانتاج المحاصيل الزراعية.
- مقايضة الامت والصناعات والزراعة على الحجر الزراعي.
- التهرب والاستثمارات وتقييم المعلومات وتنتائج الجات للمنتجين والمستهلكين.
- حسمات التسويق والتمويل ومعلومات السوق.
- التنمية الصناعية (المكهرباء).



الطرق ووسائل النقل - للمواشي - المياه - السمود - مشروعات الصرف الصحي) المصاعد الحكومية بفرض بيع المخزون من المواد الغذائية في إطار برامج الأمن الغذائي. المصاعد الحكومية المحلية لقطاعات من السكان بأسعار مدعومة. الدعم النقدي المباشر للمنتجين الزراعيين بشروط ربط هذه الدعم بنوع أو حجم الإنتاج أو الأسعار المحلية أو المولية أو عوامل الإنتاج أو بالاحتياج ذاته.

المساعدات المالية للحكومة في برامج تأمين دخول المزارعين (مسائل دخول المزارعين يشترط أن تقل ٧٠ في المئة من خسائر الدخل ولا تكون هذه المساعدات مرتبطة بنوع أو حجم الإنتاج أو الماشية أو الأسعار المحلية أو العالمية). المدفوعات لتخفيف الكوارث الطبيعية سواء مدفوعات مباشرة أو عن طريق مساهمة الحكومة مالياً في برامج تأمين للحاصل. مساعدات الإصلاح الهيكلي لقطاع الزراعة التي تتم من خلال: برامج تقاسم المدخلات للمنتجين أو تحويلهم من الإنتاج الزراعي. برامج زرع الأراضي الزراعية لمدة ٣ سنوات على الأقل. مساعدات الاستثمار (مثل تخصيص الأراضي الزراعية). المدفوعات التي يتم بموجب برامج زرع المناطق الفقيرة أو التي تعاني من صعوبات ناجمة عن ظروف غير مؤاتية. ولتعزيز الدول النامية ومن بينها

الدول العربية الأعضاء بتخفيض الدعم النقدي المباشر للإنتاج الزراعي بنسبة ١٣.٣ في المئة على الصافي على أساسية على مدى عشر سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ أي بواقع ١,٣ في المئة سنوياً تقريباً وإلى جانب أشكال الدعم الداخلي التي يتخضعها الاتفاق للدول المتقدمة يسمح الاتفاق للدول النامية ومنها العربية باستخراج:

● دعم مخفلات الإنتاج (النقدي أو المعيني) للمنتجين الفقراء أو ذوي الدخل المنخفضة ويتضمن الاتفاق إعفاء هذه الدول من تخفيض دعم الإنتاج النقدي المباشر إذا كان لا يتجاوز ١٠ في المئة من القيمة الإجمالية للإنتاج.

وبالتسوية لدعم التصدير للزمن للدول المتقدمة بتخفيض الدعم النقدي المباشر لتصدير السلع الزراعية على النحو التالي:

● تخفيض قيمة الدعم بنسبة ٣٦ في المئة من متوسط قيمة الدعم لفترة ٨٩ - ١٩٩٠ أو متوسط ٩١ - ١٩٩٢ (أيهما أكبر) على مدى ٦ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ بالقياسط متساوية، أي بمعدل ٣,٥ سنوياً.

● تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة ٢١ في المئة من متوسط كمية الصادرات المدعومة لفترة ٨٩ - ١٩٩٠ أو متوسط الفترة ٩١ - ١٩٩٢ (أيهما أكبر) على مدى ٦ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ بالقياسط متساوية، أي بمعدل ٣,٥ في المئة سنوياً.

ويشمل دعم التصدير الذي يخضع للتخفيض الأشكال التالية: (١) الدعم المباشر (بما في ذلك

الدعم المباشر) الذي تلمحه الحكومة أو هيئاتها التي شركة أو صناعة أو منتج سلع زراعية أو اتحاد مزارعين أو مجلس تسويق ويكون الدعم مرتبطاً بالإيراد التصديري.

(٢) بيع الحكومة المخزون غير التجاري من السلع الزراعية للتصدير بأمنحيا أقل من أسعار البيع في السوق المحلية.

(٣) دعم التصدير الذي يتم تمويله من رسوم أو ضريبة تفرضها الحكومة.

(٤) دعم التصدير الذي يمنح لتخفيض تكاليف تصويق صادرات السلع الزراعية وتكاليف الشحن الدولي.

(٥) الرسوم المنخفضة على النقل الداخلي لشحنات التصدير.

(٦) دعم التصدير الزراعية التي يرتبط بإعفاها في سلع التصدير.

بالنسبة للدول النامية (ومن بينها الدول العربية الأعضاء)

تلتزم هذه الدول بتخفيض قيمة دعم التصدير بنسبة ٢٤ في المئة من متوسط قيمة الدعم لفترة ٨٩ - ١٩٩٠ أو متوسط الفترة ٩١ - ١٩٩٢ (أيهما أكبر) على القسط متساوية على مدى ١٠ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ بواقع ٢,٤ في المئة سنوياً.

كما تلتزم بتخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة ١٤ في المئة من متوسط كميات الصادرات المدعومة لفترة ٨٩ - ١٩٩٠ أو متوسط الفترة ٩١ - ١٩٩٢ (أيهما أكبر) على القسط متساوية على مدى ١٠ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ بواقع ١,٤ في المئة سنوياً.

ويسمح الاتفاق لهذه الدول بمنح دعم التصدير في الشبكات الاتية:

(١) الدعم الممنوح لتخفيض تكاليف تصويق الصادرات الزراعية وتكاليف الشحن الدولي.

(٢) الرسوم المنخفضة على النقل الداخلي لشحنات التصدير.

والآن بعد أن تناولنا موضوع الدعم في المجال الزراعي وفقاً لاتفاقية ليات، سنتعرض بالتحديد للدول المستفيدة والمتضررة من هذه الاتفاقية.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٥ ١٢

المصدر:

الحياة اللبنانية

وتنقلون بداية ان اكتساب الاقتصاديين اختلفوا حول اكتساب والإصرار التي سيطر عليها الدول من جراء هذه الاتفاقية فمنهم من يقول بأن الدول النامية - خاصة المصدرة للمواد الأولية والدول حديثة التصنيع في آسيا - هي المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية بما تتضمنه من تحرير للتجارة العالمية وفتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات المصرفية والاتصالات وحرية انتقال العمالة ومنهم من يقول بأن الدول النامية وخاصة المستوردة للمواد الغذائية الدول الأقل تنمياً من هذه الاتفاقية يبينها يرى سريق ثلاث أن الدول

الصناعية هي المستفيد الأول من هذه الاتفاقية وأن كان من رايها أن جميع الدول يمكن أن تستفيد من هذه الاتفاقية بصيغة عامة ولكن ببرجات متفاوتة وفقاً لجهودها في مجال تحرير تجارتها

المستفيدون

يأتي في قمة الدول المستفيدة من هذه الاتفاقية الاتحاد الأوروبي، إذ سيحقق وفورات تتراوح وفقاً للتقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بين ٦١ - ٩٨ بليون دولار سنوياً اعتباراً من عام ٢٠٠٠ منها ٣٠ بليون دولار نتيجة لخفض الدعم على المنتجات الزراعية، كما ستتحقق الاستفادة للدول الأوروبية في نال تحرير تجارة الخدمات حرية أسواق الدول النامية من خلال دلائل متعددة للخدمات السياحية والفندقية والداوية والحامشية والتكنولوجيا في مجال المعلومات، فضلاً عن الملكية الغريبة.

الصين وهي تلي المجموعة الأوروبية من جهة درجة الاستفادة من اتفاقية غات وعلى رغم أنها ليست عضواً في الاتفاقية فإنها سوف تحقق مكاسب كبيرة تصل إلى ٣٧ بليون دولار سنوياً نتيجة لتحرير تجارة النسيج والملابس الجاهزة وذلك في ضوء التخلص من الاتفاقية الحالية المخططة بالايلاف التي تمنح الدول النامية بموجبها حصصاً استيرادية للمواد النسيجية الجدير بالذكر هنا أن حجم صناعة النسيج والملابس يبلغ ٢٤ بليون دولار سنوياً على المستوى العالمي وستتخفص التعريفات الجمركية المفروضة عليها خلال العشر سنوات المقبلة بنسبة ٦٨ في المئة ثلاث مراحل ابتداء من هذا العام.

دول آسيا حديثة التصنيع تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الاستفادة من اتفاقية غات نتيجة لزيادة قدرة هذه الدول على التصدير وفتح منفذ جديدة لها خاصة في الدول المتنامية واعتبرت هذه الدول استقطاعات للمال مع قيام السوق الأوروبية الموحدة لتصميم كميات ضخمة من منتجاتها من الملابس الجاهزة إلى الكثير من الدول وخاصة للاندونيسيا وأستراليا وذلك من خلال ميزة عدم تطبيق الاتفاقية الخاصة بالايلاف (Multi-fiber MFA Agreement) وهي الاتفاقية التي تقوم على تحديد حصص استيرادية مع دول مثل اليونان.

من جهة أخرى يتخوف بعض الدول الأوروبية حديثة التصنيع من اتفاقية غات سوف تعطي الدول حرية اتخاذ إجراءات تلغ عمليات الإغراق ضد المصدرين الذين يشبهون في أنهم يقومون بالإغراق السابق بلغة منخفضة السعر ويشكل غير عادل إذ يشبهون في أنهم يقومون

بإغراق الأسواق بسلع منخفضة السعر ويشكل غير عادل إذ تنشر هذه الدول أن الولايات المتحدة ودول أوروبا ستستلخض سلاح منع الإغراق كترهبة لهذه من غزو المنافسين الجدد مثل اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة الذين يشبهون سلعاً بتكلفة منخفضة خاصة في نال انخفاض الأسعار.

والمواد الأولية فيها. والواقع أن تخوف هذه الدول قد يكون له ما يبرره خاصة واتفاقية غات لن تستطيع منع تطبيق قوانين العقوبات التجارية الأميركية (الفصل ٣٠١ من قانون التجارة والحدود مكافحة الإغراق وقانون الرسم الجمركي) إذ يحق لوزارة التجارة الأميركية وفقاً لقانون مكافحة الإغراق صلاحية تحديد ما إذا كان هناك إغراق مضر أو يهدد أي صناعة أميركية. وتحدد رسم لمكافحة هذا الإغراق.

الولايات المتحدة الأميركية في ظل اتفاقية غات والاتحاد حامية المتسويات سيحدث لتعامل المصناعات الأميركية. وبالتالي فمن المتوقع أن تحقق الولايات المتحدة مكاسب تتراوح ما بين ٧٨ - ١٧ بليون دولار.

الجدير بالذكر أن نزاعاً كان نشأ قبل توقيع اتفاقية غات بين الولايات المتحدة ودول أوروبا وخصوصاً فرنسا حول الدعم الممنوع للمزارعين الأوروبيين نظراً لما يترتب عليه من عزو المنتجات الأوروبية للسوق الأميركية بأسعار تنافسية لتحل في مكانها التكاليف المدعومة كما طالبت الولايات المتحدة بخفض الدعم مشربة ٧٥ في المئة مع خفض صادرات الحبوب الأوروبية بنسبة ٢٤ في المئة والحبوب الزيتية بنسبة ٥٠ في المئة.

اليابان مستحق للبيان مكاسب من جراء اتفاقية غات لكن بما يتراوح ما بين ٢٧ - ١٢ بليون دولار نتيجة لزيادة حجم تجارتها في ضوء تحريرها. وكانت اليابان قبل توقيع الاتفاقية تعارض فتح أسواق أمام تجارة الفز والمنسجات الزراعية الأخرى لم عادت ووافقت على فتح أسواق الفز بشكل جزئي.

استراليا وكندا ونيوزيلندا وهي الدول التي مستحق مكاسب أيضاً من اتفاقية غات وذلك نتيجة لزيادة صادراتها من السلع الغذائية بـ ١٠ بليون دولار حيث يصبح في وسع هذه الدول تصدير مزيد من الحبوب نتيجة لانخفاض الدعم الممنوع للقمح والذرة في دول أوروبا والولايات المتحدة وفتح الأسواق اليابانية والكورية أمام الفز القليل.

في المملكة الأردنية تزامن دعم إنتاج السلع الزراعية بتصديرها سلاح في حين يواجه الدول العربية

• بحث اقتصادي سعودي



المصدر : **العالم اليوم**

التاريخ : ١٢ محرم ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كمبيوتر



تهدد أكثر من 120 شركة بالإفلاس

100 مليون دولار خاسر مصر بسبب قرصنة برامج الكمبيوتر

□ تحقيق -
عبد الناصر محمد

جريمة دولية

ويشير الدكتور حسام لطفي استاذ القانون بمحقوق بني سويف إلى أن مصر تأسست في مركز متأخر نسبيا بين الدول التي تنتشر فيها ظاهرة القرصنة. فإحصائيات اتحاد أنشطة الكمبيوتر B.S.A تشير إلى أن الخسائر التي تسببها تلك الجريمة على مستوى العالم تصل إلى 12.8 مليار دولار. ودعا إلى تدخل سياسى على أعل مستوى من جانب القادة الأوروبيين للتصدي لهذه الظاهرة. وأشار إلى أن خسائر الدول الاسيوية من قرصنة برامج الكمبيوتر بلغت 3.9 مليار دولار بينما خسرت دول أمريكا الشمالية 2.4 مليار دولار وكان نصيب أمريكا اللاتينية من الخسائر 821 مليون دولار.

ويضيف تقرير B.S.A أن مبيعات البرامج الأصلية بلغت 10٪ فقط من نشاط سوق برامج الكمبيوتر في 14 دولة أوروبية. أما في أندونيسيا وباكستان وتايلاند والإمارات فإن 99٪ من البرامج المستخدمة مقلدة..

حق المؤلف

ويؤكد الدكتور حسام لطفي أن عملية القرصنة تعد من جرائم الاعتداء على حق المؤلف. وأن القانون المصرى رقم 354 لسنة 1954 والمعدل بالقانون 24 لسنة 1968 والمعدل

بالقانون رقم 29 لسنة 1994 قد نص على توقيع عقوبة مالية لا تقل عن 1000 جنيه مع جواز الحبس، وفي حالة العودة مرة أخرى لعملية الاعتداء توقيع عقوبة مالية قدرها عشرة آلاف جنيه والحبس لمدة ثلاث سنوات. وفي المرة الثالثة تكون المصادرة لصاحب الشركة أو المكتب الذى يستخدم البرامج المنسوخة. ومع ذلك فإن الجهات النوط بها تنفيذ القانون لا تفهم حتى الآن طبيعة تلك الجريمة. وبذلك نهد أن 90٪ من البرامج الموجودة في السوق مقلدة وغير أصلية.

وأشار د. لطفي إلى أن الأمر يتطلب في المرحلة القادمة ضرورة التوعية وتدريب جهات الضبط بصدى خطورة تلك السرقات وتهديدها للاقتصاد الوطنى. ويحدد هانى دراز من شركة دايك مصر معنى القرصنة في أنها نسخ أو إعادة إنتاج برامج الكمبيوتر بأي طريقة غير تلك المصرح بها طبقا للقانون حق المؤلف أو مصرح بها من المنتج في خصصة الاستخدام. ون المقوسط فإن كل نسخة برنامج أصلية مرخصة بقاهاها على الأقل نسخة غير مرخصة. وفي بعض البلاد تصل إلى 99 نسخة غير مرخصة.

الجريمة الناعمة لحد المراتب التي تطلق على قرصنة أو سرقة برامج الكمبيوتر. فمركزها عادة ما يكون من أصحاب الياقات البيضاء الذين يشترون برامج الكمبيوتر وينسخون منها الملفات ثم يقومون ببيعها أو استعمالها في الشركات والمكاتب والمنازل ومحلات ألعاب الأطفال.

وترتبط تلك الجريمة عادة بالمجموعات المتقدمة والتي تعتمد على الكمبيوتر بدرجة مرتفعة في تعاملاتها اليومية.. لكنها بدأت تعرف طريقها إلى مصر مؤخرا، حتى باتت تهدد أكثر من 120 شركة منتجة تعمل في مجال برامج الكمبيوتر بالإفلاس والتوقف عن العمل، وتتسبب في خسائر للاقتصاد المصرى تصل إلى 100 مليون دولار سنويا.

ويقول الدكتور على المفتاوى المشول من برنامج التنمية التكنولوجية في مركز للمعلومات التابع لمجلس الوزراء المصرى إن قيمة سوق برامج الكمبيوتر الأصلية في مصر تبلغ 40 مليون دولار. وإن كان برنامج أصل يوجد به تسعة برامج أخرى غير أصلية ومنسوخة وأن مصر قامت العام الماضى بتصدير ما قيمته 4.9 مليون دولار من البرمجيات.



الحماية القانونية

ويطالب الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض استاذ القانون الدول بكلية الحقوق جامعة القاهرة بضرورة توفير الحماية القانونية للمنتج الاجنبى من برامج الكمبيوتر وطرحها في الاسواق بسعرها الحقيقي مهما كان مرتفعاً. وأوضح أن هذا

الامر سوف يشجع المستثمر المصرى على التحويل في هذا المجال للمنافسة. وتكون وسيطته في ذلك هي طرح منتج وطنى منخفض السعر.

وقال إن ترك عمليات النهب لنتاج الفكر الاجنبى يجعل سعره اقل من سعر التكلفة الحقيقية، حيث لا يتحمل المقلد سوى ثمن تكلفة الدعامة التى ينسخ عليها البرنامج مع هامش ربح قليل يكفى حاجة المقلد لعدم تملكه أى اعباء مالية في سبيل الحصول على هذا المنتج. ويضيف أن شهور عملية القرصنة يترتب عليه عدم التطوير في البرامج الحالية، حيث إن جزءاً من ثمن كل برنامج يخصص لعمليات التطوير. وهو ما لا يفعله المقلد الذى لا ينفق إلا تحميل الاموال والتهرب من الضرائب. وأوضح أن المستهلك العاوى يحرص على اقتناء الارخص بشرط تساوى المواصفات القياسية له وهذا ما يدفع المقلدين إلى وضع

علامات تجارية لشركات اجنبية على منتجاتهم المقلدة لجذب هذا المستهلك. ويؤكد الدكتور فؤاد عبد المنعم أن حماية الاستثمارات الاجنبية في مصر ستحد من ظاهرة استغلال الشركات الاجنبية للمستثمرين الوطنيين بفرض اسعار باهظة وغير حقيقية مقابل نقل التكنولوجيا المقدمة.. حيث يمكن عدم وجود حماية لهم في مصر. ويتفق معه في الرأي اشرف السنوسى من شركة «بروجكت» ويؤكد أن حماية الشركات الوطنية تبدأ من حماية الشركات العالمية لأن ذلك يصب في مصلحة الشركات المصرية أولاً..

ويقترح المهندس اشرف السنوسى ان يتم دعم الشرطة المتخصصة. حيث تحتاج مهمة مكافحة القرصنة إلى عدد اكبر من الكوادر ومبالغ تفوق الاعتمادات المالية الحالية وقال إنه يمكن توفير هذا الدعم من الغرامات المالية التى تحصل من المخالفين.

قرصنة سينمائية



عاطف هديني



فاروق حسني



جمال امين

الموزع الخارجي يسرق نيجاتييف الأفلام

لا بد من وقفة أمام هذا الحدث السلبى الخارجى من خلال جديته لكى يعلم المستوطن ان السينما المصرية يتم اليوم سرقتها علنا بعد بيعها المستتر. والادلة على هذا كانت هذه الواقعة التى حدثت في يوم لهاب أحد المتجسسين لعل ميام في حافلات الادم بدمية نصر التى يتم نقل الأفلام فيها من (٢٠) الى شرايط الفديديو تلمسينه وأقربين بان نوجاتييف فيلم من انتاج مروجى فى فترة الدوله. هذا بالإضافة الى (١٦) فيما وسائل من أحضر هذه الأفلام من معامل مدينة السينما وكان الرز. بان الموزع الخارجى ليهذه الافلام هو الذى قام بسحبها انقلها على شرايط الفديديو ليومها للمحطات القاصية وبعبه المنتج صباح اليوم فى الفاس اعمال السينما المأكد من ان نيجاتييف فيلم مازال خارج للمل لاثبات حالة عدم وجوده بعد ان خرج من المعمل بدون طسه كخروج مع ان المصير ان نيجاتييف اى فيلم لا يخرج من معمل مدينة السينما الا بواسطة للفتح كتابيا. ومن هذا لحضر هذا للفتح شريطة الفديديو التى قامت بعمل اثبات حالة عدم وجود نيجاتييف فيلمه بالمعامل والى نفس الازات علم منتج الفيلم ان نيجاتييف فيلمه بيبات الس(١٦) فيما قد خرجوا من معامل مدينة السينما بتاريخ ١٨/٩/١٩٩٥ فى حين ان يوم الواقعة كان ١٦/٩/١٩٩٥. اى ان نيجاتييف هذه الافلام غير موجوده بالمعامل ما يارب من سيدا شهور. فى حين ان للمعامل الفديديو بدمية السينما بها سحر لتفريز الافلام بطريقة حديثة و بها أجهزة تكيف و يخط خاص للنيجاتييف بحيث لا يتعرض للقتل. ولم عمل سمير بما حدث فى قسم شرطة المعمرانية بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٥ ورفعه ٥٧ احوال وبعد ان علمت شركة مصر للاستيفورات بهذه الواقعة بدأت فى البحث عن المسئول الذى امر بتسليم نيجاتييف الافلام الى الموزع الخارجى دين سواقه للفتح. وقام فلاح الدخون القانونيه بالشركة بعمل اتصال بالموزع الخارجى الذى ادعى استعداده لدفع قيمة حصه المنتج فى القناتر القاصية وبمى ٥٠ من قيمة البيع وعرض عليه (٥٢٠) دولارا على اساس ان هذه حصته فى قيمة بيع فيلمه. وانه لم يتم بيع الفيلم الا للإسارات رايونيا واسريكا فقط. وباعه ان يتسحق هذا الموزع ويتنازل منتج الفيلم عن الحضر والقاصيه رأى شى يتسحق بهذا الموضوع. ومن هذه الواقعة تقول المتجسسين السينما فى مصر يجب ان يتجدوا وساقوا عن النيجاتييف القاص بفلامكم مل هو موجوده بمعامل مدينة السينما. ولم تم تسحب وجوبه دون علمهم لان هذه العمليات المشعوبه تتم فى الخفاء دون دراية اى منتج اى حين ان المسئول عن حفظ النيجاتييف هو الذى يسمح بوجوه دون علم اصحابها والمصرف ان العهد الذى يتم بين منتج للفتح والموزع ينس على ان النيجاتييف رضى حيازته لدى شركة مصر للاستيفورات والانتاج لاسينمائي ولا يجوز سببه اى حال من الاحوال حفاظ على سلامته وسلامة ائزاز السينمائي للصوى من الافلام. من جهة اخرى تشكك القناتر للقاصيه للفلام مصرية منذ عامين تقريبا فهل جميع الافلام التى خرجت من معامل مدينة السينما خلال هذه الازة كانت بطريقة صحيحة وشريعه. وهل عادت الى المعامل مرة اخرى. لم خرجت بنفس طريقة هذه الواقعة الفديديو التى اكتشفت بمحض الصدفة. نريد ان نعرف!!

مجلوطة:

وقد لحضر فى نهاية بولاق الذكرى ٤٤٠٠ إبراري المعمرانية لسنة ١٩٩٥

محمد نصر



المصدر : الأرن

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٥

١٦ من الصادرات المصرية مهددة بالانقراض بسبب «الجات»

كتبت نادية أمين:

طالب أحمد تقرير صادر عن الفرقة التجارية والقاهرة بضرورة الاهتمام بصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية وحل مشاكلها الداخلية حتى تصعد أمام المنافسة الدولية التي ستتج من تطبيق اتفاقية الجات في هذا القطاع

أوضح التقرير أن الملابس الجاهزة والمنسوجات تمثل أهمية كبيرة في الصادرات المصرية، حيث تمثل ١٦٪ من إجمالي الصادرات من السلع وعلى الرغم مما تتمتع به مصر من مقومات داخلية تمكنها من تطوير وتنمية هذه الصناعة إلا أنها لم تصل بعد للمستوى الذي يجب أن تكون عليه في الأسواق العالمية، خاصة وأن التفضيحات في التمرية الجمركية وفتح الأسواق سيكون في صالح الدول الأكثر كثافة في الإنتاج.

وأشار التقرير إلى أن الدول المتقدمة سوف تحقق نتائج إيجابية في المستقبل بسبب تحرير التجارة العالمية، خاصة أن منتجاتها تتمتع بميزة عالية وتستطيع الوقوف أمام المنافسة الدولية، لذلك فإن سحب الحماية وفتح الأسواق دون وضع ضوابط وفرض على السلع المستوردة سوف يؤثر سلباً على المنتجات الوطنية إذا لم يتم الاستعاضة عن هذه الفوائد بسياسات داعمة تستهدف تحسين الإنتاج للوصول بالقرارات الإنتاجية لمستوى الصناعات المحلية.

وأكد تقرير غرفة القاهرة أنه في ظل تحرير التجارة الدولية لابد من الاهتمام بالصناعة نحو التصدير ليس بهدف جلب المزيد من النقد الأجنبي فقط ولكن لتحقيق أهداف أخرى عديدة أهمها التواجد الحقيقي والصحيح بين بلدان العالم للتصدير.

وأشار التقرير إلى وجود عدد كبير من اللقومات الرئيسية للقيام تلك الصناعة في مصر أهمها وجود صناعة غزل ونسج على درجة عالية من الجودة وتوافر الآليات الطبيعية مثل القطن والكتان والحريز الطبيعي وتوافر الأيدي العاملة ذات التكلفة المناسبة، بالإضافة إلى عدم تقييد مصر بمصع مع السوق الأوروبية المشتركة حالياً مما يجعلها في موقف تفضيلي من دول أخرى تعد منافسة لمنتجاتها من الملابس الجاهزة وأكد نفس التقرير ارتفاع معدل الصادرات خلال عامي ٩٢ و ٩٣ بنسبة بلغت ٥٤٪ و ٧٢٪ بالصناعات المنسوجة عام ١٩٩١، غير أن معدل الصادرات خلال عام ١٩٩٤ يشير إلى عكس ذلك حيث أن كمية الصادرات خلال الشهور الأربعة الأولى منه شهدت انخفاضاً عن نفس الفترة من عام ٩٣ بنسبة بلغت ٥٪

وبالنسبة لتطور إنتاج القطاع للعام من الملابس الجاهزة أوضح التقرير تراجع كمية الإنتاج خلال الفترة من ٨٩/١٠ وحتى ٩٢/٩٢ بنسبة متراجعة بلغت على التوالي ١٣٪ و ٢٨٪ و ٢٨٪ و ٢٤٪ وذلك بسبب ارتفاع نسبة المخزون نتيجة تراجع الطلب على منتجات القطاع للعام من الملابس الجاهزة وبالنسبة لإنتاج القطاع الخامس من الملابس الجاهزة أوضح التقرير ارتفاع كمية الإنتاج خلال الفترة من ٨٩/١٠ وحتى ٩٢/٩٢ بنسبة (٢١٪).



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

الجامعة

التاريخ:

١٩٩٥

التزام خفض دعم انتاج السلع الزراعية وتصديرها سلاح ذو حدين يواجه معظم الدول العربية

عمر عبدالله كامل *

اتفاق غات: رسالة خطيرة الى العالم العربي (٣ من ١٧)

الناحية: إذ ستكون الفوتيسيا من غير

التي تشيئة خيال دول البحر المتوسط
في مرحلة انتقالية حساسة - من الصراعات
والتي التي تعامل معاملة تقليدية
في الوقت الحاضر - دول الاتحاد
الأكاديمي تحسب أن من الضروري الدفاع
الخدمات وحسب صناعة الملابس
تدريجياً. ولا بد من دعم
الدول العربية وإن كان هذا الدعم
يبلغ هذه الدول إلى إعادة النظر
في مبادئها الاقتصادية.

بالمثل، وهذا الأمر اتفاقية الغات
على الناحية العربية إذ لا ينبغي
مجموعة الدول العربية اتفاقية
(١) الدول الأعضاء في رؤساء
جالياً من بعض رؤساء الحكومة
الوقت من الحرس والإسرائيليين
وتحتل فيها عاصمة القدس
والأزمات الواردة في اتفاقية الغات
وتما في تداعياتها الحادة
والتي قد تكون لها دلالة
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً

بمجرد انتهاء المفاوضات الحالية
وتحت هذه الدول أن تحصل على
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً

لنفس الدول العربية في سوق العمل
للمصالحات سيظهر تأثيرات في الدول

الأمر الذي قد يفسد هذه اتفاقية
من جهة فرص عمل مصادر لها
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً

التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً

التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً

التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً

التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً

التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً

التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً

التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً
التي التي تتناولها حالياً



هذا من ناحية السياسات للموقع ان ترتبها اتفاقية ملزمة، على الاقتصادات العربية، أما في ما يتعلق بالإيجابيات، فلا يعتقد أنها ستكون بالقطر الذي سنتطرق، أو على الأقل نسهم في إحصائها في تقليص السياسات المتروكة أن نتج من هذه الاتفاقية إلا في حال واحد، هي ان تضمنت هذه الدول خلال الفترة الانتقالية التي تبلغ عشر سنوات من مواصلة أوضاعها الاقتصادية مع التزامات ومناهج الأمر الذي نشأ في حدوده إذا لم تكن بشكل إلزامي خارج نطاق تكتل الخصم العربي، فمثل حسب ما نرى ذلك لاحقاً.

وبالمصادرة إلى الإيجابيات التي يمكن أن نتج عنها هذه الاتفاقية وبالضرورة للبلدان العربية، يمكن إيجاز أهمها بالآتي:

١- على رغم استثناء القطر من

اتفاقية اللغات، فإن الدول العربية، بشكل عام وبموجب الخليج خاصة سوف تستفيد من الاتفاقية، وستتوقف مدى استغنائها (خاصة صناعة البترول والمواد) على ما إذا كانت منطقة التجارة الدولية تعتمد أن سياسة للتصميم المنخفض للجان ومشتقاته التي بدأت بعض دول الخليج في معالجتها تمثل إحدى سياسات الأفران في التجارة الدولية من عدمه كما أن سياسة الدعم التي تتبعها السعودية بالنسبة للقمح بدأت تعد لها الملائكة المدمرة بعدما اجتهدت في إنتاج القمح بما يكفي حاجة الاستهلاك المحلي فقط.

٢ - في الجانب الآخر ستستفيد الدول العربية، وفي طبيعتها دول الخليج العربية من الاتفاق لغات ون سياسات من الأفران في سيادته في السماح للجان للصناعات الأجنبية

المصنوعات المختلفة لتجارة الملابس والمنسوجات أن تشهد الأسواق العربية المنتجة لهذه الصناعة، وعلى رأسها مصر وسورية والجزيرة، فربما من التفتحات الأسبوعية للخصمة على حساب المنتج المحلي، ما لم نتجج البلدان العربية في إنتاج منسوجات وملابس من نوعية أفضل وبسعر أقل، ويؤخذ في الاعتبار أن هذه السياسات لن تقصر فقط على هذه الصناعة فقط إنما ستعدها أيضاً إلى العديد من الصناعات الأخرى العربية، خصوصاً إذا علمنا أن الجزء الأكبر من الصناعات العربية يدخل ضمن لفئات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بارتفاع أسعارها وانخفاض إنتاجيتها مقارنة بما هو قائم في العديد من البلدان الصناعية الغربية أو البلدان الصناعية الجيدة في العالم، ولا يتوقف هذا الأمر عند حد السياسات التي ستواجهها هذه الصناعات العربية في أسواقها المحلية، بل تتجاوزها أيضاً إلى السياسات التي ستواجهها الصناعات من هذه الصناعات إلى الأسواق الخارجية، إذ من المرتبك أن يؤدي ثقل العديد من هذه الصناعات سلباً بالصفوف التنافسية المحلية في الأسواق الخارجية إلى تفاقم مشكلة البطالة نتيجة تقليص فرص العمل للعاملين في الصناعات الخاصة بهذه الصناعات، خصوصاً في ظل تباطؤ التخفيضات الجارية حالياً في بعض البلدان العربية.

كما سؤاثر هذه الاتفاقية سلباً أيضاً كنتيجة لإلغاء المزايا التفضيلية التي كانت تستفيد منها البلدان العربية وتقرر إلغاؤها مع حلول اتفاقية اللغات محله والغيت معها تفضيحات الرسوم الجمركية التي كانت تحصل عليها بعض الصناعات العربية.

كذلك يمكن إضافة مسألة في غاية الأهمية والخطورة في أن واحد، وهي أن أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية التي تتنازل حوالي ٩٠ في المئة من صادرات الدول العربية ستضطر على تقديره، لا بل قد تزداد تقيفاً خصوصاً في ظل هيمنة البلدان الصناعية للقمة على زمام التجارة العالمية، إذ من المرتبك أن لا تكون هذه التقلص في غير صالح الدول العربية، مما سيخلف المزيد من التجارة غير المتكافئة ما بين الدول العربية والسوق الدولية.

الصغيرة من ناحية واستمرار كسب أسواق للتصدير من ناحية أخرى. وإذا ما انتقلنا من هذا العرض النظري لثلاث الاختلافات لاتفاقية اللغات على الدول العربية إلى توضيح هذه الآثار بلغة الأرقام، يمكننا القول أن التوقعات تتنبأ بأن الاتفاقية اللغات سوف يكون لها تأثير سلبي في المنطقة العربية، خاصة على الدول المستوردة للزيادة إذ سترتد على طبيعتها، في ضوء تحريك أسعار السلع الغذائية، ارتفاع أسعار هذه السلع بما يتراوح ما بين ١٠ - ٢٥ في المئة سنوياً بحلول عام ٢٠٠٠، مما سيزيد من الفائز الغذائية وسيتقلص الفجوة الغذائية ١٠.٣ مليون دولار إلى حوالي ١٥ مليون دولار سنوياً.

وليس هذا فحسب بل إذا كان أحد أهداف تحرير قطاع الخدمات السياسية والمصرفية والقانونية... الخ وفقاً لاتفاقية اللغات هو جذب الاستثمارات الخارجية ونقل التكنولوجيا، فإن استثناء معظم الدول العربية من هذه الاستثمارات ستكون محدودة خاصة في ضوء توجيه هذه الاستثمارات إلى الدول شرق وسط أوروبا وجنوب شرق الاتحاد السوفياتي السابق، فضلاً عن أن عمداً من الدول العربية ويعتمد حالياً على فتح وإقامة مناطق حرة من أجل الاستثمار الأجنبي.

وكان من أهم المواقع التي تجذب الشركات الأجنبية إلى مثل هذه المناطق المهررب من القيود الكممية ونظام الحصص المفروضة على صادرات البلاد الأم من مبلغ معين مثل الملابس الجاهزة أو السيارات، الأمر الذي أدى إلى ازدهار هذه المناطق بسبب إقدام الشركات الأجنبية على استخدام البلد المضيف كبديل للتفاصيلات بدلاً من البلد الأم، ولكن نتائجها لم تكن إيجابية لاتفاقية اللغات إلا في الدوحة نحو إلغاء نظام الحصص المعمول به حالياً في نظام التجارة الدولية، فإن هذا يعني فقدان الشركات الأجنبية للدعم التفضيلي للاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة.

وبالإضافة إلى ما سبق سيؤثر تحرير صناعة الملابس والمنسوجات سلباً في هذه الصناعة في الدول العربية المنتجة لها خاصة في المواد المنسجعة في صناعة الملابس المنسجعة العربية ضخمة جداً وتصل بالنسبة إلى مصر وحدها إلى نحو خمسة بلايين جنيه أو ما يعادل نحو ١.٥ بلايين دولار أميركي ومن المنظر في حال تحرير



الحياة اللندنية

المصدر :

٢٩٥٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخاصة التي لها مميزات نسبية لتسويق منتجاتها في السوق الحديث من دور ضغط وتنافس من المنتجات الأخرى أي أن المصانع الوطنية ستواجه ضغطاً وتنافساً أكبر في السوق المحلية عما كانت عليه قبل تطبيق وتفعيل مقتضيات الاتفاقية لكن هذا لا يعني أن الصناعات العربية، وكن بينها الصناعات الخفيفة من تواجده ضغطاً تنافسياً كبيرة في أسواقها المحلية، بل العكس هو الصحيح لأن تحرير التجارة الدولية في ظل الفلتا، إذا كان يعني محاربة المنافسة الإغراقية فانه ينتج في المقابل في المنافسة غير الإغراقية التي من المتوقع أن تكون لها تأثيراتها عن طريق الإنتاج متواعدة أفضل ويسرع الآل.

٣ - من المحتمل أن نجد حاصلات زراعية عربية كانت تخضع من قبل لنظام المحسن والقيود النوعية في

السوق الأوروبية فرصة أفضل في هذه الأسواق، خاصة في مجال الزيتون التمثالية والفلكه والخضار والنباتات العطرية.

٤ - يمكن أن يستفيد قطاع المخابرات في الدول العربية من تفوق المساعدات العربية إلى داخل أو خارج الدول العربية في حال تحرير قطاع المخابرات الحكومية بالمشاركة في تنفيذ المشاريع التي يتم تمويلها عبر صناديق التنمية العربية كلياً أو جزئياً.

٥ - من المحتمل أن يكون أثر اتفاقية الغات على الدول العربية من ناحية حماية حقوق الملكية الفكرية إيجابياً في المدى المتوسط والطويل، إذ أن من شأن ذلك تطوير التنظيم الاجتماعي لجمعيات الماسجرين والمؤلفين والمترجمين والتخصصات الحكومية العاملة في مجالات تسجيل حقوق براءات الاختراع والعمالة في

مجال مكافحة الغش التجاري والصناعي والمواصفات القياسية والعلامات التجارية.

غاية الأمر، أن اتفاقية «الغات» ستوفر العديد من الآثار السلبية على البلدان العربية، ومن بينها البلدان الخفيفة، على المدى القصير، ومن الممكن أن تكون لها آثار إيجابية في المدى الطويل لكن بشروط أساسية:

- الأول هو الارتقاء بنوعية الإنتاج السلمي والخدمي العربي.
- والثاني هو تحقيق المزيد من

التنسيق والتنظيم الاقتصادي بين البلدان العربية في ظل إجراء جاد ورأس نحو إنشاء كتل اقتصادية عربي مشترك.

وما يذكر في هذا المجال، أن هذا الأمر، إذا كانت ثبوته ضرورة موحدة الأوضاع التجارية والاقتصادية للبلدان العربية مع متطلبات الغات، نظراً لما سارقه من تغيير في طبيعة وجوه العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة التحرير الكامل للتجارة العالمية بمقتضاها الواسع، لا شك أن

هذا الأمر يفرض أيضاً جملة معالجات الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات العربية التي وصلت إلى مرحلة من الضعف والفكك بدأت تهدد حاضر ومستقبل الأمة العربية بأسرها، حسب ما سنبينه في الحلقة الآتية.

٥ باحث للتصاريق سعودي

شأ، تحرير التجارة المالية يلقى إعجاب
ثقة على الدول العربية



اتفاق غات : رسالة خطر الى العالم العربي (٤ من ٧)

تحرير التجارة العالمية يلقي اعباء ثقيلة على الدول العربية في سعيها الى بناء قدراتها الاقتصادية الذاتية

عمر عبدالله كامل *

والاقتصادية والسياسية والإمنية والأثرية.

وهناك فحشيات أخرى تشمل في اتجاه المصالح نحو تمويل الإنتاج وتصدير التجارة، وقيام الفخانات الاقتصادية وتغيير قيمة العملات الاقتصادية الدولية، والسرعة للاعبلة التي تتوالى بها التفتيش للعامة وإتجاهاتها العملية والظهور مناجات لتغير في صورة جديدة، هذا الصلة إلى الخصائص الخاصة من الأوضاع الطبيعية والتغيرات بالضبط المستمر على أساس التفتيش والتي أدت إلى انخفاض قيمة صادراتها العربية من حوالي ٢١٧ بليون دولار عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٨٧ بليون دولار عام ١٩٩١.

في ظل هذه الأوضاع التي تمر بها التنمية الاقتصادية العربية هذا فضلاً عما توليه من تحديات خطيرة أبرزها الساحة الاقتصادية الدولية مؤخرًا، بات يحتم الضرورة القصوى أكثر من أي وقت مضى، أن تفتح البلدان العربية مجتمعة نحو العمل الجاد والمثابر من أجل إعادة بناء اقتصاداتها على أساس تكاملي، على اعتبار أن هذا هو السبيل الوحيد والأكثر فعالية لتكثيف البدائل العربية من التكيف مع هذه التحديات المالية الجديدة والتفاعل معها، وبكيفية تسمح لهذه البلدان العربية مجتمعة بتعظيم إيجابيات التكيف والقدرة منها، ومحاورة التحديات وتحسين أوضاعها إلى أقصى حد ممكن.

ملاحظات التكتيك

ومما زاد هذه المسألة الحيوية لا بد من تأكيد مسألة أخرى لا تقل عنها أهمية، وتتعلق بموضوع الاستراتيجيات التكتيكية الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، في الوطن العربي، لا تحصيلها بالقرارات الحكومية، والالتزام الشخصي بين تواج

المصنعاء هذا مع العلم أن المصالح العربي يطغى مساحته نحوها ١٤ مليون كلم ٢، أي ما يعادل ١٠.٢ في المئة من المساحة الإجمالية لكافة الأرضية، ويقدر عدد سكانه بنحو ٢٣١ مليون نسمة، أي ما يعادل ٥ في المئة من إجمالي سكان العالم، وعدد العمال فيه نحو ٧٧ مليون عامل، أي ما يعادل ٦.٧ في المئة من إجمالي القوى العاملة في العالم، وحتى إذا كان متوسط دخل المواطن العربي يبلغ ٢٠٦٦ دولار سنوياً، إلا أنه لا ينتج إلا ما قيمته ٢٦ دولار سنوياً من المواد المصنعة.

وأيضاً هذا فحسب، بل على رغم ضخامة الاستثمارات التي طُبقت خلال عقدي السبعينات والثمانينات في كل الدول العربية، ففي الفترة بحوالي ١٥٠٠ مليار دولار، إلا أن حصيلة التنمية العربية تبقى أقل من الإعداء المخطط أو المنشود، وأكثر تعقيداً، والتسمت في كثير من الأحيان بتجديد الموارد، أما لعدم والقدرة المخطط أو عدم دراسة المشاريع بصورة علمية وموضوعية، أو بسبب اختيار مشاريع فضفاضة لا تتواءم بها الظروف التكيفية أو لتراجع سياسات التنمية غير ملائمة أدت في هروب الأموال وتراجع معدلات الإنتاج واستنزاف ضعف قطاعات الإنتاج، والتدخل الهيكلي في عملية التصنيع العربية.

إن التحديات التي تواجه التنمية العربية في ظل هذا كله، لا بد من التكتلات الاقتصادية الدولية كثيرة ومتنوعة، وتختلف في مساهمات التمويل، والصور الاستثمارات الجديدة، وزيادة اعباء خدمة الدين الخارجي، وعيوب التوازنات المالية، وزيادة السكان والبطالة والتدخل التقني والبيولوجي، ومحوقات الاستثمار بانكشافها واختلاف البيئية والمناخية.

تشير إحصاءات سريعة على واقع البلدان العربية عشية بدء فعاليات تحرير التجارة العالمية، ويوضح على مدى ضخامة حجم الملقاة على هذه الدول حتى ترقى إلى تلك المرحلة للتنمية من الضخج الاقتصادي والاختصاص المتجلب على قدراتها الذاتية التي تمكنها من مواجهة التحدي الكبير الذي تفرضه اتفاقية الغات الدولية وما رافقها من اتجاه مكثف من قبل العديد من بلدان العالم نحو التجميع في تكتلات اقتصادية القومية، ولي مقمها لتجموعات الاقتصادية الثلاث الكبرى في العالم، والمتصلة في كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والتي تقرب حصصها في التجارة العالمية للمواد المنتجة المصنعة من نحو ٨ في المئة.

ويعتبر مبدأ الوحدة الاقتصادية الأوروبية، وإنشاء منطقة للمبادلات الحرة في أمريكا الشمالية (ناتفا) والاتحاد نحو تكوين منطقة أخرى للتجارة الحرة بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا (آسيان) بمثابة علامة تلاحق حية لا يوافق أن تكون عليه التيارات التكتلات الاقتصادية في مسجى الأحداث التجارية، والإحداث خلال القرن القادم.

ومما يؤسف له أن العالم العربي الذي تجمع بين الظاهر من الروابط الاقتصادية الوثيقة لا تجد له مخبلاً في أكثر التجموعات الاقتصادية تكتلاً في العالم، لم يعرف طريقه إلى التجميع أو التكتل الاقتصادي إلى الآن ضمن حركية التطور التكاملي للتجارة الدولية، لا تكتلت صادرات الدول العربية مجتمعة مع بداية التكتلات ما تشهده ١.٢ في المئة من إجمالي قيمة المصادرات العالمية للمواد



زيادة الإنسان للصناعات الحربية، وإصلاح التغييرات المرغوبة في الهياكل الاقتصادية للحرب، والتجديد في الوسيلة في تنمية الاقتصاد اللبناني على تنمية عمله الاقتصادي العربي الاقتصادي، وما اصطلح على تسميته بالعمل الاقتصادي العربي المشترك الذي يمكن البلاد العربية من طريقه توسيع قاعدته الحربية والطبقية وتنشيط قاعدة الاقتصاد اللبناني فيها، هذا فضلاً عن الاستفادة من المزايا الاقتصادية العربية، والاستفادة من المزايا الصحية الكبيرة، والقدرة على توزيع الخاضع، والتسهيل من نقل عناصر الإنتاج، وتنشيط مستوى متقدم من تكامل الموارد، والقدرة على الاستفادة من مزايا وحجم السوق العربية الأوسع.

مواصلة التكتلات بما لا شك فيه أن التحديات التي يواجهها عالمنا العربي في ظل النظام العالمي زالت بدرجة كبيرة إذ أن هذه التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية بما لها من قوتها وإمكانات جعلتها اليد الطولى للحكماء في أسواق العالم العالمي، بل وتأتي

لزيادة حجم التحديات وتزعم المخططات، والوقوف النافذة بصفة عامة والعربية على وجه الخصوص بزمها بعض القوت للتكيف مع الأوضاع الجديدة، فهي بحاجة إلى تعديل هيكلها الاقتصادي وإحداث الاجراءات والسياسات التي تمكنها من مواكبة المنافسة المتغيرة.

وربما كان الخيار الوحيد أمام العالم العربي للتكامل مع العالمية لغات والتكتلات الاقتصادية القائمة من مركز القوة هو وجود تكتلات اقتصادية عربية قادرة على مواجهة القائمة إذ أصبح وجود سوق عربية مشتركة ضرورة تضمنها المتغيرات الاقتصادية الدولية.

إن الآلية العربية من تلك من معلومات وعوامل التكامل ما لا شكه غيرها من الأمم والشعوب ومع ذلك لم تستطع هذه الآلية أن تفتح شوطاً ملحوظاً على طريق التكامل ملحقاً لخصائصها من الأمم والشعوب التي لم يتوافر لها هذا القدر من المعلومات والموارد، فإذا كان التكامل الحائز العربي على طريق التكامل اتجهت بقيام مجلس الوحدة الاقتصادية لتبذل مهمة تحقيق هذه الوحدة وما تلاه من إنشاء عدة أجهزة تعاقبية عربية فإن حصص التجزئة كان متواضعة للغاية لا أن يظهر من نتائجها سوى صيغة انكسارية

ولما كانت جودة الإنتاج والارتفاع بنظام الجودة المتكاملة الضامنة لارتفاع الإنتاجية هي المعيار الوحيد لتخفيف لقدام الاقتصاد العربي في الحقل العالمي الجديد للتجارة، وبما أن الظروف قسدت التوسعت أن هذه الخاصة على حدة مهما زاد ثرواتها للمدى أو غلظت مواردها الاقتصادية أكثر مما يمكن أن تتحقق بالتعاون العربي والاقتصاد المتبادل على القدرات العربية في سائر المجالات التجارية والاقتصادية والمالية والصحية، يصبح يحكم المؤكد أن لا سبيل لتحقيق تنمية حقيقية تلتزم الدول العربية بالتنمية التي من البلدان العربية إلا من خلال تجميع أفراسها وتوحيد طاقاتها حتى لا تذهب جهودها هباءً في وقت بات فيه بدأ لا يربطها أي واصلت أو صلات ذات طبيعة متميزة في نسج علاقات تجارية واقتصادية جديدة ناجحة وبالقائلي حري بما تأتة عربية لك تلك الصلات المتغيرة أن يستخلص العروس من هذه المتغيرات.

يولي أن تضيف إلى ما تقدم تطلعت في غاية الأهمية، وتتعلق بجمعية التكامل لذا أرىنا مسيرة التنمية الصناعية في البلدان العربية أن ترقى إلى ذلك المستوى من التقدم الحالي الذي تستلزمه طبيعة التعامل مع التطورات المتغيرة على الساحة الاقتصادية الدولية، بله أنه لزاماً على الجانبين الناشئ بين الخصائص القطرية وبين متطلبات التنمية الصناعية الحقيقية في البلدان العربية، سواء في جانب الطب أو في جانب العرض يكتفي.

● في جانب الطلب على المنتجات الصناعية، هناك فرق كبير بين حجم السوق القطرية لعالم الدول العربية وبين الحجم الاقتصادي الكلي للمشاريع الصناعية في العديد من الفروع الصناعية وخاصة الصناعات الأساسية.

● من جانب العرض، يلاحظ على الأنظار العربية متفردة أن تولى معلومات نجاح التصنيع، من جهة متطلبات البنية التحتية والمالية والتكنولوجية.

لذلك، وحتى تتسارع البلدان العربية من تعظيم مسيرتها التنموية الصناعية، خصوصاً ما قلنا من تزخر به الساحة الاقتصادية الدولية من تكتلات وتجمعاتقليمية، يبرز الحاجة الملحة إلى وسيلة تتسرع فيها السوق العربية وتتنوع فيها الآراء، ولتطويع البلدان العربية بواسطتها إقامة صناعات أساسية أكثر فاعلية وتستخدم لتكنولوجيا أكثر كفاءة وصلاصة، وبين ضائتها المتنامية في

سياسات الإصلاح الاقتصادي وبين الحفاظ القسرة على التعامل مع المتغيرات الدولية مثابة في تزوج عصر جديد من التغييرات الدولية يتوجب علينا التعامل معه بأعلى من الخدمات وأكبر قدر من القوة والمثابة لأن هذا النظام التجاري العالي للحدود مقلد في الخساسة العالمية للتجارة أصبح يشكل مع مؤسسات برتول ووزن، (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) حصر الرعي في النظام العالمي الجديد الذي تحاول البلدان النامية ومن بينها بلداننا العربية جاهدة أن نجد لها موقعاً لائقاً داخله حتى لا تضيق في زحام الصراع بين الإقليم الاقتصادي وتجارياً في عائلنا الخاص، وخاصة عبر التكتلات الاقتصادية التي بدأت فعلاً تقاسم نتائج جولة أورغواي في الوقت الذي يداننا نعي فيه نحن العرب القلقنا إلى أبواب حية لقارة على التعامل مع القوى الاقتصادية

بجديدة، ولكن من جميع النصف العربي تجارياً واقتصادياً.

وعليه فإن ما نعتقد أنه أن الأوان في ظل هذه المتغيرات الجديدة لأن تعيد التفكير، والتأمل في حصيلة ما تم إنجازه وما لم يتم إنجازه في «السوق العربية المشتركة» حتى نتطابق في مسيرة جديدة مستفيضة من عدرات الماضي ومن طموحات المستقبل في أن واحد.

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة إذا أحسن تصميمها والتمتع منها بكل فاعلية والقدرة إنما تعيد من سوجبات نظورنا التاريخية، إذ سبقنا الدول الأوروبية في اجرائها واستفادت أحدث ثورة علمية وأدنية هائلة. لذا نعتقد بأن التطبيق العلمي الصحيح لهذه السياسات الذي يراعي الظروف والاكتشافات العلمية وصالحات الإنسان العربي سوف يسجل من لحزان التقدم الاقتصادي المطلوب لبلداننا العربية ويضعها على عتبة القرن الحادي والعشرين مؤزبين بأسماء العصر من المعلومات ونظم الحاسوب والبرامج الصحية للتنمية الاقتصادية والبشرية.

السياسات التي نطمحنا من هذا الانسحاق، قد محدودة نسبياً وبالتالي لا بد من استشرافها لتحسين الإنتاج وزيادة سرور العمل ورفع مستوى الأداء الاقتصادي الموارد والاقتصادات العربية من خلال الارتقاء بمستوى أداء العمل من خلال التعليم والتدريب والصقل المستمر لتنمية الإنسان العربي وزيادة فاعليته الإنتاجية.



الحياة اللندنية

المصدر :

١٤٥٥ هـ ١٩٩٥ م

التاريخ :

للنش والخدمات الصحفية والمعلومات

تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والقرار رقم ١٧ المتفق للسوق العربية المشبوبة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. كما أن قيام منطقة حرة للتجارة يبرز انخفاض حجم التجارة البينية فيها بين الدول العربية والإسلامية إضافة لجاراتها مع دول العالم إذ تيسير للتجارات هي أن تيسر

المشاركة لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال منظور شمالي تكامل لم يحس بإنجازاتها المواطن العربي بصورة بارزة وقوية تجعله مطمئناً على مستقبل التنمية العربية وبالقدر الذي يحتاجه وطموحاته.

المشروعات المشتركة، على رغم عثرتها العديدة وارتفاع قيمة رؤوس الاستثمار فيها نسبياً، لم تزد في أهميتها النسبية على ه في اللغة من أجمالي النشاط الاقتصادي العربي، وإن كانت أحد التشكال المهمة التي تسمح بتخفيف رؤوس الأموال الخاصة والأشخاص من الدول ذات الفوائد التي إلى الدول ذات العجز، وتوفر حجباً من رأس المال لزيادة يحسن المشاريع التي لا تمكن فيها الدول التي تولد أزمة في تمويل استثماراتها من توليد حجب لزيادة مشروعات ذات حجم اقتصادي مناسب، إلا أن صحيفة هذه المشاريع

تستفي من حجب الأموال فيها وشغل بتسهيل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ما لم يتم تكوينها في إطار خطة محددة بدلاً لتسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي وفق تصور استراتيجي لإعادة هيكلة تقسيم العمل بين الدول العربية على أساس تقاضي يخلق التوازن بين المنافع المحلية والتصدير وما لم تعقب المشاريع المشتركة في القطاعات المرشحة للتكامل دوراً اقتصادياً في توجيه النشاط الاقتصادي في إطار العالم العربي في مجموعه.

وإذا كانت هناك دعوات متواصلة إلى تطوير جذري للعمل الاقتصادي العربي المشترك والتحرك به نحو إقامة مشروع فعال للتكامل الاقتصادي العربي التكاملي، فإن القامة منطقة تجارة حرة عربية ARAB FREE TRADE AREA تضم جميع الدول العربية تشكل المرحلة الأولى من بناء هذا التكتل، بعد انقضاء المدة تقوم على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية، وتستند الركيزة القانونية لإقامة هذه المنطقة على عدد من الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية العربية الرسمية والقائمة بالفعل ولا توجد حاجة لاعداد اتفاقية جديدة بها، بينما يتطلب الأمر قبل أن تحت المبدأ العليا للعمل الاقتصادي العربي المشترك والتحرر صيغة بروتوكول تنفيذي متكامل الأركان والعناصر.

والواقع أن هناك عدة مبررات، توجد اقتصادية أو قانونية، لإقامة مثل هذه المنطقة الحرة للتجارة أهمها توفير الأسس القانوني والتشريعي لها العمل في اتفاقيات ومواثيق اقتصادية عربية جماعية قائمة، وأهم هذه المواثيق اتفاقية

الاقتصادية الثلاثية. يمكن الدول العربية من الاعتماد على قوة السوق في توجيه وحفز النمو الاقتصادي والاستغلال الأمثل لطاقاتها، والوصول تدريجياً إلى تحقيق تنمية اقتصادية انتاجية واستثمارية تكاملية تدعم من فرص التجارة العربية البينية وكذلك تنمية القدرات الاقتصادية والتكنولوجية الخارجية وما يرافق ذلك من تعامل وتنوع مصادر الدخل وزيادة معدلات ونموه وانعكاس ذلك في صورة ارتفاع في مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

١ - تسهيل دور القطاع الخاص العربي وزيادة الفرص المتاحة أمامه للمشاركة بشكل أكبر في تنمية الاقتصاد العربي، مع ما يرافق ذلك من توسع في الاستثمارات العربية البينية ومن زيادة حجم المشروعات المشتركة ذات الطابع التكاملي، ومن تعبئة للموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الكبرى الشجيرة نحو الاستثمار الأمثل للموارد والطاقات التي تتميز بها الدول العربية بالمزايا التنموية أو الاقتصادية، هذا فضلاً عن تنمية الموارد البشرية من مهارات فنية وإدارية وقوى عاملة منتجة وفعالة، والسيطرة على مشكلة البطالة عن طريق إيجاد فرص عمل متجددة.

ولشراً لا بد من الإشارة إلى أن التحدي في إقامة السوق المشتركة الاقتصادية وصولاً إلى بناء التكتل الاقتصادي العربي من خلال إقامة تقوية الجمركية والتأثيرية والمواقف الأخرى بين الأسواق العربية، لا يتعارض مع بناء اتفاقية ذات طابع تجاري تنظم من خلالها التبادل التجاري للدول الأعضاء في التكتل دون غيرها، ناهيك عن الفوائد المتوقعة تتج من تزايد القوة التنافسية للدول الأعضاء في هذا التكتل.

في حلقة تالية، تطوير التجارة بين الدول العربية يتطلب التكامل والتنسيق

• يلمت اقتصادي شوقي.

الصادرات البينية للدول العربية والإسلامية الأعضاء في بنك التنمية الإسلامي بلغت ٢٩ بليون دولار في عام ١٩٩٢، بينما بلغت صادراتها إلى الصالح ٢٦١,٩ بليون دولار في أن نسبة الصادرات البينية لم تعد ١١ في المئة من أجمالي الصادرات. كما بلغت الواردات البينية لهذه الدول ٢٨,١ بليون دولار في عام ١٩٩٢ فيما بلغ إجمالي وارداتها من الصالح ٢٧١ بليون دولار، أي أن نسبة الواردات البينية لم تتجاوز ١٠,٢ من إجمالي الواردات.

وفي ضوء هذه المؤشرات المتتينة والتوجهات الاقتصادية والإسلامية يجب وضع استراتيجية فعالة لتنشيط حركة التبادل التجاري بينها خاصة ما يتعلق بالحوافز الجمركية وغير الجمركية وإزالة جميع العقبات التي تشكل حجب عشرة أمام تنمية تلك السلع والخدمات فيما بين هذه الدول.

والواقع أن هناك العديد من الصعوبات والتحديات الدافعة على تفصيل أداء العمل العربي المشترك وصولاً إلى بناء التكتل الاقتصادي العربي على غرار ما يحدث في الكثير من مناسبات العالم، يمكن إيجازها بالآتي: ١ - تمكن البلدان العربية على اختلاف أوضاعها وتقدمها من مواجهة التحديات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية والإقليمية من موقع جري جماعي منفتح نسبياً من خلاله الجهود والطاقات العربية من مركز دول جماعي تجاه الأطراف الخارجية في عالم أصبحت فيه القوة الاقتصادية محور العلاقات الدولية وكلاًهما الاقتصادية الكبير.

٢ - تحالف العديد من المزايا التي ما زالت تلحق إلى الاقتصادات المحلية في البلدان العربية ومن أهمها السوق الواسعة والموارد الإنتاجية المتنامية من الحجم الكبير للإنتاج، وخفض تكاليف الإنتاج والنقل، وتحسينها، والاستغلال الأمثل للطاقات والموارد المتاحة، والتمتع بأزيد من الفوائد الانتاجية للتكامل بتكاليف منخفضة، ودعم لبروز لتفاوض لهذه الدول في تعاملاتها



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٥

وزارة الزراعة تستعد لعصر الجبات يوسف والى : طفرة في الإنتاج والتصدير

أعلن د. يوسف والى استماد وزارة الزراعة أية مستأطرا أو
سلبات تنهر من لها مصر بعد العمل باتفاقيات الجبات وقال د.
والى إن القطاع الزراعى أو فى بجمبع متطلبات الجبات قبل بدء
عملها مثل إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج والتعريفات الجمركية
أصبحت تقريبا فى نفس المستوى المطلوب لذلك - والكلام
ليوسف والى - فإن قطاع الزراعة هو أكثر قطاعات الاقتصاد
القومى تأهلا للاستفادة من هذه الاتفاقية التى جاءت فى صالح
المنتج المصدر وليس المستهلك المستورد.

وأعلن د. يوسف والى إلى أن هناك أملا كبيرا أن يستعيد القطن المصرى
عزيمته مرة أخرى حيث تذل المؤشرات إلى ارتفاع احتياجات السوق العالمى
وزيادة الطلب على القطن المصرى - وأضاف أن هناك طفرة كبيرة تحققت فى
إنتاج القمح الذى وصلت إلى ١٦ مليون طن سنويا ومستهدف زيادتها إلى
١٨ مليوناً. كما يحتاج إلى التوسع الراسى وليس الأفقى فى القصب رغم أننا
نحقق أعلى إنتاجية فى العالم (٥ طن فى الفدان) وكذلك التوسع الراسى
والأفقى فى إنتاج السكر فى النخيلية وكفر الشيخ والقديوم وحافظات
السميد، أما الزيتون فهناك جهود كبيرة نحاول تنميطها من خلال التوسع
فى الأرض المستصلحة هذا وقد وصلت صادرات مصر من الخضروات
للعام الماضى ٣٥٠ ألف طن وهو رقم غير مسبوق بينما عادت ٤٠ ألف طن
لعدم الواسطات وهى كميات قليلة بالمقارنة بالأعوام السابقة.

وعن رؤية وزارة الزراعة للمستقرات المالية وتأثيرها على القطاع الزراعى
يقول د. سعد نصار الذى أكد أن التوقعات تشير إلى أن واردات مصر من
القمح ستصل إلى ١٠٧ ملايين دولار، السكر ١٧ مليون دولار، الزيت ٢٧٠ ألف
دولار واللحوم الحمراء ٣٤ مليون دولار، أى بجمالى حوالى ١٩٤ مليون دولار
وبالنظر فى الفترة من ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٨ ستشهد زيادة ١٥٪ عن متوسط
قيمة الواردات خلال الفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٣ - كما قدرت دراسة أخرى
للتحذير جودة عبد الخالق الزيادة فى الواردات الغذائية إلى حوالى ٣٠٠
مليون دولار نتيجة لانخفاض الحلات.



المصدر : **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٥

مع تصامير التوقعات بالنسبة للطن والأرز في ظل بعدين زيادة
استثمار التصدير طلة ، أو زيادة كمية الصادرات ٥٪ سنويا للطن
١٠٪ للأرز. وعلى ظل البعيل الأول من الممكن أن تزيد صادراتنا من القطن
بحوالي ٢ مليون دولار والأرز ١.٢ مليون دولار .. أما في ظل البعيل الثاني
فالموقع زيادة صادرات الأرز ١١٦ مليون دولار والقطن ١٠٤ ملايين دولار مما
يؤكد تحويز الصادرات على زيادة فائز الواردات
وأكد د. سعد نصار أن الوزارة تهدف إلى خفض تكلفة الوحدة حيث
تتوقف الحصة النسبية بعد ذلك على أساس تكاليف الإنتاج مع تقليل الكميات
المستخدمة من الأسمدة والمبيدات كما تتوسع في برامج الهندسة الوراثية
والبيوتكنولوجي واستحداث أصناف جديدة العمر تحتاج إلى كميات مياه أقل
وتحمل الحرارة والجفاف مع التوسع في تجارب استخدام كليات داخل الحقل
وتسوية الأرض بالتدريج لتوفير المياه وأيضاً التوسع في برامج مكافحة
البيولوجية والاعتماد على تقاوى مقاومة للآفات مع تطوير قاعدة البيانات ..

وإضافة أن الزراعة المصرية بدأ يستجيب للتكنولوجيا الحديثة والحوافز
السعرية وهناك مشروع مشترك مع جامعة أريزونا مساعدة المزارعين لاتخاذ
قراراتهم الإنتاجية السليمة في إطار حرية السوق

وفتح د. عثمان الخولي لمستثمر الاقتصادى بوزارة الزراعة إلى جاهل
التحديات الأخرى في جولة أوروبية مثل الخدمات ومكافحة الإغراق
والضمان وضمان الاستثمار ، وكذلك اتفاقية حماية الملكية الفكرية وهي أكثر
اتفاقية صعبة على مستثمر ، وكذلك اتفاقية حياث لن يتاح نقل التكنولوجيا
بسهولة خاصة إذا عرفنا أن القرن للثاني هو عصر الهندسة الوراثية
والواصلات عالية الجودة وانعكاس التكنولوجيا إلى إنتاج .. لذلك فهناك
ضرورة للوصول إلى اتفاقيات بين دول العالم الثالث أسهل نقل
التكنولوجيا.

وقال إن اتفاقية نصت على تمهيز للول التصافية الاستثمار للشاء
لذلك يجب ضرورة أن يذهب المفاوض المصرى بذلك على سبيل المثال
أكدت دراسة جامعة هيلسكي بيلندا مع البنك الدولي بأن مصر تستورد
بحوالى ١٢٢ مليون دولار لمعاد ..

وأشار إلى ضرورة وضع منتجات الألبان كأحد مكونات الفائز وأردت
الغذاء وكذلك حساب إنتاج المصانع الخمسة الجديدة للسكر والتي ستؤدي
إلى ارتفاع الأثاث.

ويطلب د. عثمان الخولي بضرورة توفير تقديرات مبنية على التقدير
التكنولوجي في مراكز البحوث الزراعية مثل تجميع الأصناف العالية الإنتاج
وأيضاً إعادة توجيه الموارد والاستفادة من التخصص والميزة التنسية
واستخدام عنصر العمل وتطوير التسويق المصرى جدياً .. وكذلك ضرورة
دراسة التأثير غير المباشر للقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل صناعة الخبز
والنسيج التي تستهلك ١ مليون طن وهو يمثل نصف المحصول مما يؤثر
على كميات التصدير

ويؤكد د. نبيل حمشي رئيس معهد بحوث الاقتصاد الزراعي أن الدول
للقدمة ستحول من الإغراق إلى الميزة التنسية أما الدول القائمة فستلحق
بعدى قوة العلاقات بين القطاعات المختلفة وأضاف أن الصادرات المصرية

وصلت إلى ١٠ مليارات جنيه مما يوفر تسهيلات للمستثمرين كما حققنا
بعض الإنجازات من أجل التصدير منها إنشاء أسواق البعير والإسكندرية
والفيوم وأكثوبر وهم يعملون لمصلحة الاسمية التي تساعد على ربط
المزارع والمستهلك والمصرى بالإضافة إلى إنشاء شركات زراعية تسويقية في
الأراضي الجديدة.

ويقول د. نبيل حمشي أن مركز بحوث الاقتصاد الزراعي قام بإنشاء نظام
معلوماتي سيتم من خلاله إذاعة الأسعار والكميات المرتبطة ببنوعية المنتج،
والعرض والطلب بأسواق الجملة وأشار إلى أن اتفاق التجارة بين مصر
والإتحاد الأوروبي يمنحنا تفضيلات كثيرة سواء لأغذية البحرينية أو
الإغذيات أو المحاصيل.

وكانت شوة السياسات الزراعية قد انتهت إلى عشر توصيات فيما يخص
مجال السياسات الإنتاج الزراعي استعداداً لمعهد الجات وهي

- زيادة الاستثمار في البنية الأساسية خاصة شبكات الطرق في
الأراضي الجديدة مع المحافظة عليها لخفض تكاليف الإنتاج والتسويق
- الاستفادة من مزيا التخصص والميزة التنسية.
- التخصص في عدد قليل من السلع التصديرية ذات الحصة التنسية
وخاصة تلك التي تتمتع فيها الدولة بميزة تنسية قوية ضرورية لتحقيق
لتصديبات السعة والمشتاة وكذلك تحقيق معايير الجودة الفائقة
- استثمار السياسات التي تحقق زيادات ملموسة في الانتاجية



المصدر : الإحصاء

للتشري والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٥

الزراعية لتقليل التكاليف لوجدة الإنتاج بما يؤدي إلى تحقيق الميزة النسبية والقدرة التنافسية من خلال التنسيق بين البحوث التطبيقية للتكنولوجيا الملائمة والإرشاد الزراعي، والاكتفاء وتنسيق المخططات والنماذج الزراعية.

■ **دفع النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي في مصر من خلال الاستثمار في تنمية استراتيجيات التنمية القائمة على الاعتماد على مبدأ الميزة النسبية بما يخدم تحقيق الأمن الغذائي وتشجيع الصناعات.**

■ **إنشاء الجمارك الخفائية فيها على مستلزمات الإنتاج الزراعي أو تخفيضها لأن هذا يعيق التنمية الزراعية.**

■ **العمل على جذب أي آثار سلبية لتبوهات الأسعار على الكفاءة الاقتصادية لهذه الموارد مع ضرورة العمل على تحقيق التخصيص الأمثل لهذه الموارد من خلال ضمان تساوي قيمة المبالغ المدد لهذه الموارد بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي.**

■ **دراسة أثر برامج موازنة أسعار المحاصيل الزراعية الرئيسية على كل من الصناعات والواردات وصافي الحلال الحقيقي لموارد المزارع مع توسيع هذا البرنامج ليشمل كافة المحاصيل الزراعية.**

■ **إنشاء صناديق للموازنة للمحاصيل الرئيسية يساهم فيها المنتجون لضمان حدا أدنى اختياريًا لأسعار تلك المحاصيل تلافياً لآثار تقلبات الأسعار العالمية على الدخل المزرعي لمنتجي هذه المحاصيل مع التأمين على تلك المحاصيل.**

■ **تشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين ولتعاونيات القيام بدور أكثر فعالية في زيادة الإنتاج واستصلاح الأراضي على أن يقتصر دور وزارة الزراعة على مهام البحوث الزراعية.**

■ **تزويد مناطق ومشروعات الاستثمار بالبيئة الأساسية اللازمة والذي من شأنه أن ينعكس إيجابياً على جذب الاستثمارات وكذا على تخفيض تكاليف الإنتاج.**



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥ ١٠

مكتبة الكونغرس الأمريكي تقر:

الاستفادة من رويضة مصر حول تأجير «الجبال» على الزراعة

كتب - عبدالوهاب حامد:

قوت مكتبة الكونغرس الأمريكي اعداد ملف كامل حول قورلات
وتوصيات المؤتمر الدولي الذي نظمت مصر حول الآثار الإيجابية
والسلبية لاتفاقية «المادة» على المعامل الزراعية، وأن يكون ضمن
البرائق الاقتصادية الهامة للمكتبة للتعريف على من الاقتصاديين
الأمريكيين وصانعي القرار في الإدارة الأمريكية وطلب خبراء
المعهد الزراعية الأمريكيين حول العالم الثالث بالاستفادة من النظرة
الموضعية التي توصل اليها المشاركون في المؤتمر باعتبارها نموذجاً
يمكن الاستفادة منه في وضع السياسات للوقفة لتعليم الجباليات
اتفاقية الجبال وتنقيض السياسات وصرح الدكتور فخري شحاتة
عميد المعهد العالي للتحسين الزراعي ورئيس الجمعية العلمية
للتعاونيين المصريين بأن مؤتمر نثار اتفاقية الجبال على الزراعة
المصرية قد نظمته مركز الدراسات والبحوث والتدريب بالمعهد
بالاشتراك مع قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة ومركز
التسمية الزراعية والريفية بجامعة إيرا الحكومية بالولايات المتحدة
الأمريكية وأنشأ أن الوفد الأمريكي للمجلس لاجتماع «لواء» قد قام بإعداد
تقرير حول نتائج المؤتمر وأوصى بولاست بكيات الزراعة والبيئة.



المصدر : الحياة للتحذية

٢٠ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

اتفاق غات : رسالة خطر الى العالم العربي (٥ من ٧)

تطوير التجارة بين الدول العربية على أساس متكامل يتطلب التكامل والتنسيق بين القواعد الانتاجية

الدول العربية على بعضها البعض وبالقائي تعزيز الاستدامة من التخصص والانتاج الواسع النطاق

ومن هذا المنطلق فإن المقياس المعطى للمدين لجوهر الفائدة من تحرير المبادلات التجارية العربية البينية يكون في الأثر المتوقع لهذه التجارة على الاستثمارات مما يجعل تحرير التجارة في هذه الحالة وسيلة لتكثيف الاستثمارات وتوظيفها في البلدان العربية والتي تؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية إلى الأمام

وقولنا انه على عكس ما كان سائدا من قبل تطوير كل الدلائل إلى أن المرحلة الحالية تشهدها فيها عوامل عدة على المستويين العام والخاص لدعم وتطوير التجارة العربية البينية وما يقدم أهداف التعاون والتنمية في البلدان العربية، خصوصاً في ظل ما تزخر به المنطقة الاقتصادية المتواصلة من التباينات والتفاوتات الاقتصادية وتجارية عاجلة، إذ أنه لبقاء نخرة مستحصنة على ما لمخص عن ذلك الزخم الكبير من التباينات بين الطبقات الانتاجية في المنطقة العربية خلال الأعوام

عمر عبدالله كامل *

■ لا بد من التأكيد في سياق الحديث عن اتفاق غات (غات) على مسألة في غاية الأهمية وهي أن تطوير التجارة العربية البينية بالشهر الذي يتسق مع مستطيات مواجهة تحرير التجارة للعالمية في ظل «غات» يحتاج إلى قدر كبير من التكامل والتنسيق بين القواعد الانتاجية في البلدان العربية لتجاسم ذلك مع الانجاء نحو إزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية، وإلا فإن الانكشاف بمجرد إزالة هذه القيود من دون الاهتمام في نفس الوقت بتوسيع القاعدة الانتاجية العربية ذات القدرة الأكبر على انتاج السلع والخدمات القابلة للتصدير في الأسواق العربية، لن يؤدي إلا إلى تصديق تشاؤم هائشمة لا ترقى إلى مستوى مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية الجديدة خصوصاً إذا علمنا أن الهائل الانتاجية القائمة حالياً في البلدان العربية على قدر كبير من التباين خاصة في مجال الانتاج الصناعي، وهو ما يعني بالتبعية أن المبادلات التجارية بين الدول العربية لن يكون لها شأن كبير ما لم يكن هناك تكامل انتاجي يؤمن قدر كبيراً من الاعتناء المتبادل لهذه



المصدر :

الحياة الاقتصادية

النشر والخدمات التجارية والخدمات

التاريخ :

٢٠ يونيو ١٩٩٥

ضمن العمليات الرئيسية التي تحول دون تمكن معظم المربين من احتلال موقعه المأمّن على الساحة الاقتصادية الدولية.

واقع الاستثمارات العربية الدولية

لا بد من الإشارة بداية إلى أن هذه الاستثمارات تعتبر ضعيفة جداً مقارنة بالاستثمارات الغربية المولعة في الأسواق الدولية، خاصة ما لحق منها بإنتاج السلع القابلة للتصدير عبر الأسواق العربية، إذ ساهمت لجزء الأسواق العربية نتيجة للقيود والإجراءات الجمركية في توجيه الاستثمارات العربية المخطوطة نحو القطاعات غير المنتجة للسلع القابلة للتجارة ما بين الدول العربية، مثل قطاعات السياحة والعقارات أو توظيف بعضها في مجالات الإنتاج للسوق المحلية والبحث الأخرى في شتى أبعادها وتبكية أو مساهمات في شركات محلية.

ومثل هذه التوفيقيات، إذا كانت تصمم في المستقبل الاستثمارات للاستثمارات المحلية للدول العربية التي يتم فيها الاستثمار، إلا أنها لا تصبح زبادة الاستثمارات التجارية العربية البينية، مما جعل تيار الاستثمار العربي، لا يقله تيار سلمي متزايد، وبالتالي لم تستطع التجارة العربية البينية بالتشكل المطلوب من هذه الاستثمارات.

وعلى رغم أن الخطوات التي اتخذت لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار في العديد من الدول العربية سواء في مجال البنية الأساسية أو التنظيم القانوني ومن جهته الإصلاح الاقتصادي في قطاعات عدة من أبرز سماتها إطلاق قوى السوق واتساع القطاع العربي الخاص، إلا أنها ما زالت محصورة لدرجة لا ترقى إلى مستوى العمل المشترك، فربحت من العمليات والمخاطر التي لا تزال تلك

الدولية، وبالتالي فإن عدم اعطاء دفعة قوية للتجارة العربية البينية وإبائها عن مسئولها المحلي سيكونان عاملاً مسجلاً للاستثمار العربي المشترك.

وسواءً انخفض هذا الاستثمار إلى إبقاء التجارة العربية البينية عند مستوىها المنخفض، وهو ما يشق إلى علاقة العضوية التي تربط بين هذين المغيرين المجهين من التأثيرات التي تشتمل منها الاستثمارات العربية الاستثمار المبادل والتجارة البينية، وما يعكسه ذلك من ضرورات الاتّجاه في الجهد العربي المشترك من الآن فصاعداً نحو العمل على تطويرها بشكل متوازن متطابق عضويًا لتتحقق من وراء ذلك الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية الضخمة والأسواق العربية الواسعة في أن واحد، أخذاً في الاعتبار أنه حتى يكون للتجارة العربية البينية تأثيرها الفاعل في الاستثمارات العربية المتبادلة، وبالعكس لا بد من أن يتم تحرير هذه التجارة بين الدول العربية البينية نظراً لما شاب هذا العمل من عيوب لعل من بينها التشريعات في تنفيذ مراحل تحرير التجارة حول لفترة التي استغلقتها عملية التفرج في هذا المجال إلى الآن، والتي تخص في الأخص تغطي نتائجها المرجوة في ظل تعامل الاتّجاه من قبل العديد من دول العظم نحو التجميع في كتلتان تجارية واقتصادية وإقليمية وتصارح وتيرة.

أما عن لفظ الثاني في معادلة التكامل الاقتصادي العربي، المتمثلة في الاستثمارات العربية البينية أو المتبادلة، فيمكن التأكيد في هذا المجال على الضرورة القصوى لزيادة معدلات تدفق هذه الاستثمارات بين البلدان العربية، خصوصاً أن كل المعطيات الاقتصادية تشير إلى امتني حجم هذه الاستثمارات حتى وقتنا الحاضر. الأمر الذي ما زال يعتبر عبءاً مهمّاً من

القليلة الماضية، بيزن، بما لا يدع مجالاً للشك مدى ازدياد الوعي العربي على المستويين الرسمي ورجال الأعمال بأهمية وضرورة تنمية التجارة العربية البينية باعتبارها نقطة البداية للتكامل الاقتصادي العربي والمسير نحو خلق كتلة الخصائص عربي يمكنه مواكبة التطورات المتسجدة على الساحة الاقتصادية الدولية.

ومن الأمور الرئيسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في سياق العمل على تحسين وتطوير التجارة العربية البينية وتوحيص نطاقها لدعم الاتّجاهات العربية المتكاملة، الحاجة إلى توفير التمويل اللازم لهذه التجارة، واستخدام الأساليب الحديثة للتسويق وتوفير المعلومات التجارية فضلاً عن تحسين وسائل الاتصال والتلّقي بين الدول العربية، أخذاً في الاعتبار أن تطوير التجارة العربية البينية يحتاج إلى قدر كبير من التنسيق والتكامل الإقليمي بين الدول العربية، من خلال التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة خصوصاً تلك التي تتميز بظرفيتها التفاضلية والتبادلية إلى الاستفادة الأفضل للموارد التي تتمتع فيها البلدان العربية بمزايا نسبية أو تفضيلية، فضلاً عن ضرورة الاتّفاقات الرامية إلى تحرير التجارة العربية البينية بشكل عضوي بمساطر وخطة التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

أهمية نسبية

والتأكيد على ذلك، تشير إلى أنه على رغم ازدياد الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية في بداية عقد التسعينات (٦٠ في المئة في مقابل ٨٠ في المئة من إجمالي التجارة العربية الخارجية)، وعلى رغم أن أداء هذه التجارة العربية البينية خلال هذه الفترة كسب المضل من أداء التجارة العربية الخارجية (زادت الأولى بمعدل ٨.٨ في المئة سنوياً فيما زادت الثانية بمعدل ٣.٩ في المئة سنوياً)، إلا أن استمرار هذه التسمية المتخلفة للتجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية بالإضافة إلى انخفاض معدل نموها مقارنة مع أداء التجارة على المستوى العالي (٨.٨ في المئة في مقابل ١٣ في المئة) يؤيد به إلى إحجام المستثمرين العرب عن الاستثمار في مشاريع تصديرية للسوق العربية واتّباع هؤلاء المستثمرين في الميادين نحو تخفيض الاستثمار في المشروعات التصديرية الموجهة إلى الأسواق



الحياة اللندنية

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ يونيو ١٩٩٦

المركز الرابع، إذ بلغت الاستثمارات الخاصة العائدة لها نحو ٤.٩ مليون دولار، أي ما نسبته ١.٦ في المئة من إجمالي الاستثمارات العربية في ما بين الدول العربية.

ويعطي هذا الوضع مؤشراً على مدى ما يطول الاستثمارات العربية (الخاصة منها والعامّة) من جهود كثيرة سواء من جهة ضعف الأموال للمستثمرين ولبنّي المشاريع العربية فيها فضلاً عن انخفاصها لطابع التكافلي.

العوامل التي تعدّ زبادة الاستثمارات العربية

وإذا فحسبنا النظر على أهم العقبات التي تحول دون استيعاب الاستثمارات العربية داخل الوطن العربي بالمثل لعلّنا نجد أن أهمها في النقاط الآتية:

١ - ضعف المناخ الاستثماري في الدول العربية، ويقصد بالمناخ الاستثماري مجمل الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والتشريعية والأمنية التي تحيط بالبيئة الاستثمارية، فكلّما تحسّنت الجهود التي يبذلها العديد من الدول العربية لتحسين البيئة الاقتصادية لجذب الاستثمارات العربية في الخارج، إلا أن هذه الجهود، ما زالت محدودة، سواء من جهة استقرار السياسات المؤثرة في الاستثمارات (سياسات نقدية أو انحصارية أو غير رسمية) وأهمها القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحصيل الأرباح وعدم وجود خريطة للمشايخ الاستثمارية، ومن جهة الحوافز المقدمة لهذه الاستثمارات.

ب - عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية، فمعاً زالت أسواق الأوراق المالية العربية تقسم بالاضيق (أي هناك عدد قليل من أواخر البيع والشراء ما يترتب على ذلك محدودية حجم التداول) أو عدم وجود (ويؤيد ذلك عدم الحصول بسهولة ويسر على أواخر شراء وبيع الأوراق المالية) وبمعنى آخر وأيضاً من الاستثمارات السائدة في السوق.

والواقع أن ضيق عدم عرق أسواق الأوراق المالية يصرّى إلى عاملين أساسيين هما: مصحوبة بآليات الاستثمار المالي وذلك يرجع إلى أسباب عدة أهمها سيادة النمط العائلي للمعاملات المصاحبة وسيطرة عدد محدود من كبار المستثمرين على نمط عملهم من أسهم هذه الشركات وعدم عرضها للاكتشاف العام، ومحدودية فرص الاستثمار المحلية في الدول العربية المصدر لراس المال

١٩٩٢ (أي بانخفاض ملحوظ قدره ٤٢٨.٨ مليون دولار ونسبته ١٧.٦ في المئة) ثم تولى الانخفاض في عام ١٩٩٣ لتسجيل ٣٠٨.١ مليون دولار أي بانخفاض قدره ١٧٥.٧ مليون دولار ونسبته ٣١.٣ في المئة.

وتحتل الاستثمارات العربية الصينية وفقاً لتجسيات المستثمرين خلال عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٢ نجد أن جمهورية مصر العربية احتلت المرتبة الأولى من جهة حجم الاستثمارات الواردة إليها، إذ بلغت ١٠٤.٥ مليون دولار ونسبة انخفاض قدرته ٧٦.٢ في المئة عن عام ١٩٩٢، وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية ليفلت كمية الاستثمارات العربية المخصصة فيها ٥٥.١ مليون دولار أميركي، ونسبة زيادة قدرها ٢١٠.٥ في المئة.

استثمار

ووصلت المملكة العربية السعودية لمرتبة الثالثة باستثمارات عربية مرمضة بلغت ٢٩.٨ مليون دولار أي بنسبة زيادة قدرها ٤٧.٥ في المئة لتلحق جمهورية السودان في المرتبة الرابعة بين الدول العربية المخصصة للاستثمارات العربية إذ بلغت هذه ٢٨.٧ مليون دولار وبالتالي فقد استأثرت أربع دول عربية (مصر، الإمارات، السعودية، السودان) باستثمارات قدرها ٦١٨.٦ مليون دولار ونسبته ٧٠.٨ في المئة من إجمالي الاستثمارات العربية اليبينية خلال عام ١٩٩٣.

ومن التوزيع الإقليمي للاستثمارات العربية اليبينية خلال عام ١٩٩٣ نجد أن الاستثمارات العائدة لمستثمرين من دول مجلس التعاون دول الخليج العربية احتلت المركز الأول فبلغت ١٥٤.٥ مليون دولار، أي بنسبة ٥٠.٢ في المئة من إجمالي الاستثمارات اتجه منها ٤٦.٦ مليون دولار إلى دول مجلس، أي ما نسبته ٣٠.٢ في المئة من إجمالي استثماراتها، ونحو ١٠٧.٩ مليون دولار، أي ما نسبته ٦٩.٨ في المئة إلى دول العربية الأخرى.

واحتلت استثمارات بلاد الشام والعراق المركز الثاني لبلغت جملة استثماراتها نحو ١٢٢.٩ مليون دولار، أي ما نسبته ٣٩.٩ في المئة من إجمالي، واحتلت دول المغرب العربي المركز الثالث باستثمارات قدرها ٥٥.٧ مليون دولار، أي بنسبة ٨.٤ في المئة من إجمالي، وجاءت مجموعة وادي النيل (السودان ومصر) في

حجز عتبة أمام استيعاب الاستثمارات العربية التي انعكست في خسارة عدد المشاريع العربية المشتركة المنتشرة في جميع الدول العربية وضعف الاستثمارات داخل الوطن العربي مقارنة بالاستثمارات العربية في الخارج.

وبينما بلغ إجمالي عدد المشاريع العربية المشتركة في جميع الدول العربية ٤١٨٥ مشروعاً حتى نهاية عام ١٩٩٢، جملة رؤوس أموالها الاسمية ٢٦ بليون دولار (النفوذ منها ٢٢ بليون دولار) يسايل ذلك رؤوس أموال عربية موزعة خارج الوطن العربي تقدر بنحو ٣٧٠ بليون دولار، أي أن لكل دولار عربي وثقل في الوطن العربي هناك ٥٦ دولاراً عربياً وثقل في الخارج، على رغم العديد من المخاطر التي يتعرض لها تلك الأموال في الخارج.

لا بد أن الأخطر من ذلك أن الاستثمارات العربية اليبينية العائدة للطعام الخاص العربي، المفترض أن يسود بنور ريادي في هذا المجال سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل لا تمثل إلا جزءاً بسيطاً من الاستثمارات العربية المتولفة في البلدان العربية.

اتجاه

وفيما اتجهت الاستثمارات العربية اليبينية الخاصة خلال السنوات ٨٩ - ١٩٩١ نحو الزيادة عندما ارتفعت من ٢٥٨.٤ مليون دولار في عسك ١٩٨٩ إلى ٤٠٠.٨ مليون دولار في عام ١٩٩١ ثم انخفض إلى ٢٢٢.٠ مليون دولار في عام ١٩٩١ (بنسبة زيادة قدرها ١٣٠ في المئة)، نجد أن هذه الاستثمارات اتجهت إلى الانخفاض بشدة خلال العامين الماضيين فتراجعت من ٩٢٢.٦ مليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٤٨٣.٠ مليون دولار في عام



المصدر : الحياة اللبنانية

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بسبب ضيق وعدم استيعاب السوق المحلية أو ضيق منافذ الاستثمار المحلي بالمشاركة بالأسواق المحلية المتوافرة.

أما بالنسبة لضالة الطلب على الأوراق المالية في الأسواق العربية فإنها يرجع إلى انخفاض معدلات الاستثمار في الكثير من الدول العربية وتفصيل شامل للسيولة، وقصور الوعي لدى جمهور المستثمرين تجاه الاستثمار في الأوراق المالية، فضلاً عن الصور الإعلامية الاستثماري العربي للتعريف بما هو متاح من فرص جيدة للاستثمار. بالإضافة إلى وجود شبه غياب لمعايير المحاسبة والمراجعة كضوابط للمعاملات وأداة لإعادة الاحترام والثقة المقوية بالكامل في التقارير المحاسبية خاصة في ظل التوسع في ظهور الشركات الخاصة. وكذلك عدم سماح كثير من الدول العربية لغير مواطنيها بأن يملكوا أسهماً في الشركات الوطنية سواء في مرحلة الإصدار أو في مرحلة التداول.

ج - عدم وجود سوق نقدية عربية يتم فيها تبادل رؤوس الأموال والمحصل على التمويل وتنسوية الدين بين مؤسسات التمويل العربية، مما يضطرها إلى اللجوء إلى أسواق النقد الدولية لإجراء هذه العمليات.

د - تأخر المشاريع العربية للشركات بالظروف السياسية بين الدول العربية.

هـ - عدم وجود نظام مؤسسي متناسق لإعداد المشاريع وتوليد رسائل الجوى الاقتصادية والفنية والترويج لهذه المشاريع، فضلاً عن نقص الخبرات والكفاءات الإدارية والتنظيمية التي تستطيع إدارة المشاريع الكبرى في ظل ظروف دولية متضاربة.

و - الانحسار إلى وجود نظام متكامل للمعلومات والتقنيات الاحصائية التي تهم المستثمر العربي سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي، وعدم وجود دليل عربي موحد يغطي كل المشاريع المشتركة ويتم تحديثه بصورة مستمرة.

ز - عدم وجود خارطة للمستشارين الاستثمارية والفرصة المتاحة للاستثمارات على مستوى المنطقة العربية.

في الخلفية الاتية ضعفت الاستثمارات العربية في دول المنطقة. يعكس حضور الوسائل المستخدمة في استغلال امکانات المتوافرة.

٥ باحث اقتصادي سعودي.

تطور الاستثمارات العربية البينية

خلال الأعوام (١٩٨٩ - ١٩٩٣)

السنوات	الاستثمارات العربية البينية بـ (ملايين دولار أمريكي)	معدل النمو في السنة
١٩٨٩	٢٨٨٤٥٨	٥٥.٠
١٩٩٠	٤٠٠٨٤٥	١٣٠.٢
١٩٩١	٩٢٦٦١١	٤٧.٦
١٩٩٢	٤٨٣٨٢٠	٣٦.٣
١٩٩٣	٣٠٨١٣٦	

المصدر: تقرير متاح الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للأعوام ١٩٨٩ - ١٩٩٣.



اتفاقيات : رسالة خطر الى العالم العربي (٦ من ٧)

ضعف الاستثمارات العربية في دول المنطقة يعكس قصور الوسائل المستخدمة في استغلال الامكانيات المتوافرة

عمر عبدالله كامل *

كمياسة للتخصيص، أو البدء في تطوير وتنشيط اوراق المالية (البورصات) لديها. وفي ظل هذه الامكانيات الضخمة للوطن العربي فإن التساؤل يسار حول ضعف الاستثمارات الوافدة اليه الامر الذي يحتم علينا البحث عن المعوقات التي تحول دون انسياب الاستثمارات العربية الى الوطن العربي

الاستراتيجية العربية للاستثمار تحقياً لأعلى أداء اقتصادي ممكن للاستثمارات العربية المشركية وبالفعل الذي يسمح بتوجيه رؤوس الأموال العربية نحو الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية العربية ذات القابلية على تنمية وتطوير التجارة العربية الحديثة لا بد من التأكيد على أهمية التركيز على المشاريع العربية

الشرق العربي دولة الكويت، تم ارتفاع هذا المعدل الى أكثر من ٢٨ في عام ١٩٩٢ في إثر محاولات الكثير من الدول العربية تبني برامج اصلاح اقتصادي ساهمت في زيادة كفاءة الإنتاج وتشجيع الاستثمار الخاص.

ب - توافر عناصر الإنتاج في المنطقة العربية للمنطقة في رأس المال إذ بلغ عدد المصارف التجارية فيها ٢٣٦ مصرفاً في عام ١٩٩٢ جملة أصولها حوالي ٣١٣ بليون دولار، وجملة رؤوس أموالها وأحيازها ٢١٧ بليون دولار، وكذا توافر عنصر العمل إذ قدرت قوة العمل العربية في عام ١٩٩٢ بنحو ٦٦ مليون عاملاً، وعنصر الأرض إذ تبلغ مساحة الوطن العربي ١٤ مليون كيلومتر مربع تمثل ٢١.٠٢ من إجمالي مساحة العالم (منها مليوناً كيلومتر مربع مساحة للزراعة) فضلاً عن سوق واسعة قوامها ٢٢٦ مليون نسمة يمثلون خمسة في المئة من سكان العالم.

ج - إذا كان الاقتصاد العربي غني بالمقدرات البشريّة فهو غني أيضاً بموارده الطبيعيّة إذ يوفر ٢٥٪ من الإنتاج العالمي للنفط ويستحوذ على ٢١.٠ من الاحتياط العالمي كما يبلغ إنتاجه من الغاز الطبيعي نحو ٢١٪ من الإنتاج العالمي.

د - بالإضافة الى الامكانيات السائلة هبات دول عربية عدة البيئة القانونية والاقتصادية لتجذب الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية سواء باصدار قوانين شجعة للاستثمار من شأنها تسهيل إجراءات الاستثمار وتحسين أرباح المستثمرين أو بتبني سياسات تتيح علناً الفصل للاستثمارات العربية

■ على رغم المظاهر الدالة على ضعف الاستثمارات العربية للمنطقة عبر البلدان العربية إلا أن المنطقة تتميز بالثاق واكثابيات عدة في غاية الأهمية تؤهلها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات مما يعني أن المنطقة ليست مثقلة طاقات كاملة في الوطن العربي أكثر منها مشكلة الوسيطة أو المنهج المستخدم في استثمارات هذه الطائفة الذي يقوم حتى وإننا الحاضر على أساس محلي ضيق وليس على أساس المجال العربي الواسع.

ويمكن إجمال هذه الأخطاء والمفومات كالآتي:
١- يفتقر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للوطن العربي في عام ١٩٩٢ بنحو ٨٣,٤ بليون دولار مقارنة بنحو ٤١٠ بليون دولار في عام ١٩٩١، وكان هذا الناتج يبلغ ٣٣٢ بليون دولار في عام ١٩٨٥، أي أن فائض الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنحو ١٠٩,٦ بليون دولار خلال الفترة ١٩٩٢/٨٥.

وكان الفائض الإجمالي أربع دول عربية هي السعودية والكويت والجزائر ومصر ٨٣,٧ بليون دولار عام ١٩٩٢ تمثل ٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي لجميع الدول العربية.

أما بالنسبة لمعدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لنجد أنه فيما بلغت ٢١,٧ في عام ١٩٩٠ متوسط لجميع الدول العربية، انخفض هذا المعدل الى رقم سالب قدره ٢١,٤ في عام ١٩٩١، في ظل



المصدر : الحياة الحديثة

٢٢ ربيع ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ :

المشتركة ذات الطابع التعاوني باعتبارها أسلوب الأفضل لتقديم صيغة ملائمة لنشاط وتبادل الموارد والمصالح الاقتصادية العربية على أساس اقتصادية وطنية ومتكافئة. وترى من الأهمية بمكان تشجيع هذه المشاريع وحفز انتشارها في البلدان العربية، وبما أنه من المتوقع أن يلعب الاستثمار العربي الخاص دوراً أساسياً في هذا المجال، لا بد من العمل على توفير كل الضمانات والحوافز والتسهيلات التي تشجع القطاع الخاص العربي في الاستثمار في هذا النوع من الاستثمارات ذات الطابع التجاري، وبموجب كل للضمانات العربية المحلية في هذا الشأن مثل التأمين التجاري المستثمرين العرب والهجرة العربية للاستثمار والتمويل في البلدان العربية وكذلك الحكومات العربية، لتحمل مسؤولياتها في هذا الشأن، لأن من شأن هذه الأطراف المساعدة إلى حد كبير في تسهيل وتطوير حركة تدفق للاستثمارات بين البلدان العربية خصوصاً بعد التطورات الإيجابية في مجال الإصلاح الاقتصادي وفي مجال تخصيص في العديد من البلدان العربية، وهذا من دون أن ينفي ذلك تأكيد ضرورة قصوى لاعتماد المزيد من السياسات المنهجية في هذا المجال لتوفير للتطبيقات الحيوية للاستثمار العربي المشترك التي تأخذ بين الاعتبار مجموعة العوامل المؤثرة في القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص، ومن بين هذه العوامل تكلفة عناصر الإنتاج وتوطينها، والإعفاء الضريبي، وعلى جواب البيروقراطية الحكومية مع التطلعات الاستثمارية للقطاع الخاص العربي من ناحية التسهيلات المالية ومن ناحية الكفاءة في الإدارة هذا فضلاً عن توفير المزيد من العوامل الأخرى المؤثرة للاستثمارات العربية البينية والمختلطة في توفير أنظمة متكاملة للمعلومات والتمويل وضمان الاستثمار، بما في ذلك تطوير أسواق المال العربية كمجال حيوي وضروري لجذب وتداول وتقييم حركة تدفق رؤوس الأموال العربية وتمتعها وتوجيهها نحو الاستثمار في أكثر المجالات الاقتصادية التنافسية، والتفاهم فيما بين الجهات العربية المعنية بأمر مثل نموذجها يمكن تضمينه على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى العربية.

ونعتقد أنه من المتوقع أن تشكل إقامة الصناعات البترولية والصناعية (الوسيلة والتنمية) والصناعات المولدة، والصناعات الغذائية، وزيادة معدلاتها الغذائية داخل الأسواق العربية إحدى النتائج والمنطلقات الاقتصادية الحيوية سواء

لجهة زيادة حجم الاستثمارات العربية الحديثة أو لجهة تنمية التبادل التجاري العربي البيني خاصة إذا تم وضع الأسس الضرورية لتسويق هذه الصناعات وتكاملها إقليمياً وإسبانياً على المستوى العربي فضلاً عن إزالة معوقات أسباب متجذرتها بين البلدان العربية.

ولكننا نلحظ أهمية وجود قطاعات اقتصادية حيوية تصلح لأن تشكل نماذج أو قطاعات يمكن تعميمه على بقية القطاعات الاقتصادية في المستقبل خاصة تلك التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، وهكذا لا ينبغي إلا تعزيز اهتماماً لقطاعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة بل على العكس من ذلك إذ ما نود تشجيعه في هذا السياق ضرورة إعطاء هذا النوع من قطاعات النشاط الاقتصادي العربية عناية خاصة لا تقل أهمية عن تلك المقترضة توفيرها بالنسبة للقطاعات النشاط الاقتصادي العربية الكبيرة.

الإنهاء بمستوى الأداء الاقتصادي للمشاريع الصغيرة

إن نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مواجهة الآثار التي يمكن أن تسببها في تطوير التجارة العالمية في ظل الجات (جات) يتوقف على مدى الاستخدام الجاد والمثابر للتأثير حزمة متكاملة من العوامل الدافعة على الإنشاء بمستوى الأداء الاقتصادي لهذه المشاريع من خلال بذل المزيد من الجهود الحقيقية والمؤثرة من قبل الممثلين على هذه

المشاريع وكذلك الجهات المعنية بتضمينها وتأييدها، حتى يضمن إنجاح هذه الجهود المساعدة على تحقيق الآتي:

١- ضرورة اعتماد الأساليب الإدارية الحديثة في إدارة وتسجيل المشاريع الصغيرة.

٢- التخلص بهذه المشاريع من طائفة المعاللة إلى إطارها المؤسسي على طريق الفصل بين الملكية والإدارة.

٣- بما أن التفسير الذي أصبح من أمطار التنظيم الحديث للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يصبح من الضروري أن تواكب البلدان العربية هذا التطور حتى تتمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العديد من دول العالم الغالبة فيها من استغلال القدرة علىولوج باب المنافسة مع المشاريع المنافسة سواء في الداخل أو في الخارج.

٤- إيجاد الإطار التشريعي والتنظيمية التي تساعد على حماية وتشجيع المشاريع الصغيرة

والمتوسطة الحجم، وكذلك توفير التحويلات المالية لتجديدها أو إجراء التوسعات اللازمة فيما يخص استثماراتها وتنميتها.

٥- توفير مصادر التمويل اللازمة للتوسع في إقامة مثل هذه المنشآت وتحديثها والتوسع في أنشطتها.

٦- التوسع في إجراء المسوحات الهندسية إلى استكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الحرص على ضرورة أن تعكس هذه الدراسات الحاجات الفعلية للأسواق العربية من هذه المشاريع، وإن تمت العناية الخاصة بتلافي اللجوء في إمكانية إنشاء المشاريع للشباب، من أن يتم تخصيص مساحة هذه الدراسات على رجال الأعمال والمستثمرين العرب، من خلال التوثيق والقطاعات التي يمكن أن تغطيها الطرق التجارية الصناعية العربية.

شروط نجاح القطاع مع التطورات الاقتصادية

حتى يتحقق النجاح لجهود اشعاع الاقتصاد العربي في مواجهة التطورات المتسارعة على الساحة الاقتصادية الدولية، وفي طليعتها (جات) لا بد من أن يقوم هذا الشئان على أساس من الرأسمالية السياسية الراسخة والمتجذرة الاقتصادية الحديثة، مشدين في هذا السياق على ضرورة بذل الجهود الجادة والمثابرة من لدن القائمين على الاستثمارات العربية للتوسع من خطوات التكامل الاقتصادي باعتبارها الوسيلة المثلى لمواجهة التحديات العالمية التي تعترض مؤشراً على قيام مرحلة جديدة في نظام العلاقات الدولية أساسها التفاضل الاستثمارية الكبرى والناطقة (جات) وما أسفرت عنه من مبادرة الحكومات العربية والوطنية، وكذلك رجال المال والأعمال ويسعون إلى ممارسة واجباتهم وتحمل مسؤولياتهم لتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي، لا فيه خير كل إجراء اتبعه عربي.

إن القناعة التي يغت عليها مسيرة العمل العربي المشترك، لا تزال سطية وقابلة للتشكيك في حال اختلال قرار عربي بتسليمها، لا أقل من هذه الصعوبة في فترة تنميتها إيجابياً إلى بعد الحدود، سواء على العلاقات بين الدول والشعوب العربية، أو من جهة خصيلتها في أحداث بدايات تكامل عالمي عربي ملتحظ، لا إنا هم نتعبد من تحقيق الثقة المطلوبة، وحتى رسم ثلاث طائر لتقدم مستعمر في مجال التعاون والتكامل ومولاً في سوق عربية مشتركة خلال فترة من الزمن، وبما قللت من شأنها



مؤثرة في دائرة مقبادة غير مترابطة وغير متكاملة، وتلت تقديم بيان، وحسب الظروف والمصالح من دون هدف محدد ومن دون لجال مترابطة أو متداخلة.

لذلك فإن المطلب الأول لتلاقي هذه النتائج الفكرية على السبلات التي شابت العمل العربي المشترك هو الإسراع في لحدوث تغيرات عميقة في دور وأليات وسلوب عمل المؤسسات العربية المصنفة بشؤون العمل العربي

المشارك مثل مجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة... الخ لا تعاطفها لكونه دفع جديدة حتى تصبح أكثر قدرة على استقطاب الدعم السياسي من الحكومات العربية وصولاً إلى حشد الطاقات العربية الجامعة الإيجابية والمعالجة في تدعيم التوجهات التنموية العربية على أساس اعتماد الجدال خصوصاً أنه بين الآن محور جديد لتحقيق هذا العمل الاقتصادي العربي المشترك تمثل في الدول المتعاظم للقطاع الخاص في العالمية العظمى من البلدان العربية.

وهي تفتق من تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنظيمه، لا بد من مراعاة الميزات الأتية:

- 1- العمل على خلق الإرادة العربية للتصميم الجادة لأنها المدخل الوحيد للوقوف على الصلحة القومية العليا في التماثل.

- 2- دفع جهود التنمية في جميع الدول العربية، ذلك من نجاح التنمية في أي بلد عربي، سيمتد بآثاره إلى بلدان أخرى على عمليات التنمية في الدول العربية الأخرى سواء يشترك أو غير مشترك، وذلك ترفع روح الشغف والتكامل بين أبناء الوطن العربي في الدول المختلفة.

- 3- اضطلاع القدر الحضاري والاتحاد الهنيئة ومختلف الهيئات بدورها في تحقيق التماثل الاقتصادي العربي من دون ترك الأمر كلية كسولولة على الحكومات.

- 4- الأخذ في الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية للتماثل الاقتصادي العربي، ألا تظفر إلى تجربة تكامل بين مجموعة من الدول وتقوم بمحاكمتها من دون النظر إلى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- 5- إبراز عدم وجود فرض مع حقيقة لأي بلد عربي متطرف أو بعيداً عن التماثل العربي حتى إن كان هذا البلد من أكثر البلدان العربية مالا أو أعزها مساحة أو تضاهها نظاماً وحكماً ومحتلفاً.

- 6- الإتياء بالسياسات الاقتصادية الخاصة بكل دولة عربية نحو الانفتاح الاقتصادي بكل دولة عربية بعضها البعض والحرص على التحرر من القيود الإدارية والاقتصاد عن الانغلاق الاقتصادي والتجاري العربي للبنى لجهة فوائد التكافؤ، وحضمة المعاملة بالمثل، وضرورة إعطاء الأفضلية للتبادل البيني في شتى المجالات.

- 7- الاتفاق على تحرير كل السلع العربية للتخفيف من الأسواق العربية من دون تمييز أو استثناء من كل القيود، على أن يترافق هذا التوجيه ويشكل مواز مع الإتياء نحو تكثيف الاستثمارات العربية المتخلفة عبر البلدان واستثمارها في أكثر المجالات الاقتصادية التنموية وأكثرها قدرة على صناعة المنتجات ذات القيمة المضافة في الأسواق العربية، وبالمثل الذي يعطي مردوداً إيجابياً في صورة زيادة في معدلات التبادل التجارية العربية البينية.

- 8- نهضة المناخ الاستثماري المناسب لملف الحرية لا تستطيع جسد المزيد من الاستثمارات من دون أن يتوافر فيها المناخ اللازم للاستثمار، وهذا المناخ لا يقد عنه حدود العوامل الاقتصادية فقط مثل التضخم، بل أيضاً إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة التي تؤثر في ثقة المستثمر وتلقفه بتوجيهه استثمارات في بلد دون الأخر، فإذا كان البلد لا يتمتع باستقرار سياسي فإن هذا لا بد أن يؤثر في قرار المستثمر المحفل ويقلعه بعيداً مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة أو الامتيازات التي تعرض لأشرفه فالسلامة قبل الربح مبدأ أساسي يحكم القرارات الاستثمارية كما أن هناك بعض القوانين ذات الصلة باحتماالات الربح، وس امتلاك قوانين اضطلاع البلد كانت بعض القوانين تشل صاحب العمل حرية التشغيل والظفر أو تفرض عليه مشاركة العمال معه في الأرباح أو الأضرار فإن ذلك قد يحفز الحدود التي يمكن تحملها. كما يتناول المناخ الاستثماري في أي بلد بالاختلافات المتكروا الاقتصادية خاصة ما يتعلق منها بالتخفيض

وتقلبات سعر الصرف، إذ من شأن هذه التغيرات أن تؤثر سلباً في الاستثمارات كما تؤدي إلى تشويه النمط الاستثماري ويضع المستثمر على الأخطى الخطيرة المتخلفة (٩) توفير مزيد من الحماية للمستثمر العربي ضد مخاطر الاستثمار وهناك لسوليان رئيسان لضمان الاستثمارات الأجنبية، أولهما الضمان القانونية وهي تأخذ عدة أشكال منها الاتفاقيات الثنائية بين الدول المصدرة والمستوردة لرأس المال وثانيها التشريعات القارية التي تشجع وتنظم الاستثمارات الأجنبية الوافدة لها وتقدم لها الحماية والضمان ضد مخاطر المخاطر السياسية، وإذا كان معظم الدول العربية أصغر أو أضعف لتجميع لرأس المال الأجنبي المستثمر ضد المخاطر والمصدرة أو الاستيراد أو التصدير، فإن هذه التشريعات القارية تواجه بمطرح أن سلطان القدر المضيق للاستثمار تقتصر بمطحة الحكم والمحكم في أن كما أن هذه التشريعات في العادة لا توفر للمستثمر الوافد الحماية لا تعرض المخاطر السياسية الناشئة عن تعرض الأصول المالية للاستثمار لتخلفات الناتجة عن الحروب والثورات والاضطرابات الداخلية ذات الطابع العام، ومن هنا فإنه في خضم تزايد وتعدد المخاطر الاستثمارية التي يتعرض لها المستثمر العربي يكون استمرار المستثمر على المزيد من الحماية لاجراً آمراً ومشروعاً، لذا يبرز الأهمية لضرورة إنشاء مؤسسات تضامن الودائع والعمولات مع توفير آلية لمواجهة المخاطر (١٠) التأمين ضد الخطر السياسي من شأنه أن يحسن نظرة المستثمر الوافد وتلقيهه للأخطار غير التجارية التي تحيط بالمشروع المربح، ونتيجة لذلك يقل من معدل العائد على الاستثمار الذي يستعمله في حساب صافي فائقة محسنة وهو المعيار الذي يحدد الجوى المالية للمشروع، وبالتالي زيادة احتمالات اتخاذ المستثمر قراراً إيجابياً بالدفول في المشروع من قرأ اللجوء إلى وسائل أخرى غير محبة وربما غير قانونية لتقليل المخاطر (١١) توفير المزيد من فرص الاستثمار والأرباح الاستثمارية، فإذا كانت الاستثمارات العربية في الخارج تتركز في الاستثمار في أسواق الأوراق المالية فإن الطريقة المثلى لاستقطاب هذه الأموال يجب أن يتم



السياق نفسه انشأت تحديات على لتفانيات انشاء الشركات العربية القابضة الخاصة حالياً بما يجيز لها طرح الاسهم والسندات في الاسواق العربية.

في الحالة الاخيرة بناءً على اقتصادي عربي شامل سيول مواجهة آثار عات

• بحث اقتصادي سعودي

للاورد المالية العربية وزيادة التراكيم الرأسمالي ولوجيها إلى الاستثمار المنتج على نطاق القوم العربي والانتقال من دورها التقليدي في تقديم التمويل القصير الأجل وبذلة الأعمال المصرفية التقليدية إلى التركيز على التمويل طويل الأجل للمشاريع العربية المشتركة واعداد صناديق الاستثمار وبيع عمليات الخصوص في الدول العربية نحو الامام سواء من جهة توفير التمويل اللازم او من جهة تقديم المشاريع المطروحة للبيع أو الترويج لها. أو عن طريق قيامها بإنشاء مشاريع جديدة. على أن تتولى هذه البنوك فترة الضمانة لهذه المشاريع حتى مرحلة الإنتاج ثم تعيد دورها للبيع مرة أخرى فهذا يعطي دة للمستثمر العربي.

وفي هذا الصدد يمكن للشاه شركات رأسمال المخاطر التي تتولى شراء وإدارة الشركات المستطرة التي تعيد هيكلتها المالية ثم إعادة طرحها للبيع الأمر الذي يعكس على تطور اسواق المال العربية وجلب المزيد من الأموال العربية للاستثمار في الخارج للاستثمار داخل الوطن العربي. وهنا لها نقطة تتعلق بنسبة المساهمة في الشركات والبنوك وهي لماذا نسر إلى أن تكون نسبة الشريك الوطني ٥١ في المئة طالما أن هناك انخاسة لخصم الاستثمارات وكيفية توجيهها وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية في الدول المعنية.

(١٢) استكمالاً لهذا التوجه العالمي السابق لا بد من إقامة صلة بين الصناديق العربية والأسواق المالية العربية للمساعدة على اقتناك القطاع الخاص العربي في أكثر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية للقائمة عن طريق الملكية والإدارة ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق الصندوق العربي لاتنام الاقتصادية والإستماعي من خلال إعطائه حق اصدار سندات في الاسواق المالية العربية على غرار البنك الدولي فتخرج من هذا الصندوق العربي شركة استثمارية تهدف إلى المساهمة في إقامة شركات عربية ذات طابع الاقتصادي متمكنة أو الصناعات المحلية إمام القطاع العربي للمساهمة في إنشاء مثل هذه الشركات التي يمكن أن يكون لها شأنها على المستفيل الاقتصادي للنول العربية نظراً لما تتميز به هذه الشركات من قدرة على الاستثمار الأموال للموارد المحلية في الوطن العربي التي من شأنها أن تسهم بشكل كبير في تعميق العلاقات للتكاملية واقتصادية بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية العربية المختلفة. كما يجيد في

من خلال تشجيع تطوير سوق الأوراق المالية العربية وبيعها بالأسواق الدولية. على أن يتضمن هذا التشجيع والتطوير في جانب العرض تعزيز عرض الأدوات المالية سواء من خلال الأحكام التشريعية المتعلقة في مطالبة بعض المشاريع اصدار أو طرح سهمها للاكتتاب أو الإراج التلقائي في التورصات عندما يصل رأسمالها إلى حد معين. أو من خلال السياسات الخاصة للاستثمار في الأوراق المالية خاصة السندات الضريبة.

أما من جانب الطلب فسن الإجراءات اللازمة لتشجيع الاقبال على الأوراق المالية فتطلب عدداً من الإجراءات أهمها خلق الوعي الاستثماري والاستثماري للأفراد. من خلال التوسع في تقارير من أيا إقامات ضريبية على عوائد الأسهم مثلاً. فضلاً عن خلق الثقة في السوق من خلال حماية حقوق المستثمرين. إذ أن عامل الثقة من العوامل المهمة في أي سوق مالية ويأتي ذلك من خلال الاعلان الكامل لاتجاه استثماراتهم وتقديم قراراتهم على أسس علمية سليمة. كما يمثل اعلان المراكز المالية الحقيقية للشركات عنصراً آخر في توفير الثقة في الشركات ذات النول النشط. فضلاً عن أهمية وضع المعايير المحاسبية التي يمكن الحكم بها على سلامة المراكز المالية للشركات. وهنا نذكر نقطة مهمة وهي لماذا لا تصدر ميزانين لكل شركة الأولى باللغة العنقرية (المحاسبية) والأخرى باللغة الحقيقية للاصول

خاصة في الدول التي تنقسم بارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر صرف عملتها حتى يلف المستثمر على القيمة الحقيقية لأسهمه.

(١١) الصناعات المحلية إمام القطاع الخاص العربي للنحو في المشاريع الاقتصادية العربية المشتركة القائمة أو التي يمكن إقامتها في المستقبل. مع دعم هذه المشاريع بكافة الطرق والوسائل مع تركيز عملية التوسع فيها ليس على أساس عشوائي لكن على أساس الإستراتيجية المالية مما تتسم به المنطقة العربية من مزايا نسبية أو تنافسية متفاوتة على اعتبار أن ذلك شرط أساسي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي يشكل مع انطلاق الاقتصادات العربية على بعضها البعض أحد المداخل المهمة لتحرك الاقتصاد العربي المتنامي مع التطورات الاقتصادية في العالم.

(١٢) مزيد من العاغية لتدويع العربية في تشجيع الاستثمار. لا تستطيع أن تغفل دور المصارف العربية في الاضطلاع بالاستثمار في الوطن العربي خاصة من جهة تعهده



الحياة اللبنانية

المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقيات : رسالة خطر الى العالم العربي (٧ من ٧)

بناء تكتل اقتصادي عربي شامل سبيل مواجهة آثار الاتفاق والتكتلات العالية المرافقة له

عمر عبدالله كامل

للتوقف خصوصاً في ظل ضيق الأسواق المحلية العربية وعدم قدرتها على امتصاص الفائض الانتاجية في الوقت الذي تستند فيه الاتجاهات المحيطة، بل التهمجية، والتي تواجه الصناعات العربية في الأسواق العالمية لا سيما في البلدان الصناعية.

وهو ان تترك البلدان العربية ان لا سبيل لها لمواجهة اثر المات وما يرافقها من تكتلات اقتصادية عالمية ضخمة الا بدخولها في تكتل اقتصادي عربي يكون للنطاق الصحيح وال سليم نمو الاستفادة المتبادلة للموارد والأسواق العربية الواسعة تمهيداً لاعادة بناء، قواعد الاتفاقية والخدمة على اساس متكامل وفقاً للمزايا النسبية التنافسية التي تتمتع بها كل منها بالنسبة للآخرى.

لما ان يكون العالم العربي كياناً جديداً نشيطاً يحكم قدراته الجماعية الضخمة وموقعه الاستراتيجي المتميز بين اوروبا واسيا وافريقيا، وأما ان يظل اداة خاضعة لا تزيط بالقوى الهيمنة على السوق الدولية الا قسائين.

- قناة تصدير المواد الأولية وبخاصة البترول، وقناة

تتألق في الحلقات الست الملصبة للاتفاقية الجيات (غات) وأهم البند التي تتضمنها الاتفاقية سواء ما نطق بإدخال بند عليها لم تكن موجودة من قبل مثل حماية الحقن الفكرية والأدبية وتعميد وسائل إحصائيتها، او وضع إجراءات ومعايير محددة من شأنها منع حدوث اعراق السوق بمنزجات تقل عن السعر الحقيقي في بلد المنشأ، وتطرق البحث أيضاً إلى التصدير للترويجي سواء في مجال صناعة الملابس والمنسوجات او في القطاع الزراعي، كما فوسطنا العمه الملقى على الدول المتحصرة من هذه الاتفاقية وتأثيرها في المنطقة العربية بصفة عامة والفليجية بصفة خاصة.

وتصبح أن أكثر الدول تضرراً من هذه الاتفاقية هي الدول ذاتية المستوردة للذات، إذ يتوقع زيادة اسعار المواد الغذائية بنسبة تراوح بين ١٠ و ٢٥ في المئة سنوياً بحلول عام ٢٠٠٠ مع سيرفع الفائزوة الغذائية وستغطي الفجوة الغذائية العربية من ١٠٠٠٢ بليون دولار إلى حوالي ١٥ بليون دولار سنوياً من دون ان ننسى في هذا السياق ما يمكن ان يترتب على تنفيذ هذه الاتفاقية من آثار تدميرية خطيرة في العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي العربي وفي طليعتها السطاط الصناعي خصوصاً في ظل هيمنة المنشآت الصناعية والمتوسطة على هذا النشاط وهذه تراوح قدرتها بين ٨٠ و ٨٥ في المئة من إجمالي الصناعات القائمة في الدول العربية، فضلاً عن ضعف قدرتها على المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية، ولا يشفي بعد كل هذا ما يمكن ان يولده ذلك من انكسارات خطيرة على الاقتصاد العربي والمجتمع العربي في آن.

لذلك تبرز الحاجة لكمة إلى ترسيخ رزمة الاعتماد المتبادل للاقتصادات العربية لتنمية تجارتها البيئية وتوقيع فاعلتها الانتاجية على المسار تكاملي، وتأمين دعوماً اقتصادي وتطوير قدراتها الاستثمارية وتفعيل حركة تدفقها بين الدول العربية، ولا تعرضت قدرتها التنموية للاختناق وتعرضت كلياتها الاقتصادية للاضمحلال وتعرضت التنمية فيها



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ - ٢٣ يونيو ١٩٩٥

المصدر : اللجنة الاقتصادية

(٩) تشجيع إقامة المشاريع الاستثمارية العربية المتعددة الجنسية في مجالات اسماج السلع المصنعة ذات السنتل الواعد مثل البتروكيمياويات الأساسية، والأدوية، والحديد والصلب، وتلعب الديار. وللتصنيع الغذائي، باعتبارها من الدافع الأساسية للتنوع الاقتصادي العربي والتخلص من مشكلة التنمية الاقتصادية

(١٠) تأكيد ضرورة توجيه الدول العربية كل جهودها إلى تعزيز وتنمية مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة بالنسبة لها وتسييم في تحقيق كل ما من شأنه المساعدة في تنمية وتنمية هذا النوع من الاستثمارات فيها. وبالتشكيل الذي يسهم في الاستثمار الانتقل لمرورها للمالية والبشرية والعلمية ويمنع قدرتها على تعميمه في إطار سلوية قد تجمّع من ازدياد الضغوط التجارية والاقتصادية المتزايدة في تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان الصناعية

(١١) تأكيد أهمية الدعوة إلى نقل ملكية الشركات العربية المشتركة القائمة بروفيس امدول كوسمية إلى القطاع العربي الخاص. على أن يتم وضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ في أقرب فرصة ممكنة من خلال تضامن جهود مجموعات من المستثمرين العرب واليوسيين والاكتئاب العام، وبالتشكيل الذي يعطي الجال أمام تشغيل ادا. هذه الشركات وحلها أكثر مائية على أن النمو والقوة مع الطور في المستقبل. فضلاً عن تحويلها من أداة قدر للدوار إلى أداة الثراء. لهذه الموار

(١٢) انسحاب الجال أمام القطاع الخاص العربي متتلا بالسلطات الاقتصادية التي تمتلكه للاستثمار في كل ما يستغل بخصر العمل العربي المشترك. وتقدم دوره في هذا الجال للافادة القصوى من امكانياته المالية والفنية والأدوية في تشغيل ادا. العمل العربي المشترك بالأسهل والأسرع لتسهيل لكل القطاعات التي تفرزها طبيعة المستد على الساحة الاقتصادية الدولية

(١٣) تشجيع ودعم لطفه المريد من مؤسسات التمويل العربية المشتركة لتوفير المريد من المصادر التمويلية العربية اللازمة لتلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع الاقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكاملية والصحية التبادلية. والسبعة لرويس الاموال العربية على الاستثمار فيها. على أن يكون القطاع الخاص العربي دور ذو تنافس في انشائها، وأن يتم تحت مظلة اتحاد المصارف العربية ولتعاون مع المؤسسات المالية العربية الرسمية القائمة حالياً

(١٤) العمل على تعزيز التعاون والتفسيق بين الدول العربية وبينها الدول النامية وخاصة الإسلامية. من أجل تعزيز الدعوة لتعاونها في إطار الممارسات الصناعية إلى تقليل السياسات وريادة التنكسيات التي يمكن أن تنجم من العولم في الفات. لا سيما في قطاع الخدمات باعتبارها القطاع الذي يكون الأكثر تضرراً من تحرير التجارة العالمية بمعامله الواسع

(١٥) العمل على إنشاء وحدة مختصة أو وزارة لشؤون التعاون الدولي في كل دولة عربية تُمَنّي بالمعامل المتكاملة بتأفقات الفات واعطاء للشورة اللازمة في هذا الشأن. على أن يدعم هذا التوجه بإنشاء لجنة فرعية عليا للتصديق تنهتق عن مجالي تنمية الصادرات أو لتعاملات الحرف في البلدان العربية للعودة صميع وسيل زيادات الصادرات العربية إلى الأسواق الخارجية، واليمنت في وسائل التخط على مختلف مستويات التصدير. وبذني سياسات التصنيع التصديري وخاصة بالنسبة للسلع الصناعية

استيراد المواد الغذائية والصنعة لسوق تعد ٢٣٦ مليون مستهلك ومنع في تطور مستويته. لذلك قيل أن تقع الواقعة ويحدث ما لا تحمد عقباه يجب أن تهاجر الابدال العربية إلى التعجيل من خطوات تكاملها الاقتصادي مع ضرورة أن ترافق تلك تنمية دعم سياسي عربي فعال. وأحداث تغيرات عملية في دور مؤسسات العمل العربي المشترك القائمة وفي كيمياء واسلوب عملها في ضوء تجارب التطبيق في الماضي والتسهيلات الرافعة والرؤى المستقبلية. حتى يأتي ذلك منسجماً مع طموحات القطاع الخاص العربي في المشاركة الإيجابية الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية العربية وفي تقديم أسهم اعظم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي يعتبر الاطار الأمثل والطريق الوحيد للملاحقة الاتجاه للتسارع والغالب حالياً نحو التجمع في كيانات اقتصادية إقليمية وشبه الإقليمية ترتكز إلى مستوى التعامل مع الجيات وكذلك مع التغيرات الاقتصادية المستجدة على الساحة الدولية ليس فقط من أجل تنميد آثارها السلبية لكن أيضاً من أجل الاستفادة منها إلى أقصى الحدود الممكنة

وتحقيقاً لهذا الهدف الأسمى، نعرضنا في سياق الدراسة إلى العديد من المقترحات والتوصيات، التي نحاول استكمالها بالآتي

(١) تأكيد أهمية الإسراع في دراس السبل الكلية يوسع مشروع لجنة مختصة بتجارة حرة عربية القدم من الآن العام لجلس الوحدة الاقتصادية العربية صوبت التعميد المنطقي نظرا لتشكيل المرحلة الأولى من بدأ. تجنب عربي متكامل يقوم على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من كل الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية وتأمين الملاح المماس والطريق الضرورية التي تؤدي إلى النمو المستمر للتجارة العربية البينية خصوصاً أنه لا توجد حاجة لأصول إقليمية عربية حديد بهذا السور أكثر مما يتطلب الأمر أيام المرسات الخيا العامة على العمل الاقتصادي العربي المشترك. بدس وتقرير صيحه بروثوكول لتقديم متكامل الأركان والمعاصر يتم إصداره ألدأ العرض (٢) دعوة البلدان العربية إلى السعي الجاد لتحقيق أهدافه مكملة مناسبة ما يتفق مع التطلعات التي تناسط بطيحت التغيرات الاقتصادية الدولية المتسعة على أن يتم ذلك من خلال التنسيق القائم بين هذه الدول في سياساتها الاقتصادية وتبني مبدأ التخصص وتنقسم العمل على بيدة الاستفادة المثلى من المزايا التنموية والتنافسية التي تنشعب بها كل منها بالنسبة الاخري باعتبارها الطريق الأمثل والأكثر فوعة على ساء كيمياء اقتصادات عربي متكاملاً له ووه الذي يعمته مع على الساحة الاقتصادية الحالية

(٣) الدعوة لتضافر الجهود العربي لتدعيم السوق العربية المشتركة وترسيخ نظامها لتتمتع كل اقطار اربط العربي، لكن تأخذ هذه السوق دورها المنسود. وكذلك الاقتصادي عربي له المقومات التي تحقق المصالح العربية المشتركة، والقوة على مواجهة التغيرات الاقتصادية العربية والدولية لتحفدة هذه المصالح

(٤) تنني استراتيجيتي للتصديق من شأنها تصفية التبعية الاقتصادية عن طريق التحويل التدريجي للمدافع للموارد الاقتصادية المتاحة من القساطر الأولى إلى القساطر الاقتصادية جديدة ومتنوعة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية العربية وفقاً لنهج اسلامي



وتوحيدها، فضلاً عن التسيير الموضوعي لتكلفة الامداد بألبانها وبالشكل الذي يؤدي إلى تحسين كفاءة استعمالها سواء من قبل القطاع العامي أو من قبل القطاع الخاص.

(١٧) تأكيد الدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به الغرف العربية في مجال تعريف بأساليب الإدارة الحديثة وأهميتها في إدارة وتسيير التشريعات الاقتصادية العربية، وكذلك تلعب أنساب المعلومات بين المؤسسات الانتاجية العربية من ناحية وبين هذه المؤسسات والجهات ومراكز البحوث العلمية والثقافية من ناحية أخرى، علاوة على أهمية مساهمة هذه الغرف في ترقية وتنميط الخدمات الجديدة المساعدة على تنمية المهارات

(١٨) ضرورة بذل الجهود العربية لتكثيف الاسراع بخطى نقل وتوطيع التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة العربية، ويوجه خاص في مجالات الاتان والخدمات، حتى لا تفتقر البلدان العربية علة على مصادر التكنولوجيا الأجنبية معتمدة عليها بصورة كلية، وللتأكيد في هذا المجال على أهمية الاسراع في وضع اقتراح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حول إنشاء برنامج أو صندوق أو شركة مشتركة لتحريران العربي الفني والتكنولوجي ضمن نطاق المجلس مرفوع التنفيذ لفظي، نظراً لما يتربط على ذلك من تقوية الاتحاد العربي المتبادل على الصعيدين الفني والثقافي، وتنظيم تبادل الخبرات لاسد احتياجات المشاريع العربية والعمل على تحقيق الاستفادة المثلى من الخبرات والمعلومات العلمية العربية المتاحة، وكذلك منافسة مصادر العلم الفني الدولي والاقليمي المختلفة، وصولاً إلى تعزيز القدرات العربية الذاتية في هذا المجال، على أن يتم في هذا السياق ربط للركن العلمي والجهادات مع قطاع الأعمال العربي وذلك بهدف الارتقاء بمستوى الانتاج العربي كماً ونوعاً، وتزاد قدرته التنافسية وبخل الأسواق المحلية والعالمية

(١٩) إنشاء المزيد من الاتحادات العربية والخدمية مثل اتحاد الدول العربية للترويجيات، اتحاد السياحة، اتحاد النقل، اتحاد الدول العربية للوارد الزراعي، اتحاد صناعات الحديد والصلب ومن شأنها المساهمة على توسيع في مجال تجارة وانتاج مثل السلع والخدمات وتنمية أسواقها وتحرير وتطوير تسويقها عربياً وبوياً، الدفاع الجماعي عن اسرارها وتطوير انتاجية وأساليب ترويجها.

(٢٠) نظراً للأهمية التي يمكن أن ينشئها قنطبالنسيب الدول العربية التنظيية وغير التنظيية لفسد مهم وبأساسي لتدوير الأموال اللازمة لتنفيذ متطلبات التنمية بات من الضروري اتباع استراتيجية جديدة وأكثر فعالية للتفاعل مع أسواق النفط العالمية كي تزداد مكانة البلدان العربية التنظيية بما في ذلك دول الازيد الأخرى، وعلاوة النظم في الكيفية التي يتم بها إعادة لتفاني الموائد التنظيية والشكل الذي يعمل على زيادة معدلات تدفق هذه الأموال للاستثمار في المشاريع الاقتصادية العربية الحيوية المشتركة خصوصاً تلك التي تتمتع بمزاياها التنقيسية والتنافسية بما يسهم في تطويرها ووضع في الوقت نفسه على إعادة تدفق الاستثمارات العربية في اتحاد البلدان العربية نفسها

• باحث اقتصادي سعودي

التي تتمتع فيها البلدان العربية بمزايا نسبية أو تنافسية (٢١) تأكيد أهمية إقامة مركز عربي دولي دائم للاعلام والمعلومات التجارية يكون بمثابة مركز لشعاعي المنتجات العربية السلعية والخدمية سواء لجهة المساعدة على تحديد الفرص المتاحة للاستجابة أم لجهة تحديد الفرص والأسواق المتاحة لتسويقها فضلاً عن الدور الاعلامي الذي يمكن أن يضطلع به هذا المركز في مجال جذب المستويات العربي نحو السلع العربية وترويجها به وتفصيله اياداً على السلع الأجنبية المثلى

(٢٢) توعية المواطن العربي من خلال وسائل الاعلام للتنظيية بأهمية استخدام المنتجات والخدمات الوطنية والعربية وتفصيله على المنتجات الأجنبية لا لذلك من أهمية ما دعم وتطوير للتعن العربي، على أن يقرر ذلك في المقابل بتوفير الآليات ملائمة لحماية المستهلك العربي والحرص على انتاج السلع والخدمات التي تستجيب لاحتياجاته، مما يسهم بدوره في توسيع مشاركته في زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المنشآت الاقتصادية العربية.

(٢٤) تأكيد ضرورة إعادة النظر في نظم وسياسات التعليم المنع في الدول العربية وتغييرها جديراً بما يتلائم والتغيرات الجديدة، ومن منطلق الاقتصادي بحث يقدم على وضع أسس للتعليم العالي والفني والصناعي والتجاري والزراعي والفني، في إطار حفظ تصدير ومتوسطة وطويلة الأجل لتنظيم المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة عربية، ولتحقيق الاستفادة الأمثل للموارد البشرية العربية بالشكل الذي يتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية المتطورة، إضافة إلى ضرورة إعانة تنظيم أسواق العمل العربية بالشكل الذي يجعلها أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات القطاع الخاص العربي والتغيرات التي تحصل في الطلب على التخصصات والكفاءات التي تتطلبها منشآت الأعمال العربية

(١٥) صياغة سياسية رواعية عربية جامعة تقوم على أساس مقتضيات الكفاءة الاقتصادية، والاحتياجات التنموية الفعلية، والتحديث الزراعي، لائم معالياتها من خلال إعادة توزيع خريطة الزراعة العربية والتركيز على وجه الخصوص على نواحي التعليم التي تعاني منه الدول العربية وتشكل في نفس الوقت جانباً كبيراً من معالياتها الاستراتيجية. على أن يتم تدعيم هذا توجيهه بتشكيل لجنة زراعية عربية علياً تتصل بمهمة دراسة وتحديد المجالات الزراعية الأكثر استغلالاً للأرض والمزايا الزراعية التي توفرها كل من البلدان العربية، وكذلك اقتراح السبب والوسائل الكفيلة بتفعيل أداء النشاط الزراعي في البلدان العربية، ومن بينها التنوع في الانتاج الزراعي، وتزويد سياسات الدعم، والتوسع في التسهيلات الائتمانية، والقاء التسيير الإيجابي، والارتقاء بمستوى الأداء التنموي، وتطوير أساليب الحماية من الاستيراد الأجنبي، تمهيداً لاعداد التكامل المطلوب في المجال الزراعي والفدائي العربي المشترك.

(١٦) ضرورة وضع سياسة مالية عربية زراعي الاحتياجات القروية (المشتركة) وتحدد وسائل للحفاظة على الموارد الغذائية والبيادية العربية عليها، وتعمل على تحقيق مجموعة مهمة من المطلب مثل تزويد استخدام المياه الجوفية وكذلك تلك المستخدمة في الزراعة المروية، وزيادة كفاءة وسائل واجهزة توزيع المياه، واعتماد الترشع على زراعة المحاصيل الزراعية، وتنظيم استغلال المياه بالشكل الذي يكفل استمرارية الانتفاع منها والارتفاع



□ تقرير اقتصادي يجيب عن هذا السؤال:

اتفاقية الجات.. هل تؤدي إلى قيام السوق العربية المشتركة؟

وخصوصاً في قطاع الخدمات خاصة أن دول الشرق الأوسط تسعى خارج للحدود الاقتصادية مما يجعل التعامل مع الشركات اليابانية أو الصينية أمراً من غزيرهم أساساً التفاعل مع الشركات الأمريكية فينطوي على مخاطر كبيرة إن إتلافية الجات ومنطقة التجارة العالمية قد فرضتها وإنما لا فرق منه يعتمد على الدول العربية تصدير أفضل السبل لمواجهة التحديات القائمة من السوق العربية المشتركة التي تعمل على قيام الشركات العربية الكبرى التي ستجذب التقنيات المتقدمة وتعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية بين الدول العربية، وتطهر على الاستثمار الداخلي في سوق واحدة إلى جانب أنها تشجع الاستثمار الأجنبي بعد إقامة سوق حرة عربية واحدة ومطابق عربية مشتركة ويقتضي دور القطاع الخاص للكم للقطاع العام في السعي لإقامة مثل هذه السوق، فالمفاوضات التي يعزها إبتصار نظام اقتصاد السوق الحرة القائمة على المنافسة والكمالة والتكامل الإنتاجية تبين على الدول العربية اتخاذ إجراءات عديدة تضمن لها أن تصبح شركاء نشيطاً في الاقتصاد العالمي. ومن هذا المنطلق يتقدم على الدول العربية أن تنظر في التسمية من منطلق جديد تستطيع أن تترجمه إلى برامج ملامسة تتم بين قطاعات العام والخاص.

محمود الشنوبلي

التفاعل التجاري العربي العربي الذي لا يتجاوز نسبة ٧ أو ٨٪ من مجمل التفاعل التجاري العربي، ويحذر على الإنتاج كبحاً كبيرة ويوفر قاعدة أكثر مثابة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية ويؤدي إلى تنشيط الاستثمارات العربية السنية ضمن السوق العربية المشتركة في خلق روابط تشبيكية في الإنتاج والتوزيع يؤثر إيجابياً على النمو والتنمية. وأوضح التقرير أن الأسواق العربية المنتشرة خارج الوطن العربي تقدر بحوالي ٦٧٠ مليار دولار أي أن كل دولار عربي يستثمر في الوطن العربي يستثمر مغالبه ما يقارب ٥٦ دولاراً في الأسواق الدولية وقد يناقش من وجود سوق عربية موحدة جذب لهذه الاستثمارات. وأكد التقرير أن وجود سوق عربية مشتركة يساهم في بناء قوة عربية اقتصادية قادرة على اجتذاب الشركات الكبرى التي ترغب في التفاعل معها وهي الشركات التي لا تقدر إسرائيل لاختراق الأسواق العربية من خلالها

أجارت إتلافية «الجات» دخول الدول الأعضاء بها في تكامل اقتصادي، أي تجمعات إنتاجية لتصدير التجارة في الخدمات داخل إقليم التجمع بشرط أن يكون الاتفاقية تغطية نظامية كبيرة وأن تنص على إلغاء أو إزالة جميع أنواع الشبكات بين هذه الدول.

وفي ظل البحث من إمكانية إقامة السوق العربية المشتركة التي أصبحت مطلباً ملحاً هذه الأيام خاصة في ظل تعاطف دول التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية بما يصعب دور التكتلات الغربية سواء على مستوى المؤسسات الخاصة أو المؤسسات الحكومية فإن اتفاقية الجات تكون قد وضعت الحجر الأساسي لقيام الأسواق المشتركة التي قد تشكل أفضل السبل لمواجهة التحديات القائمة من هذه الاتفاقية خاصة أنه لم يتم التوصل إلى الوثيقة النهائية في جولة أوروهاي إلا بعد قيام التكتلات المملوكة للاستفادة من هذه الثغرة.

وفي تقرير الاقتصادي أعده الاتحاد العام للغرف التجارية والمصارفية والأزراعية للبلاد العربية أكد أن وجود سوق عربية مشتركة سيؤدي إلى اتساع السوق المحلية وزيادة قدرة الدول العربية على إغلاء شروط التفاعل التجاري من خلال إمكاناتها تقاربية على أساس مشترك. أراء الدول الصناعية، وكذلك تساهم السوق في حماية النشاط الاقتصادي العربي من خلال جطة يعمل في سوق واحدة كبيرة، ويرفع من مستوى



المصدر : روز اليوسف

١٦ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. أسامة الباز

يواجه لجنة السينما بالمجلس الأعلى للثقافة :

شكاواكم كثيرة .. وغير محددة !

لحماية الفيلم المصري في أمريكا يمكن :
■ طلب تعاون نشط من وزارة الخارجية
■ واللجوء للشرطة الأمر بكيفية مباشرة
■ الاستماتة بمهام كوكيل من السينمائيين
المصريين .. وإذ لم يوفر الحماية لمنتجاتنا
يمكن إلغاء قانون حماية منتجاتهم في مصر

تقرير : وائل لطفي



لجنة السينما

اهمية الاجتماع الآخر
للجنة السينما بالمجلس
الأعلى للثقافة لا تعود فقط
إلى أن الطرف الآخر هو
د. أسامة الباز مدير مكتب
الرئيس للشئون
السياسية ، ولكن - أيضا -
لأن د. أسامة الباز في
اجتماعه باللجنة كسر
القاعدة الزمنية في الحديث
عن أزمة السينما ، وواجه
هو السينمائيين باتهاماته
التي تجعلهم لحد أسباب
الازمة ، إلى جوار جهات
الدولة الرسمية ، والأسباب
الأخرى المعروفة .
وتنفرذ روز اليوسف بنشر
تفاصيل هذا الاجتماع
الهام .

في بداية الاجتماع الذي حضره من السينمائيين صلاح أبو سيف ووحيد حامد ومطيح شافعي ، رئيس غرفة صناعة السينما ، ويوسف علشان نقيب السينمائيين بداد أسامة الباز حديثه بالهجوم (وهو خير وسيلة للدفاع قائلًا) .

أما مثلكم اعتقد أن السينما المصرية تضر بأزمة .. لكن لابد من وجود رؤية موحدة للمشكلة من جانب السينمائيين أنفسهم ، ولابد للسينمائيين أن يحددوا مشاكل بعينها ، لأن الشكاوى كثيرة وغير محددة ، بعض السينمائيين يشتكى من دور العرض ، والبعض الآخر يشتكى من وزارة الإعلام ، والآخرين



يشتمكون من عدم مساعدة الدولة لصناعة السينما بشكل عام وغيرهم يشتمكون من عدم نواحي الحماية للفيلم المصري بالخارج أنا اقترح ان يقوم السينمائيون بإعداد بحث أو ورقة عمل توضح كل المشاكل الاساسية التي تعترض منها السينما المصرية . والحلول

المقترحة . كذلك لا بد من تحديد دور السينمائيين في هذه الجوانب ، وليس دور الدولة فقط . وفي هذه الحالة فقط يمكن إقامة حوار مع أجهزة الدولة المختصة مثل وزارة الإعلام . والخارجية والحكم المحلي وتعليقا على ما قاله د . اسامة قائل صلاح أبو سيف رئيس اللجنة

اعتقد ان عدم نواحي الحماية للفيلم المصري في الخارج خاصة في أمريكا ، هو اهم مشكلة تواجه السينما المصرية . ورغم انه قد صدر في مصر قانون لحماية الفيلم الأمريكي . لكن لا يوجد في أمريكا قانون مقابل لحماية الفيلم المصري . وعندما تبحث عن حماية الفيلم المصري هناك تجد انه

يجب ان تلجأ لحكام امريكي للحصول على الحق الطابع وهذه مسألة مكثفة وتستغرق وقتا طويلا . ورد د اسامة الباز هناك أكثر من طريقة لحل هذه المشكلة . واعتقد انه يمكن ان نطلب تعاوننا نشطا من الخارجية المصرية . ومن السفارة الأمريكية في مصر كما ان مصر قنصليات في عدد من اهم المدن الأمريكية مثل نيويورك وواشنطن وشيكاغو وسان فرانسيسكو كما يمكن اللجوء مباشرة للمشرفة الأمريكية لعلوم بكتفوش الحالات الأمريكية التي تقوم بنسخ وتوزيع الملامح . وهذه الحالات معروفة ومحددة

والذي اقترح أخروه الاستعانة بحكام يكون وكيلًا للسينمائيين المصريين ولكن الدكتور طاهر حلمي وهو محام مصري شاب درس القانون في أمريكا ، ويتعاون مع مكتب . مكيندى . وهو من أكبر مكاتب المحاماة . واعتقد ان طاهر حلمي يستطيع بمجهوده ووقته للعمل على تحقيق المطلوب بالتعاون مع مجموعة من السينمائيين ومجموعة من

السفارة الأمريكية

أما إذا لم يستطع الأمريكيون توفير الحماية لمنتجاتنا لديهم فيمكننا إلغاء القنون الذي صدر في مصر لحماية الفيلم الأمريكي . كذلك لا بد ان يوفر السينمائيون المعلومات الكلية لوزارة الخارجية حتى يمكن ان تتوسط وتتدخل لحماية الملكية الفنية والفكرية في أمريكا .

أما منيب شافعي رئيس غرفة صناعة السينما فقد فضل ان يتحدث عن حماية الفيلم المصري في القول العربية فقط

اعتقد ان الحماية في الدول العربية أيضاً غير متوفرة . حيث ان الفيلم المصري يدخل ضمن الافلام العربية والتي تسرى عليها الاتفاقيات التي

تحت بين الدول العربية عام ١٩٦٧ . رغم ان مصر لم توقع على هذه

الاتفاقية . وقال د اسامة الباز يمكن ان يتم عقد اتفاق مع السوفييت في إطار اللجنة الثقافية المصرية السوفيوية .

وان نذهب لهم عن رغبتنا في إسقاط نص حماية الافلام المصرية هناك حتى يتساقط الفيلم المصري هناك مع الافلام الأمريكية التي يقومون بحمايةها

وبينما كان الحديث يدور عن الفيلم المصري في الخارج ففضل وحيد حسان ان ينتقل من الخارج . لداخل . وان يضع يده على اصل الداء قاتلاً

اعتقد ان كل دولة لها دورها الاساسي في دعم صناعة السينما لمنهوس بهذه الصناعة . بينما في مصر نجد الدولة عاجزة عن ان تلعب هذا الدور . بل ان بعض الاجهزة الحكومية هي السبب الرئيسي في أزمة السينما .. وهناك أكثر من حل على ذلك

وزارة الكهرباء مثلاً تعامل دور العرض كما تعامل الملاهي الليلية من حيث قيمة الكهرباء المستخدمة والمخروص ان تعامل دور العرض مثلاً تعامل المصنفين اي ان تخفيش الوزارة قيمة مافورة استهلاك الكهرباء (

نفس المسألة بالنسبة لوزارة الثقافة التي تفرص على دور العرض ضريبة ملاه

القطعة النفية خاصة بالرقابة ابداع السينمائيين قانون الرقابة الاصل في بداية صدوره كان عادلاً جداً . لكن كل التعديلات التي تمت فيه كان لها غرض واحد هو التضيق على السينمائيين . مثلاً التعديل الذي صدر بانه إذا اخلف الفيلم عن التوزيع المكتوب يرفض الفيلم . مع ان من يعرف الله بانه سينما يترك انه لا يمكن للمخرج اتباع السيناريو حرفياً المخروص ان يتلفر جهار الرقابة للسينما مثارة اخرى

القطعة الثالثة التي اريد ان اريها هي انه في كل ارتفاع اسفل الأراضي نتيجة المظلة الإنشائية الهامة . وتجارة العمران حيث نشمول كل قطعة أرض إلى وحدات سكنية هنا لا بد ان تطالب الدولة من كل محافظين بخصخص قطعة أرض . أو طلعين لإنشاء دور عرض عليها . وان يكون الحصول على هذه الأراضي عن طريق المزاد

كذلك اعتقد ان جميع مشاكل السينمائيين واقرانهم موجودة بوفرة العمل التي تناقش الآن انفسى اللقاء ولم تكنه أزمة السينما المصرية ■



الأحكام المتعلقة بدعم الانتاج والصادرات في اتفاقات تحرير التجارة العالمية وأثارها عربياً

إبراهيم نوار *

التي تقدمها الدولة إلى الأفراد بدون استثناء

اعانات الدعم المحظورة طبقاً لاتفاقيات تحرير التجارة العالمية

أبواب إعانات الدعم المحظورة:
تخضع المادة الثالثة من الاتفاقية أحكام الدعم والإعانات الخاصة بالدعم على الدول الأعضاء لتقديم إعانات الدعم أو الإبقاء على تقديم هذه الإعانات، سواء تلك المنصوص عليها صراحة بمقتضى نواحيق وقوانين حكومية أو التي تقدمها الحكومة عملياً، حتى لو لم يكن المنصوص عليها صراحة، وذلك في الأحوال الآتية:

أولاً: إعانات دعم الصادرات، ثانياً: إعانات دعم الإنتاج المحلي في سواحيها (إعانات استثناء) الإعانات المنصوص عليها في الملحق الخاص بدعم السلع الزراعية). وفي حال خرق دولة عضو هذا الحظر فإن الدول الأعضاء تتخذ بالتشاور فيما بينها (أو بوساطة أعمال مشتركة) إجراءات بغرض عقوبات على الدول المخالفة، فإذا لم تستطع الدول الأعضاء في ذلك الحظر حل المنازعات، يحال النزاع إلى جهاز حل المنازعات التابع لمجلس منظمة التجارة العالمية للفصل فيه، وتستعين لجان التحكيم بمجموعة دائمة من الخبراء تتألف من ٩ خبراء مستقلين مسؤولين بخبرتهم العالية في مجالات سياسات الدعم والعلاقات التجارية الدولية.

ثالثاً: إعانات الدعم الممنوح بها: بحيث الاتفاقيات المنظمة لحكم إعانات الدعم أنواعاً عدة من الإعانات التي يمكن تقديمها أو الإبقاء على وجوبها، أما بصورة مطلقة، أو بصورة مؤقتة، وهي تلك الإعانات التي لا يؤدي وجوبها إلى تشويه قواعد المنافسة الحرة والمعادلة، ولم تصدر إعانات الدعم الممنوح بها إلى فئتين:

أ - إعانات الدعم المعالاة، هي التي لا يؤدي وجوبها أو الاستمرار فيها إلى الأضرار بمصالح إنتاجية معينة أو دولة عضو، ولا تؤدي لتسليح ميزة عليها إلى حرمان دولة عضو أخرى في منظمة التجارة العالمية من الاستفادة بمرافق تحرير التجارة.
ب - إعانات الدعم غير المعالاة: تشمل إعانات الدعم الممنوعة (أي غير الخصخصة لصناعة معينة أو مشروع معين على وجه التحديد،

ونظراً لأن سياسات إعانات الدعم في الدول العربية لا تقوم على جوانب واعتبارات اقتصادية فقط إنما تقوم على اعتبارات اجتماعية أيضاً، فإن تعديل هذه السياسات للتوافق مع أحكام منظمة التجارة العالمية يتطلب العربية كلها، أو معظمها، تنبع منذ سنوات برامج إصلاح الخصائص بخصوصيات من صندوق النقد الدولي تتضمن تقليص أو إلغاء الدعم لأسباب تتعلق بتخصيم مالية الدولة، فإن مطلب منظمة التجارة العالمية قد تعلق الإغراءات تجاه صندوق النقد الدولي خصوصاً لأنها لا تتعلق بجوانب التمويل فقط إنما يجعل الخصائص التجارية مع العالم الخارجي.

تعريف إعانات الدعم:

تلكاً لأن الخصوص في تعريف إعانات الدعم قد يؤدي إلى زيادة الغائزات بشأنها، فبعد وضع المحالون التجاريون في دولة أوروغواي تعريفاً لإعانات الدعم يحدد هذه الإعانة على أنها إعطاء أو مساعدة مالية تقدمها حكومة أو جهاز حكومي إلى جهة محددة، ولا يشترط أن تكون إعانة الدعم في صورة تحويل مالي مباشر، فقد تأتي إعانات الدعم في صورة ضمانات مصرفية، أو

إعانات شريعية أو إرهابية، ولجان أو جهات حكومية، أو كل أو جزء من إنتاج الجهة المستفيدة (بمستثناء المرافق العامة).

ويعلق في حكم الإعانة كل ما جاء مخصصاً لمشروع معين أو لصناعة معينة، أو مجموعة من المشروعات أو المصانع بواسطة الحكومة أو أي جهة حكومية، وعلى ذلك فإن أحكام الدعم المعمول بها في منظمة التجارة العالمية تنطبق فقط على إعانات الدعم والمحددة وليس على المزايا والمعاملة التي تحصل عليها كل المصانع وكل المشروعات بنفس القدر.

أيضاً لا يقع في حكم إعانة الدعم كل ما يحصل مباشرة بالإنتاج أو الخصيص، وتشرع عن نطاق تلك إعانات الدعم للجهة مباشرة إلى خصيص نخل الأفراد (أو إعانات الضل) أو تمويل الخصيص الخاصة

أثارت الأحكام الجديدة المتعلقة بتقديم إعانات الدعم للإنتاج المحلي أو الصادرات في الاتفاقيات تحرير التجارة العالمية (عادت ٩٤) الكثير من الجدل بين الدول الموقعة على الاتفاقية، وعلى مستوى رجل الشارع العادي سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، فالمزارع الأوروبي مثلاً الذي يحصل على نسبة كبيرة من دخله في صورة إعانات دعم حكومية كان شديد الومع بمضايقة أخبار المفاوضات التجارية العالمية، ونظم المزارعون في الدول المتقدمة عموماً خصوصاً في اليابان وأوروبا الغربية مظاهرات واحتجاجات مختلفة في محاولة لدرء الإخطار التي قد يتعرضون لها بسبب إلغاء الدعم.

وكان موضوع أعادة تنظيم دعم السلع الزراعية على وجه الخصوص سبباً رئيسياً لجذب انتباه الجمهور العادي إلى مفاوضات جولة أوروغواي التجارية (١٩٨٦ - ١٩٩٤) ولولا ذلك فرما بقيت هذه المفاوضات حبيسة اهتمام الحكومات والمفاوضين في لوفة المفاوضات.

لكن مفاوضات جولة أوروغواي لتحرير التجارة العالمية لم تتوقف على وضع أحكام للتخلص من الدعم الزراعي فقط وإنما توسع في ذلك لتشمل تلك القواعد العامة الدعم لكل من الانتاج والصادرات استثناءه وللصادرات بخلاف نطاقاتها، وكان الأساس الذي ولف عليه المفاوضات التجاريون في منحهم إلى إلغاء دعم الانتاج والصادرات، هو أن إعانات الدعم تؤدي في حثوث اختلافات مصطنعة في تكاليف الإنتاج، ولي الأسعار، إذ في تحطيم أو تشويه عمل نظام المنافسة الكاملة وهو الانتاج الذي يعود بالفائدة على المنتج الأصغر نوعياً والأقل سعراً.

ويعتبر موضوع إعانات الدعم من الموضوعات المهمة جداً للدول العربية الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إذ أن اتفاقية منظمة الدعم كما أن الدولة التي تقدم الدعم تضع شروطاً وقبوضاً على تقديم الخصوص يجب أن تحدد مسبقاً في طلب عضويتها الجول الرقبي الذي ستقدمه في إلغاء أو تخفيض قوائم



المصر : اكتشافات بالبحر

التاريخ : ٢٩ ديسمبر ١٩٩٤

تلك الفترة تخلصت مصر من كل الصناعات التوريقية، حتى يتم العملها تماماً في نهاية فترة الإعفاء. ب- بالنسبة لإلغاء إعانات الدعم القديمة للإنتاج الخالي لمساعدته على المنافسة ضد الواردات، تغير إعفاء الدول الصناعية كلها، بما فيها الأقل نمواً من الالتزام بهذا الحكم، على أن يكون الإعفاء مؤقلاً مدة خمس سنوات بالنسبة للدول الصناعية والعاسي سنوات بالنسبة للدول الأقل نمواً. ج- تلغى الدول الصناعية بولف إعانات التصدير لتبقيات مخددة، عندما تصل صادرات هذه المنتجات مرحلة القدرة على المنافسة، وتلغى القدرة على المنافسة بتخصيص الصادرات من إجمالي التجارة الدولية. وتكون صادرات منتج معين قد وصلت إلى مرحلة القدرة على المنافسة، عندما تبلغ نسبة الصادرات من ذلك المنتج ٣,٢٥ في المئة من إجمالي الصادرات العالمية لمدة عامين متتاليين. وتحدد مدة التي يتعين فيها على الدولة الصناعية إلغاء دعم الصادرات في أحوال كهذه بمعايير للدول الصناعية التي يرتفع دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً، وبشأنه أعوام لدول التنمية الأخرى والدول الأقل نمواً.

دعم السلع الزراعية من القضايا التي أثارت الكثير من الخلافات بين "الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والدول الأخرى المتقدمة للحجوب ضحية دعم السلع الزراعية، وتم الاتفاق في نهاية المفاوضات جولة أورغواي على المبادئ الآتية:

- تخفيض مقدار الدعم الكلي للإنتاج الزراعي بنسبة ٢٠ في المئة للدول المتقدمة و١٣,٣ في المئة للدول التنامية مع إعفاء الدول الأقل نمواً من

ذلك. وتصري التخفيضات لمدة ست سنوات في الدول المتقدمة و١٠ سنوات للدول التنامية. ويتم احتساب نسبة التخفيض من مقدار الدعم الكلي وليس على أساس محصول محصول. وعلى هذا الأساس ستقوم الولايات المتحدة بتخفيض مقدار الدعم الكلي للإنتاج الزراعي من ٢٣ بليون دولار إلى ١٩ بليوناً واليابان من ٨١٠٠ بليونين إلى ٣٩٠٠ بليونين والمجموعة الأوروبية من ٧٣ بليونين إلى ٦١ بليوناً.

- يتم إعفاء الدول التنامية عموماً من الالتزام بإلغاء إعانات دعم الاستثمار الزراعي عموماً وإعانات دعم مستلزمات الإنتاج مثل المشوة.

- تخفيض إعانات دعم الصادرات الزراعية بنسبة ٣٦ في المئة لصادرات الدول المتقدمة و٢٤ في المئة لصادرات

للنش والخدمات الصحفية والمعلومات

وإعانات الدعم إلى المناطق الفقيرة والمحرومة وإعانات الدعم المتخصصة للمساعدة على تطبيق معايير المحافظة على البيئة كخلق إعانات الدعم الموجهة للمساعدة على التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق الحر.

ويشترط لعدم خضوع إعانات الدعم هذه لإحكام الحظر، أو لإجراءات مضادة من جانب الدول الأخرى الأعضاء، أن تقدم الدولة العضو قبل البدء في تقديم إعانات الدعم هذه بالإبلاغ عنها، وعن كل التفاصيل

والبرامج المرتبطة بها إلى منظمة التجارة العالمية ويشترط لسريتها أيضاً ألا تكون ذات آثار سلبية على مصالح التجارة للدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

العمالة التشغيلية للدول التنامية

نصت الاتفاقيات المتعلقة بالدعم في جولة طوكيو التجارية على أنه يتعين على الدول التنامية أن تلزم بتخفيض أو إلغاء الدعم على الصادرات، عندما تترك هذه الدول أن إعانات الدعم هذه لتعاضد مع تنمية القدرة التنافسية لصادراتها، واحتياجاتها التنموية. وكان هذا النص يجعل من اتخاذ قرارات بشأن الدعم مسألة اختيارية بالنسبة للدول التنامية، لكن لحكام غات ١٩٩٤ التي تقوم على أساسها منظمة التجارة العالمية تحد من حرية الدول التنامية في تعيين حدود استخدام إعانات الدعم، وعلى الرغم من ذلك فإن أحكام الاتفاق التي يتناول الدعم تضمن ما يمكن اعتباره معاملة تفضيلية للدول التنامية.

ومن أهم عناصر المفاضلة التفضيلية للدول التنامية فيما يتعلق بسياسات الدعم ما يلي:

أ - إعفاء كل الدول الأقل نمواً،

والدول التنامية التي يقل فيها دخل الفرد عن ألف دولار سنوياً من الالتزام بالاتفاقيات التي حظر تقديم إعانات دعم للصادرات. وقد تم تخصيص جدول الدول التنامية المستفيدة من هذا الإعفاء في كل الدول التنامية الفقيرة إضافة إلى كل من بوليفيا والتايموريون والفيتو وساحل العاج والومبيكان ومصر وغانا وغواتيمالا والهند وإندونيسيا وكينيا والمغرب ونيكاراغوا وبنجيريا وباكستان والفلبين والسنتال وسريلانكا وبنماوي.

أما الدول التنامية الأخرى التي لا يشملها الإعفاء من الالتزام بإلغاء الدعم على صادراتها، فسيتم سوق تعفى من هذا الالتزام مؤقلاً مدة خمس سنوات، بشرط أن يتم خلال



المصدر: البيانات الاقتصادية

التاريخ: ٢٩ ذو القعدة ١٤٠٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدول المتفانية مع منظمة الدول
نمواً ويتم بالتوافق مع ذلك تخفيض
كمية التصاريح المستفيدة من الدعم
بنسبة ٢١ في المئة للتصاريح
الزراعية للدول المتفانية و ١٤ في المئة
للدول المتفانية. ويتحقق ذلك على مدى
٦ سنوات للدول المتفانية و ١٠ سنوات
للدول المتفانية.

- ولم خلال مفاوضات جولة
أورغواي استثناء الطاعين مهمين مما

الطائرت المدنية والصلب من عدد من
الإحكام المتعلقة بتفويض أبحاث الدعم،
حتى يتم إجراء مفاوضات أكثر بين
الاطراف المعنية.

الدول العربية والدعم:

يتضح مما سبق أن هناك العديد
من أشكال الدعم المتطورة أو المقلدة
التي يتعين على الدول العربية الرامية
في الانضمام إلى منظمة التجارة
العالمية مراجعتها خلال السنوات
القبلية. ومن أشهر أشكال الدعم آثاره
للجند على المستوى التجاري دعم
استخراج وتصاريح صناعة
البترول وكماليات في الخليج، خصوصاً
أن الدول الصناعية الغربية تفرض
مسؤولية باهظة على التصاريح
الخليجية من هذه المنتجات قبل
دخولها أسواقها المحلية.

ولتستخدم الدول الصناعية
الغربية حجتين للرفض رسوم جمركية
عالية على البترول وكماليات الخليجية
الأولى أن هذه الصناعات تحصل على
إعانات دعم حكومية سواء في الإنتاج
أو للتصدير والثانية أن نصيب
صادرات هذه الصناعة الخليجية
تجاوز حدود القدرة على المنافسة
ومن ثم لا يجب أن تتمتع بأي مزايا
تفضيلية.

كذلك على الدول العربية أن
تراجع سياسات دعم الإنتاج الزراعي



الحلبي خضوعاً في الدول التي يحصل فيها القطاع الزراعي على دعم إيجاسي مثال دول الخليج أما في الدول العربية الأخرى التي يتهرب فيها القطاع الزراعي لتظاهرة الدعم الحكومي (تحصيل الدولة على المصايد الزراعية) بأسعار تفل عن أسعار السوق فإن سياسة تحرير تجارة السلع الزراعية ستكون في مصلحة المزارعين.

ويجسأ أن نذكر هنا أن إشكال الدعم الموجهة للإنتاج الحلبي الموجه للسوق المحلية فقط الذي لا يؤدي إلى الإضرار بالواردات يمكن أن نستمر من دون أن يتعارض ذلك مع أحكام عامات ١٩٩٤.

كذلك فإن الدعم المباشر للمخلف ودعم الاستهلاك بصورة عامة في الأسواق المحلية، وتقديم الدعم في مراكز البحوث والتطوير، والدعم لأغراض حماية البيئة، وتقديم دعم أولي إلى الصناعات التي في طور التحول من الملكية الحكومية إلى الملكية الخاصة كلها إشكال من الدعم لا تخضع للحظر طبقاً لإحكام عامات ١٩٩٤، وأن كانت الألفالية تطلب من الدول الأعضاء إبلاغ منظمة التجارة العالمية ببرامجها بالكامل.

• صفاني مصري طيب في لندن.



العدد ١٢٩

المصدر

٢٩ نوفمبر ١٩٩٥

التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مواثيق ونشرات

جماعة عصام الدين جلال



رئيس أبو الحسن

ميزة هذا الاجتماع، الذي استمر ثلاث ساعات، في إحدى قاعات المركز القومي للبحوث، أنه بدد بعض الأوهام، التي تستقر كالحقائق، بسبب دوراتها على السنة مسئولين وكتاب. وأخر هذه الأوهام، الإيحاء بقرب حصول بعض المحتجين على علامة الجودة في مظلة التجارة الدولية (الجات)، بل إن إعلانا نشرته الصحف، يزف صاحبه إلى الناس بشري قرب حصوله على هذه الشهادة الدولية.

سلسلة مملوكة في هذا المجال، وإذا كان هناك مليون ونصف المليون، عاطل، من حملة الشهادات، فكم من بين هؤلاء يمكن أن يسفر لهم الصندوق مثلا؟

إن بعض السور الصناعية، يؤولها أن التقدم التكنولوجي يقدم بعمد أكبر من القدرة حتى هي إصادة تأهيل وتشريب الذين يريون الاستفادة من فرصة إعادة التأهيل.

وليس معنى هذا الاستسلام إلى الله، ولكن البحث عن الحلول التي تناسب أوضاعنا واختصاص.

قالا إلى أي وقت، فبشأن وقت محمد تتابع بعده الهيئات الدولية مدى التقدم في الالتزام بالقواعد والمواصفات المقررة، فالأمر جد لأهزل فيه، فالخطوب لا يضيع المرء دقيقة واحدة، مستكينا إلى هذه النهضة.

وعند الحديث عن البطالة، مطلوب أن نستشعر صعوبة مواجهتها، والوقت الطويل الذي نحتاجه للإصلاحات من قبلتها، والطابع العالمي لهذه الظاهرة الخطيرة.

بل بلغت الدكتور محمود الإمام - استاذ التخطيط - الفشارنا إلى بروز ظاهرة النمو بدون تشغيل، وفي الحرب أي حدوث نمو حقيقي في الاقتصاد، دون أن يكون من أسباب هذا أو من نتائجه زيادة العمالة.

ووراء هذا الوضع أسباب عديدة، نل في مقدمتها التطور التكنولوجي المعاصر.

فليس حقيقيا، تكرار القول بإمكانية القضاء على البطالة، في وقت قريب، أو أن صندوق التنمية الاجتماعية مثلا، يمكنه أن يساهم

وتمتني من كل شوبنا أن تكون سليم مصرية على هذا التدبير الرفيع، ولكن يجب أن نعلم - وعصام العلم - أن الحصول على مثل هذه الشهادة بونه خرف الفقا.

ويضيف الدكتور على النلسي - استاذ علم الإدارة المعروف - إن هناك عناصر عديدة، تصل إلى عشرين عنصرا، لابد من توافرها في السلعة لتحظى بالاعتراف الدولي، وهناك في مصر مكتبان استشاريان، ليس مهمتهما إصدار الشهادة، ولكن إبداء الرأي والتزكية.

وهذا يشير إلى صعوبة الامتحان، ولا يهدف أحد بهذه الإشارة إلى تكسير الجسد، ولكن في التثنية لدى شراسة المنافسة في العالم الجديد.

وبالنسبة لاتساقية الجات أيضا، فهناك استثناء تتضمنه الاتفاقية لمساعدة الدول الأقل تقدما يعطيها نسخة من الوثائق، قبل أن تطبق عليها الشروط المطلوبة.

ويذكرنا الدكتور عصام جلال - الخبير الكبير في قضايا العالم الثالث - أن هذا الاستثناء لن يكون



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

٢٩ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

المطروحات التي تجذب عمالة أكبر ومواجهة الحقائق دون أوهام.
● استثمارات ..

«جذب الاستثمارات» أصبح شعارا يرسو من كسراه . كان الاستثمارات في متناول اليد ، وإنه بمجرد فتح الباب للاستثمار الأجنبي ، سيهرول المستثمرون ، إلى عالمنا ، وكلما تساهلنا في فتح الأبواب على مصاريحها كلما تضاعف المستثمرون بطورين صناعيًا ويستصلحون صحاريًا ويؤدوننا بالتكنولوجيا.

وحسب الآن لم نتوقف لحظة لحسب حسابات الاستثمار ونقيم حجمه تأثيره علينا ، ونعرف بالضرورة والظلم هل يتساوى الاستثمار القادم مع حجم الإعانات والمزايا الممنوحة له.

ويستطرد الدكتور عصام جلال لينظر نظرة أشمل: فالاستثمارات الأجنبية لم تعد تفضل العالم الثالث ، وحسب قارة أفريقيا كلها من هذه الاستثمارات لا يذكر - لم حدد رقما لم اسمعه جيدا - فليس المألوف رفع شعار جذب الاستثمار ، والعقود في انتظار المستثمرين ، بقدر الاهتمام بتحديد الجالات والأماكن التي يجب علينا توجيه وإغراء المستثمرين بها ، بحيث يعود النفع علينا معا ، وعلى خلفية الحديث عن إمكانيات

استصلاح الأراضي ووجود مياه جوفية كافية وثروة معدنية هائلة ، يرى إسماعيل صبرى عبد الله - الاقتصادي الكبير - أن مصر قلقة في كل الموارد الطبيعية ، أرضا وماء ومعادن وطاقة ، وبدل على هذا بالأرقام ، فانقصى ما نستطيع استصلاحه من الأراضي حاليا هو مليونًا فدان ، من الدرجة الخامسة من الأراضي ، والماء لم يعد يكفي ، والبترو يكتفينا ستة عشر عاما أخرى فقط ، وهو يريد أن يخرج من هذا إلى التركيز على البشر ، وإعدادهم بدنيا وعقليا وروحيا ، لينضجوا هم قبة لكل ما نخرج به من سلع إلى الأسواق.

ويسود وهم مخدر ، يؤكد أنه بعد الانتهاء من الإصلاح الاقتصادي ، ستضع القادما على طريق الشجاع ، وستفيش أنهار الخسل واللين على الجانبين . مع أن الأقرب للحقيقة هو أن الوصفة العالمية التي تطبق حاليا لإصلاح الاقتصاد لن تحل المشكلة الاقتصادية لأي بلد ، وليس من نتائجها المضمونة إقامة صرح اقتصاد منتج قوى ورشيد . والمناطق الحرة التي يعلق عليها البعض شيئا من الأمل ، يرى فيها الدكتور الإمام تشويها بل تسمرا لأقتصادنا ، ومناخا غير منصفه لمنتجاتنا وصادراتنا .

●●●
هؤلاء الذين يحاولون وضع

تأثير بعض التوجهات والشعارات ، في حجم أقل مما تروج له الأحاديث والمشايع العامة . وينبهون إلى عدم المغالاة في الأمل ، وضربوا أمثلة عديدة لكل هذه الأعلام التي لا تستند إلى واقع صلب ، نقلت منها نماذج في السطور السابقة . لم يكن هذا سين اجتماعهم ، ولكنهم التقوا للمساهمة في صياغة استراتيجية للتنمية العلمية والتكنولوجية .

وأي حديث عن مثل ه ذه الاستراتيجية لا يجري في فراغ ، بل لابد له أن يمس وأسس من بعيد التعليم والاقتصاد وأسلوب الحكم وسبل اتخاذ القرار .

وأصعب هذه المسألة متطوعون لهذه المهمة ، ويعملون في إطار «الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية» .

وهم يسعون منذ عام لصياغة هذه الاستراتيجية وصياغة مثل هذه الاستراتيجية لتقضي الالتحاق حول مفهوم مختلف الجوانب المتصلة بها من تمويل وإدارة وتشريع وتعليم وغير ذلك .

ولا يمكن صياغة استراتيجية علمية تكنولوجية ، دون تصور لاستراتيجية شاملة ، وملاح توجه عام ، وعناصر مشروع عام ، ينظم خطى الوطن كله .

● رؤساء وزارات ..

والذين اجتمعوا حول هذا الواجب ، طواعية ويوحى من إحساسهم بالمسؤولية قادرين على النهوض بمثل هذا الواجب لهم غارزون طوال حياتهم في هذه الساحة ساحة العمل للخروج من



المصدر : صحاح الخبر

٢٩ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جميعاً في الموعد المضروب دون لحظة تأخر. بعضهم يتوكل على عصاه ولكن الجين يشع بالضياء. إن المشاركة في نشاطات هذه الجمعية يكشف عن كل إمكانيات النخبة المصرية وكل ماساتها. ومثل النخبة المصرية هو ثقافتها وثراؤها. وما تقوم به هذه الجمعية وبشكل خاص رئيسها عصام الدين جلال الذي يعطي هذا العمل الكثير من موابيه وخبراته وحرصه على جمع الصلوف. في القضايا التي يمكن الإجماع عليها ما يستحق معه كل تقدير ومداونة.

من كل جوانبه. وشهادة ما للإيريه المكسور في التنظيف والهدم والبناء والقدر على الإنشاء إلى ما غنسى إدراجه في جدول أعمال مهماتنا العامة.

فعلنا يتساءل الدكتور الإمام إذا كان وزن القطع الخاص وبوره يزايد يوماً بعد يوم. وبالغالب أن يكون هناك مركز واحد مسئول عن استيراد التكنولوجيا كما كان الوضع في المرحلة الماضية قبل ترك الأمر للمناقشة الضارية بمر الشركات العالمية على تسويق منتجاتها بينما أم مطلوب منا من الآن الانسحاق على الاعتبارات الحاكمة لحدود هذا التخصص؟

وعصام جلال يسأل: من الذي سوف يمسول ويشرف على البحث العلمي في الوقت الذي ترفع فيه الدولة يدها عن المؤسسات وهو بإحاطة أن هناك حالات توقف برنامج البحث بمجرد توقف المصونة الأجنبية. والوحدات الإنتاجية لدينا... هي عموماً وحدات صغيرة الحجم لا تستطيع إقامة مراكز بحث خاصة بها كما هو الحال في الدول الصناعية. كيف نتواجه هذا الوضع؟ وقد كانت الدولة تقوم بمسؤولية الاستشارات القانونية والفنية ودراسات الجدوى. ولها خبراؤها في هذه المجالات. كيف سيصرف القطاع الخاص في هذا وكيف سيقم أدواته المعاونة هذه؟

إن هذا الفريق المتأخر يسأل ويحاول وضع إجابات لما يلح من تساؤلات. إجابات تهتم بالضوابط والمصلحة العامة والمستقبل. ويجمعهم التسامح بالجمعية التواصل والتكامل والاستمرار في السياسات العامة.

وهم يقومون بعنق وعنى - يستحقون عليه كل دعم معنوي ومادي. وعميق الاحترام. إن معظم الذين تكلموا في الجلسة المشار إليها في سعيهم عزمهم ولكنهم جاءوا

أسر الخلف والفقر ويحملون في مسورهم خيرة علمية وعملية عميقة كلهم كبار ومولوق بكلمتهم (في مجلس أمناء الجمعية الأهلية المشار إليها رئيساً وزراء وستة وزراء سابقون).

وهم يريدون أن يخرج تقريرهم هذا ثمرة جهد جماعي، وخلصه الفكر وخبرات علول عديدة.

والجلسة التي أشر إليها في المركز القومي للبحوث كانت محطة على طريق إعداد هذه الاستراتيجية. وتحدث فيها الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله عن المحسور الخاص ببعض سنة عشرين عشرين

(٢٠٢٠) واستراتيجية التنمية العلمية والتكنولوجية وتوقف الدكتور الإمام عند العوامل الاقتصادية، والتعاساتها. وتحدث الدكتور على السلى في الأبعاد الإدارية وشرح الدكتور عصام جلال المسبق العام أسلوب صياغة هذه الاستراتيجية. وهؤلاء المتحدثون أعضاء في اللجان الفرعية التي تعد لهذه الاستراتيجية. وليست هذه هي المرة الأولى التي نتحدث فيها عن التنمية العلمية والتكنولوجية ولا هذا أول تقرير يعالج هذا الموضوع ولا الذين يجتمعون تحت سقف الجمعية غير الحكومية هم وخدمهم المعنيسون بغضبة العلم والتكنولوجيا.

هناك خبراء ومثبات ومراكز عديدة تملك الباع الحديث والفنوى في هذه القضية. وكلما أن نذكر منها تقارير المجالس القومية المتخصصة وتقارير مجلس الشورى. ولكن حين يجتمع هؤلاء المتطوعون، فهم يجتمعون متحربين من قيود الولفائف التي يتكادونها ومن الألتزام بالسياسات الموضوعية. ولهذا فهم السبر على تلمس الأثر الجانبية للقرارات والمشرعات والقدر على التفرقة من بعيد، مما يجعلهم يرون الوضع



انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية التي حلت محل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات المعروفة باسم «الجات» وبعد المناقشات المطولة حول الآثار السلبية لاتفاقية الجات ومحاملتها من اجراءات لتحرير التجارة الخارجية خاصة على الدول النامية فكان لابد لنا ان نعرف بصفة - ويعدنا عن المناظرات النظرية - على النتائج الفعلية لتوقيع مصر على الوثيقة الختامية لجولة اوجواي وقبولها الاتفاقيات المتضمنة فيها. بعبارة اخرى: ماهي التعهدات التي قدمتها مصر لتحرير تجارتها كان هذا السؤال هو محور حديثنا مع محمود محمد وزير الاقتصاد:



ماهي

التزامات مصر في الجات؟

التجارة في السلع الزراعية لم تعد سابقا بنفس الدرجة من التحرير مثلما حظيت به التجارة في السلع

الصناعية سواء في تخفيض الرسوم الجمركية أو الانحلال من العوائق غير الجمركية. كما غلب الاتفاق أيضا



محمود محمد

التحرير الذي طرأ على هذه العلاقات خلال السنوات الماضية. وتتمثل في هذه القواعد والتزامات وحقوق للدول

الأعضاء في مجال التجارة في السلع استيرادا وتصديرا بما يضمن استقرار المعاملات التجارية بين الدول دون التعرض لمؤثرات غير تجارية أو تغييرات تحكيمية من أي من الدول الأعضاء. وإذا تحدثنا عن وضع للدول النامية في هذه الاتفاقيات فاستطيع القول ان بعض هذه الاتفاقيات اعطت بعض المعاملات التفضيلية للدول النامية كما اعطت مرونة في تنفيذ الالتزامات ومعاملة أكثر تميزا للدول صانعة العجيم في التصدير ومن بينها مصر.

وأما بالنسبة للمجموعة الثانية من الاتفاقيات فقد شملت اتفاق التجارة في السلع الزراعية وقد تضمن هذا الاتفاق نصريما تدرج الى مزيد من حرية التجارة لهذه السلع نظرا لان

اشار الرئيس في البداية في ان اتفاقات التجارة الدولية التي احتوتها الوثيقة الختامية لجولة اوجواي بلغت ٢٨ اتفاقا قسمت أولا: إلى مجموعة الاتفاقيات عدلت نصوص اتفاقية «الجات» القديمة والخاصة بالتجارة السلعية وثانيا: مجموعة اتفاقيات عالجت امور التجارة في بعض القطاعات السلعية مثل القفازة في السلع الزراعية وتجارة المنسوجات والملابس وأخيرا كان هناك اتفاق جديد حول التجارة غير المنظورة (تجارة الخدمات) واتفاق حول موضوعات التجارة المرتبطة بحقوق الملكية.

راسلنا وزير الاقتصاد عن مضمون هذه الاتفاقيات وانكاساتها على مصر فقال ان المجموعة الاولى من هذه الاتفاقيات تشمل القواعد العامة المستقلة التي تحكم العلاقات التجارية الدولية التي رويت ضمن مواد اتفاقية الجات التي نشأت في عام ١٩٤٧ ولكن بعد تعديلها لتساير



المصدر : **الاستثمار**

٢٩٩٨

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في هذه المجالات عما قدمت مصر في برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال التشريعات واللوائح التي صدرت في السنوات الأخيرة كما لم تتعرض هذه الالتزامات لتحديل أي من القوانين السارية في مجالات العمل - الهجرة - إقامة الشركات - الاستثمار أو تلك الاجاب للمقارن والمباني وقد استطاع عالم الأعمال الحصول على جدول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات ويقوم بنشرها تباعا.

من المنتجات الجديدة والمستحقة. وهذا يعني أن الأدوية والكيمائيات التي انتهت فترة حمايتها عند تطبيق الاتفاقية الجديدة يمكن الاستمرار في انتاجها دون قيود لأن مدة براءات اختراعها قد انتهت وأصبحت بالفعل في الملك العام أي لا تستحق منح البراءة.

□ وأخيرا استأن وزير الاقتصاد عما قدمته مصر من التزامات في مجال النفاذ إلى الأسواق وفي مجال تحرير تجارة الخدمات... فقال فيما يتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية والائتلاف من الموائق الفنية قدمت مصر جدولاً بما تنوي تقديمه مثل بنية دول العالم يمكن تخصيصه في الالتزامات بتثبيت الرسوم الجمركية وعدم زيادتها عن حدود أعلى من فئات الرسوم الجمركية المطبقة في فبراير ١٩٩٤ بنسبة تصل إلى ٢٠٪ وعلى أن يتم تخفيض جزء من هذه

الزيادة على فترات مابين خمس سنوات وعشر سنوات ويصحب يظل الرسم الجمركي أعلى من الرسم الجمركي السائد في ١٩٩٤ طوال السنوات القادمة وهذا لا يمنع مصر من تخفيض رسومها عن هذه المستودات إن رأت أن ذلك في مصلحتها.

وأما بالنسبة لالتزامات مصر في

مجال تجارة الخدمات فقد قدمت مصر أيضا جدولاً بالالتزامات محددة تشمل إما الالتزام بعدم تغيير القواعد الحالية المعمول بها أو فتح باب المنافسة لمدوى الخدمة الأجنبي في مجالات مصنوعة وفي قطاعات معينة هي البنوك - التأمين - سوق المال - الانشاءات - الخدمات السياحية والنقل البحري ولم تخرج التزاماتنا



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٠٥

اتفاقية الآليات المتعددة. وحتى يتم الحصول من النظام السابق الى نظام حرية التجارة بأسلوب تدريجي وغير مفاجيء فقد استقر الرأي في الاتفاق الجديد على أن يتم إزالة نظام الحصص على ثلاث مراحل تنتهي في مجملها بتدعيم سنوات يتم خلالها إزالة الحصص الحالية كما يتم خلالها زيادة معدلات النمو للخصص خلال فترة التحريم. وهنا نجد أيضا أن الاتفاق قد تضمن تخصيصا تعطي مزايا أفضل للدول النامية والمنتجة للقطن والدول صغيرة الحجم في التصدير.

□ وماذا عن تصدير تجارة الخدمات؟

□ وزير الاقتصاد: هذا يأتي ضمن المجموعة الثالثة من الاتفاقات والتي تضمنت اتفاقيتين أحدهما للتجارة في الخدمات والأخرى خاصة بالجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية. وبالنسبة لاتفاق التجارة في

ضوابط خاصة بدعم التصدير والدعم الداخلي للاحتياج حيث أدت زيادة الدعم الذي تقدمه الدول الكبرى لانتاج وتصدير السلع الزراعية الى نزاعات في الماضي ولهذا قررت هذه الدول الحد من هذه المنازعات عن طريق التخليص التدريجي لهذا الدعم.

□ خفض الدعم كان من أهم النقاط التي أثارت مخاوف الدول النامية خاصة فيما يتعلق برفع أسعار وارداتها.. فهل هناك معاملة خاصة للدول النامية في هذا المجال؟

□ وزير الاقتصاد: نعم لقد تضمنت بنود الاتفاق عدم التزام الدول المتقدمة سواء في مجال تخفيض الرسوم الجمركية أو في مجال تخفيض الدعم، وأن تحتاج لها فترات أطول للتفديز تصل الى عشر سنوات بينما تلقى الدول المتقدمة بتفديز التزاماتها خلال ٦ سنوات.

كما تضمن الاتفاق أيضا نصا تقوم

بمقتضاه الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية المستوردة للغذاء لمواجهة احتمالات ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي قد تنجم عن التخفيض التدريجي للدعم.

اما الاتفاق الثاني في المجموعة الثانية من الاتفاقات فكان حول التجارة في المنسوجات والملابس وقد تم التوصل لهذا الاتفاق لكي يزيل نظام الحصص الذي استمر في الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٩٤ والمخالف لنظام حرية التجارة في الجات والذي تم من خلال الاتفاقية الدوائية المنسوجات المعروفة باسم

محددة على أية دولة وإنما ترك ذلك للمفاوضات بين الدول والتي يسفر عنها تقديم كل دولة لما تراه من شروط بشأن فتح أسواقها لموردى الخدمة الأجانب. وقد استقر هذا الاتفاق أيضا بالمعاملة التفضيلية للدول النامية وضرورة تقديم الدول المتقدمة للمصنعة النامية للمعلومات الضرورية لانتقال الخدمات.

و أما الاتفاق الثاني المرتبط بحقوق الملكية الفكرية فهو ينظم العلاقة بين صاحب الحق في الملكية الفكرية والدولة والشركات التي تستغل هذا الحق، كما يعمل على فرض هذه الالتزامات من خلال الأجهزة القضائية والبوليسية في كل دولة.

□ وماهي مجالات الملكية الفكرية المحددة في هذا الاتفاق؟

وزير الاقتصاد: لقد تعرض الاتفاق للملكية الفكرية في ٧ مجالات هي:

- حقوق التأليف والنسخ وتعرض للاعلام وشرائط الفيديو والموسيقى والكتب

- العلامات التجارية.
- المؤشرات الجغرافية.
- التصميمات الصناعية.
- براءات الاختراع.
- التصميمات التفضيلية للنوائر المتكاملة.
- حماية المعلومات السرية.

□ لقد أثارت قضية حماية الملكية الفكرية مخاوف كثيرة داخل الدول النامية خاصة فيما يتعلق بالصناعات الدوائية وبما تشهدها من ارتفاع في الاسعار نتيجة لهذا الاتفاق...

وزير الاقتصاد: لقد اعطى هذا الاتفاق أيضا معاملة متميزة للدول النامية فسمح لها في مجال براءات الاختراع بتأجيل تطبيق احكامه لفترات انتقالية مدتها خمس سنوات ككل وخمس سنوات إضافية بالنسبة للصناعات الكيميائية والدوائية ولاتسرى احكام براءات الاختراع الا



المصدر : الإحصاء الاقتصادي

للتشغيل والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢ يونيو ١٩٩٥

جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات خدمات الإنشاءات والخدمات الهندسية المرتبطة بها.

القيود على المعاملة الوطنية	القيود على النفاذ إلى الأسواق	القطاع
(١) غير ممكن من الناحية الفنية	(١) توريد الخدمة عبر الحدود: غير ممكن من الناحية الفنية	١. أعمال الإنشاءات للهندسة المدنية: ● الكبارى والطرق السريعة المطقة والاتفاق والمرات الفرعية. ● القنوات المائية والموانئ والسدود والإنشاءات المائية الأخرى. ● خطوط الأنابيب الطويلة وخطوط الكهرباء والاتصالات (الكابلات).
(٢) غير ممكن من الناحية الفنية.	(٢) استهلاك الخدمة في الخارج: غير ممكن من الناحية الفنية	● الإنشاءات التعدينية والتصنيعية.
(٣) لا توجد قيود	(٣) التواجد التجاري: * التواجد التجاري مسموح به فقط للشركات المشتركة * نسبة رأس المال الأجنبي لا يجب أن تتجاوز ٤٩٪ من إجمالي رأس المال اللازم للمشروع.	٢. أعمال الإنشاءات التجارية الخاصة: وتنفي تركيب حديد التجميل (بما في ذلك اللحام).
(٤) لا توجد قيود	(٤) تواجد الأفراد الطبيعيين: لا توجد قيود باستثناء ما ذكره في الجزء العام في مقدمة الجداول.	٣. أعمال الإنشاءات التجارية الخاصة الأخرى: ٤. أعمال التركيبات: ● أعمال تركيبات وتجهيزات الغاز ● الأعمال الكهربائية ● أعمال تركيبات أجهزة الإنذار للحريق ● أعمال الإنشاءات الكهربائية الأخرى ● أعمال تركيبات أخرى ● أعمال إنشاءات المصاعد والروافع ● خدمات التجميع لمعدات بنا ، أو هدم المباني

الأسبوع القادم: جدول الالتزامات في الخدمات السياحية



المصدر : **بصيرة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٥



إنفاقية الجبات والسينما المصرية

شيء غريب أن تشهد القاهرة ندوة ثقافية تكاد تكون أهم ندوة ثقافية عن السينما خلال عام ١٩٩٥ ولا يدري بها أحد ! إنها ندوة "إنفاقية الجبات وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على صناعة السينما" شارك في هذه الندوة والتي عقدت هذا الأسبوع عدد من المختصين منهم المخرج صلاح أبو سيف ؟ وسعد الدين وهيب رئيس مهرجان القاهرة السينمائي والباحث الدكتور عبد الفتاح الجبالي ، ومغيب شافعي رئيس غرفة صناعة السينما ، ود . فوزي فهمي رئيس أكاديمية الفنون ورئيس اللجنة العليا للمهرجانات السينمائية ، والدكتور حسام عيسى استاذ القانون الدولي ، وهاجر الاسلامبولي الوزير المفوض بوزارة الخارجية ، وأسامة المنسوب المشرف على وحدة أبحاث الجبات بوزارة الخارجية . والقدم هنا مقتطفات من أهم ما قيل في هذه الندوة الهامة :

○ دكتور حسام عيسى : لاشك أنه من خلال إنفاقية الجبات سيتم تحرير الأسواق العالمية ودمجها وربطها من خلال نظم وفواعد تسعى إلى جميع الدول الذمية بعد مرور فترة إنفاقية محددة لصلها ما عشرة سنوات ، لتعبر تامل اقتصادياتها في مختلف القطاعات كي توابي الدول الاقتصادية المالي ، وتبني قدراتها في مجال التنافس والتي يمكنها من تحقيق التواجد المطلوب على الساحة العالمية ، ولأنه عندنا لابد وأن تكون البداية من الداخل وليس من الخارج ، وفوائين الجبات تترجم الدولة أيضا كما تلتصق فوائين الجبات معقبة سيرة الإنتاج الفكري الجنائي من هنا لابد من توحيد الإرادة الوطنية لإنتاج السينما واعطاء دعم لهذه الصناعة الملهمة وبعد أن كان حجم الإنتاج قد وصل إلى أكثر من تسعين فيلما في العام ، يهدد في الآونة الأخيرة إلى ٢٥ فيلما !

○ هاجر الاسلامبولي : نقلت الضغوط اليوم أصبحت في ظل إنفاقية الجبات تعرض لتغيرات مختلفة فلم يتم بناء تحرير وقانونية الصناعة الوطنية إنفاقية على هذا الإبداع الفكري الذي يغسل الكسبي حق المؤلف وصداقة السينما كنتاج وتوزيع ونحو عرض ويهدد ... إلخ . لابد من تعزيز صناعة السينما ليس فقط لأنها تحقق مكاسب للدولة إنما لأنها تحقق وتنمى الثقافات المتوارثة للشعوب المختلفة

وحول العملية الفكرية قلت : إن حماية الإنتاج الفني للدولة خارج حدودها تتطلب مواجهة نسخ وطبع وتزييف هذه الافلام بطريقة غير مشروعة علينا انبات ذلك بأسواق القانونية وهذا يأتي هذا الفترات منتج الفيلم في الثبات مدى التزييف أو التغيير في أصل الفيلم ؟ ثم يأتي بعد ذلك دور الدولة في انضاج الإجراءات القانونية اللازمة في إطار منظمة التجارة العالمية والتقليتها ولعمري إنفاقية الجبات .

○ د . عبد الفتاح الجبالي : إنفاقية الجبات تقدم لنا شيئا لابد من الالتفات إليه ألا وهو مبدأ عدم التمييز بمعنى أن تتم (الإنفاقية) على أساس عدم التمييز بين البلدان . ولتزام جميع الأطراف بأن تمنح بعضها البعض المعاملة التي يمكن أن تقدمها لأي بلد آخر في العالم ، كما ذلك الجبات أيضا على ضرورة أن تمتص السلع المستوردة نفس المعاملة للسلع الوطنية من حيث كافة التكاليف والتأمين ، بالقيمة لها وصناعة السينما المصرية فلا معاملة عليها قواعد الجبات هذه ستفيد كثيرا من تطبيق القوانين دول الجبات على دخول الافلام المصرية لدول الانجليزية ، أي . جنائي السينما المصرية . ويتوزات السينما المحلية في جميع الدول أعضاء الجبات وهذا في نظري مكسب للفكر الإيجابي كبير آخر .

ثم قال : إنفاقية الجبات تتم الآن في ظل تطورات تكنولوجية هائلة في الخطوة خاصة بين التكنولوجيا

المعلوماتية ، وبين تقنيات السمعيات والبصريات واتصالات الاتصال ، وهو ما زاد قوة عربية في مجال إرسال الصوت والصورة التليفزيونية عن طريق الكابل مثلا وغيره من الأدوات التي تسع منها الآن

ثم يتساءل د . الجبالي قائلا : هل السينما المصرية بوضعها الراهن مؤهلتها للتعامل بقوة على التعامل الإيجابي مع نتائج إنفاقية الجبات ؟ الجواب : ناهي : هناك صعوبة بالغة في التوزيع والتسويق أو الخسارة الصافية للصناعة المصرية من هذه الإنفاقية حيث أن نصف إيرادات الفيلم المصري تأتي من التوزيع الخارجي كما لاحظنا من الدراسات التي أجريت مؤخرا أن الفيلم المصري سوف يخلف بفكر كبير من العملية نتيجة إنفاقية الجبات بما يفرض أعباءا لكثيرين من الممولات شريها والتي كانت تسبق بالفعل على المنتج السينمائي المصري ، وبالتالي فإن مثل هذه الاموال ستساهم بالآلاف في زيادة انتشار الفيلم المصري في العالم وبالتالي زيادة نفس الثقافة المصرية .



وطبى

المصدر :

٩ يوليو ١٩٩٥

التاريخ :

للنش والخدمات الصحفية والمعلومات

○ سعد الدين وفيه : هذا ملتقى من الجات رغم احساسى الداخلى بان التلقية الجات هذه ستقلل العالم الاقتصادية على حسب الدول النامية . اما الميزة او المصلحة الهامة في هذه الالتقية فهي فيما يتم انشاء بمعرفة وزارة التجارة لخدمة بنود الالتقية . فلا يمكن لوزارة الخارجية وحدها متفجرة ذلك

لم يقول : الجيش - للاسف - بل ان الجات كمجموعة علفية ستستخدم الى صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، وانها ستساعد الدول النامية لكن العكس هو الصحيح ؟ لانه كيف لنا كقول نامة ان تصارع الدول المتقدمة الخفية التي لها خيرة اكثر من ربع القرن في الصناعة ؟ !

○ صلاح ابو سيف : مع احترامى لآراء الجميع ؟ لنا كل مفهوم هو الفيلم المصرى ، الالتقية الجات اذا الترت بالاجابى على صناعة السينما المصرية فلما معها ، اما اذا ، رحنا في الرجلين ، فلما بالطبع شديدا ، كل مفهوم هو توضع الفيلم المصرى والمفاهيم على حلقى الابداع المصرى سينماليا وفي كل مجالات الابداع .

○○ واخيرا .. اكنا نقدر لآل هذه السنوات الجيدة التي يجتمع فيها الخبراء حول موضوع او قضية ثقافية او فنية كهنا جميعا ، لما بالآل بقضية السينما في مصر . كنت اتمنى ان تداع هذه الشوة على نشاطه التلفزيون وان يشارك فيها العاملون في مجالات السينما المصرية المختلفة ، لك كان الغلب الحضور في هذه الشوة لرجال الصناعة والاقتصاد والمال في مصر !



المصدر : **الوطن**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٥**

في ضوء الجبات وتحريك التجارة العالمية : « وطني » تناقش مستقبل صناعة السيارات في مصر

• محمد لطفي منصور •
□ ٥ مليارات جنيه .. جملة الاستثمارات الوطنية في صناعة السيارات في مصر
□ الصناعات المغذية نفطي حاليا ٥٠٪ من مكونات السيارة .. وزيادتها إلى ١٠٠٪ خلال السنوات القادمة
□ د. عبد المنعم سعودي :
○ أهمية التكامل العربي في الصناعات المغذية للسيارات

مما لا شك فيه أن سياسات التحرر الاقتصادي التي تتبعها الدولة كان لها أثرها الواضح في جذب رؤوس الأموال للاستثمار في مصر . وفي ضوء دعم الدولة وتشجيعها لهذا توسيع قاعدة الملكية الخاصة قبل العديد من رجال الأعمال المصريين على الاستثمار في مختلف المشروعات سواء كانت صناعية أو خدمية ومن هذه الصناعات تأتي صناعة عملاقة تعد بالفعل من الصناعات الرأسمالية الثقيلة ألا وهي صناعة السيارات وقد قبل على الاستثمار فيها عدد من رجال الأعمال المصريين حيث بلغت جملة استثماراته نحو ٥ مليارات جنيه مصري . وقد أتاحت هذه الصناعة فرص عمل لنحو ٧٢ ألف مواطن من خلال ٩ مصانع رئيسية ونحو ٨٠ شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط

الدولة بتشجيعها المستثمرين على إقامة صناعة وطنية في مصر ليس حسب من أجل الإنتاج السوق المحلي وإنما للتصدير أيضا لزيادة الحصيلة من العملة الصعبة وتحقيق إستراتيجية لعملية التنمية الاقتصادية . ويرى « محمد لطفي منصور » أن الصناعات المغذية للسيارات تمثل أحد أهم صناعات مدينتي كمال في المستقبل القريب وبمساعدة الدولة واضحة في هذا الحاضر . فالحكومة تقوم بمنح الميزات للشركات المحلية العاملة في مصر بأجل الوصول إلى ١٠٠٪ لتسوية التصنيع في مصر خلال السنوات القليلة القادمة . ويؤكد « محمد لطفي منصور » أن السوق المصري وإن كان محدودا بالهجوم الاقتصادي العالمي إلا أنه قادر على استيعاب مزيد من التوسع . فطالما إننا نكثرت كثيرا على المنتج المحلي والذي يتمتع بأعلى مستويات الجودة والقدرة المصرية قادرة على استيعاب

إرتباطا وثيقا بهذه الصناعة . وهكذا رفعت الحكومة المصرية شعار « الصناعة الوطنية للسيارات أولا » وولفت لها الحماية حتى أصبحت هذه الصناعة تزداد بالفعل نحو ٥٠٪ من مكونات السيارة المغذية في مصر وتضعي الحكومة أرفع هذه النسبة إلى ١٠٠٪ خلال السنوات القادمة . و« وطني » في هذا التحقيق تتناول اثنين من كبار المستثمرين المصريين في صناعة السيارات لمعرفة مستقبل هذه الصناعة في ضوء إطفائية الجات . وإيفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض بما يرفع من حدة المنافسة أخذ في الاعتبار هزات السوق المصري والإنسان القوي على استيعاب متطلبات هذه الصناعة في مصر . يقول « محمد لطفي منصور » رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات منصور .

إن مصر وإن كانت لم تدم التزاما في مفاوضات الجات بخفض التعريفات الجمركية على السيارات نظرا لما تشكله حصة الجمارك من أهمية موارد الدولة إلا أنها يجب أن تترك جيدا أن الاتجاه العالمي يشير نحو الانفتاح السوق الحر مما سيفيدنا إن علينا وإن أجلا للخضوع لآليات السوق .

ويؤكد « محمد لطفي منصور » أن من الأمور المهمة التي تشهدها مصر حاليا هي قيام صناعة سيارات وطنية لها أبعادها الاجتماعية الممتدة إلى جانب أبعادها الاقتصادية فصناعة السيارات في أية دولة تعد من الصناعات المكثفة والتي تسود عمالة كبيرة . ومن ثم فقد كانت المبادرة الحقيقية من قبل

تحقيق -

القسم الاقتصادي



□ محمد لطفي منصور □



المصدر :- يو بي سي

التاريخ :- ١٩٩٥ / ٧ / ٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحو ١٠٠ ألف سيارة سنوياً إما
بالتصنيع أو التجميع فيم من خلال
البروتوكولات والاتفاقات الثنائية
الدخول في الأسواق الخارجية .
ويؤيد د . عبد المنعم سعودي ،
رئيس مجلس إدارة " فيسبان " ،
و، سوزوكي ، أهمية الاتجاه نحو
السوق العربي نظراً لكبر حجمه
وإثرائه الاستيعابية الثالثة ضرورية
الاستراتيجية لصناعة السيارات في مصر
تحتم التخطيط على مستوى العالم

العربي
بالإضافة إلى الاستفادة من الامتيازات
الممنوحة لمصر ضمن دول عديدة من دول
العالم النامي والمتخلفة في فترة السماح
الممنوحة لمواجهة الأخطار الناجمة عن
تحرير التجارة العالمية

ويوضح د . عبد المنعم سعودي ، أن
السوق العربي بما فيه دول الشرق
الأوسط تعد بمثابة سوق جيدة لمصر في
مجال التصدير . ولهذا فإنه من الأهمية
القصوى لمصر بل وللعديد من الدول
العربية تحقيق التكامل العربي في
مكونات الصناعات المحلية ، وعلى هذا

فإنني أدعو الدولة - يقول د . عبد
المنعم سعودي - لأن تعامل الصناعات
المحلية للسيارات والتي تقع في أي يده
عربي على اعتبار أنها صناعات محلية
أسوة بملكو منتج في دول شرق آسيا .



الأهرام

المصدر :

٩ يوليو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة الاقتصادية بالحزب :

استراتيجية لمواجهة اثر الجات على اسعار الواردات الزراعية

بالتعاونيات في المجال الزراعي الصناعي واعادة تنظيمها بما يقوى من فاعليتها لاجتذاب التوازن في الاسواق حماية للمستهلك والمنتج . كما طالبت بالارتقاء بمفاهيم التسويق الداخلي والاستثمار في مجالات التوزيع ، وإنشاء الآليات التي تساعد المنتج على التعامل مع السوق الحرة مثل صناديق موازنة الحاصلات الزراعية وصناديق التأمين على الحاصلات ووافقت اللجنة على تحديد موعد المؤتمر الاقتصادي الخاص للحزب في منتصف يناير القادم تحت شعار دراسة مستقبل الاقتصاد المصري وأثر التنفيذ

كتبت قمر شاه ذوالفقار

طلبت اللجنة الاقتصادية للحزب الوطني الديمقراطي لاجتماعها أمس برئاسة د . سمير طوبار بوضع استراتيجية لمواجهة اثر اتفاقية الجات على اسعار الواردات الزراعية من خلال سياسات تؤدي الى التركيب المصنوع للملازم

واكدت دراسة خاصة للجنة ان القطاعات السلعية تلعب دورا رئيسيا في الانعقاد القومي من خلال زيادة المرفص الكلي بما يضمن تحقيق الانطلاقة الانتاجية في المجال الزراعي والصناعي والتجول والتعدين . وطالبت الدراسة بالانضمام



المصدر : العربي

1990 يوليو

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات: البطالة قادمة!

بقلج:

يحيى المصرى
خبير اقتصادى

فى الوطن العربى:

النساء المشتغلات ١٣%

وفى العالم المتقدم: ٩٠%

□ □ □

١٢ مليون متعطّل... عربى!

□ □ □

مطلوب: مشروعات

أكثر بتكنولو جيا أقل

تشكل البطالة عاملاً أساسياً فى المشاكل الاقتصادية التى تواجه عالم اليوم، وقد أصبحت فى الوقت الحاضر حتى أصبحت سبباً مباشراً فى عمليات الإزهاق التى تسود كلا من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، وهو ما يؤدى إلى ضرورة مواجهتها على الصعيدين الدولى والمحلى، وقد طالبت بذلك أغلب الدول الاعضاء فى مؤتمر القمة الاجتماعية الذى انعقد خلال شهر مارس الماضى فى كوينهاونج وضم أكثر من مائة وثلاثين دولة، كما كانت البطالة أحد الموضوعات الأساسية التى ناقشتها قمة الدول السبع الكبرى فى شهر يوليو الماضى.

زيادة حجم البطالة الجديدة التى يستقل السوق فى المنطقة العربية والتى تبلغ حوالى ١٥ مليون عامل خلال السنوات الخمس القادمة أن نسبة البطالة فى كثير من الدول العربية حالياً تزيد على خمسة عشر فى المائة من مجموع القوى العاملة. وفى قطر يمينها مثل تونس كانت تبلغ ١٢ فى المائة عام ١٩٨٤ فارتفعت إلى ١٦ فى عام ١٩٨٨، كما بلغت هذه النسبة فى الجزائر حوالى ١٩ فى عام ١٩٩١، ويؤكد التقرير العربى للعمد الفلق الراضح الناتج عن مشكلة البطالة فى هذه الدول وخاصة أن النسبة الكبرى من البطالة تتركز فى مستويات التطعيم الأدنى بين حاملى المؤهلات العليا حيث وصلت هذه النسبة إلى ٦٦ فى المائة فى المغرب عام ١٩٩٠، ولعل الفرق الأكبر يفتح عن ارتفاع نسبة التعليم بوجه عام فى إجمالى حجم البطالة، حيث تتزايد احتياجات التعليم سواء فى مستوى غذائهم أو فى احتياجاتهم الأخرى كالزواج أو أصالة الأسرة أو الظهور بالمنظر اللائق فى المجتمع أو حتى فى النظر إلى المصالح الأخرى الذين يحصلون على كفايتهم المالية بينما هم أقل منهم كفاءة علمية وعملية.

وإذا أتمت تقرير «القياسات» والتنمية الذى عرض على مؤتمر العمل العربى لثاني وللمصنفين للنمذد بالانكسارية خلال شهر أبريل الماضى، أتمت هذا التقرير بضرورة تحقيق أهداف منظمة العمل العربية والتجسدة فى خلق فرص عمل جديدة وألحاح مجالات أوسع أمام شرائح معينة فى المجتمع، خاصة الشباب والنساء، وللماكين للعمل والتأهيل فى برامج التنمية. وقد ركز التقرير على الشباب الذى تتراوح أعمارهم بين ١٥، ٢٥ سنة الذين يواجهون فى بداية حياتهم العملية اختصاراً فاسداً ووضعا صعباً فى

أما فى المنطقة العربية، فإن تركيبة القوى العاملة العربية توضح أن هناك بطالة متزايدة بالإضافة إلى بطالة سائمة تظهر بوضوح فى قطاع الزراعة التى يعمل به حوالى ستة وثلاثين فى المائة من إجمالى القوى العاملة العربية التى تبلغ حوالى ٦٦ مليون عامل طبقاً للبيانات الواردة فى تقرير الاقتصادى العربى للعمد الصادر عام ١٩٩٢، والتى تشهدها مبراج أخرى بما يزيد على ٢٦ مليون عامل فى عام ١٩٩٥، رتب بذلك أيضاً إنتاجية العامل فى المنطقة العربية التى مازالت ضعيفة جداً بالمقارنة مع إنتاجية العامل بالمناطق الأجنبية الأخرى، وعلى سبيل المثال فإن إنتاجية العامل فى الدول الأوروبية تصل إلى ستة أمثال إنتاجية العامل فى الدول العربية، كما أن نسبة المرأة العربية العاملة خارج المنزل لتزيد على ١٢ فى المائة فقط بينما تصل هذه النسبة إلى مايزيد على تسعين فى المائة من إجمالى النساء للتجارات فى الدول المتقدمة، وهو ما يؤدى إلى انخفاض ناتج العمل فى الدول العربية.

وتعتبر البطالة من أخطر المشاكل التى تهدد التنمية فى كثير من الدول العربية، كما تهدد استقرارها وأمنها، وسوف تزداد هذه المشكلة خطورة فى المستقبل مع زيادة عدد السكان وعدم الاستعانة بنظام الإدارة الحديثة التى تستخدم العمال فى أساليبهم العملية الصحيحة وتعمل على زيادة إنتاجياتهم تدريجياً، كما أن الخطورة الأكبر لهذه المشكلة ستظهر بعد تطبيق اتفاقية الجات التى ستقلل القيود والصوائج فى ظلها، بحيث تنتقل العمالة بين الدول بحرية دون الترافات محددة فيزيد العرض وينخفض الطلب كما تنخفض الأجور، مما يؤدى إلى تدهور مستوى المعيشة للعاملين بوجه عام وخاصة فى الدول النامية، ويزداد الوضع سوءاً مع



هذه الخطة من قبل الحكومات ورجال الأعمال والبنوك وبيوت المال والشركات المعنية وكذلك من الأفراد الراغبين في ذلك ومن الهيئات والمنظمات الدولية والاقتصادية وإذا قبلت هذه الخطة يمكن أن يشرع الأمين العام لجامعة الدول العربية أو الأمين العام لجامعة الوحدة الاقتصادية العربية على تنميتها، على أن يمتد هذا الاجتماع مسئولاً عن التخليص ويقوم بمبادرته وتعديل خطواته كلما اقتضى الأمر ذلك، وعلى أن يدخل في اختصاصه هذا الاجتماع بحث إيجاد فرص العمل للمهاجرين العرب المائتين من الخارج ويخصصهم في أماكن تتفق مع تخصصاتهم، ومصنوعهم على مرتبات ومزايا لا تقل عن المستوى الخارجي ومع الأخذ في الاعتبار طرق الامتصاص ومستويات الحياة.

ولقد أكدت الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر العمل العربي على عدد من التوصيات والإجراءات في مجال البطالة وتمسح ظروف العمل وافق عليها كل وفد الدول الأعضاء إلى جانب ٢٠٠ رئيساً وممثلي وأصحاب الأعمال العرب الذين حضروا المؤتمر وأكدت الدورة على إنشاء مجالس اقتصادية واجتماعية بالوطن العربي يمثل فيها أطراف العمل الثلاثة بجانب لجان عليا تدعى بمجالس التخطيط والاقتصاد والتدريب ومجالس وطنية لغرض المناظرة العمالية وتحسين السلام الاجتماعي، ووضع خطة للتدريب تتناسب مع تسمين المرددة. فلول تحفظ هذه التوصيات في الأبحاث كترسيات عربية عديدة صمرت من قبل في مئات بل آلاف المؤتمرات العربية التي عقدت خلال الخمسين سنة الأخيرة.

أم تأخذ طريقها إلى حيز التنفيذ العمل إزاء تحديات من زيادة تزايد الأزمة العربية، وإمام مخاطر عديدة متوافقة من حجم البطالة العربية وزيادتها خلال السنوات الخمس الماضية مؤلوا مرجع إلى حيز منظمة العمل الدولية ويبدأ عن منظمة العمل الدولية!

إن معالجة البطالة العربية والقضاء على مشاكلها، بالانتماء إلى معالجة مشاكل الفقر وتحسين ظروف العمل لا تقل في أهميته عن معالجة مشاكل أو كوارث واجبت المنطقة العربية

الأجور والمؤثرات للمعاملات فيها بالعدل التامية تحديداً للشروط الاجتماعية في ضوء ما ورد في الاتفاقية فإنها ستقوم بتعويض ذلك عن طريق قيامها بزيادة أسعار السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها في الدول النامية، إلى على الأقل تخفيض مستواها الفعلي والنوعي، وهو ما يؤدي إلى نقص الإنتاج للأجور من هذه السلع وقيام هذه الدول باستيراد البضائر من الخارج وبيعها بأغلى من الأسعار، عن بعض فروع الشركات المتعددة الجنسيات، مما يؤثر أيضاً على حجم البطالة ويزيد من مشاكلها للتعهد.

هل من حل لهذه القضايا؟ انني أعرض فيما يلي بعض الاقتراحات للتخفيف من حجم ومشاكل البطالة:

١ - إنشاء جمعيات أهلية أو منتديات غير حكومية تتعهد أمن البطالة في كل دولة عربية وأخرى على المستوى العربي الشامل، على أن تقدم هذه الجمعيات واستقبال المائتين وتسجيلهم لديها والبحث عن أماكن للتوظيف المناسبة لهم، بل وإقامة معاهد تدريب مهني متوسط وعمل لتدريب المائتين بالنظر العربية حسب التخصصات التي يرغبون في الانتماء بها والتسويق مع التذات المهنية والحرفية واتحادات العمال والبنوك والمستثمرين العرب المتفرجة في الدول العربية، وعلى أن يخرج منها هؤلاء العاملين الذين يلتحقون بجهات العمل مباشرة أو يعملون في اللون التي تنقص المنطقة العربية.

٢ - قيام مجالس الحكومات العربية وجمعيات رجال الأعمال بوضع خطة لتأجبية متخصصة للمشروعات الاستثمارية الكبيرة التي تستوعب حجم عمالة مرتفعة والاعتماد على التكنولوجيا التي توفر الصالة.

٣ - زيادة جامدة الدول العربية، وكذا المنظمات العربية للتنمية، بالدمرة إلى مؤتمر عربي شامل يضم الاقتصاديين العرب والكتاب الذين يتناولون بشروية معارضة البطالة ويعرضون مقترحات لمعالجة المشاكل الناتجة عنها، والتي تشمل مباشرة بمن وأمن الدول العربية، على أن يبحث هذا الاجتماع وضع ضوابط محددة للقضاء على البطالة وكيفية التمويل والمساعدة في

مواجهة سوق عمل حرجية من أجل إيجاد واليدغة أو سمنة تتلالم مع استعداداتهم ومهاراتهم التي تتكون طوال فترات الدراسة والتدريب. وفي مؤتمر العمل أيضاً أثر موضوع التقييد الأوروبية الجديدة على المتخصصين الأجانب داخل دول السوق الأوروبية الموحدة، حيث أن اتفاقية الوحدة الأوروبية التي بدأ سريانها اعتباراً من أول يناير عام ١٩٩٢، ثم تم الاتفاق بينها وبين الدول الأعضاء على توحيد التشريعات التي تنظم وجود العمالة الأجنبية داخل هذه الدول وسوف يترتب عليها الاستثناء من النسبة الكبرى من العمالة العربية العاملة بالدول الأوروبية.

وفي مجال تناول الجوانب الأخرى للمشكلة، فلا بد من العديد معاسف تحلق اتفاقية الجات التي انضمت إليها حوالي نصف الدول العربية حتى الآن والنصف الباقي في الطريق، ويمنح أن تناول نقطتين في مجال العمالة والبطالة بالنسبة لاتفاقية الجات

١ - تطبيق الشروط الاجتماعية الذي نادى به مدير منظمة العمل الدولية والذي يضمن ضرورة مساواة الأجور بين العاملين في الدول النامية وفي الدول المتقدمة، هذا الشرط يؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبطالة التي تنتشر في الدول النامية والتي ستتزايد حتماً نتيجة تطبيق هذا الشرط لأن هذه المساواة تؤدي إلى دفع أجور العاملين في الدول النامية وبما يؤدي بالتالي إلى رفع تكلفة إنتاج السلع والخدمات بشكل لا يحلها تعتمد أمام المنافسة القاسية من الدول الصناعية

وبالتالي تخلق بعض الضرورات لبرائها أو يخفف نشاطها وتتوقف عن عدد كبير من العاملين فيزاد حجم البطالة ويزداد مشاكلها

٢ - زيادة الأجور والمزايا التي تضطر الشركات المتعددة الجنسيات إلى منحها للعاملين في الدول النامية تطبيقاً للشروط الاجتماعية، سوف يؤثر أيضاً على الوضع الإنتاجي لهذه الدول، فالشركات المتعددة الجنسيات تلك الدول المتقدمة ٩٠ في المئة من أهمها ويبلغ عددها بحدود ١٠٠٠ لا تحدد الاستثمارات ٣٧ ألف شركة لها فروع في كل دول العالم، فإذا قامت هذه الشركات بزيادة



المصدر : **الامام الاقتصادي**

التاريخ : ١٠ - ١٢ - ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عالم الأعمال

مصر والجات

الاسبوع الماضي

بدأنا

في عرض الالتزامات
التي تقدمت بها مصر

في ظل اتفاقية الجات لتحرير تجارة
الخدمات ومن المعروف ان كل دولة
قدمت جدولاً حددت فيه شروط فتح
اسواقها لموردي الخدمة الاجانب .

وبالنسبة لالتزامات مصر في مجال
تجارة الخدمات وكما جاء في حوارنا
مع وزير الاقتصاد الاسبوع الماضي
فانها شملت الالتزام بعدم تغيير
القواعد الحالية المعمول بها او فتح
باب المنافسة لموردي الخدمة
الاجانب في

مجالات

جسد اول

محدودة وفي

قطاعات معينة

هي البشرك .

التأمين - سوق

المسائل

الانشاءات

والخدمات

السياحية

والنقل

والبحري.

التزامات

مصر

لتصدير

تجارة

الخدمات

وقد عرضنا الاسبوع الماضي
جدول الالتزامات في قطاع خدمات
الانشاءات والخدمات الهندسية
المرتبطة بها .

وفيما يلي نعرض للالتزامات التي
تقدمت بها مصر في مجال خدمات
السياحة وخدمات السفر المرتبطة
بها.



المصدر : الإحصاء الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٥

الانجازات التي تحققت بها مصر في مجال خدمات السياحة وخدمات السفر المرتبطة بها:
(٢) خدمات السياحة وخدمات السفر المرتبطة بها

القطاع	القيود على الإنفاذ إلى الأسواق	القيود على المعاملة الوطنية
١. الفنادق والمطاعم	(١) توريد الخدمة عبر الحدود: غير ممكن من الناحية الفنية	(١) غير ممكن من الناحية الفنية.
(١) الفنادق ومركز الإقامة التجارية الأخرى: أ. الفنادق والمطاعم ب. فنادق المنتجعات ومشتات الإقامة ج. فنادق الكازينوهات (٢) المطاعم والمقارن والكافيتيات	(٢) استهلاك الخدمة في الخارج: أ. توريد غير ب. التواجد التجاري	(٢) لا توجد قيود (٣) لا توجد قيود
أ. مطاعم الخدمة الكاملة ب. مطاعم الفرجات السريعة والكافيتيات	* يجب الحصول على ترخيص وفقا لمخططات الحماية الاقتصادية للسوق (المعايير الأساسية لذلك : حاجات السوق - وجود درجات مختلفة من المنافسة) * يمكن تقديم خدمات الكازينوهات فقط في فنادق الخمس نجوم (يسمح بالمكسور للجانج فقط) * يتوقف العدد الإجمالي لمعاملات الخدمات على مخططات الحماية الاقتصادية للسوق (المعايير الأساسية لذلك : السوق - الحاجات الاقتصادية وزيادة في عدد المشاركين) * نسبة رأس المال الأجنبي يجب ألا تزيد عن ٤٩٪ من أعمال وإعمال المشروعات التي تقام في سيناء * يجب أن يتم تدريب الموظفين المصريين بواسطة الأفراد الأجانب بموجب شروط العقد (٤) توافد الأفراد الطبيعيين	(٤) لا توجد قيود (١) لا توجد قيود
٢. التوكيلات السياحية وسفائر الرحلات	لا توجد قيود باستثناء ما ورد في الجزء العام في مقدمة الجدول	(١) لا توجد قيود
أ. سفائر الرحلات والبرامج السياحية المتكاملة ب. الوكالات السياحية	لا توجد قيود والتصدير (٢) استهلاك الخدمة في الخارج: لا توجد قيود (٣) التواجد التجاري	(٢) لا توجد قيود (٣) لا توجد قيود
٣. الخدمات السياحية الأخرى	* يتوقف العدد الإجمالي لمعاملات الخدمات على مخططات الحماية الاقتصادية للسوق - * يجب أن يتم تدريب الموظفين المصريين بواسطة الأفراد الأجانب بموجب شروط العقد (٤) توافد الأفراد الطبيعيين	(٤) لا توجد قيود
(١) خدمات الإدارة السياحية أ. إدارة المشتات السياحية ب. تلميز واستئجار المشتات السياحية	لا توجد قيود باستثناء ما ورد في الجزء العام في مقدمة الجدول (١) توريد الخدمة عبر الحدود ٧٩ لا توجد قيود	(١) لا توجد قيود



المصدر : **الاصحاب المعاملات**

التاريخ : **١٥ رجب ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لاتوجد تبويب (٢)	(٢) استهلاك الخدمة في الخارج لاتوجد تبويب (٣) التزامات التجهيز	
لاتوجد تبويب	الالتزام بمطالبة البنية لمكاتب التشغيل ● يتوافق الحد الأدنى على متطلبات الحاجة الاقتصادية للتدوين ● يجب أن يتم تدوين الموظفين المصروفين بواسطة اللائحة الأبحاث بموجب شروط العقد	
(٤)	(٤) تزاوج الأرقام الفيزيائية	
لاتوجد تبويب	لاتوجد تبويب باستثناء ماورد في الجزء العام في مقدمة الجدول	
(١)	(١) تبويب الخدمة غير المدفوعة لاتوجد التزام بالتدوين	(ب) خدمات النقل السياحية ١. خدمات النقل البري
لاتوجد التزام بالتدوين (٣) - لاتوجد تبويب	(٢) استهلاك الخدمة في الخارج لاتوجد تبويب	٢. اتوبيسات النقل السياحي لسياحات طويلة ٣. اتوبيسات النقل السياحي لسياحات قصيرة

القيد على المعاملة الوطنية	القيد على الإنفاذ إلى الأسواق	القطاع
(٣) لاتوجد تبويب (٤)	(٣) التزامات التجهيز لاتوجد تبويب (٤) تزاوج الأرقام الفيزيائية	
لاتوجد تبويب	لاتوجد تبويب باستثناء ماورد في الجزء العام في مقدمة الجدول	
(١)	(١) تبويب الخدمة غير المدفوعة لاتوجد التزام بالتدوين	ب. خدمات النقل غير المدفوعة الداخلية ١. نقل الركاب غير المدفوعة الداخلية
لاتوجد التزام بالتدوين	(٢) استهلاك الخدمة في الخارج لاتوجد تبويب (٣) التزامات التجهيز	٢. الرحلات المدفوعة غير المدفوعة الداخلية ٣. السفن السياحية
(٣) لاتوجد تبويب (٣) لاتوجد تبويب	تشخيص الانتماء إلى السفن المدنية الداخلية والرحلات السياحية الداخلية للخدمة البحرية لغير النقل (٤) تزاوج الأرقام الفيزيائية	
(٤) لاتوجد تبويب	لاتوجد تبويب باستثناء ماورد في الجزء العام في مقدمة الجدول	
(١)	(١) تبويب الخدمة غير المدفوعة لاتوجد تبويب (٢) استهلاك الخدمة في الخارج	ج. معاملة التوريب السياحي
لاتوجد تبويب (٣)	لاتوجد تبويب (٣) التزامات التجهيز	
لاتوجد تبويب (٤)	لاتوجد تبويب (٤) تزاوج الأرقام الفيزيائية	
لاتوجد تبويب	لاتوجد تبويب باستثناء ماورد في الجزء العام في مقدمة الجدول	



المصدر : الإصدار الاقتصادي

التاريخ : ١٠ - ١٠ - ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د - الميثرات المرتبطة بالسياسة		(١) توريد الخدمة غير المحدود : لاتوجد توريد (٢) استهلاك الخدمة في الخارج لاتوجد توريد (٣) التزويد للتجار لاتوجد توريد (٤) تزايد الأشخاص الطبيعيين - لاتوجد توريد باستثناء ماورد في الجزء العام مقدمة التزويد (١) توريد الخدمة غير المحدود - لاتوجد توريد (٢) استهلاك الخدمة في الخارج لاتوجد توريد (٣) التزويد للتجار لاتوجد توريد (٤) تزايد الأشخاص الطبيعيين لاتوجد توريد باستثناء ماورد في الجزء العام مقدمة التزويد	(١) لاتوجد توريد (٢) لاتوجد توريد (٣) لاتوجد توريد (٤) لاتوجد توريد (١) لاتوجد توريد (٢) لاتوجد توريد (٣) لاتوجد توريد (٤) لاتوجد توريد (١) لاتوجد توريد (٢) لاتوجد توريد (٣) لاتوجد توريد (٤) لاتوجد توريد
--------------------------------	--	--	--



المصدر : **الهيئة العامة للغرفة التجارية والصناعية المصرية**

١٠ يوليو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بإشراف الأستاذ الدكتور

مصر تدخل عصر «جات»

القاهرة، طلعت المغربى

الزراعية تدخل في مجال اهتمام «جات». مثلها في ذلك مثل السلع الصناعية. وإن كان التقدم في هذا المجال سيحدث خلال فترة زمنية تتراوح من 6-10 سنوات. إذ اشترطت مفاد ومضامين أوروغواي أن تخفف الدول المتقدمة من القيود المفروضة على وارداتها من السلع الزراعية بمقدار 36٪ خلال فترة 6 سنوات. بينما تخفف الدول النامية القيود المفروضة على وارداتها من السلع الزراعية بمقدار 24٪ خلال 10 سنوات ويضيف الدكتور شندى أنه تم الاتفاق في جولة أوروغواي على تحرير للتجارة في الفول والبنسوجات والملابس الجاهزة بصرف النظر عن القيود السابقة التي فرضتها الدول الصناعية المتقدمة على وارداتها من الدول النامية. وبالتالي سيتم تحرير التجارة العالمية في مختلف السلع الصناعية بما في ذلك الفول والبنسوجات بمختلف أنواعها على أربع مراحل. المرحلة الأولى تبدأ في 1/1/1995 ونسبة التحرير فيها 16٪ المرحلة الثانية 1/1/1998 ونسبة التحرير فيها 17٪ والمرحلة الثالثة تبدأ في 1/1/2002 ونسبة التحرير فيها 18٪. أما المرحلة الرابعة والأخيرة ففي 1/1/2005 ونسبة التحرير فيها 49٪ ومعنى ذلك أن التجارة العالمية في قطاع المنسوجات ستكون حرة بالكامل دون قيود مع بداية عام 2005.

العنصر الثالث في الاتفاقية هو إدخال تجارة الخدمات وهي تشمل الملكية الفكرية الموروثة والمسموعة والرئية سواء كانت كتابيا علميا أو مصفيا فنيا أو فيلميا سينمائيا بالإضافة إلى الخدمات المالية والتأمينية والسياحية بمختلف أنواعها وفقا لقواعد معينة.

سبلات وإيجابيات

الدكتور حمدي عبد العظيم استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة يؤكد أن اتفاقية «جات» ذات تأثير إيجابي وسلبى على الاقتصاد المصري ومن أهم الآثار الإيجابية للاتفاقية أنها تحرر

منذ فترة قريبة أقدم مجلسا الشعب والشورى في مصر اتفاقية منظمة الاتفاقيات العامة للتعرف والتجارة «جات» لتصبح سارية المفعول بانضمام مصر رسميا إليها. في الوقت الذي تراوحت فيه وجهات النظر بشدة بخصوص الاتفاقية من تأييد كامل لها إلى رفض تام. الدكتور وجيه شندى وزير الاستثمار السابق يؤكد أن اتفاقية «جات» عرفت منذ القدم بأنها نادي الدول الغنية. لأنها تساعد الدول المتقدمة أكثر من مساعدتها للدول النامية. ذلك لأن الاتفاقية كان من المفروض أن تطبق على مختلف السلع سواء كانت صناعية أو زراعية بهدف رفع القيود الكمية في مجال التجارة العالمية وتخفيض القيود الجمركية. إلا أن الدول المتقدمة وجدت أنه من الأفضل لها أن تملق قواعد «جات» على السلع الصناعية وعدم تطبيقها على السلع الزراعية. وهي السلع التي تنتجها أساسا الدول النامية.

ولذلك كان محور اهتمام «جات» خلال السنوات السابقة تحرير تجارة السلع المصنعة التي تنتج أغلبها الدول المتقدمة اقتصاديا. وحتى عندما بدأت الدول النامية في إنتاج الفول والمنسوجات وبرزت في هذه الصناعة وبدأت تنافس الدول المتقدمة وجدنا الدول الصناعية تستطيع في ظل الاتفاقية أن تفرض القيود على وارداتها من المنسوجات من الدول النامية.

أما في ظل قواعد الاتفاقية الجديدة. فقد تغير هذا الوضع بدرجة كبيرة إذ أصبحت السلع



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٥

الجمارك في الموازنة العامة رعم ادبا من الموارد الاساسية وحجزه رئيسي من الموارد الاساسية مما يساهم في وجود عجز في الموازنة العامة للدولة كذلك فان كثيرا من الدول الاجنبية بعد تحرير التجارة والغاء الدعم سوف تقوم بتعويض ذلك من خلال فرض ضرائب غير مباشرة على منتجاتها مما يؤدي الى زيادة اعباء الواردات المصرية بصفة عامة من انخفاض حصيلة الصادرات المصرية الامر الذي ينتهي الى وجود عجز ملحوظ في ميزان المدفوعات واتحاد قيمة الجنيه المصري للانخفاض مقابل العملات الاجنبية.

الاستقطاب سمارا

اما الدكتور محسن الخضيري، الجبير الاقتصادي، فيرى ان اتفاقية «جات» والدولي للصاحب لها بمشاة مساسة كسرى، فابنا استقطابا من سياج عميق لنجد امانا هذه الاتفاقية في الوقت الذي كانت اتفاقية «جات» فيه ما هي الا بديل مؤقت عابر من الضلع الثالث الذي اسسته الأمم المتحدة لتنظيم الاقتصاد الدولي منذ عام ١٩٤٥ وفي منظمة «تصميم» التجارة الدولية، فهي الضلع الثالث لثلاث البند الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي لتنظيم امور الاقتصاد العالمي ومن ثم فان التوقيع على ميلاد منظمة التجارة الدولية ما هو الا امرا تم بعه من الماضي وليس امرا حديثا

وتنضم اتفاقية ميلاد منظمة التجارة الدولية التي نحل محل «جات» ٢٨ اتفاقية وصلاحي متعقدة لها كل منها يحسن بشايط من الانشطة الاقتصادية التي يتم تبادلها بين الدول المختلفة. وقد نجحت «جات» في احر جولة لها في تنظيم كل من تجارة الخدمات وتجارة الملكية الفكرية والافكار التي تفتح الجبال ويسعا امام قدرات وايداعات البشر وعلى عكس ما قد ذهب اليه البعض في مصر من ان الاتفاقية تمثل مخاطر متصاعدة على النشاط الاقتصادي، فابنا على العكس من ذلك تمثل لنا فرصة عظيمة بتميز انتهازها للتصوير والتعامل دوليا. فهي تفتح الباب ويسعا امام الصادرات المصرية لجميع دول العالم والتي نملك نحن فيها مزايا تنافسية لم تمت اليها يد الاستغلال. بل ان المستغل حاليا ضعيف للغاية وبشكل سيء، وحقنا الامر الى اعادة هيكلة تنظيمية ادارية للوحدات والانشطة القائمة لتعطي انتاجا افضل يتناسب مع احتياجات ورغبات المستهلكين في الخارج. ولتعطي مثالا على ذلك بصناعات الغزل والنسيج والسياحة وبرامج الكمبيوتر فصناعة الغزل والنسيج تم تسليها في الماضي نتيجة استنزاف الحبرات البشرية، واوراقها بنظم

التجارة الخارجية وتفتح الانواب امام السلع المستوردة من مختلف الدول مما يؤدي الى اصطرار المنتج المحلي الى تحسين الجودة والالتزام بالمواصفات القياسية العالية حتى يكونوا قادرين على التنافس لنافسة السلع الاجنبية وتخفيض التكلفة وسعر البيع، وهو ما يكون في مصلحة المستهلك المصري.

ومن ايجابيات الاتفاقية ايضا انها تتيح لمصر، بعد الغاء الدعم الاوروبي على حاصلات الزراعة، القدرة على المنافسة وتصدير السلع الزراعية في الاسواق العالمية بعد انتهاء الميزة التي كانت عقيمة امام الصادرات للزراعة المصرية التي كانت تتمتع بها الصادرات الزراعية الاوروبية وغيرها من الدول الاخرى.

ايضا من ايجابيات الاتفاقية ان مصر دولة لديها خدمات شامة وتحرير تجارة الخدمات يساعد مصر على الحصول على عوائد بالعمل الاجنبية خصوصا في قطاع السياحة والطيران المدني وشركات التأمين واعادة التأمين والملاحة البحرية وخدمات البنوك واسواق المال. كذلك تتيح الاتفاقية حماية منتجات الملكية الفكرية للادباء المصريين في الخارج من حيث الابداع

وبراءات الاختراع وبعض المسلمات والافلام المصرية والمزاملات الطيبة التي كان يتم تزويرها في الخارج دون ان تحصل مصر على شيء منها. كذلك ايضا فان تخفيض الرسوم الجمركية يشجع زيادة المعروض من السلع في الاسواق المحلية مع انخفاض الاسعار بدلا من زيادتها بمقدار الرسوم الجمركية المرتفعة مثلما يحدث الآن

اما بالنسبة للسلبات فافهمنا ان مصر من الدول المستوردة للغذاء والعماد الدعم الزراعي يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي ارتفاع قيمة فاتورة الغذاء المصري المستورد من الخارج. وهذا يؤدي الى ارتفاع الاسعار في الداخل، وانخفاض الدخل الحقيقي للمواطن اذا لم تقم الحكومة بزيادة الدعم للمخصص للسلع الغذائية في الموازنة العامة، والذي يؤدي بدوره الى زيادة عجز الموازنة وما يرتبط به من تضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقد.

ومن سلبيات اتفاقية «جات» ايضا انه في الاجل القصير تؤدي المنافسة الى اغلاق بعض المنشآت المصرية التي تعاني من اختلالات

هيكلية وهذا يؤدي الى وجود بطالة في المجتمع بعد اغلاق هذه المصانع غير القادرة على المنافسة، وهو ما يكون له اثار اكتماشية على الاقتصاد المصري كما ان زيادة عدد حالات الافلاس يمكن ان تسيء الى مناخ الاستثمار في مصر

ايضا من سلبيات الاتفاقية ان تخفيض الرسوم الجمركية يؤدي الى انقاص حصيلة



المصدر :

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إدارية عتيقة وعدم القيام بعمليات الاحلال والتجديد لخطوط الانتاج واستخدام خامات رديئة للخياطة سواء من حيث الاطلاق أو الغزل في الوقت الذي يصدر فيه القطر المصري طويل التيلة عالي الجودة، ويستورد ودلا منه لقطان رديئة تؤدي الى مشاكل في الانتاج. ولقد ان الأوان لتصنيع القطر المصري داخل مصر وتصدير المنتجات نهائيا في شكل ملابس، وهو ما يمكن ان يعطي ناتجا اجماليا اضافيا قدره 30 مليار دولار. أما بالنسبة لقطاع السياحة فيمكن ان تكون هائلة فيها لم تستغل بعد، فمصر لم تستغل سوى واحد من خمسين من امكانيات السياحة باعتمادها على قطاع الآثار فقط في الوقت الذي يعرف فيه العالم 49 نوعا من انواع الخدمات السياحية من بينها سياحة المؤتمرات والسياحة العلاجية والثقافية وسياحة الترفيه المزدهر الى اخره. فانا ما اعطيت للسياحة البعد الثقافي والاهتمام المطلوب فانها يمكن ان تحقق لنا ما يزيد على 20 مليار دولار سنويا. وإذا نظرنا الى قطاع خدمات الكمبيوتر وبرامج الكمبيوتر فإن لدينا العقول اللغوية التي اذا امكن استغلالها للاستغلال الامثل فانها يمكن ان تعطي لنا برامج متنوعة سواء في برامج الترفيه أو التشغيل أو التنفيذ أو برامج التزامن التكتيكي، وكل هذا يعطي عوائد ضخمة قد تصل الى 11 مليارات دولار اذا ما احس استخدامهما.

شركة ليد مصر

محمود العربي رئيس اتحاد الغرف التجارية يشير الى ان اتفاقية جات، بمثابة سر لا بد منه، وكان لا بد ان نوافق عليها لانا جزء من العالم. والمطرب من الحكومة المصرية الآن طبعا للاتفاقية ان تعيد حساباتها خلال 10 سنوات مع رجال الاعمال المصريين الموجودين في الداخل والخارج لتشجعهم على استثمار اموالهم عن طريق نظام ضريبي افضل يؤدي الى انشاء شركات عملاقة تقوم بتسويق المنتجات العالية في الداخل ذات الجودة والتكلفة حتى تصبح قادرة على المنافسة فعلا.

وإذا كان البعض يتخوف من ان الاتفاقية سوف تؤدي الى خفض حصة الدولة من العملة الصعبة نتيجة خفض الجمارك والضرائب على السلع المستوردة فهذا التخوف مبالغ فيه ويؤدي الى العكس من ذلك الى زيادة حصة الدولة من العملة الصعبة نتيجة زيادة حجم المبيعات اما بالنسبة لتخوف البعض من ان الاتفاقية سوف تؤدي الى اغراق السوق بالسلع الأجنبية

المنافسة المفتوحة قد تؤدي الى اغلاق المصانع عديمة الكفاءة وبالتالي زيادة البطالة

المستوردة والرخيصة للسيطرة على السوق وهذا التخوف صحيح وسوف يحدث فعلا قريبا حيث تعتمد العديد من الشركات الأجنبية الى بيع منتجاتها بأسعار تقل عن التكلفة احيانا للسيطرة على السوق ثم رفعها بعد ذلك وهذا يتطلب من الدولة اعداد مشروع قانون ضد الاغراق يفرض رسم على السلع المستوردة يسمى رسم مكافحة الاغراق بحيث لا يقل سعر السلعة عن السعر الحقيقي حتى لا يشعر المستهلك بأي فورة في السعر لسلعة تعود عليها.

اخيرا بقي ان نذكر ان اتفاقية جات تتطلب من الدولة اجراء اصلاح ميكلي في الاقتصاد المصري والعاء القوانين واللوائح الموعة للاستثمار وحول تأثير الاتفاقية على سوق الأوراق المالية يرى الدكتور محمد حامد مدير بورصة القاهرة انه سوف يكون تأثيرا بعيد المدى ويطلق غير مباشر وسوف يتراوح التأثير عموما على ارباح الشركات المساهمة اما سلبي او ايجابيا حسب انخفاض الارباح او

زيادتها وسوف يكون التأثير سلبيًا اذا امت الاتفاقية الى انخفاض الارباح لأن هذا سيؤثر بالتاكيد على اسعار الاسهم فيجعل الطلب عليها قليلا نتيجة قلة العائد على الاسهم وفي هذه الحالة يجب الموازنة بين الموائد على الاسهم والموائد الاخرى المتاحة لريوس الاموال مثل القوائد على الودائع والقوائد على السندات. من ناحية اخرى قد تؤثر جات ايجابيا على سوق الأوراق المالية اذا قدر للصناعة المصرية ان تتماشى مع الجودة العالمية. فنزيد الصادرات وتزيد بالتالي ارباح الشركات مما يؤدي بالتالي الى زيادة العائد على الاسهم ثم زيادة الانجبال عليها.

توصيات عديدة

وحول تأثير جات على الاقتصاد المصري تشير دراسة هامة للمجلس القومي للتخصصات الى انه لا بد ان تأخذ مصر زمام المبادرة بالتعاون مع البلاد النامية الاخرى لاحت المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على الوصول الى صيغة توفيقية حسما للفراغ بينهما فيما يتعلق بالحماية الزراعية. ويتربط على الفاء



المصدر : الرد ١

التاريخ : ١٠٢٠ ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كذلك تطالب الدراسة بعدم المساواة في مستويات التعرفة الجمركية وتضيق الفجوة بين أعلى تعرفة وأدناها تشجيعا للمنافسة ومنما من عزلة المنتج المحلي عن مخلفات المنافسة في الأسواق العالمية، وإن يتم تصدير التجارة الخارجية، وإن يتم الانتقال من الوسائل الكمية إلى الوسائل السعرية بصورة تدريجية وكذلك من الواجب الانتقال تدريجيا من درجات الحماية العالية إلى درجات الحماية المعتدلة دون أن نصل بالضرورة إلى حرية التجارة تماما، كما ينبغي إعطاء المهلة الكافية للمنتج المحلي لكي يتواءم تدريجيا مع الانفتاح على الأسواق العالمية وبالنسبة للدعم تطالب الدراسة بالتحول تدريجيا من دعم الأسعار إلى دعم دخول المستحقين وذلك لما ينطوي عليه نظام دعم الأسعار من هدر اقتصادي جسيم، ولا ينبغي محاكاة البلاد الصناعية التي تطبق أحيانا نظاما باعظ التكاليف لدعم إنتاجها الزراعي، كما هو الحال في بلاد المجموعة الأوروبية، فالدعم لديها هو الاستثناء وليس القاعدة ■

أو تقليل الدعم للانتاج الزراعي في المجموعة الأوروبية لارتفاع أسعار المواد الغذائية الرئيسية وعلى وجه الخصوص القمح ومنتجات الألبان والدواجن وذلك لاثاره السلبية على البلاد النامية المستوردة مواد غذائية ومر بينها مصر وتقدر التكلفة الإضافية التي تتحملها مصر بسبب هذا الارتفاع بما يعادل نحو 300 مليون دولار. وقد اعترفت البلاد الصناعية الرئيسية بهذا الأثر السلبي لتصدير التجارة الدولية في السلع الزراعية لذا لا بد أن ينابر بالتعاون مع بعض البلاد النامية المستوردة مواد غذائية إلى حد البلاد الصناعية على إنشاء لجنة خاصة مشتركة في إطار اتفاقية -جات- لتحديد مقدار التكلفة الإضافية التي تترتب على تصدير التجارة الدولية في السلع الزراعية وأن يمثل التعويض الممنوح للبلاد النامية المستوردة المواد غذائية إضافة للمعونات الأخرى وليس خصما منها أو على حسابها

وتطالب الدراسة أيضا بإزالة القيود الكمية التي تحكم التجارة الدولية في المنسوجات والملابس وذلك عن طريق إلغاء القيود الجمركية لاتفاقية المنسوجات المطبقة منذ 1962 وإسخال هذا القطاع الهام بعد لفترة انتقالية في نطاق الأحكام العامة للاتفاقية، ومعنى ذلك تحريرها من القيود الكمية وإخضاعها لقيود حمركية لنف وطقة على صادرات البلاد النامية. لذا لا بد أن تعمل مصر من الآن على ترشيده تلك الصناعة ورفع مستوى كفاءتها وإزالة المعوقات التي تحد من استغلال إمكاناتها الكبيرة، ولا بد كذلك من إزالة القيود الجمركية التي تحد حاليا من صادرات السلع كثيفة العمل مثل المصنوعات الجلدية وصناعة اللثا والأواني الفخارية والزجاجية.



المصدر : <http://www.alukah.net/bibliotheca/10712.html> الأعراس الاقتصادية

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ يوليو ١٩٩٥

« ظالمين » الجات .. من يفهما؟

عصام و شفت

لم يتقدم احد لك طلاس هذا اللغز المسمى «الجات» . لقد وافقت
مصر على الانضمام إلى الاتفاقية . وحددت التزاماتها في مختلف
القطاعات .. غير انه لم يتحرك اى قطاع لكى يناقش كيف يتعامل ويتفاعل
مع الجات ؟

صحيح ان هناك فترة عشر سنوات مهلة لكي نعدل من اوضاعنا بما يتناسب مع الجات .. غير ان سنة من تلك المهلة قاربت على الانتهاء . ونحن نخشى ان سنة تمر وراء الأخرى قبل ان تبدأ خطوات الاعداد والاستعداد ..

إننا نتصور عملاً قومياً كبيراً في هذا المجال .. نتصور ان الأحزاب
تدرس في لجانها الاقتصادية الطريق إلى التعامل مع الجات ..

تتصور أن الجامعات ومراكز أبحاثها وكليات التجارة بها وغيرها من الكليات المتخصصة تعطى التفاتة إلى هذه القضية الهامة

تتصور ان جمعيات رجال الاعمال وجمعيات المستثمرين واتحاد
الصناعات واتحاد الغرف التجارية .. كلها معا تبهت وتدرس

تتصور ان يتقدم اتحاد البنوك خطوات تجاه دراسة اوضاع الجهاز المصرفي وتأثيرات الاجات

تتصور ان قطاعات بينهما تتحرك لتعرف كيف تتعامل مع الجات ولى
مقدمتها السينما المصرية والثقافة المصرية والكتاب المصرى . وصناعة
الدواء وصناعة المفاولات .. وصناعة النقل بكافة انواعه . وياقى قطاع
الخدمات .

تتصور أن التركيب المحصولي لمصر يحتاج إلى دراسة على ضوء ما جاءت به اتفاقية الجات بشأن إلغاء الدعم الممنوح من الدول لقطاع الزراعة^{١٠}

ان الجات هي حجر رشيد القرن الواحد والعشرين وعلينا أن نبحث
كيف نملك رموزها

کلمہ



المصدر : **المركز الاقتصادي**

التاريخ : **١٠٢ يوليو ١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر والجات

على

مدى الاسرعيين

الماضين قدمنا
للإتزامات التي تقدمت
بها مصر لتحرير تجارة

الخدمات في إطار اتفاقية الجات.

وبعد الإتزامات في مجملها تحدد
الشروط وقواعد دخول الأجانب سوق
الخدمات في مصر بما يتضمنه من أنشطة
مختلفة.

وقد تناولنا في العديدين السابقين جداول
الإتزامات المصرية في كل من قطاع
خدمات الإنشاءات والخدمات الهندسية
المرتبطة بها وقطاع خدمات السياحة
وخدمات السفر المرتبطة بها. معرض هذا
الأسبوع لقطاع ضيقة في الأهمية، وهو
الخدمات المالية والتي يندرج تحتها كل
من الخدمات التأمينية والمصرفية. وإذا

كسكان القطاع

المصري قد شهد

منذ فترة طويلة

سماطاً اجنبياً

داخل السوق

المصري فانه

مختلف بالنسبة

لقطاع التأمين

ولاشك انه

سيشهد تغيرات

هامة نتيجة دخول

المنافسة الأجنبية

الا ان المفاوضات

المصري في اتفاقية الجات استطاع ان
يقدم للإتزامات المصرية بالشكل الذي
يحدّد على استقرار السوق وعلى حقوق
ومصالح شركات والتأمين الوطنية.

وبالاحتمال ان جداول الإتزامات التي
تقدمت بها مصر لتحرير تجارة في
مجال الخدمات التأمينية يتضمن في بعض
الحالات، شرطاً تفريق حاجة السوق
الاقتضية.

وقد علم و علم الاعمال من مصادر
مروية الاقتصاد ان المعايير الاساسية
لحاجة السوق الاقتصادية فيما يتعلق
بخدمات التأمين واعادة التأمين (فروع
الشركات الأجنبية والشركات المشتركة)
تكون من اربع نقاط هي:

■ ان يعطى الفائض في الضريبة
الاشكال النفيدة لتأمين الشركات
الجديدة فرصة للعمل دون حدوث مدمرة
مدمرة لتسويق المواقف المالية لشركات
القائمة وذلك في حوض الوثائق

■ استبعاد نسبة ٥٠ ٪ من ضرائب
الشركات القائمة. ويتم حسب هذه
النسبة على اساس خمس الفداء بحيث
تكون هناك مخصص في الضريبة يساهم في
الضريبة التي يمكن الشركة العديدة من
تحقيق هدفه.

■ ان يؤدي اسسه شركة خضعة الى
زيادة في اجمالي نسبة الاحتياط في
سوق مع الاخذ في الحسبان الامتدادات
على

■ ان تنفذ الشركة الصدد "عطية
مالية" جديدة

جداول

التزامات

مصر لتحرير

تجساسة

الخدمات



المصدر : الإهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٧ - يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

(٥)	(٤) توحيد الأشخاص الطبيعيين:	٢ - المادة الأساسية وأهدافها
التوحيد الجديد (١)	بعد أن يُلغى قانون الشركات في الجمهورية (١) توحيد المصطلحات غير المتطابقة	
التوحيد الجديد (٢)	لا يوجد توحيد (٢) - استكمال المصطلحات في الخارج	
التوحيد الجديد (٣)	(٣) التوحيد الجديد	
التوحيد الجديد (٤)	في جميع الشركات الأجنبية والشركات المصرية معارضة تشابهاً في المصطلحات المتعددة جداً في مصر، لذلك لا يمكن التوحيد	
التوحيد الجديد (٥)	في جميع الشركات الأجنبية والشركات المصرية معارضة تشابهاً في المصطلحات المتعددة جداً في مصر، لذلك لا يمكن التوحيد	
التوحيد الجديد (٦)	في جميع الشركات الأجنبية والشركات المصرية معارضة تشابهاً في المصطلحات المتعددة جداً في مصر، لذلك لا يمكن التوحيد	
التوحيد الجديد (٧)	في جميع الشركات الأجنبية والشركات المصرية معارضة تشابهاً في المصطلحات المتعددة جداً في مصر، لذلك لا يمكن التوحيد	
التوحيد الجديد (٨)	في جميع الشركات الأجنبية والشركات المصرية معارضة تشابهاً في المصطلحات المتعددة جداً في مصر، لذلك لا يمكن التوحيد	

القيود على المعاملة الوطنية	القيود على النفاذ إلى الأسواق	القطاع
(١)	في جميع الشركات الأجنبية والشركات المصرية معارضة تشابهاً في المصطلحات المتعددة جداً في مصر، لذلك لا يمكن التوحيد	٤ - الخدمات السياحية (١) - خدمات الفنادق (٢) - الخدمات الثقافية
التوحيد الجديد (١)	التوحيد الجديد (١) توحيد المصطلحات غير المتطابقة	
التوحيد الجديد (٢)	التوحيد الجديد (٢) - استكمال المصطلحات في الخارج	
التوحيد الجديد (٣)	التوحيد الجديد (٣) التوحيد الجديد	
التوحيد الجديد (٤)	في جميع الشركات الأجنبية والشركات المصرية معارضة تشابهاً في المصطلحات المتعددة جداً في مصر، لذلك لا يمكن التوحيد	
التوحيد الجديد (٥)	في جميع الشركات الأجنبية والشركات المصرية معارضة تشابهاً في المصطلحات المتعددة جداً في مصر، لذلك لا يمكن التوحيد	
التوحيد الجديد (٦)	في جميع الشركات الأجنبية والشركات المصرية معارضة تشابهاً في المصطلحات المتعددة جداً في مصر، لذلك لا يمكن التوحيد	
التوحيد الجديد (٧)	في جميع الشركات الأجنبية والشركات المصرية معارضة تشابهاً في المصطلحات المتعددة جداً في مصر، لذلك لا يمكن التوحيد	

ب - خدمات الاتصالات
(١) - خدمات الهاتف
(٢) - خدمات البريد



المصدر : الإبرام الاقتصادية

١٢ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(١) الزود البود	(١) تزود الخدمة من القعود	ج - حسن المناشر
(١) الزود الإبرام بالسبر	الزود الإبرام بالسبر	
(٢) الزود الإبرام بالسبر	(٢) استوك الخدمة في الخارج	
(٢) الزود البود	الزود الإبرام بالسبر	
(٢) الزود البود	(٢) الزود السبري	
(١) الزود البود	<p>يوجد أن يكون منى القود الأخرى موزة في مصنع ويعتقد أن موزة القود من هنا مخصصة في بلاد الأمازيغ بأن سجل في سجل مسمى لونا القود</p>	
(١) الزود البود	(١) تزود الإبرام السبري	د - مكتب الاتصال
(١) الزود البود	الزود البود	
(٢) الزود البود	(١) تزود الخدمة من القعود	
(٢) الزود البود	(٢) استوك الخدمة في الخارج	
(١) الزود البود	الزود البود	
(١) الزود البود	<p>يوجد أن يكون منى القود الأخرى موزة في مصنع ويعتقد أن موزة القود من هنا مخصصة في بلاد الأمازيغ بأن سجل في سجل مسمى لونا القود</p>	
(١) الزود البود	(١) تزود الإبرام السبري	هـ - القود
(٢) الزود البود	(١) تزود الخدمة من القعود	
(٢) الزود البود	(١) تزود الخدمة من القعود	
(٢) الزود الإبرام بالسبر	(١) تزود الخدمة من القعود	
(١) الزود الإبرام بالسبر	(١) تزود الخدمة من القعود	
(١) الزود الإبرام بالسبر	(١) تزود الخدمة من القعود	



المصدر : الأمانة العامة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ يوم ١٩٩٥

قبل

بدء

تطبيق

اتفاقية

الخدمات

المالية

في «الجات»



الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يطلبان

زيادة تحرير قطاعي المصارف والتأمين المصريين

الجانب المصري يطالب بالمعاملة بالمثل وتسهيل دخول العملة المصرية

كتب - ياسر صبحي

طلبت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مصر بمزيد من التحرير في جدول التزاماتها الخاص بتجارة الخدمات المالية في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) والتي انتهت بقيام منظمة التجارة العالمية. كما طالبت مصر الولايات المتحدة بإزالة بعض المعوقات في أسواقها المالية كذلك تحرير دخول العملة المصرية إلى أوروبا وأمريكا. وبينما كانت هناك طلبات خاصة بجدول الالتزامات في قطاعي المصارف والتأمين لم تكن هناك أية ملاحظات أو مطالب إضافية في تحرير سوق رأس المال. من المنتظر الوصول إلى حل بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حول اتفاقية الخدمات المالية (و التي تشمل التأمين والمصارف وأسواق المال) قبل ٢٨ من شهر يوليو الحالي وهو الموعد الجديد الذي تم تحديده لبدء سريان الاتفاقية بعد صعوبة الوصول إلى اتفاق لعدم رضا الولايات المتحدة عن جداول التزامات بعض الدول المتقدمة والثامنة.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٤/٦/٢٠

المصدر: الزمراء

وتوضح البكتورة فائقة الرفاعي وكيلة محافظة البصرة المركزية ان اتفاقية ثورة اووو جواي التي تم توقيعها في ابريل من العام الماضي لم تتضمن اتفاقية التجارة في الخدمات المالية نظرا للاختلافات القائمة واتصالات الدول الاعضاء على ان تستمر المفاوضات بخصوصها لمدة ستة اشهر بعد سريان الاتفاقية ثورة اووو جواي و بعد عمل منظمة التجارة العالمية في يناير ١٩٩٤ اي ان تمت المفاوضات حتى ٣٠ يونيو الماضي. و قد تم خلال الفترة اجراء محادثات تشاكية لتحسين جداول التزامات الدول و محضري التحسين هو الاتفاق نحو مزيد من التحرير وإزالة القيود خاصة للدول و بالتالي الى الأسواق (عدم وجود عوائق لتسويق و المعاملة الوطنية) عدم التفرقة بين المؤسسات الأجنبية و الوطنية) و سيتم تطبيق القولة الأولى تاريخاً (إلغاء ميزة الدولة ما يخص سريانها على جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية) بحيث يصبح الاتفاقية سارية المفعول من أول يوليو الجاري.

وتضيف انه بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية تلتزم مفاوضات تشاكية مع جميع جداول بولنديا أهمية لهم نظرا لارتباطها معها ببرنامج للتجارة الحرة لافريقيا و توضيح ان مصر والهند و باكستان في الدول الشامية التي كانت حصل اهتمام الوفودين الاقتصاديين و كانت اهم المفاوضات الثنائية الاخرى تتم مع اليابان و كندا و استراليا و السويد و بالتسبع بين الاتحاد الاوربي و الولايات المتحدة.

و قد تسلمت طيات الوفدين الأمريكي و الاوربي من مصر خلال المفاوضات الثنائية مزيدا من التحرير للخدمات طبخا لما دون الاستمرار يتم تمكك الاجانب لرؤوس اموال الاستثمار بعد اقصي ٦٩٪ طبقا للقانون رقم ٣٧ للبنوك و الائتمان و الثلاثة المتبقية لم سمح للبنوك الجديدة و التي تنشأ بعد صدور القانون ان يمتلك الاجانب حتى ٦٩٪ و يطالب الوافدان بالموافقة بين القانون الجديد و القديم بحيث تصبح ملكية الاجانب ٨١٪ على الأقل في كل الحالات. و فيما يتعلق بمنح التراخيص لبنوك اجنبية جديدة لجول الالتزامات المصري بفتح عدد اقتدار من الخدمات الاستثمارية. و هما يمثلان بارتفاع هذا القيد.

ويحدث بكفي لذلك الاجنبي ان يقدم خطة لدى حارة لاطاعة ليمتد يشير فيها لخطة عمل البنك في المنطقة التي يرغب فيها و يؤخذ في الاعتبار السوق و اوضاعها و يوضح ويول الاتفاقية ان هذا منقول على المستوى التسيير اما مستوى الحماية الاستثمارية التي تطبقه مصر فهي على مستوى الاستثمار القومي ككل و هو يشمل مدى وجود البنوك الاجنبية في مصر و نسبة للبنوك الوطنية من حجم النقد و الحاجة اليها كما تشمل السياسات الاستثمارية المتبعة مثل التمويل للقطاع الخاص اسواق للبنوك و لقطاع الاعمال و سياسة

استثمار و تصوير سوق المال و التي من شأنها أحداث تطورات إيجابية من البنوك لسوق المال في افكار واسع و حتى تكون الأصول المالية لدى سوق رأس المال بصورة مناسبة مع الأصول المالية لدى الجهات المصرفية بشر الصلح حول مدى إمكانية دخول البنوك جديدة إلى تلك هذه السياسات. هناك أيضا مؤشرات

و هو تمهيد للمخبرات و تسهيلها للاندماج المصرفي و الوضع الحالي يشير الى ان الجهاز المصرفي قادر على تمهيد للمخبرات القومية بصورة كبيرة و توجيهها للاستثمار عن طريق خدمة الائتمان بل و لديه الفاضل في السيولة ان كانت الحاجة الى بنوك جديدة.

اما فيما يتعلق بالتمهيد في الجهاز المصرفي فانه يتم تطبيق معايير بازل و كتابة راس المال و تطوير الأصول و اقامة التطورات المالية و مع البنوك الوطنية للتمهيد أصبحت المنافسة في السوق المصرفية محليا متنافسة قوية و بالتالي لا يوجد حاجة لبنوك جديدة و بالتالي لا يوجد حاجة لبنوك جديدة و بالتالي لا يوجد حاجة لبنوك جديدة ان يعطى الفرصة أولا للبنوك الأجنبية القائمة ان تصل بمساعيها الى ٦٩٪ حيث تعهدوا بمثل لهذه التسمية بعد. كما طلب الجانب الأمريكي و الاوربي من مصر السماح بفتح تراخيص لإنشاء شركات لبيع المعلومات و الخدمات المالية و المصرفية و المالية هذه البيانات ببرنامج جاهزة (سوفت وير) و بيعها الى الخارج. ووفقا للقوانين الصادرة فإن جهاز

التمهيد العامة و الاستثمار و التمويل و جمع البيانات و على أي جهة ترغب في جميع المعلومات ان تحصل على ألافها منه و تلتزم الى ان وجود تلك الشركات لا يعمى الخفاء و التفكير بأي صورة في نشاط و مسؤولية جهاز التسمية العامة و الاستثمار و التمويل و التمويل و على جميع الاستثمارات بشكل منتظم و النوعية و هو يقوم بتوفيرها بشكل منتظم و النوعية و على جميع الاستثمارات التشغيلية و التي ينحس مع توجهات الاستثمار لحر الحتم على خلال الخاص لاتخاذ القرار لا بد ان يتم من خلال وضوح الرؤية و من خلال بريق من تفصيل و تنسيق الى ان الجانب ككل بريق من تفصيل و تنسيق الى ان الجانب المصرفي لا يختلف عن مبدأ الاستثمار و لكن كون هذه الشركات محلية او اجنبية فهي تنحس رؤية الاقتصاد الحالي في التشغيل و هو ما يجري مواسته حاليا.

الطلب المصرفي و تعلق فائقة الرفاعي انه على الرغم من الطلب الخاصة بمزيد من التحرير في جداول الالتزامات المصرفي في الخدمات المالية لا ان هذا الجول في اديها بعد من الفصل الجول للتمهيد من الدول الشامية. و قد ساعد على ذلك تحرير التعامل بالحد الاجنبي و تسهيل قانون البنوك و قانون سوق المال بالاراضة في سوق قانون التأمين و التمويل و التي لم يدخل بعد في جداول الالتزامات في انتظار سريان ثلاثة التشريعات

اما فيما يتعلق بمسائل مصر فهي تتعلق في الحصول على الاموال الاستثمارية في الولايات المتحدة و دول الاتحاد الاوربي و قد عبرت مصر عن قلقها تجاه القيد المصرفية بالنسبة للخدمات المالية و المعاملة الوطنية خاصة في جداول التزامات الولايات المتحدة حيث ان لكل ولاية فوائدها و قيودها الخاصة و طالبت مصر اعادة النظر في تلك القيد حتى تكون الخدمات المالية في مجال تحرير

كذلك فإن مصر تطالب كلا الوفدين بتكميل التزاماتهما بتوفير اذكار الصالة للتصريح اليهما في المقابل مزيد من تحرير الخدمات المالية في مصر.

وتوضح ان جهود الاتفاقية الشراكة فيما بين مصر و الولايات المتحدة و الاتحاد الاوربي يتلخص في اربعة التوجهات لتفان في تحرير الاستثمارات الخاص والمالي و يساهم في زيادة التبادل التجاري و تحسين الخدمات المالية و بقدرة مصر على تحقيق و تحقيق الاستثمارات بغير ما يجب ان تحرير الخدمات و التطلعات المالية في بقرن كالمادة

و كانت الولايات المتحدة قد اشارت لشككة في اجتماع مجلس الخدمات بمنطقة التجارة العالمية. لهذا ان التفتير السياسية الايجابية و التي تفسط على الجانب في شككة السيارات و افسط الخبار سارست الولايات المتحدة

شروطها على الدول لتحقيق مزيد من التحرير في تجارة الخدمات المالية.

ففي ضوء اختلاف وجهات النظر بين الدول خلال المفاوضات الثنائية التي سبقت الاجتماع الجماعي أعلنت الولايات المتحدة في جداول التزامات مصر من الدول و انها حاولت خلال العام الماضي لاطاعة مزيد من التحرير الى ان الدول

لتنفذ قرارين على التوالي يتعلق بالمعاملة الوطنية و التي أعلنت الاتفاقية على الوضع الراهن دون منح المزيد من المزايا للامانة التي هي مع عدم الالتزام بتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و استثنائه على أساس ثنائي و ليس جماعي

و يسعى استثمارات لبعض الدول دون غيرها و يسعى ذلك بسف المعاد الأساسي الذي تقوم عليه اتفاقية تحرير التجارة المالية. و قد اعربت

على التزامات خاصة لليابان و تالاندا و كندا و السويد و الهند و باكستان و سويسرا و نيوزيلاندا و استراليا عن شعورها بالعدالة و الامتيازات تجاه الامانة الاوربي و بعد وصولها قد تم اتخاذ قرار بإعطاء هؤلاء الأخيرة تمتد اربعة اسابيع حتى ٢٨ يوليو الحالي تقوم خلالها الدول باجراء التقييمات معتمدة على جداول التزاماتها حتى بقرن القرار الاتفاقي.



نحو الهدف

إن تطبيق اتفاقية الجات وتحرير التجارة للعالمية لها اثر كبير على سوق الدواء المصري ومن ثم على السياسة الدوائية المصرية .. لتحرير التجارة ورفع القيود الجمركية سيؤدى الى اغراق السوق المصرية باندوية مستوردة باهظة الثمن بمستوى لا يتماشى واهميتها العلاجية ولكنه يحقق مكاسب ارباح ووفرة فى فترات قصيرة لأصحاب مصانع الانوية المستوردة .. وبالرغم من ارتفاع اسعار الدواء للمستورد فإنه يتفاد الى السوق المصرى من خلال وسائل الدعاية والترويج، بل ويؤثر على مثيله من الدواء المصرى رغم ما له من مميزات من حيث الفعالية ورخس السعر .. أما فى حالة عدم توافر البديل المصرى فإن الدواء المستورد باسعاره الباهظة يفرض نفسه على المواطن المصرى ومع زيادة احتياجنا من الدواء المستورد تفاقمت ظاهرة الغش التجارى للأدوية .. لقد تزايدت مصانع الدواء غير المرخصة فى المناطق العشوائية لإنتاج الدواء دون اتباع المواصفات المطلوبة ودون ان تمر على الأجهزة الرقابية بما يستلزمه المرافق هذه المصانع .. كما تزايدت معدلات تهريب الدواء المستورد عبر المنافذ الجمركية ، وخاصة مشنقات ادم والبازما حيث تلتصق الشركات العالمية الدم الإبريقى المحمل بغيروسات كثيرة غير معروفة وينقل للبلاد دون المرور على الأجهزة الرقابية .. ان هذه الانوية المخالفة للمواصفات، سواء التى تنتج فى مصانع محلية غير مرخصة أو التى تم تهريبها عبر المنافذ الجمركية، تحمل الموت الزعاف لكل مواطن مصرى، وتهدد بانتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة، بما يؤدى الى تهديد الصحة العامة فى مصر، الامر الذى يتطلب وجود جهاز تفتيش فعال قادر على الرقابة وحصر السموم وأوبئة الموت التى تتسلل الى كل مصرى من البر والبحر والجو.

ومن ناحية أخرى فإن الارتقاء والنهوض المستمر بمستوى الدواء المصرى كسلعة استراتيجية متميزة من حيث الكفاءة والسمعة يؤدى الى فتح أسواق جديدة لحركة التصدير التنافسية فى عصر تحرير التجارة، وأن يتم هذا الارتقاء إلا من خلال تحقيق الإشرافات والتطبيقات الخاصة بهذه الصناعة من أجل تحقيق وتأكيد الجودة العالمية للأدوية حيث لا يوجد دواء برتبة أولى ودواء برتبة ثانياً، بل أن الخطأ فى الدواء سواء أثناء تصنيعه أو تخزينه أو توزيعه أو رقابة انتاجه امر غير وارد .. كما أن الارتقاء بالدواء يتطلب الحصول على حق المعرفة والذى يؤدى الى كسر احتكار عدد محدود من الشركات العالمية والتي تقسم العالم الى مناطق نفوذ لها بالنسبة لإنتاج وتوزيع الأدوية.

والسؤال الذى يطرح نفسه :

هل يتم التخطيط لسياسة دوائية تولية تحلق الأمان للمواطن المصرى كما تحلق النفع للاقتصاد المصرى ؟

د. محمد فؤاد

رئيس المجلس المحلى للتبئين



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ جمادى الأولى ١٩٩٠

في ضوء «الجات» والتكتلات الدولية:

التعاون العربي في قطاع «التأمين» ضرورة حتمية

٤ مليارات دولار.. جملة الأقساط التأمينية
في العالم العربي و ٨٠٪ منها يذهب للأسواق العالمية

تحقيق القسم الاقتصادي :

في ضوء المنشورات الاقتصادية التي تسود الساحة العالمية في وقتنا الراهن، أصبحت التجهيزات الخارجية التي تواجه عالمنا العربي بالخطر في كافة المجالات الاقتصادية وعلى رأسها قطاع «التأمين» الذي يلعب دوراً مؤثراً في الاقتصاديات الوطنية ليس بحسب على مستوى دول العالم الثالث بل وعلى مستوى الدول المتقدمة أيضاً.

فيها المتقدمة والنامية. ونحن في مصر وفي ظل تعاون عربي فعال لاتخشي المنافسة. فكلما كانت هناك منافسة قوية كلما كان ذلك دافعاً لأن تنظم أنفسنا بصورة أقوى وأكثر حدّة.

ويعد محمد الشاذلي، إلى ضرورة إيجاد آلية عربية متقنة تهدف إلى توفير أكبر قدر من المعلومات المتعلقة بأنشطة التأمين العربية، كما يدعو لخلق سوق تأمينية عربية متكاملة لأن هذا التعاون لو كان موجوداً بالخطية المنشودة لكثرت أسواقنا العربية قادرة على استيعاب نمو ٨٠٪ من جملة الأقساط التأمينية في عالمنا العربي والتي تقدر بنحو ٤ مليارات دولار بدلاً من ثمانية للخارج.

ويؤكد محمد الطير، رئيس الاتحاد الدولي لشركات التأمين وإعادة التأمين في العالم الثلاث ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لإعادة التأمين على ضرورة إنشاء وتأسيس جمعيات عربية مشتركة تكون محفظة رأسمالية ضخمة تكون كافة وضامنة للمخاطر المحتملة وأهمية تبادل الخبرات والمهارات

العديد من شركات التأمين العربية قد نجحت بالفعل في الماضي في تكوين احتياطات مالية كبيرة تؤكد متانة المراكز المالية لهذه المؤسسات وارتفاع حقوق الملكية وضخامة الأموال المستثمرة فيها. وفي هذا السياق - يقول د. بهرام عطا الله - أن التعاون العربي في تلك المرحلة يعد أكثر أهمية من ذي قبل، وأنه علينا كعرب أن نسبق للزمن خاصة ولأننا أكثر خبرة وعلماً بأسواقنا العربية من غيرنا ولا يجب أن يقف تعاوننا المشترك عند حدود «تجميع الطاقات الاحتياطية ومتبادل إعارة التأمين» ويرى محمد الشاذلي، رئيس مجلس إدارة شركة التأمين الأهلية ورئيس مجلس إدارة معهد التأمين لتدريب الإدارة الواسطي ونايب رئيس الاتحاد المصري للتأمين أن صناعة التأمين هي في حقيقتها صناعة علمية، ويعتبر التأمين في أي دولة بمثابة النافذة التي نلحظ منها على العالم ومن خلالها نتحقق تعاون وثيق وأكد بين الدول، فالتعاون بالفعل موجود ويستمر بين كافة الدول بما

حول إمكانات التعاون العربي المشترك وحتمية هذا التعاون في قطاع التأمين لمواكبة الدول المتقدمة في هذا الصغار من جهة، ومواجهة المنافسة الأجنبية الشرسة من جهة أخرى جازت «الصحف الاقتصادية» عدداً من رؤساء شركات التأمين لمعرفة وجهات نظرهم حول مستقبل التعاون العربي وافضل السبل لتحقيقه

يقول د. بهرام عطا الله، عضو المجلس الأعلى للتأمين في مصر ورئيس مجلس إدارة شركة الباسق للتأمين إن الخطر التحدي الذي تواجهنا هي التي جاءت حديثاً مواكبة لاتفاقية «الجات». ففي ظل سياسات التحرر الاقتصادي التي تسود العالم حالياً، وإزالة الحواجز بين الأسواق، أصبح على حلق شركات التأمين العربية مسئوليات جسيمة تتمثل في التطوير والتحديث والبحث المكثف عن الأسواق الخارجية في ضوء منافسة عنيفة للشركات الأجنبية التي تمتلك إمكانيات وقدرات هائلة. ويرى د. بهرام عطا الله، د.



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ - ٢٠٠٠

العربية في هذا المضمار.
كما يؤكد محمد الجيرة أهمية
البحث عن مواطن استثنائية دافعة في
منطقة الانتاج في شتى أنحاء العالم
العربي وذلك من منطلق أهمية مشاركة
قطاع التنسين في جميع مشروعات
التنمية العربية في ضوء مقادير
خطيرة تصيب بنا ابتداء من التكتلات
الاقتصادية الدوائية ويردوا بالجات
وانتهاء بالسوق الشرق اوسطية
للمزيج لتضارها فكل هذه التحديات
تتقدم علينا بالعمل دعم وتكثيف
التعاون العربي المشترك



الإمام الاقتصادي

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ يونيو ١٩٩٥

مصر والجات

مازلنا

نتابع الالتزامات التي قدمتها مصر لتحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية الجات والتي تحدد الشروط والقواعد لدخول الاجانب قطاع الخدمات في مصر . فقدمنا على مدى

الاسبوع

جسداول الثلاثة

الالتزامات مصر الماضية

لتحرير تجارة الالتزامات

الخدمات المصرية في

كل من

مجالات الانشاء والخدمات

الهندسية وكذلك في قطاع

السياحة وخدمات السفر المرتبطة

بها وكذلك قطاع الخدمات المالية

والذي قدمنا اول جزء منه

الاسبوع الماضي واستعرضنا

فيه الالتزامات الى قدمتها مصر

في قطاع التأمين.

وهذا الاسبوع نقدم قطاعا اخر من قطاعات الخدمات المالية الهامة وهو الخدمات المصرفية بما في ذلك البنوك المشتركة وفروع البنوك الاجنبية ومكاتب تمثيل البنوك الاجنبية.

الاسبوع القادم
خدمات سوق المال



النشر : الشمس

التاريخ : ٢٥ / ٧ / ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من غير عنوان

اتفاقية الجات تمنع عروض القمار والحدائق في مهرجان الاسماعيلية التسجيلي

الاسماعيلية - من اشرف مفيد:

* التفتيح امس فاروق حسني وزير الثقافة مهرجان الاسماعيلية الدولي الرابع للاعلام التسجيلية والافندية بقصر الثقافة الجديد الذي افتتحته السيدة سوزان مبارك ظهر امس. وقد تضرر الافتتاح ساعدا عن موعده بسبب عدم تنظيم وسيلة دخول الجمهور الى القاعة المهرجان سحر غريب الي الاعتذار ٣ مرات للجمهور قبل بدء فقرات الحفل التي تضمنت تكريم المخرج العراقي فهد الزبيدي ثم المخرج المصري لؤي التهامي والمخرج الانجليزي جون ايجي واسم المصور الراحل حسن التهامي. وعرض بعد ذلك فيلم (بنابيع الشمس) الذي شارك فيه جون ايجي وحسن التهامي . المهرجان يستمر اسبوعا وتشارك فيه ٢٣ دولة بـ ٤٠٠ فيلم في المسابقة الرسمية الي جانب الافلام لغير خارج المسابقة . الجدير بالذكر ان المهرجان في دورته الصحفية التي عروض القمار والحدائق العامة مستحابة لرغبة عدد كبير من اصحاب الافلام للمشاركة فيه. وقد اوضح رئيس المهرجان ان قرار إلغاء هذه العروض يتفق مع احترام المهرجان لاتفاقية الجات التي وقعت عليها مصر والتي تحمي حقوق اصحاب المصنفات الفنية وتمنع عرض هذه المصنفات دون موافقة اصحابها.



المصدر :

٢٠١٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية الجات ومستقبل الترجمة فجيب محفوق: لن يروح من الكتب إلا ما يستحق

يتنازل الأدب بما يتعرض له العالم من تطورات، ويزمنا بتأثير اتفاقية الجات التي ألزمت الناشر أن يدفع حقوق التأليف للمؤلف الأجنبي، وكذلك لدلي النشر المالكة لحق الترجمة مما أحدث تراجعاً واضعاً في ترجمة الأدب علماً بأن اتجاه بعض دور النشر لترجمة كتب بعيدة عن الإبداع والفكر أملاً في الربح ومحاولة لاستهواء القارئ دون الاهتمام بالثقافة مما يؤثر على حركة تقدم الأدب العربي الذي أخذ طريقه للعالمية.. كان لصحبة الأدب لقاء مع المحققين بحركة الترجمة..

في البداية يقول كاتبنا الكبير نجيب محفوق
«إذا كانت الصحافة مستحقة حرية ليس من شأن أن ترجمتها الكتب يمكن أن تستفيد من ذلك، ولكن أن يروج منها إلا ما يستحق الراجح، سواء كان من الكتب المحلية أو الأجنبية.. على كل حال نحن نستخدم بعض لأن لجأت مازالت بسرعة بالأمم».

يبدأ اتفاقية الجات قد انفلتت الأبواب أمام ترجمة الأدب في العالم العربي، وخاصة من حق أمريكا.. مثلاً، يصمم محقق فلسطيني ومؤلفها من أصنام الترجمة من المردية مما أتاح الفرصة للجمهور صدمعة من الترجمات الأجنبية للفرصة حسب اختيار وفكر الناشر الأجنبية التي تعمل على نشر الفكر بعيداً

بمعناها

في ذلك يقول الدكتور محمد عناني
استأذ الأدب الإنجليزي
□ في الوقت الذي أصبح انطلاق الأدب العربي ويظهر ثقافة العربية ضرورة على المسرح العالمي الذي حاول جذب القارئ من الترجمة للعمل في روما وبرلين ومواقع البلدان المنخفضة وجدنا لقاء منظمة التجارة العالمية التي سمحت بحرية التبادل التجاري حتى للمصنفات الأدبية والفكرية لإحداث رواج للفكر عندما أصبحت سوق التخصصات مفتوحة لتسويق أعمال أدبية عديدة بما يثرى الأدب العربي، إلا أننا فوجئنا بمقود اتفاقية الجات تلك أمام حركة الترجمة، والحرية سلاح ذو حدين صحح بطلون الترجمة لأدبنا، لكننا عاجزين من ترجمة العلوم التكنولوجية.. فتمتلكه الأدب العالمية طعمها الرحمة ويملكها الأدب فهي تدعو للحرية المطلقة إلا أنها بالتسبب لدول صانعة مقارنة بأمريكا مثلاً يصعب

د. عناني: اتفاقية الجات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب د. رمسيس عوض: ضرورة إعفاء مصر من قيود الجات

والقصور. وقد نه تلك رعاية الطهورى حتى تنصرف على فكر وثقافة الغرب لتأخذ الأدب الذي يولد كل يوم الترجمة تعيش في مصر أزمة طاحنة، رغم التفسيرات القاطعة، وأيس خاضعين أن الناشر العكسي مثلاً لا يستأش مؤلفاً أجنبياً في ترجمة أمه والقول الدرية تعلم ذلك لكنها لا تروى خلق مشاكل وتنتشر بأن ترجمة أصنافها العربية مكسب ثقافي أليها رغم الاعتماد على حقوق مؤلفيها وحقوق المعاهدات الدولية

حقوق مؤلفيها، فإنها ترضى من المؤلف. الاتفاق الأوروبي والأمريكي برجموه في السوق العربية ومع أن الثقافة في مصر تعاني النجيا حادة نتيجة ارتفاع أسعار الورق وثقافة الجات والبيد على الانتاج الفكرى والأدبي، إلا أن المهتمين بالأدب مصابون بالربح حولاً من القضاء على حركة الترجمة نهائياً، فإن اتنا بلد مصون الثقافة لحدث نوع من التوازن بين الدخل

لتشابه والنسالة في التعامل مع حقوق النشر والحق وحقوق المؤلف. الأمر الذي يستحيل معه الاستفادة من ترجمة أدب العرب مقابل ترويج ترجمة أدب والمؤلف من دون النشر تزيه الكسب من خلال ترجمة الكثير التي لها سوق ويضعون مثاليها الكثير دين الانتاج للأدب أو الثقافة لأنك لا بد من الترجمة للحكومة الترجمة يروج لوج للترجمة ويخبره فهو لم يمد ترجمة مثلاً لها هو مدع فليس كاتباً من الترجمة الثانية.. لا تريد أن يصيب الأدب لغاتنا الثقافية الصيات التي أغفلت أياها أمام ترجمة الأدب العربي واينظر للمستوطنين بمحق

لحال الترجمة حتى لا ندم بعد ذلك على ما ينشر في السوق وتتسائل ما السبب من ترى ربح تخصص لا معنى لها □ الدكتور رمسيس عوض الذي ترجم العديد من الأعمال الأجنبية يرى أنه ليس من مصلحة البلاد للصحة العقلية الاشتراك في مجال الفكر والثقافة من خلال اتفاقية الجات المتضمنة العديد من القيود والقيود لتلك التي لا قبل للبلاد الفقيرة بتحملها، وذلك لأن لحد بنوعها هو للحفاظ على حقوق الإبداع بجميع صوره ودولها معترف بضرورة الانحلال على الاتاج الفكري للربح حتى لا تتسرع الهبة المصمالية بين الحرب



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٦ يونيو ١٩٩٥

وللأسف، لكن البلاد العربية لا تكثر بالكتب، لذا من مصلحة مصر أن تطلب استئجارها من القواعد الدولية للبريد على الناشرين والمؤلفين حتى يمكن الاستفادة من فكر العرب، أي أن تعمل مصر ما فعلته الصين مع أمريكا ولكن بأسلوب متطور.

ومن انتشار الكتب المشاهير والرؤساء والمؤلفين من كتب الأدباء أكد الدكتور رمسيس عوض والدكتور محمد عثمان أن السبيل الأمثل بما هو رخيص وهناك مؤلفات ملأها لتدمير العقل العربي بأفكاره من الأدباء والكتاب لكن الضرورة تؤكد محاولة المؤلف أمام ذلك ينشر الكتب المترجمة التي يمكن الاستفادة منها لأنها الأفضل ويمكن الفاعلية على دولة بما يقدم عليه من الكتب لراكبة التمتع والارتقاء.

ميرفت اسماعيل عبد القواب



من مشاكل تطبيق اتفاقيات «غات» إلى هموم الشبكات المرتجعة

**المصارف العربية تعترف بحتمية الاندماج
لمواجهة التطورات الاقتصادية العالمية**

الجديدة التي ستسود المنطقة العربية والشرق الأوسط كل.

من جانبها، تحدثت رئيس الاتحاد المصارف العربية محمود عبد العزيز، عن دراسة أجراها الاتحاد معها دعم استقلالية البنوك العربية المركزية، وزيادة سيطرتها على أدواتها المصرفية، والمساعدة في رفع مستوى الأداء لدى الأجهزة المصرفية، إضافة إلى تحرير السياسات النقدية في المنطقة العربية، وكذلك فإن العلاقات بين البنوك المصرية وبين البنوك المركزية تزداد تحسناً، وكذلك العلاقات بين البنوك المركزية العربية، فكلما بينها دون اللجوء إلى طرف ثالث. وهذا كله يساعد في تطوير الأداء الحسن للبنوك العربية، فكله إضافة إلى تحسين أسواق النقد العربية.

وكان لنقاد المصارف العربية عقد مؤتمر في برلين مؤخرا تحت عنوان «الاستراتيجية المصرفية في عالم التمويل الحديث» للاضطلاع مع «برلينغ» بنظره الألماني، ورغم أن جلسات المؤتمر تطلعت بسبب تهديد بوجود فتنة في مقر الاجتماعات، إلا أن التهديد كان وهميا، وتبع المؤتمر أعماله، وأكد خلالها على إلغاء الحدود أمام العمل المصرفي وتنشيط المنافسة بين البنوك في المنطقة العربية، وانتظار عشر سنوات وربما أكثر لكي يمكن تطبيق لوائح اتفاقية «غات» حول القطاع المصرفي.

وتوصل المؤتمر إلى طروحات ذات أهمية، وهي تلك التي أشار إليها رئيس المؤسسة المصرفية العربية أحمد عبد اللطيف عندما تحدث عن آثار اتفاقيات بغداد على صناعات الخدمات المالية العربية، وجاء في تلك الطروحات أن الإنعاش السائد هو رفع القيود عن الأسواق المحلية، إذ أرجأ أم عاجلاً استدخال الدول العربية في عملية رفع تلك القيود.

والواقع ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه في إطار جولة اورغواي يخص السلع والبضائع فقط أما ما يتعلق بتحرير الخدمات ومنها الخدمات المالية، فما زال موضع نقاش، لكن

حقوق القطاع المصرفي العربي قفزات
مضاحقة خلال السنوات الأخيرة حيث
سجل نموا ملحوظا في مصادره و
نرجة أنها تجاوزت سمانته مليار دولار، وقاربت
7000 مليار دولار، كذلك ارتفعت أرباحه بنسبة 13
النسبة أي حوالي خمسة مليارات دولار. كما
ارتفعت مصادره تلك البنوك بنسبة 13.4
بالمائة، أي أنها وصلت إلى أكثر من 198 مليار
دولار.

وقال الازدي الذي أعلن لك أنه الانسحاب انجز
عبدان المهديين، «لقد انجزنا الانسحاب انجز
صياغة مشروع قانون التشريع الموحد، الموحد،
وكذلك مشروع شوية المفاعلة للبنية العامة،
وننظر انصافها في نهاية العام الحالي، كما
اعلن ان البنوك العربية تسعي لتنشيطها في
الافاق القريبة وتعيد مخطرها وفوقها في
واحد. ولقد اتى ضرورة من الزيد من
الاهتمام بإنشاء صناديق استثمار عربية.
واوضح ان عدد الصناديق التي تم إنشاؤها
داخل اسواق المال العربية بلغ عشرة صناديق،
منها اجمالي رؤوس اموالها حوالي المليار دولار،
وتلك الصناديق تساهم في جذب المخزون المالية
المحلية والعالمية في اسواق النقد العربية وفي
تنشيطها، كما ان تلك الصناديق بدأت تستقبل
المخزونات والاستثمارات العربية في الخارج.
للمال جميعها 678 مليار دولار، وكذلك الصناديق
الاموال الأجنبية لتوسيعها في الافاق المالية
الاستدات المالية العربية.

وكان اتحاد المصارف العربية عقد ندوة حول
تأنيق الاستثمار المشترك ونورها في تطوير
سوق المال العربية في القاهرة خلال حزيران
يونيو الماضي، وحديث الندوة كيفية تطوير تلك
الأسواق والمعوقات التي تحول دون نموها،
أسباب تشنيتها، كما لم يتعلق بمجالات عملها
اجراءات تأسيسها.

هذه المهمات التي تقوم بها البنوك العربية تؤكد على أهمية دورها في هذه المرحلة التي تواجه فيها الاقتصادات العربية تحديات المنافسة فيما بينها، وكذلك التحديات الآتية مع التطورات المتوقعة مع الصبغة الجديدة.



المصدر :

وإحد

التاريخ :

٢٤ يونيو ١٩٩٥

للشركات والخدمات المصرفية والمعلومات

الموقع الوصول إلى اتفاق بشأنه يمنح الدول مهلة عشر سنوات قبل تطبيقه كي تتمكن تلك الدول من تحضير اقتصاداتها ومؤسساتها للدخول في منافسة عامة حسب نظام الأسواق ككل.

واخذ المؤتمرون بالاعتبار عوامل المقاومة الداخلية لتحرير الخدمات، رغم ما لتحرير الخدمات من آثار إيجابية تستند إلى المنافسة، ورأى ممثلو البنوك العربية والأجنبية أن لدن العرب الوقت الكافي لاعادة الهيكلة للدخول في المنافسة، واعادة الهيكلة تلك تأخذ في اعتبارها تغيير السياسات واتخاذ الاجراءات التي تسمح

بتقوية الشركات الخاصة، وتعزيز رؤوس اموال البنوك، وزيادة شفافية تقاريرها المالية، واصلاح أنظمة صرف المصارف، مع برامج تخصيص ثابتة، واستحداث اسواق مالية. وهذه الاجراءات كلها يجب الاخذ بها بسرعة وتنفيذها. وإشأن المؤتمر إلى ضرورة فتح المنافسة داخل الاسواق العربية قبل الوصول إلى فتح المنافسة الدولية أمام البنوك العربية هو فرصة لهذه المصارف لشراء مصارف أخرى وتوسيع نشاطاتها الدولية، لأن البنوك والمؤسسات المالية العربية تمنع من التوسع الخارجي لحد أنها ذات أصل عربي. وأضاف أنه لا بدعسو الدول العربية للموافقة على اصلاحات صناعة الخدمات المالية، كما وبت في جولة «أورغواي» والتحرير المطلق وعدم مراقبة الاسواق المالية والخدمات تعتبر مسألة خطيرة ومضرة.

أما وجهة النظر الألمانية في المؤتمر فكانت في مسا قاله أحد المسؤولين في بنك «برلينر بنك» فولفغانغ ستانبريد، المتحدث الرسمي باسم أحد البنوك الرئيسية في برلين، إذ قال إن تجربة برلين في تخصيص المؤسسات العامة يمكن أن تعيد عددا كبيرا من الدول العربية، فإلمانيا لا تنظر إلى العالم العربي كمجرد سوق للتصدير، وإنما تبحث عن شراكة اقتصادية حقيقية وكاملة معه. بما في ذلك مشاركة المؤسسات الألمانية في استثمارات داخل العالم العربي، خصوصا وأن تحرير التجارة الدولية، بعد اتفاقات «غات»، الأخيرة، وتحرير اقتصادات الدول العربية، هذا كله يسمح بالاستفادة من التسهيلات المتوفرة في العالم العربي.

هذه المعطيات كلها توضح أن الهموم التي تشغل العاملين في حقل العمل المصرفي العربي تأخذ في الاعتبار أن التأثير الخارجي على قطاع البنوك العربية هو تأثير كبير جدا يجب أن يكون في حساب أي تخطيط عربي لاصلاح قطاع البنوك العربية، إذ لم يعد ممكنا العزلة عن العالم، ولا تحديد المجالات التي يتم فيها أي نشاط اقتصادي، بل أن اتفاقات «غات» العالمية إضافة إلى قيام منظمة التجارة الدولية، هذا كله موضع

مدي كبر المسؤولية التي ألقيت على عاتق المؤسسات المالية العربية، أن في حفظ مصالحها الذاتية، ثم في حفظ مصالح الاقتصادات العربية ككل.

وهذا بالطبع فرض على البنوك أن تتقوى وأن تكون ذات صلاحة مرشحة، وهذا أيضا يتم عن طريق تجميع عدة بنوك في إطار بنك مشترك موحّد، الأمر الذي يرفع حجم رأس المال والقدرة الخدماتية، ولقد أدركت البنوك العربية أن الدمج بين بنوك أو أكثر هو البداية لحل تلك الملاءة المالية المطلوبة، فالصراع المالي الناتج عن المنافسة الحادة ستكون فيه الغلبة للقادر، وهذه القدرة تنتج عن تجميع الامكانات المشتركة، وليسست البنوك العربية بقرينة من طرح التجميع والدمج، بل أن أكثر من عشرة بنوك عربية في أكثر من بلد عربي اندمج بعضها مع بعض، وهبطها

من ذلك هو الوقوف فوق أرض صلبة في المنافسة المالية والبنكية الحادة.

التي جانب هذه الهموم العامة لدن البنوك العربية كانت هناك هموم محلية ذات أهمية أيضا لأنها تتجاوب مع ما يحيط بالمنطقة العربية من تغييرات جذرية بفعل عمليات التسوسية التي تهدف إلى تصفيق السلام

والاستقرار في الشرق الأوسط ككل. ومن تلك الهموم ما جاء في تقرير مطول لاتحاد المصارف العربية حول ظاهرة الشيكات المرتجعة والمتأخرة الدفع، وهذه مشكلة تعاني منها دول عربية عدة منها، حسب التقرير نفسه، لبنان والأردن وسلطنة عمان وبولة الإمارات العربية المتحدة، وأشار التقرير إلى أن هذه الظاهرة قديمة/جديدة، لكنها خطيرة تطل اقتصادات عربية عدة. هذه المشكلة باتت تعترض التعامل بهذه الورقة التجارية وتحد من استخدامها كأداة رئيسية للدفع في المعاملات التجارية والبنكية، رغم أن هذه الآداة وجدت لتسحب المتعاملين مخاطر حمل النقود والتنقل بها، خصوصا وأن الاعتماد على النقد في المعاملات تراجع كثيرا.

وبعد أن عرض التقرير تفاصيل المشكلة ومخاطرها وإيجاباتها، أكد على أهمية القوانين التحضيرية للعملاء الذين يترجم شيكاتهم، وتشجيع تداولها بين البنك المركزي والبنوك العاملة في الدول تعاني من تلك المشكلة، والقائمة أسابيع توعية للتشريف بالشيكات وإهميتها ونتائج اعادتها واسترجاعها، والتوقف كليا عن الاخذ بالشيكات للتأخرات التاريخ، سواء للتسليف أو لتسديد التزامات قائمة، مع التأكيد على ضرورة حد السلطات التنفيذية والقضائية على سرعة البت في قضايا الشيكات المعادة، وإلحاق إقصن المعلومات المنصوص عليها في القانون بحق المخالفين.

واقترح تقرير اتحاد المصارف العربية أيضا إقامة جهاز صرف إلى في البنك المركزي في



المصدر : **الشرق الأوسط**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٥

الدولة المعنية، بحيث يتوفر لكل مصرف فرصة ادخال المعلومات عن كل شيك لديه مباشرة بعد تسلمه، وبحيث لا توجد ضرورة لخذ الشيكات إلى البنك المركزي في إطار عمليات التسليم والتسليم، وإنما ترسل الشيكات بالمقبولة للبنك المسحوب عليه مباشرة، وهنا تدق احتمالات إعادة الشيك لعدم صحة التوقيع فحظاً، إضافة إلى ذلك استعمال بطاقات الائتمان «كريدت كاردز» يخفف كثيراً من المشكلة، ويمكن أن يصار إلى استخدام الشيك مع إبراز بطاقة يطلق عليها اسم بطاقة الشيك «شيك كارد» صابرة عن البنك المصير لدفتر الشيكات نفسه، وبحيث تغطي قيمة معينة. وفي هذه الحالة يلتزم البنك بالدفع طالما أن رقم البطاقة مكتوب على ظهر الشيك، وطالما أن قيمة الشيك لا تتجاوز القيمة المحددة على البطاقة. وجاء في التقرير أن كل بنك يمكن أن يزود عملاءه بدفاتر شيكات مع بطاقات، ويقدم مختلف اعتماده على تقييم البنك لهؤلاء العملاء ولقرتهم على السداد.

وفي هذا المجال، قال الأمين العام لآحاد المصارف العربية الدكتور عثمان الهندي أن قضية الشيكات هذه لم تعد تقتصر على دولة عربية دون أخرى، بل الحقيقة أن عدداً من الدول العربية أصبحت يشكو من ازدياد الشيكات

المرتجعة، وتعمل جاهدة لإيجاد الوسائل والسياسات للحد منها.. وأعلن الدكتور الهندي عن أن ندوة دعا إليها الاتحاد تعقد في مدينة صلالة بسلطنة عمان في آب (أغسطس) المقبل لبحث المشكلة والخروج بحلول لهذه الظاهرة الخطيرة. إلى ذلك أكد صندوق النقد الدولي أن الدول العربية تتعرض لضغوط من أكثر من جهة مالية ومصرفية لبدء عمليات التخفيض في حلال البنوك، وقد وضع الصندوق ورقة عمل بشأن هذه القضية، جاء فيها أن 94 دولة ترتبط ببرامج تصحيح متفق عليها مع صندوق النقد الدولي

تشمل بيع موجودات عامة إلى القطاع الخاص في 23 دولة منها، وإشهار الصندوق الدولي إلى أن الدول العربية من بين تلك الدول التي تتعرض لتلك الضغوط.

هذه الهموم كلها، وغيرها الكثير، تعاني منها البنوك العربية، وتجذب نفسها ملزمة بالآخذ بالكثير منها إذا ما أرادت أن تسمير في ركب الاقتصاد العالمي المنخفض في خط سير اقتصاد السوق، أيا كانت النتائج!

لندن - «الحوادث»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الإدارة العامة

الطبعة : ٣٠ مارس ١٩٩٥

أثار الجات على قطاعي الزراعة والصناعة



عبد الله طاهر
الأمين العام لجمعية الصناعيين
بمكة المكرمة

تتضمن هذه المقالة مناقشة أثر الجات على قطاعي الزراعة والصناعة. وتأتي هذه المقالة في إطار سلسلة من المقالات التي تنشرها الجمعية الصناعية والصناعية في مكة المكرمة، والتي تهدف إلى توعية الصناعيين والزراعيين بأثر الجات على قطاعيهم، وكيفية التعامل مع هذه التحديات. وتأتي هذه المقالة في إطار سلسلة من المقالات التي تنشرها الجمعية الصناعية والصناعية في مكة المكرمة، والتي تهدف إلى توعية الصناعيين والزراعيين بأثر الجات على قطاعيهم، وكيفية التعامل مع هذه التحديات.

يعد سبب سقوطات من تصاريح خدمات التجارة الدولية (GATT) التي تم توقيعها في 1994، وهي واحدة من أهم الاتفاقيات التجارية في العالم، والتي تهدف إلى تحرير التجارة الدولية. وتأتي هذه المقالة في إطار سلسلة من المقالات التي تنشرها الجمعية الصناعية والصناعية في مكة المكرمة، والتي تهدف إلى توعية الصناعيين والزراعيين بأثر الجات على قطاعيهم، وكيفية التعامل مع هذه التحديات.

تأتي هذه المقالة في إطار سلسلة من المقالات التي تنشرها الجمعية الصناعية والصناعية في مكة المكرمة، والتي تهدف إلى توعية الصناعيين والزراعيين بأثر الجات على قطاعيهم، وكيفية التعامل مع هذه التحديات. وتأتي هذه المقالة في إطار سلسلة من المقالات التي تنشرها الجمعية الصناعية والصناعية في مكة المكرمة، والتي تهدف إلى توعية الصناعيين والزراعيين بأثر الجات على قطاعيهم، وكيفية التعامل مع هذه التحديات.

تأتي هذه المقالة في إطار سلسلة من المقالات التي تنشرها الجمعية الصناعية والصناعية في مكة المكرمة، والتي تهدف إلى توعية الصناعيين والزراعيين بأثر الجات على قطاعيهم، وكيفية التعامل مع هذه التحديات. وتأتي هذه المقالة في إطار سلسلة من المقالات التي تنشرها الجمعية الصناعية والصناعية في مكة المكرمة، والتي تهدف إلى توعية الصناعيين والزراعيين بأثر الجات على قطاعيهم، وكيفية التعامل مع هذه التحديات.

تأتي هذه المقالة في إطار سلسلة من المقالات التي تنشرها الجمعية الصناعية والصناعية في مكة المكرمة، والتي تهدف إلى توعية الصناعيين والزراعيين بأثر الجات على قطاعيهم، وكيفية التعامل مع هذه التحديات. وتأتي هذه المقالة في إطار سلسلة من المقالات التي تنشرها الجمعية الصناعية والصناعية في مكة المكرمة، والتي تهدف إلى توعية الصناعيين والزراعيين بأثر الجات على قطاعيهم، وكيفية التعامل مع هذه التحديات.



المصدر : المهرار الإقتصادى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٥

لجنة قومية لمتابعة نتائج اتفاقية الجات

■ بحث إنشاء جهاز لحماية
حقوق الملكية الفكرية المصرية

■ نوعية الجهات المعنية بالاجراءات

المطلوبة فى الفسترات الانتقالية

■ تحليل التزامات مصر.. والالتزامات

المقدمة من الدول المختلفة

■ الخدمات المالية.. وانتقال العمالة

والبيئية مازالت محل تفاوض

يقول: محمود محمد محمود

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

لقد سمعت بالاطلاع على المقال الافتتاحى «ملاسم
الجات... من يفكها؟»
فى عدد الاهرام الإقتصادى... تلك المقال الذى وضعتم
من خلاله تصوركم لضرورة «عمل قوى كبير» للبحث
والدراسة والتعامل مع الجات «وفق» رموزها
باعتبارها حجر رشيد للقرن الحادى والعشرين.
واسمحوا لى أن أضع امامكم بعض الجوانب
والحقائق المتعلقة بهذا الموضوع وما اتخذته وزارة



المصدر :

الرجوع إلى : ١٩٩٥

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ يوليو ١٩٩٥

الاقتصاد والتجارة الخارجية من خطوات وبراءات استهدفت تحقيق «العمل القومي» الذي تطالبون به وذلك استمرارا للدور المحوري الذي تضطلع به وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ بداية جولة اوروجواي عام ١٩٨٦ وحتى انتهائها في ديسمبر ١٩٩٣ باعتبارها الوزارة المنوط بها تمثيل مصر في الجات ومنظمة التجارة العالمية.

وأدى في البداية أن أنهى لسيادكم أن مصر قد أصبحت عضوا كاملا وأصليا في منظمة التجارة العالمية اعتبارا من ١٩٩٥/٦/٣٠ وذلك بعد مرور ثلاثين يوما على ايداع وثائق تصديق مصر على اتفاقية انشاء المنظمة والوثيقة الختامية للمنظمة الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة اوروجواي. وتقدير لطبيعة المرحلة القادمة التي يتعامل فيها دور العمل المتسدد الأطراف من خلال المنظمات الدولية المتخصصة... ونظرا لتنوع وتضخم اتفاقات جولة اوروجواي والموضوعات المتعلقة بها وتداخلها في كثير من الأحيان بين الوزارات والهيئات المختلفة... ويفرض ضمان تعظيم الفوائد المرجوة والوفاء بالتزاماتنا وفقا لاحكام هذه الاتفاقات... وحيث أن هناك عددا من الموضوعات ذات الأهمية لما مازالت محل التفاوض في جنيف مثل موضوعات الخدمات المالية بحرية انتقال العمالة وموضوع التجارة والبيئة. واستمرارا للدور المحوري الذي تضطلع به وزارة الاقتصاد، فقد قامت الوزارة بإنشاء لجنة قومية برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لمعالجة نتائج جولة اوروجواي واعاد موقف مصر التفاوضي في الموضوعات محل

التفاوض في جنيف وتضم هذه اللجنة في عضويتها كافة الوزارات المصرية والهيئات والاتحادات لمعالي شركات قطاع الأعمال العام والخاص المعنية بنتائج جولة اوروجواي وتقوم ادارة المنظمات الاقتصادية والدولية والأقليمية بالتمثيل التجاري بأعمال الامانة العامة للجنة القومية. وقد عقدت اللجنة القومية أول اجتماع لها يوم ١٩٩٥/٤/٢٠ في أعقاب تصديق مجلس الشعب على اتفاقات اوروجواي و١٩٩٥/٤/١٦، وبدون الانتظار لاختصاصنا العضوية الكاملة لمنظمة التجارة العالمية والتي تحققت يوم ١٩٩٥/٦/٣٠. وذلك تقديرًا لأهمية المرحلة المقبلة وحرصًا على أهمية الاعداد والاستعداد الجيد لتلك المرحلة.

لجان فرعية

وخلال الاجتماع الأول للجنة القومية برئاسة تم تشكيل تسع لجان فرعية:

- لجنة الوصول للأسواق الخارجية.
- لجنة الخدمات.
- لجنة الجوانب التجارية للاستثمار.
- لجنة الزراعة.

- لجنة التسويات والملابس.
- لجنة التجارة والبيئة.
- لجنة حماية الانتاج المحلي.
- لجنة المواصفات الفنية.
- لجنة الجوانب التجارية لمحقوق الملكية الفكرية.

واسندت رئاسة كل من هذه اللجان الفرعية لأحد السادة من كبار المسؤولين ذوي الخبرة الرفيعة والمتخصصين في الفرع المختلفة وفقا لنطاق عمل كل منها. وتحدد مهام واختصاصات ومجال عمل كل لجنة فرعية، كما حرصت على أن تؤكد للسادة رؤساء اللجان الفرعية اعطاء مزيد من الاهتمام للجوانب التالية:

- اتخاذ اساليب عملية لتعظيم الإيجابيات والاستفادة من الزايات والمزايا التي تسمح بها الاتفاقات وتصديق الجهات المستفيدة والمساعدات المالية والفنية التي يمكن لمصر - باعتبارها دولة نامية - الحصول عليها من الدول المتقدمة وفقا لاحكام الاتفاقات المختلفة.
- التأكد من موامة التشريعات والقوانين وعدم تعارض الاتفاقات



التي تبرمها مصر مع الدول الأخرى مع التزاماتها في نطاق اتفاقات أورو جوى.

● توعية الجهات والهيئات المصرية المعنية بالجوانب المختلفة لنتائج أورو جوى ووسائل الأعداد والمواصلة والتعامل معها.

● اعداد موقف مصر التفاوضى في الموضوعات التي مازالت محل تفاوض في جنيف وذلك بالتنسيق والاشتراك بين كافة الوزارات والأجهزة المعنية حتى يمكن اصدار التوجيهات المناسبة للفرق المفاوضين المصرى في جنيف.

جمع البيانات

ولقد بدأت اللجان الفرعية بالفعل في ممارسة أعمالها ونشاطها بغاطية وتناسق.. وقضت الأمانة العامة للجنة القومية كافة البيانات والمعلومات المتاحة أمام اللجان الفرعية وكذلك التطورات الجارية داخل منظمة التجارة العالمية في جنيف ومسواقف الدول في الموضوعات المختلفة، والإخطارات والتشريعات السارية في الدول الأخرى والتي يهم القطاعات الانتاجية والتصديرية المصرية الوقوف عليها مما يساعدها على تطوير قواعد انتاجها.

وتنازلت هذه اللجان عددا من

الموضوعات ذات الأهمية لاقتصادنا القومى ونذكر منها على سبيل المثال:

● بحث انشاء آلية أو جهاز يتولى حماية حقوق الملكية الفكرية المصرية في العالم الخارجى وبصفة خاصة الحقوق الأدبية والفكرية.. وكما تعملون سيادتكم

هناك بعض التعديلات التي تشير إلى أن هذه الحقوق تقدر بحوالى ٤ مليار دولار.

● وضع وسائل عملية تكفل الاستغادة من جوانب المرونة والمزايا التي توفرها الاتفاقات المختلفة

● حصر احتياجات كل وزارة أو هيئة على حدة من المساعدات المالية والفنية التي تسمح بها بعض الاتفاقات والتي يمكن الحصول عليها من الدول المتقدمة على المستوى الثنائى.

● دراسة وتحديد البدائل لتعظيم الاستفادة من الفترات الانتقالية وتوعية الجهات المعنية بمتطلبات المراحل التالية والإجراءات المطلوب اتخاذها لمواصلة الصناعة المصرية خلال الفترات الانتقالية المتاحة

● تحليل النظم والمواصفات الفنية التي تصدر عن الدول المختلفة لضمان عدم استخدامها كعائق أمام وصول صانراتنا لأسواق

تلك الدول.

● تعريف الصناعة المحلية بالإجراءات الواجب اتباعها وفقا لنصوص الاتفاقات والمسموح بها لحماية الانتاج للطن من الغرق والدمخ الخارجى والتوسعية بإجراءات الوفاية.

● تحليل التزامات الدول المختلفة وجدول التخفيضات الجمركية التي اتخذتها وخاصة التي تهم الصادرات المصرية، وإعلام الاتحادات والشركات والجهات المصرية المعنية للاستفادة من الفرص المتاحة في أسواق تلك الدول.

● تحليل الالتزامات للتقدمة من الدول المختلفة في مجال الوصول

الى الأسواق في قطاعات الخدمات المختلفة التي تضمنتها جداول التزامات هذه الدول، وإعلام الجهات المصرية المعنية بهدف دراسة هذه المجالات وأساليب الاستفادة من الفرص المتاحة.

ولعل النظام التجارى العالمى الجديد والذي بدأ يرسى قواعده مع مجاز منظمة التجارة العالمية يرسخ من مبدأ « العمل القومى الذى تطالبون به سيادتكم في المقال والذي تعمى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على تنفيذه بالتعاون والتنسيق بين كافة الأجهزة المعنية.. فلقد تشابكت الاتفاقات والموضوعات التي تتناولها اتفاقات أورو جوى وتداخلت بالشكل الذى يتطلب منا جميعا العمل المشترك من منطق قومى لتحقيق ما نصبو اليه جميعا من خير وتقديم للاقتصاد القومى. وإن يكتمل هذا الدور بعيدا عن اعلاننا وصحافتنا القومية خاصة المتخصصة منها وعلى تمتعها «الأمم الاقتصادية» الذى اسمهم ويسهم ويكل حماسة وفاعلية في كافة قضايا اقتصادنا القومى سواء بالنشر أو المساهمة الموضوعية في الندوات المتخصصة التي كان فيها لسيادتكم شخصيا دور بارز ومؤثر ■



المصدر : المصراع الاقتصادي

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر والجات

تجارة الخدمات التي قدمتها
في إطار اتفاقية الجات والتي
بدأنا نشرها منذ أربعة أسابيع
وتناولنا فيها قطاع الانشاءات
والخدمات الهندسية وقطاع
السياحة وخدمات السفر
وقطاع الخدمات المالية من
خدمات تأمينية وخدمات
مصرفية.

هذا الاسبوع نقدم
جدول التزامات مصر
لتحرير تجارة الخدمات في
مجال سوق المال والذي
يتضمن ثمانى نقاط هي
الاكتتاب - السمسرة - التجارة
فى الاوراق المالية - المقاصة
والتسوية - التسويق وتنشيط
السوق وإدارة محفظة الاوراق
المالية كما

جدول يتطرق
التزامات مصر
لتحرير الالتزام
تجارية أيضا
الخدمات الى انشاء
صناعات
الاستثمار الجماعية ورأس المال
المخاطر.
ويأتى هذا الجدول ضمن
سلسلة التزامات مصر لتحرير



المصدر : المراسم الاقتصادية

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات والركود الاقتصادي العربي ورؤية اسرائيل السلامية

كتب

اعداد: جمال فاضل

الاسرائيلي بالنطق الذي يفهم والعلمانية التي يعتنقها سياسيا، وهي مخاطبة من واقع ما هو موجود داخل المجتمع الاسرائيلي.

ان على اسرائيل التفكير في اظهار حسن النية، ليس للمفاوضين وليس للزعماء وانما للشعب العربي ويشتتم المؤلف « قراءة في فكر ونبض اسرائيل عن السلام ■ ويسأل المؤلف الاسرائيليين: ماذا انتم فاعلون بالمستوطنات؟ هل يعقل ان تظل مزروعة في

المطاف لمشاكلها، لان المحيط الذي تعيش فيه، حتى ان خضع بمنطق التفوق العسكري سنوات فان حتمية التطور الطبيعي لهذا المحيط انتفاضات اكثر مسمية، واستشهادا يعادل التفوق التكنولوجي بل ويفوقه قوة وتأثيرا.

بقدر ما تعد الدراسة مخاطبة للعقل العربي للفاروس في

سنوات الصراع السلمي، فانها ايضا تخاطب العقل

تحت عنوان رؤية سياسية اقتصادية يقدم عمر عبد الله كامل ثلاثة كتب هي بالترتيب « قراءة في فكر ونبض اسرائيل عن السلام » و « الركود وسبل معالجته في الاقتصاد العربي والإسلامي » و « رسالة الخطر للعالم العربي اتفاقية الجات وحتمية المواجهة » لا يسعى المؤلف في الدراسة لاستقرار سياسي مستقبلي بالمعنى المباشر بقدر ما يحاول اطلاق حزم من الضوء المكثف على الخطوات القائمة... خشية ان يتم تجاهلها في خضم انبهار السلام... كما تم تجاهل نذر التغييرات العالمية الجديدة.

وتؤكد الدراسة بالتاريخ والتحليل ان السلام وان كان مطلبا عربيا ملحا، فهو مطلب اسرائيلي اكثر الحاحا وتوضح الدراسة ان اسرائيل مهما كتلت من اسلحة تكنولوجيا، إلا انها تعرف تماما ان ذلك ليس هو نهاية

رؤية سياسية اقتصادية (٢١)

هذا الفكر العلماني الذي
الطائفة الجاهلية
والتحتمية
المواجهة
عمر عبد الله كامل

رؤية سياسية اقتصادية (٢٢)

الركود وسبل معالجته
في الاقتصاد العربي والإسلامي
عمر عبد الله كامل

رؤية سياسية اقتصادية (٢٣)

قراءة في فكر ونبض
اسرائيل عن السلام
عمر عبد الله كامل



٢٠١٠ / ٢٠١٠

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسلامية والمصادر
التي تركز عليها
وأهمها مفهوم
العدالة في التنمية
والتي تحقق تنمية
شاملة ومتوازنة ،
حيث أن مفهوم
التنمية في الاسلام
يبدأ في مسلمة أن
الموارد كلها مسخرة

لخدمة الانسان بما يضمن
للغدر المسلم ، اشباع حاجاته
الاساسية كلها . اشباع الكفاية
بما يتلاءم باستمرار مع
المتوسط السائد للمعيشة في
الاجتمع .

ويعرض الجزء الثاني من
الدراسة لأولويات ومصادر
تمويل الاستثمار في المنهج
الاسلامي حيث أوضح أن
تصديق هذه الاولويات إنما
يخضع أساسا لأحكام
وتشريعات وردت في القرآن
الكريم والسنة النبوية المطهرة
وأهمها أن الاستثمار في
الاسلام لابد وأن يلتزم بالتزاما
كاملا بقاعدتي الحلال
والحرام ، أما بالنسبة لمصادر
تمويل الاستثمار فهي تشمل -
بجانب المصادر الرئيسية
المعروفة مثل الزكاة والخراج
والجزية والعشور - فهي
تشمل للمخدرات الحقيقية
والتي تعتبر أهم مصادر

الضفة الغربية وقطاع غزة
ومضية الجولان ؟ لا يمكن
بقاؤها فلا يوجد سند قانوني
لأبقائها؟ . أن عملية السلام
تحتاج الى تضحية ،
والتضحية يجب أن تتمثل في
إعادة توطينهم داخل إسرائيل
ويمكن أن ينفع لهم تعويض
عن ممتلكاتهم يخضع من
التعويض الذي يخص
المهجريين الفلسطينيين .

وفي مسألة مدينة القدس
يقول المؤلف أنها مسألة لا تقبل
المساومة في الوجدان العربي
والاسلامي ، وإن يسود السلام
الذهني والصفاء الصدري
لدينا إلا يحل مرض وعادل
أقله أن القدس تظل للشرقية
عربية بما تحتويه من مقدسات
اسلامية ومسيحية ، أو حل
بديل وهو تدويلها .

■ السرعة في إنهاء فرض
الحكم الذاتي على الضفة
الغربية في موعد اقل بكثير
مما هو محدد في الاتفاقيات .

الاقتصادية من وجهة نظر



من فرص العمل والقضاء على البطالة والافتقار بالتجارة البيئية من خلال ازالة كافة القيود التي تحد من انسيابها ■ اعادة تنظيم هيكل التوزيع داخل الدول الاسلامية وللخلف من الاقتصاديات الساكنة وعملية المضاربات سواء في العقارات او في الاسهم والقضاء على عمليات الاحتكار.

■ ضرورة اقامة جهاز لاجباية وتوزيع الزكاة حسب مصارفها، وذلك لدفع دائرة الطلب على المنتجات.

■ اقامة جهاز تأمين حكومي لراس المال المضاطر يقوم بتحصيل الثمن للفارمين، ينق منه على الفارمين من ذوي المشاريع الخاسرة لتشجيع الاستثمار داخل الدول الاسلامية.

ويحاول المؤلف في رسالة الخطر للعالم العربي اتفاقية الجات وحتمية المواجهة.

وهي الدراسة الثالثة والاخيرة ان يجيب فيها على موقعة العصر القادم أو مايعرف بعصر الجات

وحينما يحدد المؤلف سلبيات وإيجابيات اتفاقية الجات في الواقع يتعامل مع حقائق هذه الاتفاقية بتجرد

ومؤسسات التمويل الاسلامية لتعمل جنبا الى جنب مع البنك الاسلامي للتنمية، واخيرا تحقيق التكامل الاقتصادي حيث أصبح ضرورة ملحة في الوقت الحالي الذي يشهد إقامة كيانات اقتصادية عديدة سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو في آسيا ويرى المؤلف :

■ يجب ان تدرك الدول العربية والاسلامية وتسعى نحو الاستفادة المتبادلة من موارد واسواقها من أجل بناء قواعد الانتاجية الزراعية والصناعية على أسس من الترشيد والتطلع للمستقبل

■ ضرورة تحسين مناخ الاستثمار من خلال تخفيف القيود واستقرار السياسات الاقتصادية والتشريعية والضرورية بهدف جذب رؤوس الأموال المهاجرة.

■ للتنسيق بين الدول

العربية والاسلامية فيما يتعلق بأسعار الصادرات المتشابهة منعا للتنافس، والحصول على أسعار جيدة في مواجهة العالم الخارجي.

■ ضرورة قيام سوق اسلامية مشتركة لاحتواء حلقة الفقر بزيادة الانفاق والطالب، وبالتالي توفير المزيد

التمويل تليها التمويل المصرفي والائتمان الاجباري . هذا بالإضافة الى الدين العام والتمويل الأجنبي بأشكاله المختلفة.

وفي الجزء الثالث من الدراسة تناول المؤلف أساليب معالجة الركود في الاقتصاد العربي والاسلامي حيث تعرض لأهم المشاكل التي تواجه الدول العربية والاسلامية والتي انحصرت في فجوة الموارد وتدفقات رأس المال الأجنبي إليها وتزايد العجز في موازين مدفوعاتهما وتصاعد مديونيتهما الخارجية ، حيث اتضح لنا ان جميع الدول

الاسلامية (ماعدا اندونيسيا) تواجه عجزا في ميزان مواردها (الفرق بين مدخراتها واستثماراتها) مما يوضح مدى اتساع حجم فجوة الموارد المحلية وان كان ذلك يعتبر مؤشرا على تنبئها لبرامج استثمارية طموحة.

اختتم المؤلف بحثه بأساليب معالجة الركود في الدول العربية والاسلامية والتي تركزت في استخدام الزكاة كأهم الأدوات المالية الاسلامية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بينها وتعميق دور البنك الاسلامي للتنمية والدعوة الى انضمام المزيد من البنوك



المصدر : المرام الاسلامي

٣١ - يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكتاب : قسامة في فكر
ونقض اسرائيل عن السلام
الركود وسبل معالجته في
الاقتصاد العربي والاسلامي
رسالة الخطر: للعالم العربي
اتفاقية الجات وحتمية
المواجهة

المؤلف : عمر عبد الله كامل
الناشر: ابي للنشر
عرض : اسلام عفيفي

علمي ... بعيدا عن العبارات
«المطاطة» حيث تستعرض
الدول المستفيدة من تلك
الاتفاقية وعناصر استفادتها
.. بل والكيفية التي يتم بها
تلك الاستفادة ثم تحديد
بالضرورة ايضا حجم
الخسارة التي ستعود على
الدول الخاسرة من هذه
الاتفاقية ، ولاتتردد الدراسة
في ان تصد ان من بين اهم
الخاسرين الدول العربية
بواقعها وهي في تلك الخسارة
تحدد عمومييات الدول
الخاسرة ثم تخرج بتحديد
دقيق الى الدول العربية ومدى
حجم الخسارة المحتمل ليس
في قبولها بتطبيق بنود
الاتفاقية وانما من خلال
واقعها الذي يمثل ضعفا
لايتفق مع ايجابيات الجات
نفسها .

ولا ينطبق من موقف مسبق
ضد الاتفاقية، وانما تأتي
منطلقاتها من شرح واف
لواقع الدول العربية المعاصر،
من خلال احصائيات وارقام
محددة ، توضح حجم الواقع
الحقيقي الذي تدخل به الدول



المصدر : **الزراعة المصرية**

٢١ يونيو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :



الخدمات والزراعة المصرية

وفي صياحه مع الدكتور سعد نصار مستشار وزير الزراعة للشئون الاقتصادية سألناه عن الآثار المتوقعة لانطلاق الجات على الزراعة المصرية



قال من المتوقع ان الغاء اساليب الحسم والحماية للمسلح

الزراعية في المجموعة سوف يؤدي الى ارتفاع اسعار سلع مثل منتجات الالبان واللحم والدواجن والزيوت بالإضافة الى القمح مما يعني زيادة قيمة واردات مصر من هذه الدول وبقي دول أعضاء الجات.

وتشير البيانات الى ان قيمة واردات مصر بلغت نحو ٢٤,٤ مليار جنيه منها ٥,٩ مليار جنيه واردات زراعية كمتوسط للفقره من ٨٩ الى ٩٢ بنسبة ٢٤٪ ويهتجر القمح والسكر وزيوت الطحسان واللحم الحمراء أهم هذه الواردات الزراعية للمصري. وإذا أخذ في الاعتبار مقدار التخفيض في الأسعار العالمية نتيجة تنفيذ إتفاقيات الجات

زيوت الطحسان ٥,٢ مليون دولار، اللحم الحمراء ٦٠,٤ مليون دولار أى إجمالى حوالى ١٤٩ مليون دولار بالمقارنة بمتوسط الفقرة من ٨٩ - ١٩٩٢. ولكن يجب ان نعلم أنه يمكن إعادة النظر في هذه التقديرات السابقة كلها ولذا لما قد يترتب على تنفيذ إتفاقيات الجات من تغير في الأسعار العالمية وفقا لتطورات العرض والطلب للدول الأعضاء.

ولا مفر كما يضيف د. نصار من زيادة الإنتاج والصادرات وتخفيض الواردات وذلك يأتي عن طريق الاستثمار في برامج استصلاح الأراضي، وزيادة الطاقة الإنتاجية، وتخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين الجودة وبما ذلك قدرة تنافسية في

سعد العزيز جيه

مع افتراض ثبات الكميات المستوردة من تلك السلع ان نصف واردات مصر من القمح تأتي من الولايات المتحدة و٢٩٪ من استراليا و٩٪ من فرنسا وأن الزيادة الاجمالية في قيمة واردات مصر من القمح كمتوسط للفقرة من ٩٥ الى ٢٠٠٠ سوف تصل إلى ٢٠,٥

مليون دولار بالمقارنة بمتوسط الفقرة من ٨٩ الى ٩٢ أما السكر فإن فرنسا والبرازيل أهم الدول المستوردة له مصر ويتوقع ان تزيد قيمة وارداته في المتوسط بنحو ١٦,٢ مليون دولار. أما زيوت الطحسان فإن سويسرا وهولندا والولايات المتحدة وبريطانيا أهم الدول التي تستورد منها مصر هذه السلع، وتقدر الزيادة في قيمة وارداتها في المتوسط بنحو ٢,٦ مليون دولار وبالنسبة للحسم الحمراء فنستورد من اللانيا والولايات المتحدة وإيران وفرنسا وهولندا وتقدر الزيادة المتوقعة في قيمة وارداتها في المتوسط بنحو ٢٠ مليون دولار. أى ان إجمالى الزيادة المتوقعة في قيمة واردات مصر لتلك السلع الأربع كمتوسط عن الفقرة ٩٥ - ٢٠٠٠ يبلغ حوالى ٦٩ مليون دولار. هذا يفرض تخفيض الأسعار العالمية وثبات الكميات المستوردة. ويواصل الدكتور نصار حديثه فيقول أنه عند أخذ احتمالات التغير في الإنتاج والاستهلاك في الاعتبار، وتقدير للتغير في الفقرة الغذائية من هذه السلع وخلال نفس الفترة من ٩٥ - ٢٠٠٠ بالإضافة إلى التخفيض في الأسعار العالمية يمكن تقدير الزيادة المتوقعة عن نفس الفترة للقمح ٥٥,١ مليون دولار، السكر ٢٧,٥ مليون دولار،



المصدر: ~~الإحصاء~~

١٩٩٥

٤ أغسطس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شارك د. عصمت خضر رئيس مجلس إدارة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في مؤتمر بمدينة اسطنبول بتركيا حول "استراتيجية الجودة الشاملة في المصارف العربية لمواجهة المنافسة وتحسين وتوزيع الخدمات المصرفية". كما قام بزيارة البنك الزراعي التركي. ويقول د. خضر:

إن أسلوب إدارة الجودة الشاملة يعد أحد أساليب الإدارة الحديثة فهي تعد استراتيجية جديدة تسمى إلى تحقيق متطلبات العملاء. من خلال تقديم أفضل الخدمات وأجود المنتجات وخلق مناخ أفضل للعمل لللائم لتعظيم العاملين وتحقيق الأرباح. وهذه الاستراتيجية الجديدة تم تطبيقها منذ عهد قليل من السنوات في عدد من الشركات والمصارف والهيئات بهدف وضع نظام الإدارة يتراكم مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما تتمتع به من منجزات متنامية بوضع اتفاقية الجات وما تفرضه من التزامات بواجب البنية التحتية بالجهود للنتج وترسيخ النظام المصرفي.

وهذا الفكر الجديد لتطوير الإدارة لا يشتمل فقط على فكرة الجودة بالمعنى الشامل ولا يقتصر على الأداء في العمل وتطوير المكان والمناخ فحسب ولكن يعد أيضا يشمل تطوير العلاقة مع العميل والتجويد بالصورة للكاملة واستنباط أنظمة الخدمات تتصامى نظام الأيزو في السلع.

حسن خضر: إدارة
جديدة في عصر
الجات



المصدر : الإحصاء

التاريخ : شهر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رفع القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في ظل التطبيق العالمي لأنظمة «الجات» وتحرير التجارة الدولية



ولمتطلبات كل سلة من الحوافز التصديرية وأن جانباً مهماً من الحوافز التصديرية يرتبط بتوفير المبررات التكنولوجية لهذه الصناعات ومساندتها في عمليات تحديث الإنتاج وتطويره، وكذلك عملياتها التسويقية الخارجية.

وصرح المصدر الاقتصادي المسئول بأن الجوانب الخاصة بالتغالبية الحيات الربطه بالإنتاج الزراعي وتزويجهما ارتفاع فساتورة البودوات من السلع الغذائية والزراعية خلال السنوات القادمة تتطلب تدابير حذرية في مجال الزراعة المصرية وتكثيف الجهود في مجال التوسيع الزراعي وتوفير الاستثمارات اللازمة للتصنيع الزراعي والاستعمانة بالتكنولوجيا المتطورة في مجال الإنتاج الزراعي مع التركيز على إجراءات فعالة للقضاء على الفاقد والضياع الزراعي، خاصة في مجال الخضار والفواكه التي ترتفع معدلات بصيرة واضحة وتتميز في بعض المنتجات إلى نحو ٩٠٪ تتلف ويساقط التنمية والتطوير والمصادر بالإضافة إلى عدم توفر القدرات اللازمة للتصنيع والتخزين الدراسات لمجموعة من الدراسات الجديدة، وكذلك تحديد حجم الاستثمارات اللازمة للتصنيع والتطوير وأدائها والسياسات اللازمة لتوفير التمويل اللازم للخطط والبرامج الجديدة وللتصدير التي سيتم إقرارها في توفير التمويل للأفراد والقطاع الخاص.

وصرح مصدر اقتصادي مسئول بأن في مقدمة التأثيرات التي تتم دراستها وتحديد الطول اللازمة لتوليفتها مايرتبط بتحقيق التعريفية الجمركية في حدها الأقصى، وكذلك الحدود المختلفة للتعريفية على السلع المختلفة والصناعة طبقاً لأمنيتها للإنتاج والاستهلاك والخدمات، حيث سيتم تخفيض الحد الأقصى نسبة ١٠٪، وكذلك تخفيض معدلات التعريفية المختلفة القائمة حالياً بنفس المعدل وماينظر أن يتبعه من تخفيضات أخرى في المستقبل بنفس المعدلات حتى يصل الحد الأقصى للتعريفية إلى ٩٠٪ مع بعض الاستثناءات التي ستظل في مدتها الحالية.

وأشار المصدر إلى أن تعديلات التعريفية الجمركية سيراى فيها في المرحلة القادمة إجراء تخفيضات على جمارك ومستطومات الإنتاج بصورة واضحة للمساعدة في تخفيض تكلفة إنتاج السلع المحلية ورفع قدرتها على المنافسة في السوق الداخلية مع تدعيم النظم المحلية حالياً التي تعطي إعانات كاملة من الجمارك وضرائب الجمارك على مكونات الإنتاج المستوردة التي تستخدم في السلع التصديرية.

وأوضح المصدر أن في مقدمة المقترحات الحالية لدعم الإنتاج الصناعي المصري وعلى الأخص الإنتاج الصناعي التصديرى مع حوافز امتيازاً من السنة المالية القادمة ١٩٩٧/٩٦ لمجموعة من السلع الصناعية التصديرية للغة حتى تتمكن من المنافسة فى أسعة الطاق في الأسواق العربية والإفريقية والدولية وأنه يجرى حالياً دراسة القواعد التي سيتم بناء عليها تحديد معايير أهمية السلعة الصناعية التصديرية.

علم الأسبوع الاقتصادي، أن الحكومة تبنت حالياً وبصورة تفصيلية تأثيرات اتفاقية الجات على جميع الأنشطة الاقتصادية في مصر ولهدف الدراسات التفصيلية إلى الهدنة إلى تحديد السياسات والإجراءات الجديدة التي يجب تنفيذها وتطبيقها خلال الفترة القادمة لرفع القدرة التنافسية

للاقتصاد المصري في مواجهة متطلبات اتفاقية الجات من تحرير للمعاملات وتفتح للسوق المحلية وإنهاء إجراءات الحملة المضادة.



لامخاوف على الاختراعات في ظل اتفاقية الجات

اجرت الحوار - رشا عفيفي

في حوار أجرته « الجريدة المصرية » مع الدكتور محمد سعاده نائب رئيس أكاديمية البحث العلمي عن مستقبل الاختراعات المصرية خاصة بعد إنفاذ اتفاقية الجات الدولية والتي تضمنت الحرية الفكرية بالاتفاقية

التسهيلات الجديدة للتسجيل الاختريعي والمبتكرين بها هو ١١ مليون براءة اختراع داخل

مقالة اختراعات الدواء

في البداية أكد الدكتور محمد سعاده أن هناك مخاوف كبيرة من إتفاقيات الجات وخاصة التحديدات الكبيرة في حق الملكية الفكرية ما يهدد صناعات حيوية وهامة كصناعة الأدوية في مصر ، ويوضح هذا الحق يتم المصالح في شراء براءات الاختراع الدولية وبالتالي سيتوقف سعر الدواء ويؤثر في الخصصة أمام شركات

الأدوية الأجنبية متعددة الجنسيات لاتخاذ قراراتها في التصنيع واحتكارها . وبعد عدة مناقشات ودراسة كافية مع المسؤولين المصريين اتفادوا على مصر من إتفاقيات الجات حيث تم توضيح العديد من الجوانب لنا ولانعتقد ان هناك مسئول يوقع على إتفاقيات فيها أضرار لبلده أما العديد من صناعات الدواء ومايتربط على حق الملكية الفكرية هو مايتعلق على زمن الحصول على حق الحصول ببراءات الاختراع من ناحية الشركات الأدوية العالمية

والآن سيتم تحديد نسبة التي تحصل عليها المخرج قبل الحصول على اختراعه حفاظا على الاختراعات المصرية

واكد ايضا ان الاختراعات ليست خدمة ولكنها تنمية تكنولوجية لأن التطور لا يطور ولا في الاختراعات ... وهناك رسالتي لنشر العلم أما عن طريق نشر البحث في مجلات علمية وهذا يستلزم وقتا طويلا سنتين على الأقل أو عن طريق تسجيله في براءات الاختراع ومحاولة استغلال هذه الفكرة إيجابياها الآخرين أو إنشاء ورشة أو مصنع لتتدوير الفكرة

حماية الاختراعات

ويضيف ... عن طريق جهاز براءات الاختراع المصري يتم حماية الاختراعات بعد الموافقة على التسجيل ثم يتم البراءة والتي بمقتضاها يحصل على حماية لمدة ١٥ سنة وليس مصنع أو شخص أو بديل أو يتناول

فكرة الاختراع خلال هذه الفترة وفي ظل القانون الجديد تستمد فترة الحماية من ١٥ سنة ٢٠ سنة . ويضيف أيضا أن الاختراع لا بد ان يكون له جدوى اقتصادية وإمكانية التطبيق الصناعي والجهاز يربط بشكل الاختراعات التي

تتميز بجدوى الواصفات لحماية وتطبيق هذه الاختراعات . وأكد انقتا نصف مليون دولار في الخمس سنوات الماضية على الاختراعات بدمونه من الأمم المتحدة استخدمت في عمليات التحديث والتطوير مثل شراء الآلات وأجهزة الكمبيوتر مما نتجت من مكتبة بها الآن ٢١ مليون براءة اختراع خلال ١٥ عاما للضحية ... هذا بالإضافة إلى الوزارة السكينة لهذا الغرض التي يتم من خلاله تشجيع المصنفات الدولية والمشار إلى التطويرات

الصافية في هذا المجال يجري حاليا بحث مشروع قانون مدة الحماية في ٢٠ سنة بدلا من ١٥ سنة أما بالنسبة للاعمال الأدبية والفنية ستكون ٥٠ سنة وهذا الاختراعات صعيته سيتم حمايتها كاختراعات مثل الإلكترونيات والوقود السبب في ذلك يرجع إلى أن هناك فروع صعيه من العلم يكون التطوير فيها سريع فمن الممكن في تلك المجالات ظهور مايزيد على شراء اختراعات في كل فرع على مستوى العالم

تسريع الاختراعات

كما يجري حاليا تجمع فروع الملكية الصناعية في جميع فروع الملكية الصناعية تنقسم إلى براءات الاختراع وهي تابعة للأكاديمية والقانون العلاقات التجارية وهي تابعة لوزارة التورين والمالية التماثل الصناعية والرسوم الهندسية وهي تابعة لوزارة الصناعة وسيتم جمع هذه الأنواع في مبنى واحد وكل فرع سيكون مسئول بأحد بديهة وكل وزارة تسهيلات المختصين

ويضيف هناك تسهيلات للمخترعين من خلال جهاز تنمية الاختراعات حيث يبنى الابتكار وصناعة النموذج الأول له ويعرضه في المعارض الدولية والعلمية وحصلها على جوائز في هذه المعارض . وذلك يتم لنا سنويا أكثر من ١٢٠٠ طلب براءة اختراع وتسعى الوزارة لتعالي ٢٠٠ في ٢٠٠٩ منهم ١٠٠ حوالي من ٤٠٠ الذين عليه يمكن الحصول على براءة الاختراع إن

يتم الحصول على قرض من البنك بخصيصة عرضة على القطاع الخاص لتسريع



المصدر : الإهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر والجات

نصل

هذا الأسبوع
التي نهائية
عرض التزامات مصر في
مجال

جداول
التزامات
مصر
لتصريح
تجارة
الخدمات
والذي
بداننا
ومنذ

والجدول الذي تعرضه
هذا الأسبوع هو جدول
الالتزامات في مجال
خدمات النقل البحري
الدولي متضمنا نقل
الركاب والبضائع وكذلك
الخدمات المعاونة للنقل
البحري كتطهير الموانئ.

خمسة أسابيع
باستعراض مجالات
الخدمات المختلفة من
انشاءات وخدمات
سياحية وخدمات مالية
من تأمين وخدمات
مصرفية وخدمات سوق
المال وقمنا فيه الجداول
التي تقدمت بها مصر
وحددت فيها شروط توريد
الاجانب لخدمات في تلك
المجالات المختلفة.



المصدر: السوفيس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧ أغسطس ١٩٩٥

الاتحاد العربي للنقل يبحث تطبيق اتفاقية «الجات»

طرابلس - وكالات الانباء:
يمتد في طرابلس الشهر القادم
للؤتمر العام للاتحاد العربي لعمال
النقل. وجهت لهيئة الدعوة لكافة
للنظمات النقابية لعمال النقل البري
والبحري والجوي لمضور للؤتمر
الذي يرأسه بهير محمد الشريف
الأمين العام للاتحاد. يتفق للؤتمر
تأثير تنفيذ اتفاقية الجات على
تطور خدمات النقل والخدمات
البحري لوسيلة للطروحة في
مجالات النقل بالمنطقة.. كما يبحث
للؤتمر تطورات قضية لوكيربي.



المصدر : الإهرام المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ أغسطس ١٩٩٥

سرقة المعلومات.. نوع جديد من
الحروب تتعرض له كافة الدول متقدمة
أو نامية.. هذه الحرب الشرسة مجالها
دنيا الكمبيوتر. وتقوم بها عصابات
منظمة تخصصت في هذا النوع من
الجرائم.

□ بعد دخول مصر عصر الكمبيوتر:

التشريع .. هل يواجه حرب



- تعميم أجهزة الكمبيوتر يتطلب
- حماية كاملة لضمان عدم سرقة المعلومات الهامة
- مطلوب تشريعات جديدة
- توفر الأمان لنظم المعلومات المصرية



فرغم عبثة هذا التطور التكنولوجي الذي يمتثل في هذا الجهاز اللوجستي إلا أنه يواجه بهجمة خطيرة أداتها الجرائم المنظمة لاسترقاق شبكات الكمبيوتر والاستيلاء على محتوياته من مخزون معلوماتي بالإضافة إلى انتشار الفيروسات الخطيرة لبرامجها والتي تنفق خطورتها خطيرة الحروب لأنها تملك جهوداً ضخمة بذلت طوال أعوام ليست بالقليلة لتشتت، أما هذه المصنوع من المعلومات والبيانات الدقيقة الأمر الذي يهدد بظواهر شغب، وأمام تعرضنا لأشعب عملية اغتصاب لأسرارها الدقيقة والخاصة.

وبعد دخول عصر الكمبيوتر وتعميمه في مختلف مؤسسات الدولة وفي مراكز المعلومات ومراكز اتخاذ القرار في مصر أصبح من الضروري علينا معرفة كيفية حماية ما نقوم بتخزينه من معلومات تمثل أدق أسرار الدولة في كشافة المجالات بعد أن تحولت سرعة معلومات الكمبيوتر إلى أحد أهم مهام أجهزة التجسس والاستخبارات. فيما يمكن أن نسهم حرب الكمبيوتر وهذا ما يؤكد أحد هشام فتيل الاستعدادات كالحية الهندية بجهازة القاهرة ومقر مركز المهرجانات القديمة قالاً: لقد بدأت حرب الكمبيوتر منذ اليوم الأول لاستخدامه لقد كتب رائد أجهزة الكمبيوتر في عام ١٩٦٩ من نتائج برامج الكمبيوتر والأجهزة التي تستعمل نفس الدائرة لتخزين المعلومات الأولية التي يستخدمها البرنامج وانتشار ظاهرة نال البرامج من البرامج الأصلية

الأسر الذي مهد الطريق لبعض أجزاء تبديل معين من ترميز المعلومات ولكه الشفرة الخاصة بالمعلومات المخزنة مما يؤدي إلى القضاء على البرامج الأصلية وما تتضمنه من كود معلوماتي وبيانات. ولم يتوقف الخطر عند هذا الحد بل تنافس ظهور ما يسمى بفيروس الكمبيوتر عندما وجدت الحرة الاقتصادية في مجلة هيرفودس، بأن الفيروس الذي خرب فيه معلومات على مدى ٦ سنوات قد أصاب المعلومات على وجودها فوسمى والنا، أيضاً وفي الأيوبر التابعة الثانية كان هذا الفيروس قد أصاب ما يزيد على ٢٥ ألف فيروس كمبيوتر من منا بدأ الانتخاب لظهور هذا الفيروس اللهي.

تطورات ملاحقة

ولقد طارت تطورات ملاحقة على الكمبيوتر تمثل طارة علمية هائلة في هذا المجال إلا أنها تتميز سلاحتها ما يحين تغيراً لغزيتها الفائقة الأمر الذي أدى إلى استخدام الكمبيوتر كأداة خطيرة من أدوات الجاسوسية المعلوماتية والتغلب على الاختراقات وكشف أدق أسرار الحكومات والشعوب والمخبرية عليها.

وما يسمى بالاستعمار الرقمي الجديد ومن بين هذه التطورات نظام الإنترنت الذي يشبه الجوص شبكة الكمبيوتر التي تنطوي كوكب الأرض في عام ١٩٩٤ ومع ظهور الشبكة الدولية للاتصالات بدأت فكرة الإنترنت في الانتشار وهي تقوم على مبدأ أساسي وهو التداخل الحائقي المعلومات من خلال أي محور رسمي أو خاص من خلال شبكات عديدة متداخلة يشترك فيها الأفراد والهيئات الأمر الذي أدى إلى سهولة اختراق أجهزة

الكمبيوتر والاستيلاء على ما بها من معلومات دقيقة أو الغشاء عليها مواتياً وقد بدأ استخدام هذا النظام عام ١٩٨٨ عندما ربح الكمبيوتر الأمريكيون في وضع نظام للاتصال بسمد أمام أي هجوم أو اختراق خارجي حتى ولو كان هجوم فورياً بحيث أنه في حالة قطع الطريق الرئيسي للاتصال لبيان الجسومات الصغيرة العربية التي تمثل جراً من الشبكة الرئيسية والتي تحصل عنوة وأعداء سويت تلك على مدى شفرة معينة

وقد تم إرسال في وجهتها وتفعلاً. وقد ساهم الأكاديميون ورجال البحث في تطوير هذا النظام الذي يتكتم من تبادل ليس الصوت فقط مثل الهاتفين ولكن الكلام المكتوب والصور والرسوم والدينامية والارتدادية وهذا ما استطاع نظام الإنترنت تحقيقه من خلال تال فاف سموية في مقال علمية واحدة يتناول الفيروسين في فترة زمنية سابقة ورغم هذه الشفرة العلمية إلا أنه قد ورد في إحدى المراسلات المصرية في مجال مطبخ الأكاذيب في العالم أن هذا النظام الجديد كالمزج والشركات والمستشفيات إلا أنه من ناحية أخرى سيؤدي إلى دمار فكرة القوة الذرية بشكلها الحالي لأن «البايت» وهو وحدة المعلومات تستطيع الحروب من جميع أجهزة الرقابة عنه استغلتها أو اختراقاً بشبكها وبالتالي أصبح هذا ليس له وإن أصبحت الحروب التي ترتكز من خلاله ليس لها أرض المحاكمة وعلى مستوى للتل تعرض للتنبؤات الأمريكي التي أكثر من ٢٠٠ ألف حالة اختراق.

جرائم الكمبيوتر

ولكن جرم يتم ارتكابه جرائم الكمبيوتر وسرقة المعلومات وإساءة إمكانية مقارنتها بوضع - أضعف هشام فتيل هذه التنبؤات ويقول له يتم اختراق أجهزة الكمبيوتر وسرقة ما بها من معلومات من خلال طرقتين الأولى كالتف من كلمة السر أو الشفرة الخاصة بالمشغلة، والثانية المعلومات التي يتم تضمين الكمبيوتر وهذا النوع من التجسس يصعب التحكم في إلا من خلال تدبير كلمة السر الخاصة بكل جهاز على قدرات زمنية متفاوتة حتى يصعب اختراقها وكافة أثناء الاختصاص الفائقين على تدبير أجهزة الكمبيوتر حتى لا تتسرب كلمة السر إلى السان

أحد المايكسي بيهوسات الكمبيوتر وهي من برامج مثل برامج الحساب التي التطبيقية الأخرى ولكه يختلف عنها في أنه مصمم بواسطة أحد المبرمجين لتطبيق أهداف تدميرية بواسطة الحقائق السرور حسية في نظام الحساب والاستيلاء على ما فيه من معلومات ويشير برنامج الفيروسات بذكرته العالمية على تعديل تركيب البرامج الأخرى من طريق الاندماج فيها والارتباط التي بها فضلاً عن تغيير البرامج التي سجلت أصليتها والتركيب على السليم منها وقد بدأت بعض الشركات غير المتخصصة في إعداد برامج الكمبيوتر على استخدام برامج الفيروسات لتوفير الخدمات الكبرى وأصليتها في برامجها والكشف عن أسرارها

ومثل تنفيذ برامج الفيروسات من خلال برامج الحماية وبمجرد تشغيلها حيث تتناقل الفيروس من جهاز إلى آخر عند تكرار التشغيل مع كل برنامج جديد

ويقال في فيروس الكمبيوتر هو أحد برامج الحماية لكه الأنجاز - محسوساً - المعلومات التي يحملها مستقل معرضة للتلوث إذا تسلل إليها فيروس خاصه وإن السراح الجديد الذي يواجهه من سلاح الفيروسات هو تصغير أو إلغاء معلومات الجهاز والبدء من جديد في التخزين المعلوماتي بما يعني شياخ للمعلومات المتوفرة من قبل

الفيروسات أنواع

ويشير د. أحمد هشام فتيل إلى تعدد أنواع فيروسات الكمبيوتر فهي كثيرة للغاية فبالا من أهم الفيروسات التي نالت شهرة عالمية هو فيروس مايكس انجول الذي عند إنشائه في السادس من مارس العام الموافق ميلاد الفنان الإيطالي وهو لحن فيروسات التي استهدفت القضاء على ذاكرة الفنية السميلة وفي نهاية عام ١٩٨٨ استطاع العالم الأمريكي الشاب روبرت تايان سويس أن يزرع فيروساً في شبكة مايكس أدى إلى تعطيل ٦٠٠٠ جهاز كمبيوتر في كولومبيا وستاغفورد ومعامل أيريس مورد ومعمل الجيش الأمريكي لإنتاج الصواريخ الفضائية وجهاز مركز أبحاث وكفا «ناسا»

كما يوجد فيروس اسمه سكوير، نشهر على ملك جهاز «أبل» ماكنتوش، تم انتشار في أجهزة شركات أخرى ومؤسسات حكومية مثل شركتي هيويت واكرزو ووكفا القضاء الأمريكية «ناسا» وجيش القوات الأمريكية

وفي أكتوبر عام ١٩٩١ ظهر فيروس آخر يسمى «مور» المعلومات وهو مؤلف من ثلاثة برامج متتالية وهو قد بدأ برنامج ٢٧ مليون جهاز ميكرو كمبيوتر في أنحاء العالم وكان أول ضحايا هذا الفيروس



المصدر: **الأسماء**

التاريخ: **١٢ أغسطس ١٩٩٥** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جهود مصرية لتعديل التزامات انتقال العمالة في إطار الجات

تمضي مصر من خلال المفاوضات التي تجري في جنيف إلى تعديل الالتزامات الخاصة بانتقال العمالة. وذلك في إطار اتفاقية الجات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي حيث من المقرر إدراج هذه الالتزامات في جدول التزامات الدول. ولعل منغوب الأفرام أن مصر ستكون من الدول المستفيدة بما ستقدمه الدول المختلفة من التزامات جديدة في هذا المجال. حيث من المقرر إدراج نص يسمح لوزير القوى العاملة باستثناء مورد الخدمة الأجنبي من شروط نسبة الـ ١٠٪ الخاصة بعدد الأجنبي لللازم من التوريد الخدمة في أي وحدة



الغلات: الأغنياء يزدادون غنى والفقراء... فقراً

الشرق الأوسط

الاعتماد الذي تروج له الدول الصناعية الكبرى، من تحرير التجارة الخارجية الدول في إطار اتفاقية «الغات» سيؤدي الجبال التجاري العالمي، نتيجة ما يقل عن ٢,٥ في المئة سنوياً، ما يفتح الباب أمام سيطرة العمل لتبادل السلع بين الأسواق واسعة من أن يبعد الأدنى من الصادرات الزراعية، وإلغاء التوائج السنوية للاستيراد.

ومع أن هذا الاعتماد يتشارك فيه غالبية دول العالم التي تلحق الاتفاقية، أو تلك التي تلحق إلى الانضمام إليها، فإن شدة مخاوف واسعة من أن تصاحب الاتفاقية في زيادة غنى الأغنياء، وتكريس فقر الفقراء.

واللافت أن هذه المخاوف لا تقتصر على الدول التي تحرير نفسها متضررة من انفتاح حرية الاستيراد والتصدير، بل تغير عنها جهات في دول مستقلة، مثل منظمة «التجارة» ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) إلى منظمات ومراكز أبحاث اقتصادية وطنية.

وتستند هذه المخاوف إلى اعتبارها أن الذين عليها من المساعدات والجهود التي تقبل الدول على الأقل الآن، لا يزال في الدول الفقيرة المصنعة على أنها الأقل نمواً (مجموعة دول الـ ٨٩) لم تستطع تحقيقها من الأهداف التي أعلنها المانحون، بل العتية أنها بطلت في خلال العقدين الماضيين، ما حصل هو العكس، إذ تراجعت مستويات النمو الاقتصادي فيها إلى ١,١ في المئة أوسط التسعينيات، في مقابل ١,٦ في المئة متوسط

التنوع في أولئك النصف نفسه، وإذا في المئة في الشائعات، ما يعني من وجهة النظر هذه، الدول الصناعية التي تولد عند سكانها من ٥٥٠ كانت تنمو بآلات أكثر فاعلية في التسعينيات، وما وحسب التغيرات التي أجريته «التجارة».

لخبر، فإن التدهور الاقتصادي في أفريقيا، ودول العالم كـ ٢٨ (٣١ دولة منها في أفريقيا، ودول واحدة في دول في أفريقيا)، نتج عن انشاع القوة بين زياتين النمو الاقتصادي الذي لم ينجحوا متوسطه ١,٥ في المئة سنوياً، في مقابل الزيادة السنوية التي بلغت ٢,٨ في المئة، ما يعني أن هناك فجوة جدياً بمعدل ١,٣ في المئة، وثباتا التدهور من تحقيق نمو ليجاني تحديق نمو سلبي على اقتصاد البلدان المازحين.

لما الاعتماد الثاني فيتصل، وفق التقرير نفسه، بالتراجع الذي حققه القطاع الزراعي، في مجموعة الدول الـ ٨٩، وهو القطاع الذي يمثل ٥٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي فيها، عما يولد حوالي ٢٥ في المئة من الصادرات، التي جالت استخدامها ٧٠ في المئة من العمالة الوطنية.

وليس خبراء «الفاو» التدهور الذي يسجله القطاع الزراعي في البلدان الأفقر «الزراعة» واستمرار الاعتماد على الأساليب البدائية في الإنتاج واستغلال البازر غير المؤهل، ثم الجفاف الذي

أصاب الكثير من البلدان، والأمم غنياء البساتين، التسويق، ما يشجع على إلقاء أسعار غريبة الصادرات الزراعية الأساسية متدنية إلى الحدود التي تجوز عن تغطية التكاليف.

وحسب التقديرات التي أجريتها «الفاو» فإن حكومات غالبية الدول الفقيرة لجأت إلى حظر محسوبة فعالية السياسات التي قلصت الدول الغنية إلى أعداد ضئيلة، الأولى دعم القطاع الزراعي، سواء عن طريق توفير عناصر الإنتاج أو تأمين نقل من التكاليف، أو من طريق دعم أسعار المنتجين، الأمر الذي شكل حيلة تقليلاً على موازنتها العامة.

لما الصيغة الثانية فكانت التخلي عن دعم القطاع وتزج بالزراعيين بإيجون تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، الأمر الذي سلك إلى حد بعيد في تحول الكلايين منهم إلى قطاعات أخرى، ويركز خبراء «الفاو» على ضرورة توسيع دور الحكومات في رفع كفاءة الإنتاج الزراعي، وتحسين البساتين، إلا أنهم يؤكدون على دور خاص للدول الصناعية، ألا أن ازادت فعلاً على توسيع حصة التجارة الحرة العالمية بصورة أكثر كفاءة، وهو ما يتسلسل بالحاجة إلى زيادة مساعدتها، لكن أيضاً إلى اشتغال المجال في أسواقها الزراعية، أمام استقطاب الصادرات الوطنية تحسين عالمياً، وهو ما يستلزم جزمة سريرية



المصدر : **المرام**

10 أغسطس 1990

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القانون المصري للجات

د. حسام لطفى

استاذ قانون للنظر الصغير
كلية حقوق بنى سويف جامعة القاهرة

وكانت ارجو الاتساق مصر على هذه الاتفاقية قبل ان تصدر تشريعاتها الداخلية وتضمنها ما يبيحها من الاستثناءات المقررة فى اتفاقية الجات لصالح البلدان النامية. لاسيما وقد ورد فى تقرير الحكومة الذى عرض على مجلس الشعب لتقرير الانضمام الى اتفاقية الجات ان مصر ان تتردد فى الاستغناء من كل الاستثناءات الواردة فى مجال الملكية الفكرية بما يحق للصناعة الوطنية ، ولكن أما وان هذه الاتفاقية قد صارت نافذة فى مصر ، فإن المنطق يقتضى أن تسرع مصر - فى أقرب فرصة ويحد المصري الأول من يناير سنة 1991 صرعه بده

للتزام الدول الأعضاء فى الجات ، بتطبيق لمكاتها - باستعمال حقوقها للضرورة فى الاستغناء من الفقرات الانتقالية التى وضعت تحت تصرف البلدان النامية حتى تعيد تشكيل بنيتها الادارية والفنية والاقتصادية

وليس فى التراخي فى استعمال هذه الحقوق إلا إهدارا لحقوق تضررت للبلدان النامية بعد خلافات حامية الربط خلال دورة ايرجواى لتحليل اتفاقية الجات نظير تنازلات قدمتها هذه البلدان لصالح الدول المتقدمة وأن يكون جزءا هذا التراخي إلا الأعمال للفرد المباشر لاتفاقية الجات بكل ملاحقتها فى مصر منذ نوب او شروط. فهل هذا هو ما نسعى إليه ؟

انضمت مصر الى منظمة التجارة العالمية القائمة على تطبيق اتفاقيات الجات ، بما فى ذلك الاتفاقيات التى وردت فى الوثيقة الختامية للمنظمة نتائج جولة أيرجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، والواقعة فى مراكش بالقرب من 14 من أبريل سنة 1994 ، وصديق وزير الخارجية على الانضمام فى 17 من مايو سنة 1990 وجعل نظام هذه الاتفاقية يرتد إلى اول يناير سنة 1990 ، ونشرت الاتفاقية وملاحقتها وقرار التصديق فى العدد 24 (تابع) فى الجريدة الرسمية الصادر فى 10 من يونيو سنة 1990 ، وبذلك أصبحت الجات مصرى طبقا للمادة 161 من الدستور المصرى الحالي الصادر عام 1971 والتي تجعل لاتفاقية دولية قوة القانون الداخلى بعد التصديق على قرار الانضمام اليها ونشرها على الجريدة الرسمية فإذا ما افترضنا أن اتفاقية أعضاء مجلس الشعب قد وافقت على رغبة هذه الاتفاقية لسيما ما فيها من مصر اعطيان من أول يناير سنة 1990 ، نؤكد أنه لا توجد حاجة إلى تعديل أية تشريعات وطنية فى مصر ، حيث أصبحت الجات وملاحقتها قانونا ملغيا مصرى واجب النفاذ من هذا التاريخ.

وقد غابت هذه الحقيقة القانونية ، التى استقر عليها فقهاء القانون الدستوري فى مصر وقضاء محكمة النقض وإفتاء مجلس الدولة ، على من يسعى لتعديل القوانين المصرية الحالية لتتواءم مع ماورد فى اتفاقية الجات وملاحقتها. ولم يمد مقبولا سوى إصدار التشريعات للناسية بما جعل مصر تستفيد من الخيارات التى وردت فى هذه الاتفاقية وملاحقتها لصالح الدول النامية.

ولعل أحد أهم الآثار للترتبة على ذلك هو انهيار مشروع قانون براءات الاختراع الجديد الذى كانت تحاول مصر أن تستفيد منه فترة انتقالية تمتنع فيها عن توفير حماية براءات الاختراع فى مجالات المنتجات الكيميائية والزراعية والصناعية لفترة قصصا عشر سنوات ، وذلك نظرا للاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالبلدان الأعضاء. نمو والعقبات الاقتصادية والمالية والادارية التى تعاني منها ، وحاجتها للسرية لنقل قاعدة تكنولوجية قابلة للاستمرار على حد تعبير المادة 66 من ملحق الجات الخاص بالملكية الفكرية.



المصدر: الأمانة العامة

التاريخ: ١٢ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بور سعيد في مواجهة الجات

المتفائلون:

لا

خوفاً!

الحق في الانتعاش عن استيرادها.. وهذا الحق سار بالنسبة للملايين الجائعة حتى عام ٢٠٠٢ لأن قاسم بورسعيد فرصة لتجديد إنتاجها من السلع لتتوصل بها إلى القدرة على منافسة الوارد منها بعد التراجعين المتكررين إذ سيكون على مصر وقتها فتح أبواب استيرادها ولها لشعوب اتفاقية الجات، ولينا حالياً تجارب ناجحة في انتاج وتجديد بضعة السلع التي انتكح من حولها الحماية الجمركية بفنئسي

الجات لكنها.. أي تلك السلع.. سمعت أمام تنفق السلع الشبلة المستوردة بعد أن نجح الانتاج الوطني في التطور والتجديد.. كل السلع التي ترد إلى بورسعيد حالياً وأزماً في أسواقها أصبح مسجراً بشاها إلى مصر ومع ذلك فهناك فارق يسري لصالح المصروف منها في بورسعيد.. للأغلاء الجمركي الذي تتمتع به الدولة الجارة.. وهذا مايسبب مع المستوردات والملايين الجائعة.. وهذا يستغل بورسعيد أرخص لسنوات طويلة فادمة فلاحون من التفتق المتوحد للسلمين وأخيراً على مصر من الانتعاش.. بأن نقص الفارق المصري سيهدم بورسعيد مستقبلاً من الرواج مقارن بمصر في السنوات السابقة.. لذلك لابد المعنية من بدائل أكثر شتاً لضمان استيرادها هذا سالتني إليه قسوة في حديثي عن الآثار للفتوة الجات وهو يطرح الدائل بقوله:

لا بد لاصحاب رؤوس الأموال في بورسعيد

في ١٧ أبريل عام ١٩٩٤ لفتكرت معظم دول العالم في التوقيع على اتفاقية الجات.. وبقيّة الدول في طريقها للتوقيع.. وقد توسع نشاط منظمة التجارة العالمية منذ أول يناير من العام الحالي لتشمل مع التجارة خدمات الصناعة والزراعة والحقوق الفكرية.. وفي حين انتقلت في هذا النشاط الدول القوية إلا أن دول العالم الثالث خاصة تلك التي يقل دخل الفرد فيها من ألف دولار مثل مصر.. تحفظت وحصلت على فترة زمنية لتوفيق أوضاعها وتمتعت بمزايا فيما يتعلق بالتزاماتها أمام صندوق النقد الدولي وأيضاً فيما يخص التعريفة الجمركية.

ووفرت تلك المزايا لمصر فرصة كبيرة لحماية تجارتها العالمية ومناعاتها الوطنية بمنع مائزته من سلع أو فرض نظام الحصص عليها أو بإجراءات رسوم جمركية وغير ذلك من حصانات.. كما حصلت أيضاً على براءات الاختراعات العالمية لمناعاتها محمية وفي مقدمتها الأدوية.. وفي هذه الحماية التي وشرت مصر حقها في تطبيق بنودها تهدف إلى عدم تأثر ميزان المدفوعات وأصابعه بأي ظل أو التأثير بالسلب على النشاطات الوطنية من الناحية الاستراتيجية أو العمالة.. ومن ثم فإنها إجراءات التعاقبية عدية ومؤكدة خاصة مع وجود آلية حكومية قوية تستطيع أن تتحكم في حركة الصادرات والوارد إلى مصر التي تزداد وأردلتها عن صادراتها بكثير من الضعف.

من هنا فإن الاتفاقية تحدثت تأثيراً جديراً فيما يتعلق بمصر وبالتالي بورسعيد.. هذا هو رأي خبراء الاقتصاد في بورسعيد.. يقول عبد الوهاب قسوة وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب والنائب بورسعيد: أهم الواردات لبورسعيد هو للمستوردات والملايين الجائعة.. أما عن المستوردات فمماثلة مهلة تنتهي عام ١٩٩٨ لتطوير تلك الصناعة وتجديدها وتعديل استعارها.. وخلال السنوات الثلاث فإن لمصر



المصدر: الإحصاء العام

التاريخ: ١٧ شهر ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق: محمد أبو الشهود

منح دول المجموعة مزايا تشجيعية جمركية وإسام بورسعيد فرصة زمنية واسعة للاستفادة من فترة السماح التي منحتها اتفاقية الجات لصنوع لحدي، ارتفاع دخل الفرد فيها إلى ألف دولار .. وأهل محافظة دمياط محمد البراز وزير المالية من السماح للمصانع المصرية بأن تكون مناطق حرة خاصة منسجمة على تخفيض تكلفة السلع المنتجة محليا في مواجهة المستورد فضلا عن تشجيع عمليات التصدير التي لا شك أن إتمامها من خلال ميناء بورسعيد سيحقق أعلى قيمة مضافة للاقتصاد المصري خاصة والمصري بصفة عامة .. لا نذكر أن اتفاقية «الجات» ومنح الحق للمصرية للاستيراد سقار بالسحب على بورسعيد لذلك العصر إلى

ويكتمل مع الدولة من إنشاء مخازن ضخمة للسلع الاستراتيجية الغذائية والوسيلة والاستثمارية مثل القمح والذرة والسكر والزيوت والشاي وحديد التسليح والأسلحة والمكينات والآلات .. وهذه جميعها سلع ستظل مصر تستوردها أمدا بعيدا .. ومجلس إدارة المنطقة الحرة أدرك أهميتها فرفع عنها جميع أنواع الرسوم .. وبسبب كثيف الجوده لتشجيع المستثمر على استيرادها بدلا من الواردات الحالية التي تقارب أسعارها من أسعار محليتها في أسواق مصر بعد رفع الرسوم الجمركية عليها في المنافذ .. ويحتاج النشاط التصنيعي تمام بشروط صعبة صغيرة الحجم والهدية والتعبئة لاستيراد البضالة .. وكما قلت .. والكلام للسلطة .. فسم هذه السلع تستوردها بكميات كبيرة

المشائمون: المستقبل مجهول!

وأسواق طويلة قائمة .. ومشروعات التخزين ستحتاج إلى شركات للتجارة الخارجية ذات رؤوس أموال ضخمة فليستشركون لمن المستثمرين في أنشطتها .. وأما الأرض فموجود منها حاليا ٢٠٠ ألف متر خالية في منطقة الرسوم جنوب بورسعيد ..

أعني أنه لا ضرر من التضاضية الجات على بورسعيد وإنما يمكن الاستفادة من ميزاتها لبناء بورسعيد التجارية والصناعية القوية والخالصة من البطالة ..

أما من يشغل قمة المسئولية الاقتصادية في بورسعيد وهو محمد عبد الفتاح المصري رئيس الفرعة التجارية فيقول:

أهداف ونصوص اتفاقية الجات تدفعنا إلى البحث عن وسائل الاستفادة من موقع بورسعيد الجغرافي في مختبر الجاني بين ثلاث قارات واستثمار نشاطها التجاري لتمر لتحويلها إلى محور لانتقال بضائع العالم .. وهناك دراسة جارية لإنشاء سوق عربية لمواجهة التكتلات العالمية الاقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة وبوله الاتحاد التي تضم أمريكا وكندا والمكسيك .. في كل المشروع العربي فإن بورسعيد مبيتها وموقعها يمكنها أن تكون مركزا لنشاط المشروع وحركته في الدول العربية خاصة إذا اتفقت على

موسع لنشاط الفصل .. وإمانا تجارب دول قريبة نجحت في حين أننا نملك في بورسعيد مقومات لتحقيق نجاحات أكبر .. فمينا دى على سبيل المثال يتداول على أرصفتها ٦ ملايين حاوية سنويا في حين أن ميناء بورسعيد لا يتعدى حركة التداول فيه ٢٥٠ ألف حاوية! ادعو أيضا إلى تشييد مطار للجميل بتوسيعه ليسمح بتنظيم الرحلات بالطائرات الشراشر أيضا لمواجهة الآثار السلبية الراهقة بسبب الجات على حركة استيراد السلع .. يمكن تحويل جزء من النشاط التجاري الحالي إلى نشاط إعادة التصدير بإنشاء مخازن ترازمت وتسهيل إجراءات إنشائها واستخدام المطار في حركة نقل البضائع .. وأخيرا فمطرب من مجلس إدارة الهيئة الحرة أضاف لجنة متخصصة لزيارة المناطق الحرة الناجحة مثل سنغافورة وهونغ كونج وتايوان لاستقواب تجاربها والاستفادة منها حتى تبلى بورسعيد منطقة حرة متطورة تساهم حركة



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات

التصنيع والتجارة العالمية . الخلاصة أنه مخوف على بورسعيد بل إن إمامها وفوق أرضها متسما رصحا لتحقيق طموحات تحقق لها غذا أفضل كثيرا من جازرها . وعلى النقيض - نسبيا - من لمبتنان قوتلة والصوى . السويدي شيميا واقتصاديا .. يقف سمير مموض وهو خير اقتصادي بغير مقعد . فلا تهود تضطره للتحفظ في رايه . يولن . الطريق إلى الهات أمام الاقتصاد في بورسعيد مغرور بعلامات الاستخدام التي تجعل المستقبل عريضة لتكديرات كثيرة . وأهم تلك التنازلات هو إننا لم نذكر لأن إن اقتصادنا القائم على صناعة الخدمات منذ نشأته كان من أكثر الاقتصاديات العالمية تطورا إذ أن أكثر الاقتصاديات العالمية تتقدم الآن تسمى لتسليح نفسها بالآزيد من أنشطة الخدمات التي تتطلب استثمارات ليست كبيرة في الأصول والركنر المالية والتنمية البشرية ومع ذلك في عوائدها تعد من أفضخ الدخل الاقتصادية .. ويكني أن تعرف أنه في ظل الجات تخطط ألمانيا إلى زيادة حصتها من تجارة الخدمات من 24٪ من مجمل صادراتها التي سببه أكبر كما أنه من بين ٧ ملايين شخص يعملون في قطاع التصدير يحصل حوالى ٢ ٣ مليون في قطاع تصدير الخدمات وتظهر الإحصاءات أن حصة امريكا وألمانيا وفرنسا في تجارة الخدمات الدولية تبلغ نحو 73٪ ونص في بورسعيد نمضي في الاتجاه المضاد؛ فالأنشطة التي التحق لنا تحولاً حقيقية هي التي تستأثر بأعقاب الأنشطة الاقتصادية مع مايرتبط بذلك من بطالة سافرة ومفدمة وبطالة في رؤس الأموال مع مايرتبط على ذلك من مشكلات اجتماعية وحضارية . الجات طوفان اقتصادي علينا أن نعد له سفينة مرس لا نذكر أن أصولنا الجغرافية والطبيعية والبشرية في بورسعيد تعد من أنسب الأصول الرأسمالية للدخول إلى توسعة صناعة الخدمات الدولية لكن للأسف، فالتخطيط لدينا لم يرق إلى مستوى أحميات ثرواتها الهائلة في عصر الجات علينا أن نعمل على تحويل الهواد وثقافة السويدي إلى مصنع قوى لصناعة وتجارة الخدمات . إمامنا خمس سنوات فقط للتأهب والتأهل للدخول في هذه المعركة الدولية وبغنا لتسوية اتفاقية «الجات» ..

« علينا أيضا أن نتوقف عند اعتبار السباحة في طرق التجارة للاقتصاد بورسعيد فهي لاتتمتع بأي مزايا ذات طبيعة خاصة لجذب السباحة علينا أن نتجه إلى صناعة الخدمات الترفيهية والصرفية والصناعية ذات الصلة بالمياه مثل صناعة الصاريات وصيانتها وإصلاحها وتجديدها . أين ترسعة بورسعيد التي كانت تتمتع بشهرة في صناعة المائعات وصيانتها وإصلاح المعفن المعبرة ؟ نصيب ميناء بورسعيد من صناعة السفن لايزيد على 2٪ من ميناء روتردام و 7٪ من ميناء سنغافورة و 25٪ من ميناء هونغ كونغ! فواقع يقول أن ميناء بورسعيد متخلف عن الموانئ الأخرى بمسافة عدة عقود وأيس أدل على ذلك من أن ميناء مالابا في الفلبين، أدرك أسرار التقدم وهو الآن يحقق ٩٤ مليار دولار من علياته الخدمية . ولنجني التحطير منه بكل الجدية أنه إلى الشرق من ميناء بورسعيد تجرى محارلات موفيه للاستثمار بصناعة الخدمات . فاسترول بالاشتراك مع الأردن تخطط لإنشاء شبكة خدمية متطورة للتسيارة على المنطقة على خدمة النقل المولى للتعهد الوسائط الذي سيكون مسيجة المعمر في المنطقة إننا أمام مستواة فكرية لايطح معها إلا أن نكون على مستواة فكريا وتخطيطا وتطلعا ولا جرفنا طوفان «الجات»



المصدر: صباح الخير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧ أغسطس ١٩٩٥

سرقه أفلامنا في المهرجانات؟

● رغم غيابنا عن المهرجانات الدولية إلا أنه عندما لاحظت لنا الفرصة أدركنا ظهورنا واعتدنا عن الاشتراك، والسبب أننا نخطئ هي الأفلامنا من السرقة !!

● فـ «سلطان الكاشف» رفض أن يسأل فيلمه «سارق الفرح» لأحد المهرجانات الدولية إلا بصحبة ملحد المصري كحلوس !!

● ومنتج «هدى ومعال الوزير» الذي رشح لدخول المسابقة الرسمية في مهرجان موسكو رفض إرسال فيلمه ما لم ترسل له إدارة المهرجان دعوة ليصلح بـ نسخة الفيلم في كل مكان !!

● ومنتج «البحر بيضك ليه» طلب من المركز القومي للسينما ١٥٠ ألف جنيه ضماناً لفيلمه ضد السرقة قبل أن يرسله لأي مهرجان دولي !!

● منتج يطلب ١٥٠ ألف جنيه ضماناً لفيلمه ضد السرقة !!
وأخر يطلب مراقبة فيلمه منذ إرساله وحتى تسلمه !!
وثالث يصر على إرسال حارس مع فيلمه !! كل هذا لكي يشتركوا في المهرجانات الدولية !!

● رأفت الميهي: السينما عندما انتهت بها فيه الكفاية !!
● نور الشريف: احتمال سرقة أفلامنا من خلال المهرجانات الكبيرة ضعيف جداً !!
● حسين القلا: أرسلت زوجة رجل مهم «لوسكو» قبل أن يعرض تجارياً ولم أخش سرقة !!



المهرجان الدعوة لخرير الفيلم لا تتجه باعتبار أن المخرج ليس قادراً بالضرورة على تحمل ثقافت السفر والإقامة في حين أن المنتج في معظم الأحيان يكون قادراً على ذلك وهو أمر يضاف ببعض المنتجين ليرفضون إرسال أفلامهم !! أما حكاية سرقة الأفلام فالمشجعون يعلمون أنها مستبعدة بدرجة كبيرة ، وأنها لو حدثت فلن يكون لإدارة المهرجان يد فيها وأنه سيكون وراءها مؤيد مصري أو عرب يستطيع أن يسوق هذه الأفلام للحجاليات العربية المختلفة !!

● غير منطقي !!

«لو كنت مكان أي من المنتجين الذين رشحتم الأفلام للمشاركة في مهرجان موسكو لم تكن قد أرسلت فيلمي فوراً دون خوف وبدون أي شروط» !!

هكذا بدأ «حسين الفلا» كلامه متى تم قال لي :

«وقد تمسكتها بالفعل منذ عدة سنوات عندما أرسلت «زوجة رجل مهم» للمشاركة في المسابقة الرسمية في «موسكو» رغم أن الفيلم لم يكن قد عرض تجارياً بعد ، وكان أول ما حسب متطلبهم أن أحسن من سرقة ، ولكنني لا أجد أي داع لئلا هذا الحرف لأنه كون المهرجان دولياً لهذا كميل بالاطمئنان وإلا ما كان الأمريكيان قد أرسلوا أفلامهم .. وقد كلمني ..»

مذكور ثابت رئيس المركز القومي للفيلم في إرسال نسخة من «هدى للسياح» للوزير ، ولكنني لفت له أن «معمل الوزير» ، «وهدى لثمن موزع الفيلم لا تتجه» ، وعندما كلمت المنتج قال لي أن إدارة المهرجان لم توافق على طلبه بإرسال دعوة له ليشرح مع الفيلم !!

يتمسك بعض المعلنين للمنتجين الذين رفضوا الاشتراك بأفلامهم في مهرجان موسكو تحديداً لأن الجو العام هناك حالياً يتسلسل بأصايل الشغب و«التفليب» ، كما أن الفيلم المصري يأل في المرتبة الثالثة من حيث الشعبية في موسكو بعد الهند والأمريكي ، وهو ما قد يغري البعض بمحاولة سرقة لأفلامه ستكون عملية سريعة بالنسبة لهم !! ولكن «نور» يعمد فيؤكد أن هؤلاء المنتجين قد غابهم التوفيق عندما ظنوا أن المهرجان سيستجيب لطغيهم بإعطائهم ضمانات خاصة ضد سرقة أفلامهم لأنه بصراحة شديدة للمهرجانات الدولية لا يفرق معها وجودنا من عدمه وبالتالي فهي ليست في حاجة لأن نخشع أي ضمانات ، وخاصة أن هناك دولاً أخرى كثيرة

تشارك بالأفلام دون أي شروط للضمان الوحيد هو سمعة المهرجان بخلاف مبلغ التأمين على النسخة في حالة حدوث أي شيء !!

● المشكلة !!

ويبقى «محمد علان» أن يكون الحرف من سرقة الأفلام هو المبرر الحقيقي لرفض المنتجين إرسال أفلامهم للمهرجانات الدولية ، لأنهم يعلمون جيداً أن مثل هذه المهرجانات الكبيرة ذات سمعة جيدة ، كما أنها قد تعلمهم في خوفهم إذا لم تكن الأفلام قد عرضت تجارياً بعد ، ولكن الأفلام التي رفض أصحابها إرسالها تزلت إلى السوق بالفعل ، وبالتالي فالحرف هنا لا يمكن أن يكون سبباً مقبولاً للاعتذار من الاشتراك في أي من المهرجانات الدولية ، ولكن المشكلة الحقيقية في أن الحرف قد جرى على أن توجه إدارة

● رغم إدراك «رأفت المهي» الشديد لقيمة وأهمية الاشتراك في المهرجانات الدولية إلا أنه في الوقت نفسه قد أكد في أنه مع المنتجين الذين رفضوا إرسال أفلامهم خوفاً من سرقتها .. وأنه لو كان مكانهم لالتحد نفس الموقف أيضاً !! ومبرراته في ذلك أن الفيلم يمكن أن يتعرض للسرقة في «السكة» أثناء نقله من مكان لآخر وخاصة أن السينما المصرية أصبحت في حيون الكثيرين سيئاً «مسيحة» !!

وإذا كانت الامتياز تسرق منا وفي بين أيدينا فهل سيكون من الصعب أن نترق وهي يبيعنا نحن أيتها !!

ويؤكد المهي : ثم ما فاتنا أن نذهب ألاتنا «بصحية راكب» مثلاً لعل سلطان الكفاف عندما أرسل فيلمه «سارق السرقة» لأحد المهرجانات الدولية بصحبة ماحد المصري ليلهم إلى إدارة المهرجان بنفسه ويتسلمه منها بنفسه أيضاً !!

ليس في هذا أي إهانة لأي إدارة مهرجان ولا يحق لأحد أن يفتقب منا لأننا نحافظ على حقوقنا .. ثم إن

التأمين الذي يتبره أي مهرجان على الفيلم هو تأمين على النسخة الأصلية ضد التلف أو الحرق لا ضد السرقة ، وحتى لو كان التأمين ضد السرقة ، فإن ليست أن تعرض حسارة سرقة الفيلم بأي حال !!

واختتم رأفت المهي كلامه متى وهو يقول لي : يا أخي الشيننا عندما انتهيت بما فيه الكفاية .. حرام على !!

● إذا إلا !!

● ورغم أن «نور الشريف» قد استبعد احتمال سرقة ألاتنا من خلال المهرجانات الكبيرة ، إلا إذا حدث هذا من موظف صغير أثناء نقل نسخة الفيلم من مكان لآخر ، وإن كان هذا احتمال ضئيل أيضاً لأنه لم تحدث حالات مماثلة من قبل .. إلا أنه



المصدر: صباح الخير

للنشء والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٢ - ١٩٩٥

وهو طبعاً طلب غير متطلي لأن الفيلم خاصة المرشح لدخول المسابقة الرسمية لابد أن يسافر للمهرجان قبل ميعاد الانتاج بثلاثة أسابيع على الأقل لينسجى للجنة المهرجان رؤيته وتحديد اشتراكه من علمه ، ومن غير المقبول أن يستضيف المهرجان منتجاً كل هذه اللذة وخاصة أن أيا من منتجي الأفلام في أي من الدول الأخرى لم يمرر على مثل هذا الطلب !!

● ٥٠ فيلماً !!

عندما التقي سعد الدين وهبة أثناء وجوده في كان برئيس مهرجان -موسكو وهو مخرج سينمائي- كان قد حضر لصر من قبل كمضوء بلغة تحكيم في مهرجان القاهرة الدولي - اتفق معه على أن تلعب مصر دور المنسق لكل الأفلام العربية التي مشتركة في مهرجان موسكو ، وبالفعل بدأ سعد

الدين وهبة يتصل بمجموعة من الدول العربية لإرسال أفلامها - لم يستجب منها سوى لبنان - وفي مصر اتصل بالمركز القومي للسينما واللجنة العليا للمهرجانات فبدأ ترشيح فيلms همدى ومعال الوزير ، وده البحر بيضحك ليه ، وروشم الأخير الذي حدث في ترشيح القليلين إلا أن سعد الدين وهبة استطاع بمجهود شخصي وبالتصال منه برئيس مهرجان موسكو أن يفتح الباب من جديد للأفلام المصرية ، ولكنه فوجئ بعد مدكور ثابت ، رئيس المركز القومي للسينما يتصل به ويخبره أن منتجي الفيلم رفضوا الاشتراك في المهرجان عوفاً من سرقة فيلمها هناك !!

ويستجيب سعد الدين وهبة من هذا الموقف الغريب ويقول : أنا عندي من الآن ٥٠ فيلم أرسلها أصحابها للاشتراك في مهرجان القاهرة القادم ولم يحسن أحدهم عليها من السرقة رغم أن عدداً كبيراً منها لم يعرض تجارياً بعد !! ويمدين إحساناً منذ فترة طويلة نعمان من

حالة غياب كامل عن المهرجانات الدولية ، ولذلك كان تراجعنا في موسكو فرصة لنا ، وهناك ٩ مهرجانات عالمية - أو ما يطلق عليها مهرجانات الدوحة الأول - تتمتع بسمعة جيدة جداً ولم تحدث فيها من قبل أي حالة سرقة لأي فيلم منها كانت جسيمة ثم إن أفلامنا كانت تستأجر من المركز القومي للسينما إلى السفارة المصرية هناك ومنها لإدارة المهرجان بمعنى لا يوجد أي إحمال للسرقة ، لكنني فوجئت أن المنتجين يطلبون ١٥٠ ألف جنيه فيلماً من المركز القومي للسينما وده طبعاً مستحيل وكان حايذين يسألوا مع أفلامهم دفع المهرجان يستضيفهم لمدة شهر وده ورشه مستحيل !!

ولم يكن لدينا لألف أي وقت لترشيح أفلام أخرى ، وفي النهاية إحنا اللي خسرين !!

■ ولما كانت مبررات الدين ولفسوا إرسال أفلامهم للمهرجانات الدولية فإن القضية لم تزد قضية منتج وفيلم ، وإنما قضية غياب كامل للسينما المصرية عن المهرجانات الكبيرة ولرفض نصيب منا للتواجد وإثبات الذات ولابد من تحرك ، ولكن ... من يتحرك !!

ماجد رشدي



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ أغسطس ١٩٩٥

مائدة مستديرة غذا بالقاهرة لبحث تأثير اتفاقية الجات على الشرق الأوسط

كتب - نصر زعلوك :

تتعد غذا بالقاهرة مائدة مستديرة حول تأثير اتفاقية الجات على بعض دول الشرق الأوسط تحضرها مجموعة من الخبراء ورجال الاقتصاد في كل من لبنان

والأردن وفلسطين.

وتناقش المائدة المستديرة مجموعة من الأبحاث المتعلقة بكيفية التعامل مع اتفاقية الجات بهدف تنشيط التصدير للملح المختلفة بتلك الدول وتأثيراتها

المحتملة على التنمية ووضع حلول لأي سلبيات تفرش تحقيق الاتفاقية.

كما يعقد غذا بقصر جامعة الدول العربية اجتماع لهيئة تحكم جائزة مجلس

وزراء الاسكان والتعمير العرب وصرح الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية

عبدالرحمن المحمدي بأن الهيئة ستبحث الأعمال المقدمة إليها ومدى استحقاقها

لنيل الجائزة المقدمة من مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب عن المشروع

الاسكاني المفضل. وقال: ان الجائزة تفكس مفهوم العمارة الاسلامية الذي يجب ان

يكون متميزا في التخطيط والانشاء والعمارة مشيرة الى انه تقدم لهذه الجائزة

خمسة اعمال من خمس دول عربية. وأوضح ان الجائزة تسمى باسم المهندس

المصري حسن تقديرا لاسهاماته الكبرى في مجال العمارة الاسلامية.

واصاف له سيتم الاعلان عن الحائزة خلال اجتماع الدورة (٤٤) للمكتب

التنفيذي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العربي الذي سيعقد في ٢٩ أغسطس

الجالى بالاسكندرية تمهيدا لتقديم الجوائز للفائز في الدورة (١٧) لمجلس وزراء

الاسكان العرب الذي سيعقد في ١٢ نوفمبر القادم بمدينة الاسكندرية.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

٢٧ أغسطس ١٩٩٥

المصدر

الأمانة العامة

الخدمات التجارية والدول النامية

تتزايد الخدمات التجارية التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات في دول العالم النامية، وذلك نتيجة التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال، مما يتيح للشركات الأجنبية الوصول إلى أسواق جديدة في الدول النامية. وتلعب هذه الشركات دوراً مهماً في تعزيز النمو الاقتصادي في هذه الدول من خلال الاستثمار المباشر، ونقل التكنولوجيا، وتوفير فرص العمل. ومع ذلك، فإن هذا النمو لا يخلو من تحديات، مثل المنافسة غير العادلة، واستغلال الموارد الطبيعية، والتأثيرات البيئية السلبية. لذلك، تحتاج الدول النامية إلى تطوير سياسات اقتصادية وقانونية قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مسؤول، مع حماية مصالحها الوطنية وضمان التنمية المستدامة. كما يجب تعزيز التعاون الدولي في مجال الخدمات التجارية، من خلال المنظمات الدولية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في ظل العولمة، أصبحت الخدمات التجارية جزءاً لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي العالمي. وتتميز هذه الخدمات بالتنوع، حيث تشمل مجالات مثل الاستشارات، والتأمين، والخدمات المالية، والخدمات اللوجستية، وغيرها. وتلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً محورياً في تقديم هذه الخدمات في الدول النامية، مما يساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. ومع ذلك، فإن هذا النمو لا يخلو من تحديات، مثل المنافسة غير العادلة، واستغلال الموارد الطبيعية، والتأثيرات البيئية السلبية. لذلك، تحتاج الدول النامية إلى تطوير سياسات اقتصادية وقانونية قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مسؤول، مع حماية مصالحها الوطنية وضمان التنمية المستدامة.

كما يجب تعزيز التعاون الدولي في مجال الخدمات التجارية، من خلال المنظمات الدولية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتلعب المنظمات الدولية دوراً مهماً في توفير الدعم الفني والمالي للدول النامية، مما يساهم في تعزيز قدراتها الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة. ومع ذلك، فإن هذا النمو لا يخلو من تحديات، مثل المنافسة غير العادلة، واستغلال الموارد الطبيعية، والتأثيرات البيئية السلبية. لذلك، تحتاج الدول النامية إلى تطوير سياسات اقتصادية وقانونية قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مسؤول، مع حماية مصالحها الوطنية وضمان التنمية المستدامة.

د. جمال الدين صابوق
استاذ الاقتصاد



المصدر : المراسل

التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

... يتركز الاهتمام العالمي في الوقت الراهن
في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية حول تنفيذ نتائج جولة
أروجوأي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وما تتركب عنها من مبادرات تعدد أسس التجارة
الدولية الحديثة خلال القرن القادم والتي تقوم بمسألة أساسية على فلسفة فتح الأسواق لتصبح التجارة بلا
حدود جغرافية والأسمواق
بلا عسوق جغرافية.

موجة البات القادمة .. حماية الملكية الفكرية

- حملة دولية تشهدها واشنطن لوقف لصوص الأسواق الدولية
- ٤٠ مليار دولار تضيق سنوياً من أمريكا نتيجة السطو
- والقرصنة على المنتجات والابتكارات الأمريكية



الأمم المتحدة

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات التاريخ ٢٩ تموز ١٩٩٥

الحماية لكي تتسجم في القوانين الدولية، التعلق عليها في حماية الاختراع، والعلامات التجارية، وبحقوق النشر، التصميمات الصناعية، الأسرار التجارية، برامج الكمبيوتر. وإذا كان المصاحف الأكبر الآن في الولايات المتحدة هو حماية حقوق الملكية الفكرية الأمريكية. فإن الجزء للموسم من هذا المباحث في أسواق الدوائر الاقتصادية والتجارة، والقانونية هو أن تلك الحماية أصبحت جزءا مهما في إطار السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يتضمن النهج الأمريكي في هذا المسد عدا من الحوافز المهمة أممها هو السعر المنخفض والمستمر لرفع مستويات الحماية الدولية من خلال الاتفاقيات والنظام الدولي. كذلك الواسعة الدولية لتحسين نظميات الحماية من خلال المفاوضات الثنائية مع الشركاء التجاريين، والأكثر أهمية هنا هو أن التشريعات الأمريكية عطلت حماية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية عامل رئيسيا في تحديد أهمية الدول الأجنبية لتلقي المساعدات الاقتصادية الأمريكية، وكذلك لتلقي السوق الأمريكية للعلاوة أمام منتجاتها، وذلك بموجب قانون نظام الأنشطة التجارية الصمد.

وهنا تمت القوانين التجارية الأمريكية على إجراء مراجعات سنوية لقوانين الحماية في الدول الأجنبية والممارسات التي تولد فيها وتتخلف من خلالها حقوق الملكية الفكرية، وإذا ثبت أن هناك انتهاكات وعلايات فرصة قد تمت فإن سبل العقوبات سوف يكون جازفاً من هذه الحالة. ونظام الأنشطة الصمد هو من أكثر النظم أعرا، لفصل الصمد الأمريكية، وكما قال في خبراء برنامج التجارة الدولية في وزارة الخارجية أن هذا النظام من وجهة نظرم يعد من أهم أدوات السياسة التجارية الخارجية الأمريكية، حيث يمنع نظام الأنشطة إعفاء من الرسوم المعركة لأكثر من ٤٥٠٠ منتج أو فئة من المنتجات التي تصدر إلى الولايات المتحدة من أكثر من ١٤٠ دولة أو منطقة نامية معوية، وخلال العام الماضي، بلغت هذه الفوائد الممنوعة من الرسوم حسب بيانات وزارة التجارة الأمريكية ١١ مليار دولار. عقائد التي ترغب في الاستفادة من نظام الأنشطة الصمد المزمع لأن تكون حاملة لثروات معينة للامم، حيث يقوم مكتب العمل التجاري الأمريكي بأعداد لوائح عن الداء الممنوعة للأعضاء. من الرسوم، لكذلك أن يخلقها عن طريق المراجعة السنوية التي يجريها المكتب وأمام اللجان التي يستند إليها المستهلك التجاري الأمريكي في هذا التقييم الدولي. في مدى التفاهة للجورج في أسواق ومن هناك عواقب حكومية تحدث من حرية السوق، أيضا لكذلك عواقب تحدث من تدفق السلع الخارجية إلى الأسواق

عشرة أضعاف منتجات الابتكارات في أكبر الدول الصناعية بعد الولايات المتحدة، وشمع في أرقام الابتكارات في الدول الصناعية لعدد أعضاء منظمة الدول الصناعية الصمد. تلك الأرقام حسب قول وزير كرافت مدير برنامج التجارة الدولية في وزارة الخارجية الأمريكية، بدأت تصب موجة من التعلق للتساعدا داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر له ما يعبره خاصة أن الزار اتفاقية ترينس جاء في وقت تصاعد فيه حدة السمو وفرصا على المنتجات الأمريكية. وهناك حسب

رسالة أمريكا رافت سليمان

تقديرات المكتب - ما يارب من ٤٠ مليار دولار أمريكي خاشمة في السوق العالمية نتيجة للفرصة بسمو مياضرة إلى جانب عشرات المليارات الأخرى التي يتم فرصتها بسمو غير مياضرة. وهذا الوضع، كما يقول وزير كرافت يستدعي أن تسمك الولايات للتسعة الأمريكية الأمور بوضع شديد حتى تستطيع حماية حقوق الملكية الفكرية للولايات المتحدة. وهذا يستدعي جهودا كبيرا على المستويين الداخلي والخارجي وعلى المستوى الداخلي قال في مستر اريك سميث رئيس الاتحاد الدولي للملكية الفكرية أن كلفونجوس الأمريكي شرع خلال السام الماضي في حمل العديد من التحقيقات في التشريعات والقوانين الأمريكية حتى تتوافق مع اتفاقية ترينس وهناك مزيد من التحقيقات يجري الآن مباحثاتها وتبجها للجان قبل عرضها على الكونجرس في نفس السياق وعلى المستوى الدولي يقول جيمس جاجني رئيس قسم الملكية الفكرية في مكتب التجارة والاستثمار الأمريكي والذي يربط حقوق الملكية على المستوى الدولي أن التنسيق بين الدول في مجال حماية الجوانب التجارية للتجارة لحقوق الملكية الفكرية مزال محدودا، وهذا يرجع ذلك إلى تنوع الأنظمة التي تمتع الدول الصناعية مهلة سنة كاملة لتجريب بنود المساعدة من بعد دخولها حيز التنفيذ في الأول من يوليو من العام الحالي أما الدول النامية

والدول التي تقع بتحويل لتساعدا من الاقتصاد للوجه إلى لتساعدا السوق فقد خضعت مسا بين أربع إلى تسع سنوات إضافية لتطبيق بنود للمساعدة. أما لاول الأمل لتلوا قد تمت حتى عام ٢٠٠٦ لتطبيق بنود المساعدة. ويشير في فلسفة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة في الاتجاه إلى مساعدة البلدان الفرقة على اتفاقية TRIPS في إعادة مياضرة لجانيها

وتحتل اتفاقية الحماية التجارية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية أو كما تسمى اتفاقية TRIPS مترييس، والقداس الأكبر من الاهتمام داخل الأسواق المالية والتجارية والدوائر القانونية في الدول الصناعية الكبرى ذات اليد الطولى في تصديق التكنولوجيا ذات الإنتاج العالي والثقافي، والتي ترى أن توفير الحماية لإنتاج وتكنولوجيا عليها يتم إعدا الأسس المهمة والقانونية لقيام التجارة الدولية الممنوعة والتي يطلق عليها الأمريكيون بـ «مخارطة القرن الحادي والعشرين».

وكما أضافت الولايات المتحدة حماية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في جولة الأوروغواي خلال الفترة من عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٦ وانتهت بالقرار الاتفاقية فإنها اليوم بعدد التفتيد الصارم لبيد الاتفاق الدولي الذي إلى في أبريل من العام الماضي. والرافق لا يحدث داخل الدوائر الحكومية ويؤثر الباحثين العلميين ورواير اللال والأعمال بالولايات المتحدة وليس ذلك الاتصال الذي يؤكد أن العالم سوف يدخل مرحلة جديدة من العلاقات التجارية خلال السنوات القليلة القادمة.

وكما تقول الدوائر الاقتصادية داخل الولايات المتحدة الأمريكية أن اتفاقية البات قد أرسلت رسالة من القوانين الدولية انشدها معها خطوطا موصلة لسمارات العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية. وهي على حسب تعبيرهم تمثل شروبا ضروريا ومهما في التجارة الدولية لكنها في نفس الوقت ليست كافية لأنها لا تفرس معنى السد الأدنى من الحماية.

ومن هنا وحسب ما هو مشار الآن في الدوائر الأمريكية أن اتفاقية TRIPS تحتاج إلى بنود التشريعات الأكثر صرامة حتى يمكنها أن تفرس المعنى اللائمة لتوفير الحماية القانونية للجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية. وقال في وزارة في الولايات المتحدة ناشت خلافا مع خبراء أمريكيين في جميع الدوائر المهمة بضمها التجارية تحت إعفائها متعاضدا بضمها حماية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وينبع أن التسامح من طبيعة فرقة بنيت وليد الاقتصاد والجمع الأمريكي لأي طبيعة الألاز الصمد والفرقة الاقتصادية البادعية الهائلة في جميع مجالات المعجاة، حيث تمت برات الاختراع الأمريكية ما يواز ٢٧٥ من محم برات الاختراع على مستوى العالم، وحسب الإرقام التي يذكها مكتب برات الاختراع الأمريكي فإنه يطلق سنويا ما يقرب من ٢٠٠ ألف برات اختراع تمنح منها ١١٠ ألف برات اختراع تبعد عن حماية لأنها تصب بالمعنى وتكتفها ضلوة أضعافها لهما تحقيق صناعات بالمعنى اللوس جدا. وهذه الأرقام في برات الاختراع شال



المصدر : **الأمم المتحدة**

٢٩ نوفمبر ١٩٩٥

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الداخلية، إلى جانب كل قبسات الدولة المعنية باتخاذ إجراءات أو ملامسات تصديرية غير معقولة أو كما تسمى في

عرف التجارة الدولية وعمليات اغراق الأسواق . والأكثر أهمية أيضا هي أهمية القول التي ترغب في التمتع بنظام الاعترافيات هو مدى الالتزام بتطبيق الديمقراطية وما تضمنه لعمالها من الحقوق الدولية للتعرف بها . وكما تقول السيدة برتشيلا جون المسك الأمريكية أن هذه القوانين الصارمة التي تضعها السلطات الأمريكية من شأنها أن تؤدي إلى التنازع الإيجابي لحماية حقوق الملكية الفكرية والالتزام بالتشريعات والمبادئ الدولية المعمول بها في الولايات السياسات الاقتصادية الداخلية

.. ومع هذا التشديد والضوابط الصارمة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع الشركاء التجاريين بدأت الحملة الأمريكية تفتي مسارها على المستوى الدولي فما هي الصين ترفع اتفاقا تاريخيا مع أمريكا يشهد على التزام الصين باتخاذ تدابير محددة لمكافحة «الفرصة» وتحقيق جهود مركزة لتطبيق أحكام حقوق النشر في المجالات السمعية والبصرية وبرامج الكمبيوتر والمعلومات وكانت المعلومات التي أكدتها مكتب للممثل التجاري الأمريكي قد أوضحت أن ٨٥٪ من برامج الكمبيوتر المنسوخة في الصين تتم دون الحصول على الترخيص اللازم وأن إجمالي المواد للفرصة داخل السوق الصينية تبلغ ٨٦٦ مليون دولار سنويا وكانت الولايات المتحدة قد عادت الصين وفرضت رسوما جمركية بنسبة ١٠٠٪ على ما قيمته أكثر من مليار دولار من الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة وخلفا من فقد خمسة بالمئة في السوق الأمريكية استجابات الصين للتشديد الأمريكي وبدأت في سلافة التناقصين لحقوق الملكية الفكرية على أن توفر لأصحاب حقوق الملكية الفكرية من الأمريكيين الضمانات الكافية للوصول إلى السوق الصينية.

.. كذلك استجابات البرازيل هي الأخرى للضغط الأمريكي حيث تم التوصل إلى اتفاق تلزم بين الطرفين يتوقع من خلاله أن تقدم البرازيل بأصداق قوانين حديثة تتعلق بحماية الجوانب التجارية لحقوق النشر وحقوق الملكية الصناعية . كما أبدى العديد من دول أمريكا اللاتينية رغبة في التفاوض مع الولايات المتحدة بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية.

وخلال الشهر الأخيرة قام العديد من الدول التي لها علاقات تجارية جيدة مع الولايات المتحدة بحمل عمليات جديدة لقوانين قائمة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية . وهذه الدول رغبت في ذلك ليس خوفا من سيف الأمريكي العقاب التجاري ولكن رغبة منها في التمتع والتفاهة الأمريكية المنسقة في نظام الأنظمة للصمم والسوق الهائلة القادرة على استيعاب مئات المبيعات من المنتجات سنويا

فقد مثل استومبيا التي كان يعمل فيها استصاخ برامج الكمبيوتر الأمريكية إلى نسبة ١٠٠٪ تجرى الآن عمليات جديدة في قوانينها لمطابقة القواعد . كذلك هناك عمليات تتم في إستونيا ، وكوستاريكا والهند ، وبنما ، ورواندا ، ونيجيريا ، وتايوان ، كما تشهد دول أفريقيا الشرقية ثورة حقيقية في القيام بهذه العمليات وهو ما يؤكد أن السيف والفتاحة هما سلاح أمريكا الذي لوضع حد للقوى السوق العالمية



المصدر : الإسلام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

حتى لا نسقط في فخاخ

اتفاقية الجات

فتحت إتفاقية الجات الأبواب على مصراعها نحو عصر جديد لا يعترف ولا يفسح مكاناً فيه إلا للقوة الاقتصادية المعتمدة على القدرة للتكنولوجية والإبداع الموهج ، فهي أول إتفاقية نولية على هذا القدر من الإتساع والشمول تنظم على نحو دقيق للغاية كل ما يتصل بالإبداع والفكر والإبتكار ، بل وتحمله إلى تجارة فائقة التنظيم محاطة بسياسات جيد الإعداد من المواد القانونية والقيود المؤسسية التي تمنح الحماية للأغنياء وتحرى الفقراء والضعفاء عن إمتلاك ناصية التكنولوجيا والبحث العلمي ، وليس من قبيل المبالغة القول بأن الإتفاقية جاءت بعد تزايد الإيرادات الفائجة عن بيع التكنولوجيا والمنافسة العارمة بين منتجيها الأمر الذي جعل

الشركات الكبرى [والمعروفة بالعابرة القارات والمتعددة الجنسيات] تمارس ضغوطاً شديدة على حكوماتها لحماية منتجاتها في السوق العالمية ، فجاءت الإتفاقية متضمنة قيوداً وإخفاً ينبغي التنبيه إليها ، كما تمنح فرصاً لا مفر من إقتناصها ، ومع هذه الإتفاقية أصبح المستقبل الاقتصادي والحضاري للدول النامية - ومصر - بل ووجودها ككيان مؤثر في خريطة العالم المستقبلية مرهوناً بالأخذ بأساليب التكنولوجيا الحديثة وتنسيق جهودها لمحاولة تنويع الفجوة الحضارية بينها وبين العالم الصناعي المتقدم ، وإلا فالبديل المزيد من التخلف والفقر والجهل والتبعية والإستنزاف المطرد للموارد البشرية والعقول بلا رحمة .



الخطر من احتكار البحث العلمي والتكنولوجيا للدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات

بشؤون مثاليين بين حلقهم مزياب
عضويتهم وبين التزاماتهم ، ومن الجدير
بالذكر ان ما انتهت اليه جولة اوروبا
يضمن على الدول إما قبوله ككل أو
رفضه ككل دون ثمة إختصار في
التصديلات ، وقد تحولت الاتفاقية مع
بداية عام ١٩٩٥ إلى منظمة دولية يطلق
عليها منظمة للتجارة العالمية وتخصص
بإعمال إدارة ومراقبة التجارة الدولية
على أساس المبادئ التي تم إقرارها في
الجات ، وتستهدف الجات وضع إطار
قانوني ينظم النظام للتجاري الدولي بما
يضمن إستقلال الأسواق الخارجية
بعداً عن تأثيرات السياسة ، وتحرير
الكمال للتجارة الخارجية تدريجياً لا
يعارض مع التنمية الاقتصادية
● هل يمكن إلقاء الضوء على
أهم اتفاقيات الجات ؟
□ استمرت جولة اوروبا عن
حوالي ٢٨ إتفاق تم التوقيع على ٢٤
منها ، وتتألف هذه الإتفاقيات تجارة
المنسوجات والملابس الجاهزة ، والأسلح
الزراعية ، والدهم وكاتحة الإغراق
وحماية الإنتاج المحلي ، ومعالجة الملكية
الفكرية فيما يتعلق بالتجارة ، والبيئة
وعلاقتها بالتجارة ، وإجراءات
الإستثمار المرتبطة بالتجارة ،
والشريات الحكومية ، وتجارة الخدمات
، ولتوسيع الإتفاق بدرجة أو بآخر في
التصميم إلا أن الإتفاقيات الملحق في
الدول طرف الإتفاق ، وهو ما تقع عنة

● ما هو الموقف المصري من
الإقتصاد العالمي ؟
□ يؤكد التحليل الرابع لطبيعة
الإقتصاد المصري أنه يتقل في عده
الإقتصاديات النامية التي تنقسم
وإقتصادها على الإقتصاد العالي في
مجال التجارة الخارجية خاصة بالنسبة
للواردات ، لذلك فإنه لا بد وأن يتأثر
تطور إقتصادنا سلباً أو إيجاباً بالتطورات
العالمية الإقتصادية وأهمها التطورات
للمساهمة للإتفاقية التي تم التوصل
اليها في نهاية جولة اوروبا عام
١٩٩٤ لتحرير التجارة الدولية والتي
لحلق عليها الإتفاقية العامة للتعريفات
والتجارة [الجات] .
● هل الإتفاقية ملزمة للأطراف
للوامعة عليها ؟
□ جاءت الإتفاقية كإطار إتفاقي بين
١١٧ دولة - حالياً - يستهدف تحقيق
بيئة آمنة ومستقرة لتنامي التجارة
الدولية لمجتمع الأعمال وإستمرارية
تحرير التجارة حيث يمكن الإستثمار
وخلق الوظائف أن تنمو وتزدهر بما
يؤدي وبالتالي إلى نمو تنمية إقتصادية
عالمية ، وتكفي الإتسار إلى أن دول
الجات تتعامل في ٩٠ ٪ من حجم
التجارة العالمية ، وأعضاء الجات يعتبر
كل منهم طرفاً في عده ، كذلك فإن
العلاقات فيما بينهم أو مع الجات تنقسم

وفي هذا الإطار يترشح الفكر على
حيز رئيس لكاديمية البحث العلمي
والتكنولوجيا المتأثر من أسرار الجزء
الخاص بالملكية الفكرية في اتفاقية
الجات وما احتوته من فخاخ نصبتها
الشركات متعددة الجنسية وأطال
الصناعة في العالم حماية لاسرارهم
الصناعية ، ويعرقل جهود الدول النامية
في هذا الصدد ، كما ي طرح تصوره
الخاص لجنسية التعامل مع هذه
المستجدات البعيدة الأثر في ظهورها
على ميعاد الانضواء الإقتصادية
والعلمية على مصر مثلاً وسياسة
تكنولوجية سليمة وثابتة تعتمد على
الموارد البشرية والطبيعية الموجودة في
بلادنا وتستهدف حل للمشكلات الحالية
والبدول بقوة في السوق العالمية
إستناداً على ما يتوافر لنا من مزايا
نسبية علمية وتكنولوجية وحضارية .
والحاور مع الفكر حيز كان لا بد
وأن يبدأ من مدخل إقتصادي بإعتباره
الدولة الوحيدة التي سيتم من خلالها
ويفتح الخشباتها إقراراً بهضم
واستغلال أي نتاج علمي أو تكنولوجي
ثم تطرق للحوار للإتفاقية ككل ومنها
التي هي يخص الملكية الفكرية مثلاً
وابجاليا ثم سبل التعامل معها وصولاً
إلى إمكانات المرجعية ، وكان السؤال
الأول :



وأصحت الاتفاقية للدول النامية الحق في الحصول على خمس سنوات أخرى بالإضافة للخصم الأجنبي لفدوة عشر سنوات قبل الالتزام بفترة برارات الإخراج على أساس التمتع فيما يتعلق بالإجراءات الكميات الخاصة بالأغذية والمنتجات الطبية والمركبات الصيدلانية ، والالتزام الدول المتقدمة بتقديم مساعدة فنية ومالية للدول النامية عند طلبها ذلك في مجال إعداد وتنفيذ التشريعات الوطنية وإنشاء وتنمية الأجهزة الوطنية الثلاثة

● واضح من ملامح الاتفاقية ان لها الأثر سلبية وأخرى إيجابية .. فهل يمكن تحديد كل من هذه الآثار ؟
□ بداية يجب توضيح أن الاتفاقية الهات جاءت لخدمة توسيع حق التنازلية في الامم الأول ، فهي تحقق حق معالجات اعطى الحماية لحيالات حقوق الملكية الفكرية وقواعد اعطى للتشريعات ان يختلف احكامها ، كما هدف الدول النامية كذلك من وراء تسميم اتفاقية الجهات قواعد متمثلة بالنكاح الفكرية للتوصل الي اتفاق دولي لكافة التجارة في السلع المقلدة واغنياء حماية الاسرار التجارية باعتبارها احد افرع الملكية الفكرية ، كذلك ادعى التسارع للتكنولوجيا الي ظهور سلع جديدة واستحداث اشقة تجارية لها اعمية كبرى تتمثل في انتقال هذه التكنولوجيات من دولة الي اخرى ، ونظرا لتزايد الإزدياد الناتجة عن بيع التكنولوجيات والمناصرة العارمة بين منتجها فقد

□ احتوت بنصوص الاتفاقية على مجموعة من القواعد والشرط التي تحدد موضوع اللامح الرئيسية لها ، ومنها شروط الدولة الأولى بالرعاية بمعنى عدم التمييز في المعاملتين مختلف الجنسيات ، وضرب للصاحبة الوطنية بمعنى معاملة الاجنبي معاملة الوطني ، والالتزام بالاحكام الواردة بالاتفاقيات والمعاملات الدولية الثلاثة في مجال حماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية بين لحماية للصفقات الادبية والفنية ١٨٨٦ وتذييلاتها ، اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ١٨٨٢ وتذييلاتها ، واتفاقية واشنطن لحماية العوارض المتكاملة ١٨٨٦ وغيرها ، ويضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه مع ضمان عدم إسائة إستخدامها بالسلب يتل عرائق امام التجارة الفورية ويشمل ذلك الإجراءات الإدارية والقضائية والجنائية والجبرية ، وحق الدولة في حماية الصحة العامة والتعليم وثم حقها في فرض نظام لضبط اسعار السلع المتصلة بهذين المجالين ، مع السماح لها باستيراد الدواء وتسويق فيها بطريقة شرعية اي بترخيص من صاحبه

ونصت الاتفاقية على حق الدولة النامية في تطبيق نظام الترخيص الإجباري اذا ما تصف صاحب البراءة في استخدام الحقوق للخدمة له او مارس اصعالا تعوق للتنازلة . ويتم التسيويات التي تتعلق بتطبيق الملكية الفكرية في إطار للنظام الملائمة للإدارة ، ووفقا لطلبها اي بالشروط ثم بالمصلحة ، ولذا لم تتم معرض الامر على هيئة تحكيم تشكل من ثلاثة اعضاء للتفر في الخلافات التي تقع من امد الأطراف ، ويجوز إستئناف الحكم

المصادر من هيئة التحكيم ، والقرار الصادر منها ملزم للأطراف المعنية .

ونصت على ان تقدم الدول للتعمية وتنفيذ الاتفاقية خلال عام من بدء سورتها اي في اول يناير ١٩٩٥ ، كما الدول النامية فان تكون مؤمنة بتطبيق احكام هذا الاتفاق [هذا شرط للماملة الوطنية وشروط الدولة الأكثر رعاية] قبل مرور خمس سنوات من سورتها حتى يتيح لها مواصلة طريقها طبقا لخصائص هذا الاتفاق

إحتواء الاتفاقية على احكام تنظم التعامل في قطاعين جديدين بخلاف قطاع السلع الذي تلتصرت على اتفاقية الويات عام ١٩٩٤ ، وبمسا قطاع الخدمات وقطاع الملكية الفكرية حينما تتناول او تستخدم في الاسواق ، وتعتبر الملكية الفكرية مجالا جديرا تنظيم التعامل الدولي فيه لاول مرة من خلال اتفاقات محكمة في إطار للنظمة الجديدة .

● مسا هي البؤرة المنظمة للإتفاق الخاص بالملكية الفكرية في الجات ؟

يعرف اتفاقية الفكرية باسم [ترس] ، ويضم هذه ٧٢ بندا تغطي جميع مجالات حقوق الملكية الفكرية التي ترتبط بالتجارة والسلع والتجارة والامم الرئيسية لهذه البؤرة ، في اولا بنود الحكم والمادة العامة وتشمل من بند ١ - ٤ ، وتتعلق بدم الأنشطة التي تخدم التمتع والإرتقاء للتكنولوجيا على النحو الذي يتوازن مع الحماية على حقوق الغير ، وثانيا محالات الحماية من بند ٥ - ٤٠ وتشمل مجالات للزائف التجارية من بند ٤١ - ٦٥ ، وحماية العوارض الجغرافية من بند ٦٦ - ٧٤ ، وحماية التصميمات الهندسية الصناعية من بند ٧٥ - ٨٦ ، وحماية براءات الاختراع من بند ٨٧ - ٩٠ ، وحماية العوارض المتكاملة من بند ٩١ - ٩٤ ، وتصديق للمعاملات الخاصة للتنازل من بند ٩٥ - ٩٨ ، وثالثا إجراءات تنفيذ الاتفاقية من بند ٩٩ - ١٠٢ ، حيث خصصت البؤرة من ٤١ الي ٩٤ لتدابير الاممات ومن ٩٥ الي ١٠٢ لتدابير فوسيتها ، ومن ١٠٣ الي ١٠٧ لتدابير الاتفاقية ومساعدات الدول المتقدمة للدول النامية ، ومن ١٠٨ الي ١١٢ لتدابير للتيسير والتيسير والاحكام الاخيرة للاتفاقية .

ملامح الاتفاقية

● قبل ان نتحدث عن الآثار المترتبة على اتفاقية التجارة المرتبطة بالملكية الفكرية ... هل هناك ملامح رئيسية لهذه

الاتفاقية

أخذت الشركات الكبرى [المعروفة بالعابرة القارات والشهيرة] تمارس سخرها على ممتلكاتها لحماية متعلقاتها في السوق العالمية ، والآثار الإيجابية للاتفاقية تتمثل في انها اصت ملة خمس سنوات للدول النامية من بدء سورتها الاتفاقية عام ١٩٩٥ ، حتى تستطيع خلال هذه لدة ان تنمي اجورتهن الإدارية والفنية لتنفيذ الإتفاق ، كما اصت الاتفاقية للدول النامية ملة خمس سنوات للحصول للتمتع في الإجراءات الكميات الخاصة بالأغذية والمنتجات الطبية والمركبات الصيدلانية ، وبخاصة اسر سوف تحقق الاتفاقية مزايا إضافية في مجال الاعمال الادبية والفنون والكتب إضافة الى الاعمال الفنية المصالة في الفنون والاسطراف وأفلام السينما



المصدر : المصنع

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥ سبتمبر

على المستوى العالمي ، والثانية ان انتاج التكنولوجيا يتم في إطار نظام احتكار الكلفة وفقاً لتخصياته ، والمعروف ان المنافسة في ظل نظام احتكار كلفة لا تحاول ريادة حصة المشروعات المنافسة في السوق بالمساواة هذه منها تجديد المنتجات وتوحيدها ، أو عن طريق تخفيض نفقات انتاج السلع لا من أجل توفير موارد لشئها ، ولكن من أجل توفير موارد يمكن تخصيصها لعمليات البحث والتطوير والتسويق والإعلان ، ومن هنا تنبع أهمية وفورية السيطرة على عملية التطوير التكنولوجي وإحتكارها السلاح الأكثر فعالية في المنافسة من أجل السيطرة على الأسواق في ظل نظام احتكار الكلفة

● في هذا المناخ الدولي العبد ترقى ما هو التحدى الحقيقي أمامنا كأحدى الدول النامية ؟

□ أهم تحد يواجهه الدول النامية ومنها مصر في الفترة لليلة هو كيفية وضع وتنفيذ استراتيجيات للتنمية المستدامة أو التوصل إلى [] ومعدن مثل تطوير التكنولوجيا ضمن استراتيجيات تنمية استراتيجيات خاصة أساسية في تكتيكات التنمية المستدامة ، شرط أن تطبق هذه التكنولوجيا تطبيقاً يتواءم مع إمكانيات على رفع الإنتاجية واستثمار توافر الموارد في مجالات عدة مثل الإنتاج الزراعي وتوليد الطاقة

ومكافحة التلوث ، كما تملك جانب كبير من هذا التحدي في ضمان انتشار التكنولوجيا والتطلع على المقدمات مثل نفس المعرفة والتقدم على دفع ثمنها والتفكير من تكيفها حسب الظروف .

وإنما يجب أن نشير إلى أن انتشار الابتكارات والتكنولوجيا الحديثة والمعدات الإلكترونية والمواد الجديدة خلال الأعوام القادمة سوف توفّر تجميعات وفرصاً على الدول النامية صارات الدول النامية على المنافسة ونقل التكنولوجيا ، لقد أصبح الاقتصاد الجديد يعتمد على استثمار الزين بأقل تكلفة ، تعدد التكتية الاقتصادية في عصره يتغير من ريادة في وضع أفضل ، لأن التملك على مستقره التتبع

عرض للبيع أو استيراد هذه السلعة وله طمس الحق إذا كان موضوع المراءة هدفه صنع سلعة . وتمنع الإستغرافية استبعاد فترة الحماية حيث أصبحت مشروطين عاماً من تاريخ الطلب لكل مجالات الإختراع ، هذا على عكس الحال المعمول به حالياً في مصر حيث أن الحق الذي تمنح للمراءة في مصر لا تتعدى عشر سنوات غير قابلة للتجديد بالنسبة للإختراعات المتعلقة بطريقة صنع الأغذية والمختبرات الطبية والركبات الصنيدلية ، أما بالنسبة للإختراعات الأخرى لمدة الحماية خمس عشرة سنة قابلة للتجديد لخمس سنوات أخرى بشرطية خاصة وفي حالة الترخيص باستثناء إختراع من جانب المكبة أو استغلاله دون موافقة مالكه فإن ذلك يتطلب مفاوضات مع صاحب المراءة وتمويله ، وبه على ذلك أن الترخيص الإيجابي خير معدن والفرض الذي يصدر من أجله وفي الأفراس العامة أو

احتكار التكنولوجيا

● في ضوء ما تقدم .. هل زالت اتفاقية الجات من احتكار الدول المتقدمة في إنتاج التكنولوجيا ؟

□ إن إنتاج التكنولوجيا وتأثيرها يتم في إطار نظام تكنولوجي دولي معقد ، هو جزء من النظام الاقتصادي العالمي القائم ، ونشأ على شكله ويسير وفقاً للمخبرات ويتابع نفس البقاء ، وأهم ما يميز هذا النظام التكنولوجي الدولي هو عدم التمايز بين الشمال والجنوب والذي ترتكز عليه علاقات التنمية التكنولوجية التي تستلزم معها تفسير الانتعاش التزايد لما يسمى بالفجوة التكنولوجية التي تكونت نتيجة عدم التكافؤ الفردي في توزيع الموارد والخصائص الإنتاج التكنولوجية في الدول المتقدمة والدول النامية بما يترتب عليه تركيز إنتاج التكنولوجي في الدول المتنامية

وحتى في الدول الراسخة هيمنة التكنولوجية يشترك إنتاج التكنولوجيا بشكل أساسي في المشروعات الخاصة الكبيرة وبخاصة في الشركات متعددة الجنسية التي تسيطر سيطرة كاملة على عمليات التطوير التكنولوجي على المستوى العالمي ، ويتربط على ذلك بتوزيعات هامش الأرباح سيطرة رأس المال الخاص على عمليات النقل الدولي للتكنولوجيا بما يفيد ذلك من غلبة الطابع الخاص لأعمال نقل التكنولوجيا وتخفيضها لنقل ومقتضيات لرفع في إطار الاستراتيجية العامة لرأس المال

والفريق والتلفزيون حيث يؤيد الاتفاق إلى رفع مستويات الحماية المقررة للملكية الفكرية في مجال حق المؤلف والحقن المرتبطة به ، وسوف يكون من حق الدول النامية أن تفرض نظاماً لضبط الأسعار بالنسبة للدواء في إطار حق حماية لكسمة العامة ، وحق الدول النامية كذلك في تطبيق نظام الترخيص الإيجابي إذا ما تعصف الحقوق البراءة في استخدام الحقوق المفصلة له أو مراسل إجراءات غيرتافسية

وتلجأ الشروط الأساسية لحماية حقوق الملكية الفكرية من قبل الدول النامية بسهم إلى حد كبير في جذب الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا الحديثة للصاحبة لها ، وتكفي الدول النامية لوضع نظام وقائي صحت لوارثتها وتحديد أسعار منتجاتها حماية للمستهلك المحلي ، ولرفع أجيال البحث العلمي والجامعات وجهات الإنتاج في الدول النامية عن طريق تعميمها لإرساء قاعدة وطنية تبنى من جز، كبير من الاستثمار من الخارج ، ولبدء في إعداد القوانين الوطنية من القانونية للشؤون في مشايعة الخصومات القسائية أمام رواج التجميع للنصوص عليها ضمن أحكام نظام النظمة العامة للتجارة

أما الآثار السلبية فتتمثل لتساق نظام التكنولوجيا التي يخرج جانبها حيث تترك الاتفاقية تسهيل أي إختراع يتعلق بإنتاج أو طريقة صنع في كل المجالات التكنولوجية إذا ما كان جديداً ويشتمل على خطوة إبتكارية شاملة للتطبيق الصناعي ، وهذا على خلاف ما هو معمول به في مصر حالياً وفقاً لقانون براءات الإختراع الذي لا يسمح بإصدار الحماية على إختراع للتجديد خاصة التي ترتبط بمصلحة فضاء الإنسان والحيوان وإن الحماية تصرف فتل في

طريقة صنع هذه المنتجات ، وسوف يترتب على التمس المستحدث في الاتفاق أن يحد البحث والتطوير في مصر من ضرورة البحث والدراسة للتوصل إلى طرية لمصنع نفس المنتج ، كما تتيح الاتفاقية الحماية لأصحاب الإختراعات من تعزيز سبب ملك الإختراع أو مجال التكنولوجيا سواء كان المنتج مستورداً أو محلياً ، وتنتس على إحتكار صاحب البراءة لحقوق الملكية المستحدثات حيث تنص الاتفاقية على أنه إذا كان موضوع الإختراع إنتاج سلعة فالمفترض أن يمنع الغير من الحصول على موائفة من تصنيع أو استعمال أو



آثار المستقبل

● ما هي التغيرات في الخدمات والإنتاجات المستقبلية في الخدم العلمي والتكنولوجي في ضوء بروز الجات كخلفية أو أرضية عامة لحركة الاقتصاد والتكنولوجيا في المستقبل القريب

□ أهم من التفكير في شكل زماهي هذه التغيرات هو البري بعتمية حدوثها وما يشه ذلك من آثار ، والمتمسور في هذا الصعد أن معض الدول مستبج ويصير التكنولوجيا ، ودول أخرى سوف تقوم بموامة هذه التكنولوجيات وإدخال تعديلات عليها ، وغالبا ما تقوم هذه الفئة من الدول بإتباع الطريق الجذاب والأكثر علما وكسبا وهو طريق مزج هذه التكنولوجيات الجديدة مع التكنولوجيات التقليدية لديها ، والفئة الثالثة من الدول سوف تكفي بأن تقوم باستيراد واستخدام هذه التكنولوجيات الجديدة لتساعدوا في تحقيق برامج تنميتها ، تشمل التزلمات المستقبلية عمليات توليد المعرفة حيث أصبح العلم يرتبب لكثير فأكثير بالتكنولوجيا والإنتاج ، ومن هنا فإن فكرة القيام بالعلوم البحتة عبر المستهدفة ، وكذلك حرفة الطعام ، بأعمالهم عن الإعتمادات العالية الأخذه في التغير بشكل سريع كلما تصاعدت وتكثرت التفسعات والروابط بين العلم وهذا الإتجاه في الدول المتقدمة ظهور تنهيات مؤسسية جديدة للعمل العلمي تشترك فيها الجامعات والعمال الحكومية والصناعة ، ولا شك أن التكاليف المالية العالية للخدمات والأجهزة العلمية فرضت توتيبات التمايز بين اصحاب المشروعات والدول ، وأن التمهجين المشتركين بين الانتماء والفروع العلمية المختلفة قد جعل من الضروري ابتكار طرق جديدة لتكامل العمل في المجالات المتنوعة للبحث والتطريق العلمي ، وخدمة تنظيم الاداء والراحيات البحثية بين الفرق متعددة التخصصات ، واصبحت عمليات الابتكار خاضعة إلى منهج نظري متكامل ، فلكي يتم

الابتكار وخفصة في الدول المتقدمة نجد من القسولرى أن توضع معا عناصر ومكونات تكنولوجية عديدة ومتنوعة ، وتشترك في العمل مؤسسات متنوعة ، أيضا مسئل الكائني والهيئات الإستشارية وموردو الاحتياجات والوكالات الحكومية والهيئات القانونية والبنوك وغيرها ، بالإضافة إلى توافر شبكة لدعم الخدمات الفنية والإدارية ، وكل هذه الأمور تؤدي بالقطع إلى إفترساع تكاليف الابتكار وتزديد من الإحتياج للقررات الإدارية ، وتجهل من دعم الحكومة لنشاطات الابتكار أمرا هاما ، لقد بات واضحا أن ثمن التلخف لتكنولوجي باهظ ، وسيكون هذا الكثر إلى درجة يصعب تصور آثاره على اقتصاد وأمن المجتمع ، لذلك لن تؤدي التتريات الرأسمالية مهما بلغت إلى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية إلا إذا إحتسواها وعاء نسجي يخطه له ويحكم حسيطة الححمل العلمي والتكنولوجي في إطار منظومة متكاملة للعلم والتكنولوجيا والتنمية

● في ضوء هذه التفسيرات المتوقعة ما هي ملامح دور البحث العلمي ومستقبل التنمية التكنولوجية في مصر خلال المرحلة القادمة ؟

□ تتجه مصر في الوقت الحالي إلى التحيز الإقتصادي ، ويقتد في ذلك على الآيات السوق ، وتعد لهذا التحول مدة مسمعة ، ولأيد من أن يتم ضربة إيقاع هذا التحول حيث نصل إلى نهاية هذه الة للصدمة إلى سوق حرة ، واليات السوق وما يكتسها من عمليات الخصخصة لا يبنى نخلى قدولة عن مسئولياتها تجاه إنتاج السلع والخدمات بالجودة والنوعية والمستوى اللطوب ، وما يشه ذلك من تكنولوجيا نخبية ومكائنة ، فالإعمال يوافقون السوق أن يلقى دور الدولة في تزويج التكنولوجيا المتقدمة ، ومعالجة الصعاب المتترة وإنشاش وتمسج للخدمات ، وإنشاء رعاية مؤسسات تمويل للضرورة في شأن الدولة مسئول تمويل للضرورة في ضلالتة في تحقيق الإرتقاء التكنولوجي وليس شأه أن يستمرارية البحث

العلمي سوف تتأثر بهذه التحولات الجذرية ، لأن الاهد الاساسي من هذه الإستراتيجية هو تلبية الإحتياجات العلمية والتكنولوجية لقطاعات الإنتاج والخدمات على المستوى القومي والقطاعي والاساسي ، ولك أن طريق توجيه الموارد البشرية والمالية للتمائة في مراكز ومهام البحوث والجامعات لفئة المجتمع المستفيد ، وقد يكون ذلك باتتاج سلعة جديدة أو تطوير منتج أو زيادة في إنتاجية ، أو إستغلال مصادر متاحة ، أو توفير وتحسين الخدمات الضرورية للمجتمع ، ومن هنا يكون البحث العلمي دور ضروري وأساسى وهام ، فهو سيكون السؤلون عن استمرار تطوير المنتج ، ليساير كل تقدم علمي ، فضلا عن تثبيت مواصفات الإنتاج أو تعديلها وحل كافة المشاكل الإنتاجية .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المسيرة حيثان الجات قادمون !! المنتج .. يفتقد علماء مصر !!

تعرض قضية التنمية هذه الأهم في نهوض الجماهير.. تشاغل حيزا كبيرا من اهتماماتهم.. وقد تدرى مناسهم !!

العالم من حولنا بعد اتفاقية الجات في ظل تحرير التجارة العالمية بالهنا.. وجرى.. يقفز بالهنا سرعة .. يصل للزمن حاصله ا وقوميه بالدقيقة لانه يريد ان يطوى المشوار سرعاً ويحجز لمنتجاته مكانا في سوق العالم الموحدة ؟ المملوءة بالحيثان التي تستند لاتهم الاسمك



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لدينا سرور مهمة من النباتات الطبية تضاهي السور البترولية

١٥
١٢٠٢
عالم يساعدهم
٤٠٠٠
وإداري !!

البحث العلمي بمراكز الانتاج
لأحداث طرفة في نوعية منتجاتنا
ولهذا الغرض ترأست الدكتورة
أوليس كامل وزيرة للبحث العلمي
مؤتمرا في المركز القومي للبحوث
لتشجيع هم عملنا للتطوير الأبحاث
ولجعلها في خدمة مراكز الانتاج
ومن أجل دعا الدكتور
عبدالمفتاح الشيخ رئيس جامعة
الأزهر علماء مصر والطبيب
الصناعة لمؤتمر يبحث في
ضرورة التلاقي بين الطرفين..
ومصعب الدكتور احمد مصطفى
كمال أمين عام المؤتمر رجل
الصناعة ليسوا بأم أعينهم
إمكانيات الجامعة الهائلة وما بها
من معامل ومعدات تتناسب عصر
التكنولوجيا ويساعد مراكز الانتاج
ووضع الدكتور زكريا الشيخ عميد
كلية الطب خطة عمل ويحل بها
أعضاء المؤتمر على المشقة.
والتدخل في التفاصيل.
نقلة حضارية.. ولكن
القولبة من منحيتها تمت لكسر

مهم ومشاكل المجتمع وتطوير
الإنتاج والارتفاع بمستوى الأداء
التي وزارة للبحث العلمي..
وأكاديمية كملية للبحث العلمي
كذلك المركز القومي للبحوث الذي
وصل منذ الخمسينيات ويضم ١٢٠
عالم يساعدهم أربعة آلاف معاهد
باحث وإداري.

لدينا أيضا قلاع للصناعة في
الغاش من رمضان وفي مدينة ٦
تكوين وفي طنطا والمعدة الكبرى
وحلوان والسويس التي جلب
صناعات صغيرة.. ولاز
للمنافسة العالمية شارية.
قد فرضت القضية نفسها على
نمطين لوبينا وتطلعت أكثر من
دعوة طلاب بسرعة لتلاحم مركز

لأحد نميش مع العالم هذه
للحظرات المتنبية.. لبحث عن
الورقة الراهبة التي تحلق لنا
الغور في هذا المباح الضاري التي
تدخل حلبة المنافسة العالمية
بمنتجات قوية تصمد أمام
المنافسة الضارية.. لا تنومها
الأداء الجشعين.. الباحثين عن
الربح السريع !!

الورقة الراهبة التي تملكها هي
العلماء ومراكز البحث العلمي التي
تستطيع من خلالها تطوير المنتج
المصري !

لدينا جامعات تضم آلاف
الاستاذة والعلماء.. تجزوا
عشرات الآلاف من البحوث
ورسائل الدكتوراة التي تبحث في



بعض مصانع البسطة تستكفم
املاح التترات لاصحابها اللون
الاحمر رغم ان هذه المادة مملوغة
اوليا منذ عشرين عاما وهناك
بعض مصانع السمن تستخدم مواد
بتروية لاصحابها اللون الجيد
والرائحة واللمس بالرغم من ان
هذه المواد تسبب السرطان...
واضاف ان لدينا بحثا تكل جميع
مشاكل الصناعة في مصر وكلها
للتلف حبيسة في الاراج لاجد
من يستفيد منها : على سبيل
المثال تم تجل بحث كثيرة وكثيرة
الزراعة بجامعة الازهر باسم
الانسان لتطوير صناعات الدابن
ومنتجاتها ومنها إمكانية استخدام
الزيوت النباتية كبديل لدخان اللان
في صناعة الجبن وبسحت عن
استخدامات اللان المصطف لدعم
اللبن الخام وقنتاج نوع من الجبن
الخلي من لقمس امراض السكر
وتصلب الشرايين بهدائل لدن
اللبن وصناعة منتجات ابلية غذائية
من اللاكتوز وقنتاج وجبات غذائية
عالية القيمة بخصبة اللسن
وغيرها من البحوث التي قامت بها
كافة للمراكز البلية في مصر لكن
للمشكلة ان اللقاء مملوود بين
مواقع التلفيز ومواقع البسث
الطبي

ويؤكد وجهة النظر هذه الدكتور
محمد عبدالحليم عمر ابراهيم
للمشكلة تكمن في غياب التشريع
بين الجامعات والقطاعات
الاقتصادية .
وفي ظل اتفاقية الجات وتحرير
التجارة العالمية . والسوق
الموحدة لانتاج للسود لقط
ولكننا لا نريد من السك الكبير ان
ياكل السمك الصغير وحتى تجو
من الود الحياتن كذلك وباشد
الدكتور بكرى طه عبد ككتبة
التجارة بجامعة الازهر وجعل
البسث الطبي لتطوير ابحاثهم

لوست تلك التي تحتاجها الصناعة
لحل مشاكلها في ان المصنع اذا
واجهته مشكلة فانه يحتاج الى
بحث تطبيقى صناعى يتناول
المشكلة وحلها جديا وهذا
لا يحدث في الغرب .
اما في مجالات الانتاج كجد
المسلولين عن القطاع الحكومي او
قطاع الاعمال المتناضون
مرتبةهم وحوالزمهم وبذلاتهم
همسا كانت الامور وغلبها ما
يصدون في لخطا اى مشكلات في
امكان عملهم وينشرون عليها
ولا يميلون الى ظهور هذه العيوب
وهكذا تظل الصناعة بصورتها
لا تقوى على منافسة المنتجات
العالمية والصمود في الاسواق
العالمية في ظل المنافسة الضارية
بها .

اما رجال القطاع الخاص
فشاغلهم الاكبر تحقيق كبر قدر
من الربح والافلاكرون في
تفصيل نسبة من ارباحهم
للتطوير ويخلصون شراء حق
المعرفة او المشاركة مع احدى
الشركات الاجنبية لانتاج ماركات
صعبة لها تاريخ واسم وشهرة .
ويهو عبق المشكلة في ذلك
الشعور الذي يسيطر على رجال
الصناعة بصفة عامة وهو ان
رجال البسث الطبي متلقون في
مماهم ولماكنهم التعامل مع
للمشاكل الصناعية او تطوير
الانتاج ؟

مخالفات مبررة

وفي مؤتمر جامعة الازهر بشن
الدكتور احمد فواد العريان رابن
قسم اللان بكثيرة لاراعية بجامعة
الازهر جهيا على بعض مراكز
الصناعة ليقول برغم صايسة
الصناعات الغذائية وهي للصوية
بصفة اللسان وحياته الا ان بعض
المصانع لا تريد من الاشكال
الجامعي ان يساعدها في تطوير
انتاجها ولكنها تكتفي منه بان يوقع
على الاراق بما يلد ان الانتاج
« حال الحال وكامل الاوصاف »
ولان ان مخالفات كثيرة قد تلغ في
بعض صناعات الاطعمة فمثلا

لدعم الصناعة وتكونها من نكلة
خضارية وباللعل نجونا بشهادة
كثير من رجالات الصناعة في
العالم لما راوه وامسوه في المدن
لصناعية الجديدة مثل المعامر من
رمضان و٦ أكتوبر لكننا لا ننسى
ماخلله لنا للقطاع العام من خسائر
وعثرات في بعض المصانع وما
خلقه الحروب والقيون والقروف
للسوية التي تعرضنا لها من تلفس
في معدات المصانع او مآثاء في
احلال التالف منها بجدد متعلنا نجد
« عن الحديث عن عطلنا نجد
ان معظم دول العالم المتقدم
حرصت على لاجذاب عقول مصر
للموعدة ووصلوا بها الى القمر بل
استأقوا بهم في دفع موكب التقدم
في كل نواحي الحياة مثل عطاوات
الدكتور البراز عالم الفضاء في
امريكا ونايفه اللانز الدكتور زويل
ونايفه الطب الدكتور ممدى وطوب
والعلم الدكتور اسماء البيوسى
وابن مصر الدكتور مصطفى السيد
وغيرهم من علماء مصر اللين
بكرسون اكبر المراكز الطبية في
العالم.. لذلك فان السؤال الملح
الذي يعيش في وجدان كل مصري
هو « لماذا لم يظهر علماء مصر
المنتج المصري » الذي يكسبه
العالمية بما يضئ عليه من صفات
الجودة بما يربسها العالمية
وبالدرجة التي تؤهلها للفرز في
حلبة الصراع لتكريف لمنتجات
والتي يوز رحاها على السامة
للعالمية الان ؟

تشخيص المشكلة

الدكتور محمد محمد مسلم
استاذ الكيمياء بطول القاهرة
بشخص المشكلة بان المستويات
تلق على اللانين مناصفة.. رجال
البسث الطبي.. والرجال
الاشغالين عن لومضات الصناعية
والاكتاجية وبقول ان فريخ
الجامعة عذما يتخلص معينا
بالجامعة او باحد مراكز البحوث
العلمية بفضي حركه منفصولا
بالبحاث اكاديمية لكي يحصل على
الدكتوراة ثم ليجازل بالبحاث اخرى
فرص الترقى من معيد الى درجة
استاذ وهذه البحوث الاكاديمية



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٣٠ ديسمبر ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دولية ولاصحب علينا ثروة من هذه الثباتات هي الثروات البشرية !

حتى لاتضيع جهود العلماء

ويطلق الدكتور محمد مجدى واصل استاذ الكيمياء الفيزيائية اليوم على قطاع الانتاج وبنيهم برافض الاستاذة تطبيق النتائج التي توصلت اليها البحوث حيث بفضل عدم زيادة النفقات مادامت الصناعة تعمل في ظل سوق احتكارية تغيب فيها المنافسة سواء جاءت من منتجات محلية أو مستوردة .. واكثر من ذلك ان بعض المصانع التي تنتج بها مراكز البحث العلمي لاتهتم بخصها ولازودها بالكمادات الطبية وغالبا ما تهتم ثورها !! ولذا فإن ما نحتاجه نحو التعاون المشترك بين العلماء ومراكز الانتاج

التحرك الجاد السريع !

والمرتد انه في الوقت الذي نشغل فيه المشكلة اهتمامات رجال الصناعة تشغل ايضا اهتمامات رجال البحث العلمي ومنهم من يسمى بكل طاقته التي تطبق التعاون المشترك بين الطرفين في هذا الصدد يقول الدكتور أحمد شوقي جندى رئيس مجلس ادارة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية اننا الان وبعد اتفاقية الجات نواجه تحديا خطيرا بوجب على المستجيبين بصفة عامة وعلى منتجي الأدوية في الوطن العربي التحرك بشكل جاد لمواجهة الخطر القادم والاستعداد له ومن خلال تطوير وتحليل الاستراتيجيات والاساليب بشكل يؤهلنا على البقاء والاستمرار والتقدم في ظل سوق عالمية واحدة لن يمسد فيها الا المنتج القوي

والصناعات الصغيرة أيضا وإذا كانت الصناعات الصغيرة هي الدعامات التي صنعت دولنا علاقة كاليان لأن مرحة محمد لحد، المصري أحد العاملين بها تحتاج الطاقة منا حيث اضطر تحت ضربة الظروف الى خلق مصنعه الذي يعمل منذ خمسين عاما في

على ضرورة ارتباط البحوث بمشكلات مراكز الانتاج والمصري لتطوير المنتج المصري وحل لمشكلات التي لا تعترضه انطلاقته .. وعلى هذا الصعيد أكد الدكتور علي حبيب رئيس الأكاديمية للبحث العلمي أن الأكاديمية تهت برنامجا بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قام بتنفيذ ٧٦ مشروعا لخدمة مؤسسات قطاع الاعمال وقام القطاع الخاص وقطاع الخدمات وبذلك فتح قنوات محددة للتعاون بين البحث العلمي ومراكز الانتاج لحل مشكلاته وتطويره

مزيد من الجهود العلمية ويشهد الدكتور المهندس محمد حليم سالم مدير معهد نقل التكنولوجيا والتنمية على هذا الاتجاه ويقول : العالم المتقدم لايرى الاستاذ بما تجز من بحوث علمية ولكنه يرقى بما قدم من جهد علمي لحل مشكلة ما في المجتمع

هبة لتطبيق البحوث

وترى الدكتورة نادية مرسى الاستاذة بصولة القاهرة لتنا في حاجة الى هبة تتولى دراسة كافة الابحاث العلمية وإدخالها مجال التطبيق إما من خلال المصانع القائمة أو طرحها للأشخاص في استثمار مواردهم بمصر لتصنيعها وتؤكد وجهة نظرها بأن البحوث التي أجراها استاذة للصيغلة بجامعة القاهرة توصلت إلى أن مصر ثروة كبيرة من الثباتات الطبية أو أماكن استغلالها لقنا بتصديرها للعلم في صورة خدمات دولية الامر الذي يتيح لنا توفير الملايين التي نستورد بها خدمات

وربطها بمراكز الانتاج وتبنى افكار البحث العلمي تتسبب المرحلة الحالية فكم نحن في حاجة الى اعداد بحوث واستشارات وبرامج تدريبية مستعدة لتواجه النظم الجديدة في ظل مبدأ عالمية الإدارة التي استوجبها اتفاقية الجات

البونك في حلبة الصراع !

وللتطوير المطلوب الان لايشمل

مراكز الانتاج الصناعية .. بل يشمل تطوير كل مؤسسات المجتمع ان ولعب طعام دورهم في تلك بالسلوب واستراتيجية جديدة للتمويل مثلا تمحا نلقة كبرى كما يقول بذلك الدكتور محمد المعلى الموجي بانيه الاغنى لرفع الأداء لتقريب من القدرة التنافسية مع البونك العالمية ولتفاديرط ابحاث الجيفعات والماسينوسر والدكتوراه بالمشاكل الموجودة في الحقل المصري .. مع انصاف العلماء والباحثين بدعم البحث العلمي بالتمويل الكافي

واقضية الدعم المالي هذه يؤكد عليها الكثير من رجالات البحث العلمي حتى يقوم العلماء بتطوير الانتاج في هذه المرحلة الحساسة التي يجتازها العالم وهذا ما تؤكد الدكتوراه سناء شحاتة صيدة كلية الطب بالآهر .. إذ تقول : الكلية ساهمت بكثير من الجهود العلمية التي تبني بها ثروة مصر من أبنائها عبر الصلة الفعول السليمة التي لا توجد الا في الاجسام السليمة وحيث كشفت البحوث عن كثير من الحقائق العلمية في مجال التطعيمات ومقاومة الفيروسات ولكن المشكلة المعلقة هي ان البحث العلمي يحتاج الى دعم مالي عاجل

والد ركزت وزيرة البحث العلمي الدكتورة فينس كامل في مؤتمر المركز القومي للبحوث



مجال صناعة الاخشبة وفي
الصناعة التي تميزت بها مصر
حيث كان الحذاء الذي ينتجه يترفع
على القمة في سوق الاخشبة
العالمى إلا ان المشاكل التي
واجهت هذه الصناعة أجبرت
الكثير من العاملين فيها إلى اغلاق
مصانعهم بسبب ارتفاع أسعار
الجلود لتنافس المنتج من الثروة
الحقيقية وغلاء المعونات
المستوردة من الخارج واضطرار
المعلم أمام الغلاء وحاجته لزيادة
دخله إلى عدم اتقان الصناعة كذلك
لملاحة الصفاق للمطام بسقط
لقضايا وأولها ضريبة المبيعات
سما لجهز عل المصانع وارتفع
سعر الحذاء في سوق مصر
ارتفاعاً جنونياً.

ويرى أن اسئدة الميكانيكا
بكاليت الهندسة أو انتقلوا إلى
مراكز صناعة الاخشبة لطوبها
بابتكار معدات بسيطة بدلا من
الاستيراد وهو ما يبطئه كثير من
العاملين في هذه الصناعات
الصغيرة وإن كانت حيوية جدا
ولامسجد للامعان للاستفساء
عنها .

ويطمح من اسئدة كليات
التجارة مزيدا من الالتحام برجالات
الصناعات الصغيرة لحل مشاكلهم
مع ضريبة المبيعات وغيرها من
المشكلات المالية حتى نجد لائسنا
خطوة على سلم التقدم الذي صحته
من ألتنا الدول للعلاقة عوس
الصناعات الصغيرة

وتتطلب هذه السطور بحفولة
هامة هي حاجتنا إلى تعاون مشر
بين القطاع ورجال الاتساج
بأستراتيجية جديدة تسمى إليها
بالصى سرعة والاكتنا الحين



11 ستمبر 1990

التاريخ

للنشر والخدمات الصفحية والمعلومات

مصر والمتغيرات الدولية الحالية

[illegible]

فالتفكيرية فتحت أسواق البلاد الصناعية أمام صادرات البلاد النامية وذلك بما جاءت به من تخفيض للقيود الجمركية وغير الجمركية مما يفرش طريقا أسلوبيا جديدا للجوء مواجهة هذا التحرير العالمي ودخول الأسواق وحملة أسواقها الوطنية ودخول السوق باسمي وسقط تنكسية ومن ثم لأن الأمر يحفظ لن نعيد حساباتنا واكتشاف مطلقنا وبحث سياسة الإحلال محل التوليدات.

[illegible][illegible]

ولا يمكن أن يحقق تعميق التصنيع المحلي هدفه من خلال مراقبة المعطيات الحكومية فقط وإنما من خلال قوائم السلع والمناطق المستهدفة التي تصدر من قطاع التجارة الخارجية وبوزارة الاقتصاد وبمراعاة استعدادات لمساواة الإنتاج المحلي ويجري تعديلها من آخر طبقاً لظروف الصناعة المصرية .

الانتاج المطلوب والمخصصين للربط بين منح القروض وطرح المنافسة في صورة القروض - كما يرتبط هذا الأخير مع مخرجات القروض من الاستفادة من منحهم الخاصة في الوصول للمعطيات مما يقلل تكلفة الاستفادة لأعباء الدولة .

وهذا ينبغي أن نؤكد أن الحصول على منح لا ترد لا يعني إعطائنا لمجموعات المستفيدة بدون مقابل إلا في حالات استثنائية لأسباب اجتماعية أو سياسية معينة. ومن ثم فإن القاعدة العامة هي إعادة الإرضاء لهذه الجهات وليس في برنامج الإصلاح الاقتصادي والتخصخصة وتحويل العديد من الشركات للنظام الخاص.

ويهدف المصنبة نود ان نذكر انه بدلا من ان يساعد التصنيع في بعض الأحيان على تغطية التكاليف، فقد تزايدت الإستثمارات نتيجة الزيادة السريعة في أسعار النفط. والآن، فإن أسعار النفط قد أصبحت الآن أعلى من أسعار السلع الأساسية. وهذا يعني أن أسعار النفط أصبحت الآن أعلى من أسعار السلع الأساسية. وهذا يعني أن أسعار النفط أصبحت الآن أعلى من أسعار السلع الأساسية.

التصميم - مجال استراتيجي وهي ذو الصلوات بديلة مع
استراتيجيا هي القلبية (أعمال الاستراتيجية) الطبيعية باستثناء البترول
(النفط). خلال أربع سنوات (١٩٦٤ - ١٩٦٨) وزيادة صلاها بمادي
المثال على عام ٢٠٠١، والنوع في الصلوات : في مثال الصلوات في
الصلوات التي صدر من الصلوات السبعة بامل عام ٢٠٠٠ .
ويستند استراتيجية التصميم في مصر إلى تطوير عدد قليل من النماذج
في السلع في ضوء التغيرات المحلية والصلوات والتدخل في استراتيجيات
مهمة الصلوات في الناتج المحلي ، واستمرار التركيز على الترويج المحلي
في صناعة النفط والغاز الذي يولد مصر في الطاقة.

أدركت أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في تطوير البنية التحتية، وخاصة في مجال النقل. وقد تم إنشاء شركة "مصر للطيران" كمنصة للتعاون بين القطاعين، بهدف تحسين خدمات النقل الجوي وتعزيز الاقتصاد الوطني. كما تم إنشاء شركة "مصر للتطوير العمراني" لدراسة وتنفيذ مشاريع البنية التحتية في مجال الإسكان والتطوير العمراني.

وأخيراً فإنّ السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات في المجال
البيئي، لا يمكن أن تكون مستقلة، بل هي مترابطة، فالتغييرات
المصطنعة والذات في اقرار السياسات الاقتصادية والاستثمارات وتحويل الموارد
المستخدمة في قطاع الزراعة والتنمية والرياح والرياح في القطاع الزراعي
السياسات البيئية، لا يمكن أن تكون مستقلة، بل هي مترابطة، فالتغييرات
المصطنعة والذات في اقرار السياسات الاقتصادية والاستثمارات وتحويل الموارد
المستخدمة في قطاع الزراعة والتنمية والرياح والرياح في القطاع الزراعي

ولا شك ان قطاع الصنعة من القطاعات الهامة التي يستلزم تانها كبريا في ضوء التغيرات التكنولوجية سواء في ضوء دخول الجات او في ضوء ما تقتضيه اليه من متطلبات الترافقة مع أوروبا ولا شك ان التصدي العملي هو الارتقاء بقطاع الصناعة للوصول الى الدرجة المطلوبة والمناسبة وضرورة تال عبات كثيرة في هذا المجال ما يكفل لقطاع الصناعة الوتوف والمنااسبة وسبب موجبات تهب في هذا المجال هو قسوت اوضاع كثره غير متصلة.



المصدر: مسار

التاريخ: ١١ سبتمبر ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد أصبحت وسط مهب الريح من تكتلات ومن ظروف أصبحت تفرس علينا ملاحقة ذلك المم يعد هناك مجال على الإطلاق للعمليات الصغرى من الجات إلى القدرات الأروية إلى الجبهة الأربعة إلى مشول متغير آخر وهو الطبع وسعولة إسرائيل في حيل للال بناء مصنع للسيارات في غزة وكان السوق الرئيسي وسطيها والاستفلة من لغازيا التي تحمي للإنتاج المل في الوقت الذي تالف التجهيزات والتجهيزات مالتا ضد الإنتاج المل الم لم هذه عملية إلا للأجود والأصح بعد فتح الاستيراد على مصراعية ويعد دخول الاستعمار المظفر والأجنبي والتمويل للقطاع الخاص وانخفاض جودة الجهاز الإنتاجي والتمويل. حدة التكلفة المملية وانخفاض مستوى الجودة وخفض القدرات التسويقية والترويجية للدولة وعدم وجود نظام يفتح منح (عدم) أو معرفة الصناعات على قرار ما تملكه بعض الدول المتقدمة . لك تلتجيت الظروف ومن لم يتيهي على مصر الحلق بهذه التجهيزات الجوهريه .

ابراهيم عياد الجرائي



الإدارة في عصر الجسات

**د. حنفي سليمان
عبد تجارة الزلزليق**

الحاق بوك الواسع المالبية وذلك
فان السؤل المصيح الذي يجب لارته لا
يتعلق بمدى مناسبة الاتفاقية لما لا
ولما يتعلق بمدى ثغرتها على الاستفاد
منها . بمعنى آخر ، فان المد يد لا يكون
في الاتفاقية ، بل فيها نحن . فاما لعددنا
لذلكه .

ما تقدم يتبع ان الدور المصليقي
للأدارة المصرية يتخسر في لها . وأدارة
التخبيرو وإن أي تقاس في تالية هذا
المرسول تكتن له عراب ومحب في
مواجهة الطوفان التام
رسلة عامة ، فان قضية التفتير ترتبط
بمديين اساسيين هما . البعد المعرفي
والبعد السلوكي فالجست الذي يبيع من
لذته كلا المديين أي أنه لا يربط ماذا
شمة لتفاتي الجسات كما يتل في القدرة
على تدوير سلوكه لتتناسب وتقتضي
سلوكه مع شمة الطوفان . أما للجمع الذي
يتزاول له البعد الأول ويبيع من رغبة التفتير
التي فهو للجمع الذي سيحدث من
تفاتي الجسات كما في أحداثنا لطفه في
مواجهة الطوفان الكبير من أحداثنا
نجمه . وأخيرا فان للجمع الذي يتزاول له
كلا المديين فهو لك للجمع الذي سول
يتخلى الفتوات ويركب موجات الطوفان
الآن ان ذلك كله لا يعني ان قضية التفتير
أصبحت قضية واحدة العالم . بل على
الخص من ذلك فان هناك العديد من
الحوار التي يجب طرحها للنقاش . والتي
تشكل في مجملها هي قضية التفتير .

هذا وان شهدت مصر في الآونة الأخيرة
العديد من التفتيرات التي دارت جميعها
حول تسميات المستقل وأساليب مولجته
حيث تم طرح العديد من المفاهيم مثل
مفهوم الآلية بالمعلومات مفهوم الجودة
الشاملة مفهوم فرق العمل مفهوم
المواصفات العالمية مفهوم إدارة
التفتير مفهوم التفتير مفهوم التميز
الارابي ، مفهوم الآلية التحصيلي . الخ
ومن القريب ان جميع هذه المفاهيم ظهرت
فواته وكلها مفاهيم جديدة على المجتمع
الارابي ونماذجها انه جرب تطبيق هذه المفاهيم
الجديدة فانه لا أمل في التفتير ، ومن ان
هذا التل لا يمثل التل السلب بل انقش
فوقه لولهم البنية الا انني سول لكلي
القول ان هذه المفاهيم جميعها ليست
بالجديدة كما يان البعض كما انها تدرج
تحت قاعة مشتركة لا تختلف كثيرا
ما تعلمنا من مفاهيم الآلية ، وهي قاعدة
الشراكة في الآلية
على ايا حال فان مواجهة الحقيقة
الطوفان تتماثل كثيرا في مجرى الابد
باحد أو بعض هذه المفاهيم . اننا ترتبط
بالمعدي من الحاور . والتي يجب الخوف
فوها جميعها باعتبارها حواير مكملة

يمش العالم الآن عصر التكتلات
الاقتصادية العالمية والاقليمية . كما يعيش
عصر المعلومات وعصر اتفاقية الجات
وعصر المواصفات العالمية أيضا . لذا فان
الطوفان قادم لا محالة فهل يستعدنا
الطوفان وتجرعه أمواجه أم هل نحن من
انصار التفتير في التخبيرو . لعل
وسمي أم هل نحن القاريون على ان شبة
واركب موجاته
هذا تبرز أهمية الآلية كقضية جديدة
ومصرية مستقلة عن لحدات التفتير
الطوب . وبشكل الذي يسطرنا تركب
موجات الطوفان . لا ان ندرش تحتها
رابط من أهم معالم القدرة التي نتجها
الآن من عصر اتفاقية الجات وهي
الاتفاقية التي لا تعلم عنها الكثير ، بالرغم
من وجود المعارضين والمؤيدين لها . وهو
الامر الذي أدى إلى قلة مؤيضة ثمة
الكثير تجاه ماق يحدث لنا مستقبلا
وكقضية بداية . فان السؤل الضام
يمدح أو عدم مناسبة اتفاقية الجات لنا
سؤل خاطي يتكرن هذا السؤل ببطرة
متعارف عليها لدى الآلية الأمريكية ولدى
أساتذة الآلية الأمريكية . والتي مؤداها
ان التفتير الكبير الذي طرأ على المجتمع
الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية ، لفتا
يرجع للفسح فيه في التفتيرات الضمالية
بسطها المستمرة للمصل على لاريد .
وهو الامر الذي حدا بالآلية الأمريكية
إلى التجسب والتفتير والابتكار قائم
لمواجهة هذه الحقيقة بل ولتحقيق ذاتي
أيضا

لذلك فان اتفاقية الجات ، على عكس ما
يعتد البعض ، قد تذل كم الضبوط
الخاصة بل والقوة الضامة التي تمكن
الاقتصاد المصري من الانطلاق مشا في
الها بمعنى آخر فانه بين الضبوط التي
ذلك بل الضبوط التتالية السابق الآلية
المصري قد يدخل في مرحلة جديدة من
التفتير عليها هذه الاتفاقية . فان الاتصال
المصري قد يدخل في مرحلة جديدة من
السيات المعمرين ومن ناحية أخرى فان
الفتوات الجات قامت بتفتير كم التفتير
التجاري العالمي . كما قامت بتجسيد
جميع لكل دولة من الدول الوضعة على
الاتفاقية . يمكن لكل الاستفاد منها
لدرجة ان تكتن كل دولة فائدة على

أبشها وأعماء
- محور القيادة الادارية . محور
التخبيروية . محور الأجهزة الحكومية
الحديثة وعلاقتها بأجهزة الإنتاج - محور
الاساق على كافة الأصعدة - محور
التفتيرات
- محور العلاقة بين الأجهزة الأمريكية
والمطابق باستخباراتية
تحتها بأنه الحاور تفتير الوقت التفتير
للتعامل معها تفصيلا وهو ليس موضوع
هذا المقال لهذا
من الواجهة الطيفية الطوفان لا ترتبط
بمفهوم من عفة مفاهيم ادارية جديدة
مجردة . وإنما تتكثف مفهيرة ويوجد إطار
مرفحي يمكن الاستناد اليه كأساس
المواجهة وكوسيلة لتسكين جميع المفاهيم
الادارية لسابق ذكرها . إلى هذا الحد
فان الإطار الذي الرجعي للمواجهة يتكثف من
ثلاثة عناصر مختلفة ومتشعبة وهي :
لبعثها إلهامية . وتفتير التفتير
للنوع الفردي . والنوع الجماعي .
هذا . ويمكن التفر في عملية التطوير
كلاي لكزة قدم على سبل المثال لحس
اللي .

يتناول لدى هذا الفرع من الفرع
والقدرة على الاتصال . فان ان يتكثف
الآن كما تمتع السؤل بمهارات وفترات
خسة . كما ان كلامنا لا يتطرق إلا هذا
ويج امل اصلا
وإن ذلك يعتبر للنوع التفتير بمثابة
اللي .
ان في هذا يتسل نقطة الاتصال الآلية
والتفتير تجاه المواجهة وفيه فان النوع
التفتير يعبر من ذلك الباء الذي يدمج
على فبس الآلية الطيفية مركزا صفة
الكتلات التفتير في الآليات وفوائدها
وشاغليها . التحديد الواسع للاشعة
التفتير الحقيقي للسلطات والسلطات
ويكة وكفاءة المراتب ونظم العمل . وجود
الآلية التنظيمية . أي ان أثر كل ما يتطرق
للمانة بناء تنظيمي سليم مرة أخرى . فانه
لا مجال ولا مكان للتفتير الا بد استكمال
ذلك الباء . أولا

اما للنوع الفردي ، فإنه لك النوع الذي
يعني ببناء الاسرار . أي بناء الممارات
والفتوات اللازمة والتفتير لآلية مفتاح
الامرال . ولأن ان هذا الباء يترن إلى
بذم جميعه السياسات التي ترتبط بنظم
توصيف وتقييم وفوائده نظم وممارات
شاشليها . نظم تنظيم الآلية العامة
المالية . نظم اختيار الكادرين - خاصة
شاشلي المصاحب الآلية الإداري - خاصة
نظم التعريب والتفتير الإداري - خاصة
وصف مهاراتهم . نظم تدوير الآراء . نظم
تدوير واتتية الآراء العاملين . ومثال
بالقدرات . نظم التدريب . نظم اعداد
الارز والممارات التفتير . ومثال
بناء . على أي بناء . التفتير . ومثال التفتير
من بناء التفتير . أي سبل التفتير



المصدر : الأمانة العامة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٥

والهارات ، والتي المحدث من تكوين فرق العمل الفعالة ، استنادا إلى أن الفعالية النهائية للسلطة هي ناتج محصلة التفاعل بين مهارات وقدرات جميع العاملين كطرف عمل متجانسة على جميع المستويات داخل بناء تنظيمي سليم .

وهناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها في تكوين فرق العمل الفعالة ، أي تلك التي تصنف بوجود قدرات عالية مكملة لبعضها البعض ، وكذلك بالسلوك الإيجابي في ذات القدرات ، ومن بين هذه الطرق مفهوم التنظيم الشبكي ، والذي يعني بتكوين فرق عمل متمثلة من الإدارات المعنية تحت قيادة جديدة وذلك باستغلال أعضائها من إدارتهم الأصلية ، وحتى الانتهاء من العمل ، مثل ما حدث في فكرة مهر والذي تنص بالإجراءات المحددة . كذلك توجد طريقة التدريب المتخصصة بما تضمنه من تقويم للبيانات وسلوك الأفراد من البداية إلى النهاية .

وأضافة إلى ما سبق ، فذلك أيضا الأسلوب الذي يعرف باسم « روش العمل أو أسلوب » للفراتج ، والذي يقوم على الجمع بين عناصر مشتركة من العاملين من جميع المستويات الإدارية بالنسبة الواحدة ، أي الجمع بين النشاط والنمذ ، وذلك لتحديد الأهداف التطويرية ، والقوى المؤثرة والقوى الدافعة . مع وضع خطط وبرامج العمل لإزالة حدة التشنج من الأولى وزيادة درجة البع للثانية ، وذلك كله باستخدام أسلوب « المصنف الغني » ، والذي يعطي فرصا إيجابية ومتساوية للجميع للمشاركة الفعالية في اتخاذ القرار .

وفي النهاية ، فإن كل مسبق يعني أن مواجهة الطوفان ينشئ على ثلاث مراحل ، حيث تتضمن المرحلة الأولى دراسة أوجه الخطر التنظيمي ، أما المرحلة الثانية فلها تفهم التعرف على نواحي التصور في المهارات والقدرات وكيفية مساهمة في المرحلة الثالثة فهي مرحلة البدء في التطوير والتي تتطلب تأييد قدرة المنظمة على بناء فرق العمل الفعالة ، حيث يمكن هنا استخدام وتسكين المفاهيم الإدارية السابق ذكرها .

وأخيرا ، فالتأني تكون قد قمنا بطرا مرحليا للإدارة والتطوير في مواجهة الطوفان ، حتى لا يجرأنا أسراجه ، ونقدم حينما نستطيع ، حتى ، الاستفاد .



المصدر: الأهرام

١٢ سبتمبر ١٩٩٥

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الملكية الفكرية بين السفير ووكر وقرار الرئيس

مع أن من المصالح بين التخبذة الاقتصادية في القطاعين العام والخاص، إن تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية المخصوص عليها في ذات، سيجعل الأسبينة، مضمينة، لقد فوجئنا بأن قراراً جمهورياً صدر بتطبيق اتفاقيات تحرير التجارة عليها، بما فيها الملكية الفكرية، بالدرجة الأولى منذ ١٩٩٥/١/١. كشف ذلك، حسان بطر - عضو جمعية الملكية الصناعية وعضو القانون بحقوق بتي سويده - وقال في رسالة - وشجاعة - إن القرار خاطئ جاء الأول في شدة بمعهد الهندسة الأمريكية أقدم أقيم بأموال هيئة التنمية الدولية الأمريكية، وفي حضور السفير الأمريكي ود. يوسف وإلى د. أحمد جويلي ود. فينيس جوتة، وممثلي الشركات متعددة الجنسية، والتجار المصريين.

وقال د. حسان: إن المشروع المصري سبق للتنفيذ الدولي الذي سببها من ١٩٩٦/١/١، وأن لهذا "السبق" انعكاسات خطيرة على القضاة، كما أنه يشير إلى أن مصر قد لا تكون واعية في الاستفادة من الخيارات التي تمنحها الاتفاقيات في شأن البراءات ومنها فترة انتقالية قدرها عشر سنوات للدول النامية، غير أن الخيار يبقى قائماً لو شاء صاحب القرار السياسي. وهذا د. حسان - بعد أن استعرض تاريخ مصر مع حماية الملكية الفكرية - غير متحمس لمشور قانون جديد للحماية، على الأقل الآن، لأن القضاء المصري والقانون الحالي يكفلان حماية معنية وجنائية كافية بل إن النظام المصري يتمتع بأنه يحمي الملكية الفكرية من المنافسة غير المشروعة أما السفير الأمريكي فقد قدم حججيات ضاغطة لدفع مصر إلى التخلي عن الخيارات المقررة والمناخلة، بل وإلى إصدار قانون جديد لبراءات الاختراع، وكشف هو نفسه أن د. فينيس شكلت فريقاً أعد مشروعاً معياراً للبراءات.

السفير استدعى حضارة مصر وتاريخها وزيادتها وتعاملها المتكافئ مع الولايات المتحدة (لغة جديدة ليس كذلك) ووفرة إبداعات علمائها التي تحتاج إلى الحماية من السرقة والقرصنة، وأشد على حماية البيانات والمستحضرات الطبية بنحو خاص، وقال إنه كمبرأف للاقتصاد المصري (٩) لا يرى داعياً للفترة الانتقالية لتخفيف الشركات الأجنبية على أن تأتي وتستثمر لأن عدم صدور قانون عقبة. وطعن المستدرك في أنه مستفيد من المنافسة، وأن أسعار الدواء لن ترتفع، كما أن شركات الأدوية الأجنبية في مصر قررت - كما علم - مضاعفة أنفاقها على البحوث والتطوير إذا صدر القانون وتم تخفيض مدة الانتقالية، وطعن العمال أيضاً بأن قانون البراءات لن يؤدي إلى خفض العمالة بل إلى زيادتها.

حقيقة كان يتصل أن يقول السفير إن من سيشتري قرص أسبيري بعد صدور القانون، سيأخذ معه "حقيبة كتكتي فوق البعثة". فجر أن الأخير هو موقفاً نحن كما قال د. حسان في تصريح خاص، ماذا نأخذ ما يتعارض مع مصالحنا.

أشير إلى أن د. يوسف وإلى أيد في كلمة ضرورية لتغيير ثقافة القانونيين، وإن تخصص الوقت، ولأن إن التعاون مع الشركات متعددة الجنسية سيجعلنا من القانونيين والسياسيين أيضاً إلى أن السفير ووكر نكر أن حكومتنا تسعى للتجول من الاتفاقيات بين الحكومات إلى الاتفاقيات بين الشعوب (رئيسهم السفير) متوكلين من الآن وصاعداً إلى مناسبات كثيرة وربما لهذا عرق للصيغيين من حضور لقاء حصل مع كثر مقرر في بيرتلانج) غير أنه أشاد بشجاعة د. وإلى وبعد تفرغ.



المصدر: الهيئة التشريعية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ سبتمبر ١٩٩٨

انسجاماً مع التزاماته في إطار نيات

المغرب في صدد وضع قانون جديد يضمن حماية الملكية الصناعية

□ فرياط -

من محمد الشرايبي

■ كشف مسؤول في وزارة التجارة والصناعة المغربية له، «الحياء» أن المغرب في صدد وضع قانون جديد لحماية الملكية الصناعية سيعرض لاحقاً على البرلمان، وذلك بهدف وقف استخدام الماركات الدولية من جانب الشركات المحلية من دون ترخيص.

وأشار إلى أن القانون الجديد ينسجم مع التزامات المغرب في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) التي وقعت في مراكش من جانب نحو ١٢٤ دولة ربيع ١٩٩٤ في شأن العلاقات التجارية الدولية.

وأعتبر المسؤول أن استمرار بعض الشركات المحلية في تصنيع ماركات أجنبية وتسويقها من دون ترخيص يضر بمصالح المغرب التجارية، ويؤثر سلباً في الصادرات وأن الوقت حان لاتخاذ إجراءات صارمة لتحد من ظاهرة السرقة الصناعية التي شدد على أنها تفسد مستقبل المبادلات التجارية الخارجية للمغرب وتحد من توسع الصادرات الصناعية.

وأوضح أن القوانين الجديدة التي ستحل محل تشريعات ١٩٦٦ و ١٩٦٨ ستستهدف إحداث تعديلات جوهرية على قطاع التصنيع والملكية الفكرية في المغرب وإيجاد مناخ مساعد للاستثمار لتحديث الإطار القانوني المحلي مع قوانين دول للتشامل معها.

وكانت شركات دولية معروفة شكت لدى الحكومة المغربية من وجود تسميه في تصنيع وتسويق ماركات دولية من دون ترخيص مسبق من تلك الشركات، مما يجعلها تتكبد خسائر ضخمة في السوق المحلية.

وكانت شركات فرنسية عاملة في صناعة الطعور وأخرى في تصنيع الملابس الجاهزة اعترضت على استخدام علاماتا تجارية من جانب شركات مغربية من دون موافقتها. كما أكدت شركات إيطالية والمانيّة وسويسرية تضررها من عمليات قرصنة العلامات التي تمارسها بعض الشركات المغربية في مجال قطع الخياطر والصناعات الاستهلاكية المختلفة.

السلع المهربة

وتقرر مصادر جمركية قيمة السلع المهربة والتي لا تخضع للمراقبة والرسوم يتجاوز مليوني دولار يتم جلبها في الغالب من مدن سبتة ومليلية المحتلتين لصالح البلاد، ويصبغ بحديد أصفها وإسكان منها. كما تقوم شركات مغربية في مناطق عدة بتصنيع منتجات تبيع عليها علامات دولية وتبيعها في السوق المحلية من دون ترخيص مسبق من أصحابها.

وتعرض تلك المنتجات في القالب على جمهور واسع من المستهلكين من الذين تستهويهم العلامة التجارية والسعر الذي يقل غالباً بنسبة الثلث عن السعر الذي تعرض به الماركات الحقيقية للسلعة. ويمكن للمغربي

أن يكتفي بعلامات دولية باسماء تجارية يصعب أحياناً تمييزها عن المنتجات الأصلية. وتعتبر الجهات المغربية هذا النوع من الأعمال مخالفاً للوائح والاتفاقيات الدولية ويضر بصناعة المغرب الصناعية والتجارية.

ويراهن المغرب على تطبيق القوانين الجديدة للحد من هذه الظاهرة بما يسمح للشركات الأم بالوجود في المغرب أو التعامل مع شركات محلية تمنحها حقوق التصنيع وترخيص استعمال

علاماتها التجارية. وتقول مصادر اقتصادية من الية أن التزامات المغرب الجديدة داخل الاتحاد الأوروبي بعد توقيع الاتفاق الترتابة المنتظر قبل نهاية السنة يترجم الشركات المحلية تطبيق إجراءات حماية الملكية الصناعية والفكرية المتكمن من دخول الأسواق الأوروبية.

ويعتبر قانون حماية الملكية الصناعية واحداً من قوانين عمدة جديدة تشطب بالاستثمارات والإعمال والتجارة وإنشاء الشركات والمؤسسات والتحكم التجارية والهيمنة. وسيستفيد المغرب هذه القوانين قريباً لتحسين تشريعات الاقتصادية التي يصفها المسؤولون سائساً ضرورية للتكيف مع لاستحداث الدولية والاستفادة من منافع الاندماج الاقتصادي الذي اعتمدته البراءة والذي ترافق عليه ازدياد حجم رؤوس الأموال الأجنبية وفتح الأسواق الدولية أمام المنتجات المغربية.



ندوة مهرجان الاسكندرية تناقش

تأثير الجات على سينما المتوسط نقاش هاد حول فيلم «الفيوبه» كاد يتحول الى مشاجرة

عقدت مساء أمس واحدة من أهم ندوات مهرجان الاسكندرية السينمائي الاولى الحادى عشر عن تأثير إتفاقيات الجات الدولية على سينما البحر المتوسط شارك فيها من فرنسا بيير جارسيا مدير مهرجان «أميان» وفليب جاللو مدير مهرجان «نانت» ومن ايطاليا المخرج انطونيو سوكامبلى ومن اليونان المخرج والكاتب نيكوس ساباتس وادارها من مصر السيناريست د. رفيع الصبان .

قبل الجات حيث كان اليونانيون لا يصرّفون شيئا عن السينما الاوروبية او الأفريقية او اللاتينية بمعنى ان الجات جاءت لتقرر حقيقة موجودة بالفعل وهي سيطرة امريكا على السوق السينمائية العالمية مشيرا الى انه بالنظر من الصعب منافسة الأمريكيين في إمكاناتهم الانتاجية الضخمة . وأضاف قائلا انه على الرغم من ذلك مازالت السينما اليونانية تصارع لتحيا والعليل على ذلك حصول مخرج يوناني مؤخرًا على الجائزة الاولى لمهرجان كان الدولي .

وفي النهاية قال المخرج الايطالى سوكامبلى ان الجات لم تؤثر على السينما فقط ولكن على كل المجالات الأخرى مشيرا الى ان الحل الوحيد هو فتح ابواب الإنتاج المشترك بعيدا عن الهيمنة الامريكية .

ومن ناحية أخرى عرض ايس بمقر المهرجان فيلمان يشتركان في مسابقة العمل الاول الدولية هما الفيلم الاثنتونى ماء قتل من اخراج هاريز فويلير . والفيلم الايطالى لفظ الأزرق للمخرج انطونيو سوكامبلى . وفي إطار المسابقة الرسمية الدولية عرض الفيلم الفرنسى «الإشمام» للمخرج كلويمبار فى عصر ضام بالنقد والسينمائيين وأعضاء لجنة التحكيم الدولية . حيث رفضت الرقابة عرض هذا الفيلم

فى البداية تحدث جارسيا فقال : ان هذا الموضوع مهم العالم كله وليس فرنسا وحدها مشيرا الى ان بلاده ليست ضد حرية حركة بيع المنتجات التجارية ولكن المواد الثقافية يجب ان تحصل بالاستثناء الدقائى .

وأوضح ان امريكا تصر على اعتبار الإبداع والثقافة والأعمال السينمائية منتجات تجارية شأنها شأن أى سلعة أخرى . لكن الإبداع فن انساني ويجب ان يستثنى من هذه القواعد .

وأضاف ان السينما الامريكية تنهمن على سوق اوروبا لدرجة ان البلاد الاوروبية لاتجد دور عرض

لإنتاجها من الافلام المحلية . وقال مواطنه فليب جاللو ان فرنسا تطالب الاستثناء الدقائى لها على حق المواطن الفرنسى فى مشاهدة افلام بلاده وافلام من دول أخرى مثل مصر والدول الافريقية . وأشار الى ان فرنسا حصلت على تاجيل مؤلات لمعاملة المواد الثقافية على انها منتجات تجارية الا انه قال ان ذلك يعقبة الانتصار على معركة واحدة وليس الحرب كلها .

أما المخرج والكاتب اليونانى ساباتس فأكد ان اليونان ضخمة كبرى لهذه الإتفاقيات . وكانت ترغيبها وزيرة الثقافة اليونانية الراحلة سيلييا ميروكوري ومازالت أفكارها باقية فى حكومة أثينا . وأوضح ساباتس ان عزلة اليونان السينمائية كانت قديمة

جماميرا . وفي إطار القسم الاعلامى عرض الفيلم الأرجنتيى «زيادة عن الحد» للمخرج انريو ماسا . ولعل هذا المخرج الأرجنتيى اصغر المخرجين المشاركين فى المهرجان حيث لايزيد عمره على ٢١ عاما .

وفي الندوة التى اعقدت عرض الفيلم قال ماسا انه ليس «الصغير» الوحيد فى الفيلم حيث ان كل الحاملين فيه تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ و٢٥ عاما . وأضاف ان هذه هى اول زيارة له لمصر واول مهرجان دولى يشارك فيه حيث لم يعرض الفيلم سوى فى مهرجان محلى بالارجنتين وفان بجائزة العمل الاول وفى مهرجانين لفيلم امريكا اللاتينية بكوبا ولندن .

وفي إطار مسابقة بانوراما السينما المصرية عرض فى الفترة المسائية فيلم «الفيوبه» للمكتوب هشام أبو النصر وشهدت الندوة التى أعقدت عرض الفيلم مناقشة حادة بين المخرج والفنان الذين شنوا هجوما شديدا على الفيلم وكاد النقاش يتحول الى مشاجرة حليفى لولا تدخل العقلاء .

الاسكندرية -
اسامة عبد الفتاح



المصدر : الأهرام اليوماني

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقطات سريعة

■ وصل عدد الافلام التي امرت
الرقابة بحرقها اللغاد واعضاء
لجنة التحكم فقط الى عشرة افلام
وهو ما يمثل قرابة ربع الافلام
المشاركة في المهرجان
■ كما رفضت الرقابة عرض
فيلم «العملاق» في إطار تكريم
يوسف شامين لانتهبها مئة
الترخيص بحرقه وعدم تبنيها .
■ يحرق اليوم بمقر المهرجان
في الساعة مساء فيلم «عذبة
السناء» لعل عبد الخالق الذي
يشارك في مسابقة كالدوراما .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٢ - سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشاركون في مهرجان الاسكندرية :

عجزنا عن مواجهة الزحف الأميركي .. موت محقق لسينما المتوسط

الاسكندرية - صدر القار :
عكف المشاركون في مهرجان
الاسكندرية السينمائي عن الزحف
الاميركي الذي يشهده العالم
عند تطويق لثاقية الجات.. أكد

المشاركون في ندوة « الزحف
على سينما البحر المتوسط » ان
تطويق الجات على الاسكندرية
والقائلي حتى يروا حقا لسينما في
معظم دول العالم ورفض الزحف
المتخذ لسينما على سينما
العالمية .

طالب المشاركون بضرورة
استاء الاتصال لثاقية والقدرة من
هذه الاقوال وعدم التعامل مع الاسكندرية
السينمائي على قساسة تجارية .
وعكف النقاد ورفض السين من
ان 70% من دور العرض الوطنية
و 70% من دور العرض الاميركية
تعرض هذه الاقوال وقوة الدعوية



لنر غلاس

الاميركية
وقال ان الاسكندرية السينمائي في
مصر يتناقض بامتداد بعد الزحف
السينمائي الاميركي على دور

العرض المصرية وما يتلوا فخر
على دور سينما المصرية
ان عكف دور فني جارية مدور
مهرجان لثاقية السينمائي عن ان دور
القديم بعد اذرة على حيلة لثاقية
الذين في مواجهة لثاقية الاميركي .
وقال بيشلة الاسكندرية
بالاستقاء من لثاقية الجات
وقال فخر الاسكندرية
مشاركين في المهرجان في
الاولى لثاقية لثاقية
وعكف لثاقية المصرية لثاقية
شروطا موجهة بتمسها دور لثاقية
لثاقية لثاقية مما يضر لثاقية
المصرية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصاد المصري .. وتحديات الجات

التطورات تكريس في مجملها مبادئ وأسس النموذج الرأسمالي ابتداء من سياسات حرية .

جات اتفاقية الجات تنويعا للتطورات الاقتصادية العالمية وما تعرضه من تحديات أمام الدول النامية ومن بينها مصر ، خاصة أن خلف

الموقع والإنتاج وتضع الاستثمارات والذي تدعمه الولايات المتحدة باعتباره النموذج الاقتصادي الذي يجب أن يسود حتى تكفل لها هيمنتها العالمية لأعلى المستوى السياسي

فحسب بل والاقتصاد أيضا تطلعا من تلازم العلاقة بين السياسة والاقتصاد .

ولم يستغرق فرض النموذج الاقتصادي الرأسمالي نفس القدر من الجهد الذي بذلته في صراعات تحقيق هيمنتها على المستوى السياسي العالمي وذلك لسبب بسيط وهو استمرار الآليات والهيكل الاقتصادية التي برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي حكمت بها كلها أوضاع وتوازنات القوة السائدة آنذاك والتي صهر عليها نظام « براموت ود » ممثلا في تشابه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكما ما أرياه من قواعد ونواميس اقتصادية ظلت سارية حتى اليوم .

ولكن ذلك أن الأوضاع الحالية للنظام الاقتصادي العالمي الحالي

جميل كمال جو رجي مدير إدارة البحوث الاقتصادية بالقاهرة

مالي إلا امتداد للأوضاع التي سادت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تسودت سياسات أو اقتصادي والجمود في الدوائر بين الدول والتي في ظلها يزداد الفتن غشا وتغير أفرا ، وفي ظل هذه المعقولة تحمل ثقافية الجات الجديدة في طيها المزيد من التكوين والتطور في أوضاع الدول النامية ... وهو ما يرسخ بجدد أن الكثير من المحللين والاقتصاديين قد أفروا منذ زمن أن معدل التبادل التجاري الدولي في الأمد البعيد لا يصل في مصالح الدول النامية وأنه سرحل كذلك طالما استمر النظام الاقتصادي القائم يعمل وفق القوانين التي سنّها الدول الأوروبية الصناعية وطالما ظلت الدول النامية غير قادرة على تغيير ملامح ذلك النظام أو تعديله على النحو الذي يسمح بالتعبير عن مصالحها حتى ولو بحد ضيق .

من هنا أصبحت القضية الجوهرية للدول النامية ومن بينها مصر التي قطعت شوطا في تنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادي هي محاولة الإجابة على ذلك التساؤل الكبير كيف يمكن لها أن تدفع من قدراتها الاقتصادية حتى يمكن لها الاشتراك في المستورد الاقتصادي العالمي وأن تحارب إجابة للعب في هذا الملعب وفقا لقواعده ونواميسه التي لا تشك في ولا غيرها من الدول قديمة تهيئها على الأمل في الوقت الراهن وبخاصة أن الرأسمال أو الجمود لا يؤدي إلا إلى المزيد من الفجوة في حجم المستورد التي تعرضها مصائب وخسائر النظام الاقتصادي العالمي .

ومهما نعدت الآراء والإجابات ، فكلها تجمع على شيء واحد أساس لمواجهة ، وهو ضرورة زيادة الإنتاج وتحويله على النحو الذي يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي في ثلاث اشكال معدل النمو السكاني على الأقل



المصدر : ~~الجمهورية~~

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ - سبتمبر ١٩٩٥

ولذلك من لوجي واسع كفاءة الإماء
للاقتصاد المصري .. كما ان خاصية
تجويد الإنتاج سوف تهيء له القدرة
على المنافسة في الأسواق وتفتح
أمامه المزيد من الأسواق لتسويق
منتجاته وهو ملجأ وكيزة هامة في
عملية تخليق الثروة الاقتصادية
والتنمية الشاملة في سوف يترتب على
انجاح الاسواق زيادة حصيلته
للموارد وماتواره من تلك الأجنبي
لشراء الآلات والمعدات لرأسمالية أدد
المعلومات الهامة في عملية التنمية
الاقتصادية .
ويستلزم ذلك اجراء عملية ترتيب
البيت من الداخل وذلك من خلال تعديل
للتشريعات واللوائح التي قد يتلائم
أو توكب التطورات الاقتصادية
العالمية الجديدة والتي قد يكون من
شأنها اعطافه لبرامج المشروعات
الاستثمارية وتشجيعها وماتوارب
عليه من دعم وزيادة المكون الأجنبي
من رأس المال التي يمد أدد للمصدر
الهامة التي تعتمد عليها الدول للتنمية
في تمويل متطلبات تخليق التنمية
الاقتصادية حتى يمتدتها لكافة من اسر
للتعبئة والتخلف الاقتصادي .



المصدر: الشهر

للنشر والخدمات الصحفية والعلوم التاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

أولى ثمار الجات:

شركة أمريكية كسبت ٣ مليارات دولار بسبب الجات.. ونحن نفلق مصانعنا!!

أحمد عبد النعم

.. والقطاع الخاص يعاني

نموذج آخر كان في ذكره قيادات العمال ومناقشون آثار الجات وهو هذه المرة في القطاع الخاص، وفي شركة زهران الهندسية وشركات أخرى مماثلة. شركة زهران هذه والشركات الأخرى بحثت باستقانة إلى اتحاد الصناعات طلبت النجدة وضروية التدخل لمنع عمليات الإغراق والتهميش لأشواط محددة من الشروط اللائحة الألفية. قالت الشركات الخاصة في مذكرة إلى اتحاد الصناعات إن أرقام مبيعاتها انخفضت بشكل كبير بسبب عمليات التهميش لذلك التوجه من الإنتاج والتي تبدأ بأقل من سعر التكلفة بعد أن تتلاعب شركات الإغراق في فواتير الجمارك وتنقص من سعرها بـ ٥٠٪ سداد رسوم مخفضة وهذا تتمكن من بيعها بسعر منخفض جداً.

ارتفاع أسعار المحاصيل

كل هذه لمعالجة لاضعافها. أيضاً كانت الزبائن الكبيرة في أسعار المحاصيل الزراعية سبباً من أسباب البحث في نتائج الجات. وعلى حد قول إبراهيم الأنور- نائب رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج في الشؤون من أن تحرير تجارة القطن. وفقاً لاتفاقية الجات ويرتفع الإصالح الاقتصادي تدرجت عليه زيادات هائلة في

أسعاره. وإن كان هذا في مجال الزراعة لكث سوف ينهي صناعة القزل والنسيج في مصر بعدما تجمد المصانع على الشراء وتقدم لديها مستلزمات الإنتاج. تلك أيضاً إحدى النتائج. كذلك ارتفاع أسعار السكر عالمياً والأسمدة والأسمدة وارتفاع الجات والإصالح للزعماء. ترتب على ذلك الاتفاقيات أن تترك الحكومة السوق لقوى العرض والطلب، وراحت عمالها من المتكسرين تستدرك قوى الناس بعد أن تتحكم في العروض من السلم وبخاصة في ظل تراجع دور السكر كالب سواء من قبل جهات الحاصلات أم مباحث التصويين. وبعد هذا السبب كانت مطالب العديد من منظمات العمال وبخاصة عبد الرحمن خير أمين عام نقابة الإنتاج الحربي، وعبدالله حمودة عضو مجلس الإدارة المنتخب واللجنة النقابية وشركة عمر الفندي وكذلك محمد رزق نائب رئيس اللجنة النقابية بدون اليوسف. هؤلاء وغيرهم من قيادات العمال انتقدوا نزع الحكومة ترويق اتفاقية

لأننا ناقش اتحاد العمال الآن آثار الجات، وما الدور الفعالة التي جعلت قيادات العمال تبحث على مدار ثلاثة أيام ما ترتب على تلك الاتفاقية من نتائج؟ الشيء الطاهر للعيان أنه منذ تطبيق تلك الاتفاقية في يناير الماضي حتى الآن سقطت في الطريق بعض الشركات في القطاعين العام والخاص على حد سواء. ومعات استراق كثير من السلع الوطنية سوجلت من الإغراق والتهميش وبخاصة من مثقوبي بورسعيد والإسكندرية. ربما كان هذا سبباً والسبب الثاني ما طرأ على أسعار السلع الزراعية بالتحديد من زيادات بعد رفع الدعم في الدول الأوروبية. ربما أيضاً كان التحميل بترويق اتفاقية الشراكة مع أوروبا لحد الهوامش التي أشارت تلقاً في الأوساط المعالية. وتتمدد الأسباب. وتخرج الفتوة يرفض عمال وأصحاب القطاع لكل آثار الجات السلبية مع تجديد الرضا التام لأية محاولات للتأجيل التجاري مع العدو الصهيوني تحت مزاعم إن هذا من ضمن بشور الجات. العمال قالوا كلمتهم وإستادة الجامعة أيضاً عرضوا صور المقاضير ونماذجها. وبين هؤلاء وأولئك بان حصار صاحب كانت السطور التالية أبرز ما فيه.

غول الإغراق

كان مثلاً في ذهن العمال منذ بداية أعمال الشدوة هذا العدد من الضحايا الذين خلفتهم الجات منذ بدأ التفكير في تنفيذها. فما هي الشركة المصرية للوراليت وأقلام الرصاص تصار للبقاء وتستمرع المستقلين إن يتقدموا من هذا القول السمي والإغراق، والذي نتج عنه أن ياع المستقلين بالشركة غامات الإنتاج لحداد مبروتات العمال - كمن ياع حاليه أسدود ديوت - بعدما انحصرت الهوامش إلى رقم ضئيل جداً لإنتاجي نسبة لا تتعدى ١٠٪ من حجم الإنتاج! هذا الإغراق الذي غزا السوق المصرية من منذ بورسعيد، حيث تصل كميات الأقاليم لم بورسعيد على أنها منطقة تركزت إلى ليبيا ثم تنقل الكميات إلى السوق المحلية.

وهذا نوع من الإغراق والتهميش لكن الكارثة الأكبر أن المستولعين بالشركة طردوا من وزارة المالية ورفع الرسوم الجمركية على الأقاليم المصدرة إلى ٢٧٠٪ لاضعاف الإنتاج للحل، لكن كيف الحكومة أن تفلن ذلك؟ وهي التي وقعت اتفاقية الجات، وعملنا نعرفت وفقاً لذلك وخفست الرسوم الجمركية إلى ١٠٪ بدلاً من ٢٧٠٪ كما طلبت الشركة. فالحكومة ملتزمة إذن بالجات ونك كانت النتيجة.



الموقف : المصدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

الجات قبل إنشاء الآليات التي تحمي مبيعاتنا الوطنية من الإغراق. وفي هذا الشأن أيضاً لابدوا جهود وزارة التسعين في محاولة خفض السوق حالياً وبكفاءة الفش والتهريب. وبمعا إلى الإسراع إلى تكوين جمعيات حماية المستهلك لتكون نوعاً من الرقابة الشعبية تحمل محل رقابة الدولة التي تقلصت إلى حد كبير.

ماذا كميتاً؟

ولم يلت السكسكور سعيد عمارة استنلا الاقتصاد بجماعة حلوآن وغضو مجلس إدارة إحدى الشركات القائمة أن يؤكد أن الجيات قد تزيد الدول الفقيرة مقراً بوجوب تلغ خسائرها نحو ١٢ مليار دولار سنوياً، وبعد تخفيض الحواجز الجمركية وتخفيض التصريفات الجمركية سوف تنخفض أسعار المواد الخام، وهي ما تملكه الدول النامية وهي المصدر الرئيسي لتمويل التنمية بها. وفي حالة انخفاض هذا المورد لن تنمو تلك الدول النامية على مواجهة المنافسة في الصناعة ولا في الخدمات. فحسباً من ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة وتحقيق مكاسب للدول الغنية من جراء تبادل السلع قد تصل إلى ٢١٥ مليار دولار في العام، وذلك لأن الدول الغنية وهي تمثل ٢٠٪ من دول العالم تستحوذ على ٨٠٪ من التجارة الدولية. بينما لا يزيد نصيب الدول النامية على ٢٠٪ (٢٠٪) رغم أنها تمثل نحو ٧٠٪ من دول العالم.

ولأن الجيات بكل المقاييس في صالح الدول الغنية، فإن هذا دفع الرئيس الأمريكي السابق هيو شيه إلى أن يعتبر توقيع تلك الاتفاقية إقراراً بها بأنها ستجابه في السلطة، بل من أحد أسباب الخلاف الآن بين أمريكا واليابان. فكما يقول سعيد عمارة. ويضيف. إن من أبرز نتائج الجيات ارتفاع معدلات البطالة إذ تعتمد فرص العمل نتيجة انخفاض صادرات دولة مثل مصر وعدم تدنيها على المنافسة مع تقدم تلك المشكلة مستقبلاً. ويذكر السكور سعيد عمارة بعض الأرقام ذات الأهمية فيقول: إن أمريكا سوف تستفيد من تلك الاتفاقية بما يعادل ١٤ مرة من استفادتها من اتفاقية النافتا التي تضمها مع كندا والمكسيك. وإن إحدى الشركات الأمريكية (كاتريبار) سوف تحصل مبيعاتها إلى أكثر من ٢ مليارات دولار، الأمر الذي جعل السفير الأمريكي في المجموعة الأوروبية يقول إن الجيات تسليق هاد الأمريكان اتفاق تأسيس الأمم المتحدة أو مفاد ضمان إنهاء الحرب العالمية الثانية. وكذلك ترى فرنسا أن هدف أمريكا من الجيات سوق عالمية تديرها شركات أمريكية ويكون المترددون عليها من جميع شعوب العالم. تلك كانت مكاسبهم. فما كميتاً؟ لهذا السؤال كانت الدعوة.



الأسبوع

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

رؤية

تطل التكنولوجيا والتعاون الدولي (٢)

تؤكد الحقائق الرامنة والقعا محوياً، فالدول الافنى التي تمتلك التكنولوجيا، والصناعات المنتجة لها، لا يدخل في دائرة استثمارها بدرجة كبيرة ان تهب هذه التكنولوجيا مجاناً، فإن قيمة الملكية الفكرية - التي تغطيها براءات الاختراع وتنعكس في اوقات ذلته استثمارات سابقة - تتطلب الحماية والتشجيع، وبهذا تبحث الدول النامية عن طاقه منتظمة ماثولة ولا تولى بالضرورة الأهمية المالية ذاتها للكفاءة او المعايير البيئية، فإن الانتماء الى رئيسي للشركات الصناعية صاحبة التكنولوجيا للملائمة (في هذا السياق) ينصب بالدرجة الأولى على تلبية حاجات الدول النامية التي تريد طاقه بتكاليف مقبولة، ويعتقد العديد من خبراء الدول النامية أن التكنولوجيا عالية الكفاءة لا تحتاج الى دعم، وأن أي شيء يحتاج في واقع الأمر الى إصلاح مالي لم يعد يتمتع بعد بأكفائه، وهناك في الوقت الراهن عدد من التناقضات الداخلية والأهداف المتعارضة التي تحتاج الى حل، غير أن الكثير سيتوقف على مدى وسرعة حدوث التغييرات على المستوى المحلي في الدولة المقلية فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية، وتوفر راس الأموال المحلية، وجذب راس الأموال الأجنبية، وفي هذه العملية المعقدة، ينبغي التشديد على ضرورة نقل التكنولوجيا للملائمة التي تناسب الاحتياجات المحلية، وعلى تقديمها بشروط تستطیع الدولة المقلية الوفاء بها، فقد حفل الماضي بالكثير جداً من عمليات نقل التكنولوجيا غير الملائمة، وبمشاريعات الفلت على عائق الدول للتخفيف بأعباء اقتصادية ثقيلة على ناس غير ضروري (إحساناً للميوعة الخارجية للتزاييف)، وعندما تمت الاقتصاديات المحلية وزادت معدلات الفائدة العالمية في السبعينيات لتكشف بجلاء عدم ملائمة العديد من أوجه النظام المبتنى الدولي مما أكد ضرورة إيجاد شروط أفضل لنقل التكنولوجيا تستطيع الدول النامية الاستجابة لها.

• ماهر عزيز



المصدر : ١١١١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٠ يناير ١٩٩٥

«دجاج الجبات» .. يهدد صناعة الدجاج العربية ١٤ مليار دولار استثمارات عربية .. كيف نحميها ؟

إعادة التنظيم .. التدريب .. الإدارة العلمية الرعاية الصحية .. طريق الانقاذ



د. سموع شرف الدين
تنظيم التسويق



د. حسن ابوب
تأثير الجات



د. يوسف واهي
خطط علمية سليمة

تحقيق :
أحمد الشريف

من أجل توفير
البروتين الرخيص كان
مؤتمر الأغذية والأعلاف
في الوطن العربي الذي
ناقش كيف نحمي
لرواتنا التي تقدم الغذاء
للإنسان العربي في ظل
المخافسة الشرسة للمسوق
العالمي الواحد يهد
تطبيق اتفاقية الجات .

تقول بيانات المنظمة العربية للتنمية
الزراعية إن قطاع الدواجن يمثل ٨ في
المائة من دخل قطاع الزراعة في مصر
ولى سوريا يمثل ١٤ في المائة من
الانتاج الحيواني .. و انتاج العالم
العربي من اللحوم البيضاء والبيض
يصل الى مليون ونصف المليون طن
لحوم و ٨٧١ ألف طن بيض في
العام وأن هناك نخبة كبيرة في الانتاج
خلال العشر سنوات الماضية .
ولكن هناك فجوة في الانتقاء من
اللحوم البيضاء والبيض بلغت ٤٦٢
ألف طن لحم .

ولاجل تأمين هذه الصناعة
وتتميتها .. وأثر اعتماد هذه القائمة
على مستلزمات الانتاج المستوردة
التي تدور في وزارة الزراعة على شكل
مؤتمر عربي للدواجن والأعلاف ..
اشترك فيه طهنا وخبراء في هذه
الصناعة في الدول العربية من أجل
وضع أسس النهوض بهذه الصناعة .

طالقتها كمطلة) وزيادة على خيرية
تكتيف الاستثمارات في هذه الصناعة .
يقول المهندس موسى لويحة من
تونس .. استثمارات صناعة الدواجن
في الدول العربية ١٤ مليار دولار يربها
علاقة تقدر بأربعة ملايين عامل .
ويحتي بين الانتقاء الذاتي في العالم
العربي ثلاثة من مساهمة حجم هذه
الاستثمارات حتى تشبعها ٣ ملايين
من لحم عام ٢٠٠٠ ويوقع نصيب
الفرد من ٦,٥ كيلو في العام الى
الكيلو .

ثلاث العالم المتقدم

يشير الدكتور فلاح سعيد الأمين
العالم لصناعة الدواجن في العالم
العربي .. ان نسبة صناعة الدواجن
الى الانتاج الزراعي في العالم العربي
تصل الى (١٥ في المائة) وما يستهلك
الفرد في العالم العربي ٢٠ كيلو غرام
تتبا تقريبا من الدواجن بينما الدول
المقدمة متوسط استهلاك الفرد ٦٠
كيلو جراما .. والتوسط العالي (٢٥
كيلو جراما)

الجات وصناعة الدواجن
ويقدم الدكتور حسن ابوب الاستاذ
في كلية الزراعة جامعة عين شمس بحثا
عن تأثير اتفاقيات الجات على مستقبل
صناعة الدواجن .

اذا كانت الأعلاف تمثل ٧٧٠ من
صناعة الدواجن ويحجمها يصل الى ٨
ملايين طن في العام من جملة الأعلاف
في العالم العربي ٩٥ مليون طن .
أما تستورد نسبة كبيرة منها ل
الخارج قيمتها تتراوح ما بين (٥ و ٦
مليارات دولار) في العام ا

وإذا كانت اتفاقيات الجات تنص
على رفع الحظر عن السلع والمنتجات
فترك شمن السلسلة المنتجة يتحدد
بتكلفتها الطبيعية لما ما يستورد من
أعلاف (محقة في قول المصنوع
والذرة ، والمركزات) والأعوية
البطيرية سيف يوقع ثمنها وبالتالي
سوف ترتفع تكلفة الانتاج عتقا .
وبذلك ستشهد المنافسة بين المنتج
المحل والمستورد من الدواجن الامر
الذي يستلزم ترسيخ الانتاج واستغلال
الطاقات المحلية (ثلث من ازرع مصر



ويقول فلاح سمحه : ورغم أن ما يستهلكه المزارع من الدواجن مثل ثلاث ما يأخذه من كل أنواع الحبوب إلا أن الدواجن تملك وفراً في الاقتصاد القوي فإن جملة ما تستهلكه صناعة الدواجن من الأعلاف لا يتعدى ١٠٪ فقط.

القدرة على المنافسة

ثم وضع سياسة ترشح قدرة مصر على المنافسة عند دخولها منافسة المنتجات الداجنة والمصرية في الأسواق العالمية في ظل سياسات منظمة التجارة العالمية ، وتمثل هذه السياسة التي اعتمدها مستشار وزارة الزراعة.

يتمتع دور الدولة في المرحلة المقبلة على الجانب البحثي والإرشادي والتشخيصي والتتبعي والرقابي والتشخيصي مع العمل على تشجيع القطاع الخاص في القيام بدور كبير في الانتاج وذلك لكي تنمو مواردها في هذا القطاع واستغلال كل طاقاتها.

أعضاء اولى لانتاج الجزء الأكبر من دخلات الانتاج من أعلاف ومركزات محلية ، وحتى الآن تحت راحة الاسواق العالمية ، وذلك بتوفير بدائل الذرة الصفراء مثل الذرة الرفيعة ولحم الطف والشحم ورياح كسب الصويا مثل النرس الجوز الاكثاف الاذني من الاصصال واللحاحات وتشجيع القطاع الخاص على ذلك مع تدعيم المختبر المركزي للبحوث على الجودة.

ويؤكد الدكتور محمود شرف الدين في بحثه على ضرورة تنظيم العملية التصديرية وإعطائها شكلاً تسويقياً لاجابة التوازن في اسعار البيع للمستهلك بما لا يرهق المستهلك ولا يسبب خسائر منتجة.

ويقدم الدكتور محمود شرف الدين مستشار في وزارة الزراعة بحثاً في واقع صناعة الدواجن في مصر في ثلاث نقاط:

ويبلغ الاستهلاك السنوي للفرد ١١,٣ كيلو جرام لحم حواء ، ٥,٢ كيلو جرام دواجن ، ٨ كيلو جرام سمك ٣,٢ كيلو جرام بيض ، ٤٢

أكبر حليب ومنتجاته الاحتكاك مفروض

تم تحديد أدوات الانتاج من الاحتكاك وتم رفع الدعم عن مدخلات الانتاج وترد اسعار الدواجن لأليات السوق الحر والمستقبل يشير الى أن صناعة الدواجن عندما سوف تحصل عتاً كبيراً في المستقبل من أجل تقديم البروتين للمستهلك خاصة ان مصر لا تتوفر بها الأراضي الطبيعية التي تعطي ميزة تستغل أن تنافس بها في مجال انتاج الحبوب الحمراء . ويتطلب أعضاء الدولة على ضرورة قيام كيان مؤسس لصناعة الدواجن وعمل تشريع يهدف الى الالتزام ببيع بدري اللحم مطبوخة ومبردة أو مجمدة بمطلة القاهرة الكبرى والاسكندرية حيث يمثل ذلك وجهاً حضارياً وميضاً مرموياً اقتصادياً يرفع من الرقي .

طاقات محطلة

وتقدم وزارة الزراعة بياناتها عن صناعة الدواجن في مصر الدنيا :
● ١٨٦١٩ مزرعة طاقاتها اكلية ٤٦٨ مليون طائر ولكن لاتعمل بغير ٥٢ في المائة) من طاقاتها . وهذه بالنسبة ليداري للشعين
● ٢٨٧٦ مزرعة ساج يباش طاقاتها ٤٣٠ مليون بيضة ولكنها لاتعمل الا بمقدار (٤٤ في المائة) فقط من طاقاتها .
● ٦٦ مزرعة اموات تسمين طاقاتها ٦٤٧ مليون بيضة ولاتعمل الا بـ ٦٤ ثلاثة ارباع طاقاتها .
● ١٤٨ مزرعة طاقاتها ١٦٤ مليون بيضة « اموات يباش » ولاتعمل الا بأقل من نصف طاقاتها .
لما السبب في عدم استغلال هذه الطاقات رغم حاجتها .
منا تتقدم الدكتور عتيقة حمزة مدير للعمل المركزي للأغذية والأعلاف يبحث على الضوء على بعض جوانب هذه المشكلة .
الانتاجية والجودة كانتا هدفين متعارضين في النظرة التقليدية ل صناعة الأعلاف ولم تكن هناك علاقة طويلة الأجل بين مصانع الأعلاف والمربين فانخفضت الانتاجية ، ولت رغبة المنتج وبدأت تظهر طاقات خاملة ومن هنا بدأ الاهتمام بضرورة مراجعة الجودة في تقديم الأعلاف وتصنيعها .

رقص الإغراق

ويشرح الدكتور حسن ايوب الى نقطة أخرى أثبت على هذه الصناعة وأرجعت خلاتها عاتية بها انكم ارتفعت الذكور من سياسة الإغراق في السنوات السابقة وأن كانت هذه الصناعة وأيداه بالمستوردين بفرانق السوق بالمستوردين من الدواجن ولت انتاجها في المزارع المحلية لخصام المزارع بالخساسة والمقال تنقل والذين . ويتوقف الكثير منها . رغم ملاءمة صناعة الدواجن عندما من قدرة تنافسية . فلتقلتها عندما تعاني لقلتها في دول متقدمة مثل فرنسا وهولندا متكلفة الكيلو من لحم الدواجن عندما يبارى ثلاثة جنيهات وير أقل من تكلفتها في فرنسا وهولندا .

أداة سليمة للمزارع

ويتطلب الدكتور حسن ايوب مع الدكتور محمود شرف الدين في ضرورة اتخاذ الاجراءات التكميلية بالمشكم ن مرض الدجاج الحي ولذا للطلب الفعل عليه حتى لا يتضرر المنتجون الى تغيرات سعرية تضرر على اقتصاديات انتاجهم وربما تكون الوسيلة في هذا هي الاتجاه الى الذبح الآلي وحفظ الدجاج المجمد تحت ظروف التبريد والتجميد المناسب مع العمل على استغلال سفقات الذبح الآلي لتعظيم تكلفة الانتاج .
ويؤكد الجميع بالندوة على ضرورة وجود إدارة سليمة للمزارع مع تدريب عملة نية تدريباً جيداً وتوليد الدواجن الصمغية البيطرية وهذا ما بدأ التفكير فيه بالفعل وأيداه كيان مؤسس مسئول لصناعة الدواجن يضع الخطط العلمية السليمة من أجل التفويض بها .



المصدر : العالم اليوم

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ صفر ١٩٩٥

منظمة التجارة الدولية تصدر القواعد الجديدة للتحكيم الدولي

200 مليون دولار زيادة في التجارة الدولية بعد تطبيق اتفاقية الحات

□ القاهرة - يوسف هلال:

اصدرت منظمة التجارة الدولية اجراءات وقواعد التحكيم الدولي التي تتخذ في حالة نشوب منازعات بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية حيث يتوقع المستولون في الحات أن يضيف هذا الاتفاق سنويا نحو 200 مليار دولار إلى الاقتصاد العالمي نتيجة زيادة الحركة التجارية العالمية بأكثر من 750 مليار دولار سنويا خلال السنوات العشر القادمة والتي ستشهد مراحل تنفيذ الاتفاقية بجوانبها المختلفة.

وأكد المستشار حسين مصطفى فحى رئيس مركز القاهرة الدولي للتحكيم التجاري الدولي: أن قواعد التحكيم الجديدة التي اصدرتها منظمة التجارة الدولية لن تطبق على النزاعات التي قدمت طلبات المشاورات بشأنها طبقا لاتفاقية موجات 1947، أو بموجب أى اتفاق سابق للاتفاقيات المطقة قبل بدء نفاذ اتفاقية المنظمة الدولية، حيث سيستمر العمل بشأنها بالقواعد والجراءات الخاصة بتسوية المنازعات التي كانت نافذة قبل بدء اتفاقية التجارة العالمية.

وبالنسبة لنطاق تطبيق القواعد التي تحكم تسوية المنازعات ليجار

المستشار حسين مصطفى إلى أنها تشمل كلا من الاتفاقيات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع والاتفاقيات المصممة بشأن التجارة والخدمات واتفاقيات التجارة في الطائرات المدنية والمشتريات الحكومية والاتفاقيات الدولية في مجال منتجات الألبان ولحوم الأبقار وتطبيق

لجراءات الصحة والصحة النباتية واتفاقيات المنسوجات والملابس والحواسن الفنية على التجارة بالإضافة إلى اتفاقيات الدعم والجراءات التصديرية والأزمات المالية وخدمات النقل الجوي.

ويضيف المستشار حسين مصطفى: أن هناك ثلاث وسائل لحل المنازعات الدولية في إطار منظمة التجارة الدولية منها أسلوب المشاورات، حيث تقدم طلبات عقد المشاورات كتابة وتدرج فيها الأسباب وتحدد الإجراءات المعترض عليها مع ذكر الأساس القانوني للشكوى وعن العضو طالب للمشاورات أن يخص جهاز تسوية المنازعات والمجالس واللجان ذات الصلة بطلب المشاورات.

كما تشتمل المنازعات الدولية على سياسة المساعي الحميدة والتوفيق والوساطة، حيث تتخذ هذه الإجراءات طوعية إذا وافق على ذلك طرف النزاع بشرط أن تتم في سرية خاصة المرافف التي يلجأ إليها طرفا النزاع خلال هذه الإجراءات بما لا يخل بحقوق أى من الطرفين في اللجوء إلى أى من سبل التقاضي الأخرى.. ويجوز عند بدء إجراءات المساعي الحميدة في أى وقت أن يقوم مسئول جهاز تسوية المنازعات بعرض المساعي الحميدة أو التوفيق والتدخل بهدف مساعدة الأعضاء على تسوية المنازعات.

أما ثالثة وسائل حل المنازعات الدولية فتتضمن فريق التحكيم حيث يتم تشكيل الفريق في مسألة طلب الأطراف المتنازعة وذلك في موعد لا يتجاوز اجتماع جهاز تسوية

المنازعات الذي يلي الاجتماع الذي يدرج فيه الطلب لأول مرة كتبد من بنود جدول الأعمال الجهاز إذا قرر في الاجتماع توافق الآراء نحو عدم تشكيل فريق التحكيم.

ويذكر المستشار حسين مصطفى اختصاصات فريق التحكيم بأنها تتضمن فحص الموضوع الذي قدم إلى



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥

الجهاز أن يثير مسألة تنفيذ التوصيات متى شاء بعد اعتمادها ويدرج ذلك على جدول أعمال اجتماع جهاز التسوية بعد ستة شهور من تاريخ تحديد الفترة الزمنية وتستمر على جدول الأعمال حتى يتم حل المسألة مالم يقرر الجهاز خلاف ذلك. وإذا كانت للدولة العضو من دول العالم النامي بحق لجهاز تسوية المنازعات أن ينظر فيما يمكنه أن يتخذه من إجراءات تتناسب مع ظروف هذه الدولة يتركز في الإجراءات على موضوع التشكيك فقط بل بحث أثارها على الاقتصاد الدولية النامية المعنية أيضا.

ويؤكد المستشار حسين مصطفى: إنه في حالة رفض إحدى الدول الأطراف تنفيذ توصيات أو قرارات فريق التحكيم خلال فترة زمنية معقولة أن يشترط عليه السماح للدخول في مفاوضات مع أي دولة أخرى أن يطبق القرارات المتخذة ضده أو غيرها من الالتزامات التي تم التحكيم فيها، حيث لا ينظر المحكمون في طبيعة النزاعات أو غيرها من الالتزامات التي يطلب تطبيقها بل لا بد أن يقبل قرار المحكمين كقرارات نهائية وعلى الأطراف المعنية ألا تقدم بطلب تحكيم جديد.

كما لا يجوز للدول الاعضاء الأخرى في المنظمة العالمية الدخول في عملية التحكيم إلا بموافقة الطرفين اللذين وافقا على اللجوء للتحكيم على أن يلتزم أطراف النزاع بالقرار الذي تتخذه وترسل قرارات التحكيم النهائية إلى جهاز تسوية المنازعات لمتابعة تنفيذها.

جهاز تسوية المنازعات بحيث يتوصل إلى نتائج يكون من شأنها مساعدة جهاز تسوية المنازعات على تقديم التوصية أو اقتراح الأحكام المنصوص عليها في ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقيات.

ولا تشترط منظمة التجارة الدولية أن يكون فريق التحكيم من الأفراد الحكوميين أو غير الحكوميين ولكن ينبغي استقلالهم وتوافر تنوع كاف في معارضهم وخبراتهم، ولا يجوز أن يقع في فريق التحكيم المعنى بنزاع ما أن تكون حكوماتهم أعضاء في النزاع أو طرفا ثالثا إذا كانت لهم مصلحة جوهرية في الأمر للمعروض على فريق التحكيم إلا إذا اتفق الطرفان على غير ذلك.

كما لا يجوز إجراء أية اتصالات من طرف واحد مع فريق التحكيم أو جهاز الاستئناف بخصوص الأمور التي ينتظر فيها الفريق أو جهاز الاستئناف وتعامل الذكورات المكتوبة المقدمة إلى فريق أو جهاز الاستئناف على أنها سرية ولا يوجد ما يمنع طرفا من أطراف النزاع من كشف مواقفه للرأي العام.

ويشير إلى أن جهاز تسوية المنازعات يراقب تنفيذ التوصيات والقرارات، حيث يعق لى عضو في



الجمعية

المصدر :

٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج يؤكد الدول الصناعية طوعاً «البلد» لخدمة اقتصادها على حساب الدول النامية!!

السميل الوحيد لمواجهة تحديات
الجات ونزل على ذلك بزيادة حجم
التجارة العالمية في صناعة
المصنوعات بين دول الاتحاد
الأوروبي من ٢٠ مليار دولار في عام
٩٤ إلى ١٠ مليارات خلال النصف
الأول من العام الحالي بزيادة قدرها
٢١٨.

بالرعاية في الاتفاقية وحث التقرير
مطلعة التجارة العالمية الموفرة على
تقليل الاتفاقية على ضرورة أعمال
مبدأ عدم التمييز بين الدول وإزالة
بند جديد للاتفاقية يقضي بأنه إذا
تمتحت صزايا لدولة ما في المنظمة
فسيجب أن تحصل على هذه الفزايا
سواء جمركية أو غير جمركية جميع
الدول الأعضاء. أرجع التقرير أذى
لوضع صناعة النسيج في مصر
والعالم العربي إلى غياب التكتلات
الاقتصادية بالمنطقة العربية وحث على
احياء السوق العربية المشتركة مؤكداً
أن التدخل في تكتل اقتصادي قوى هو

لكه صندوق دعم صناعة الغزل
والنسيجيات بالقاهرة في تقرير
له أن صناعة النسيج في مصر
تواجه تحديات مالية خطيرة
نتيجة تحريرها وتطبيق اتفاقية
الجات وحث التقرير الاتحاد
الدول للصناعات النسيجية في
العام إلى ضرورة مراعاة ظروف
الدول النامية عند تطبيق
الاتفاقية لتوازي والتقدم بنحو
الدول المتنامية في تطويع بنود
الاتفاقية لخدمة اقتصاداتها على
حساب الدول النامية مضمياً إلى
ضرورة اسقاط مبدأ الدولة الأولى



المصدر: العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: 9 أكتوبر 1990

رأسمالية البسكوت والبلاستيك!



بقلم:

د. رفعت لقوشة

استثمارات القطاع
الخاص ٢٨٪
وليس ٥١٪ كما يروج
إعلام الحكومة

الشراكة تدق الابواب التي عبرتها قبلا اتفاقية
الجات، وبانت الموجة الرأسمالية الخاصة مدعوة
الى اعادة ترتيب أوراقها.. فهذه المرة تجود المواجهة
عارية.. المواجهة بين الرأسمالية ونفسها في مربع
الاختيار المصري.

وفي مهابة الخصمينيات ويداية
الستينيات... بين الخلاف وفي نقطة
الاستحكام بين قيادة الثورة واقطاب
الوجة الثالثة، عندما رفضوا ان
يشاركوا بالاستثمار في صناعات
راس الاربع «مثالها المعاصر.. انذاك
هو صناعة الحديد والصلب» وبدا
ورفضوا ان للوجة الثالثة ترتبط
عضويا بتقاليد الموجة الثانية التي
تحتار بخياراتها الى الصناعات
الخفيفة وخدمات السوق، وانه مرتبة
تماما رباط الصلة بينها وبين الموجة
الاولى التي قادها خلدت حروب
ومبركات وهي حملته الى اللجوء
بمقاطر الاستثمار في صناعات راس
الربع التي واكبت زمانه «الفرزل
والنسج... السينما... الخ» وفي
اعقاب الخلل... جاء التأميم.

وبار الزمن بورت... وصل التأميم
لنقطة... وفي عصر انفتاح
الستينيات طلعت الموجة الرأسمالية
الرابعة، وكانت.. بالفصل.. تمهيدا
تراجيديا عن رأسمالية رثة نعت
بأخط الفئات الاجتماعية الى مركز
التكوين الاجتماعي، ومن العيب ان
تحدث عن خياراتها.. فهي لم تكن
مناوبة فقط لصناعات راس الربع
ولكنها كانت مناوبة للوجع ذاته،
وحوات الاقتصاد المصري الى حالة
من السهولة التي تبحرت سريعا
وتركت وراءها الديون.

عائلات البسكوت

«زنى الثمانيات»... كانت تركية
الديون مثقلة وتضبط بمقتضى على
كامل اقتصاد مناهة وارتفع شعار

ولقد عرفت مصر من قبل وعلى
مدى التكوين الزمني للثلاثين
اربع موجات رأسمالية، تارة الاولى
طلعت حروب.. وكانت اكثر الوجات
وعيا والقرلما وجديا، ثم جاءت
الحرب العالمية الثانية بمخاض ميلاد
الموجة الثانية التي استثمرت مناخ
الحرب في البحث عن بوزة سريعة
لراس للال ومعدل مرتفع للربح في
ظل حماية جبركية مانعة، وفي اعقاب
الحرب ظلت الموجة ضالطة بمطالب
الحماية الجبركية وبمطالب حقوق
الاستثمار، وانتهى بها الأمر الى
الاحتلال مع كيار للال الرابعين
حول قسمة الربح.

نهاية الموجة الثالثة

ثم جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ وجات
معها الموجة الرأسمالية الثالثة،
وكانت لوفس الموجهات خطأ.. على
عكس الشائع في انبيات محاكمها
يوليو / عبد الناصر، ففي ظل الثورة
انفردت الموجة الثالثة بالتوكيدات
التجارية زالت اليها ملكية الاصول
الرأسمالية الاجنبية بسمار بضمة،
واتسعت امامها رفة السوق بفعل
الاجراءات الاجتماعية، وكانت
قرارات الاصلاح الزراعي لصالحها
فلقد اخذت حصتها من الربح
وتقاسمت مع ملاك الاراضي، وقاموا
- بالتالي - حاصل الوفاء الى بوزة
اعمال موسمة تتراكم فيها الازياج
ويقررات مطوية تصانق مؤشرات
الترمومتر الاقتصادي، لتجورجه
وحده ضاعف رقم اعماله خلال
الخصمينيات مرتين.



المصدر: **النابا**

التاريخ: ١٩٩٥-١٩٩٥-١٩٩٥ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العائلية أقل من المصنف الاعلامي صاحب له، فهي لم تولد - ووفقا لأكثر التقديرات تقايلا - إلا حوالي ١٠٠ ألف فرصة عمل في مجتمع يرتفع فيه رقم البطالة إلى حوالي ٢ ملايين فرد، بينما لم يشغل مجمل استثمارات حوالي ٢٨٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية، وأيس ٥١٪ كما تروج البرويجندا الاعلامية التي أضافت استثمارات التعميمات التي القطاع الخاص!!!!، ولأن القاعدة الانتاجية للراسمالية للعائلة شعبة... فإن سوقها ضيق..

٤. أن الراسمالية تمارس السحب على المكشوف من البنوك، فالخدمات والاصول + الدوله لا تلتزم إلا حوالي ٢٥٪ من إجمالي القروض وأخشي ما أخشاه أن يتم تعطية القروض المكشوفة باعتماد القيمة التسويقية للأرض كأصل ضمان وليس قيمتها الفعلية، وهكذا تتدافع خسوفات المضاربة على الأراضي والعقارات وكأننا نستعيد زمن الوجة الرابعة.. موجة الانفتاح، ولكننا يعلم أن راسمالية تضارب على الأراضي والعقارات.. هي راسمالية عاجزة.

هذه الحقائق تتحدث عن نفسها ويبنى أن يسبق حديثنا كل حديث نطلقه الآن الراسمالية العائلية بمرارة الشكوى من الشركات والجهات، فلم يعد أمامنا وبإسلاء المستحقات إلا أحد خيارين: إعلان الافلاس أو القبول بمسئولية الالتزام بالاستثمار في صناعات التي الرزح وفي بناء القاعدة العلمية الوطنية لرفع نسبة التمكن المعرفي المحلي في إطار صيغة يشارك مع اليونان تعطي فيها عن صيغتها العائلية للتسوية.. مكال فريد رائد الموجة الاولى طاعت حرب.. الذين استثمروا اسمه ونسوا تاريخه.

لأزيد نسبة التمكن المعرفي المحلي كثيرا على الصفر، في مقابل ١٠٪ في الراسمالية للتقدمة و ٢٥٪ في الاقتصاد الاسرائيلي، وذلك فلقد عاد وفد رجال الاعمال المصريين من مؤتمر للغرب وليس في جميعته إلا بعض مقاولات الباطن وبعض التوكيلات التجارية وبعض صفقات إعادة التصدير.. لا أكثر ولا أقل وكان مؤتمر الغرب هو بداية الكشف الحقيقي عن حجم الراسمالية العائلية وجاذبية تفلها

مآزق الحيات

ثم جاءت الضربة ومن قبلها انتاجية الحيات لتضيف إلى الكشف أبعادا أخرى ولتأخذ الراسمالية العائلية إلى زمن الوقفة مع الذات بعيدا عن البرويجندا الاعلامية، وفي زمن الوقفة.. لا مفر من المكاشفة بالحقائق:

١. إن معركة الراسمالية العائلية مع القطاع العام، لم تكن أبدا معركة مخصصه بأي ادعاء ابيولوجي، ولكن مجرد نزاع استقطابي حول حقوق ملكية امتياز الاحتكار في الدائل المصري، وعندما يتعلق الامر بامتيازات الاحتكار.. فإن الرأي العام سوف يؤيد القطاع العام، فاحتكار القطاع العام أرجم من احتكار الراسمالية العائلية

٢. ولأن الهدف هو الاحتكار.. فإن الراسمالية العائلية لم تكن للاسف إلا وعيا ليرلياً مزيفا يسوقها إلى افداح عن حقوق راس المال، ثم يستدير بها إلى التقي الجليل لكل الحقوق الأخرى: حقوق العمل وحقوق الطبقة الوسطى وحقوق الامن الاجتماعي، وبالتالي فلقد فقت الراسمالية العائلية.. مبكرة.. فواعدها الاجتماعية.

٣. إن حجم اداء الراسمالية

الانفتاح الانتاجي وفي مده لاحد ارمصاصات الموجة الخامسة، وكانت الارمصاصات مبهمة.. فهي تحمل خطايا يتحدث عن التنمية والالتزام الوطني وكان الادل كبيرا في ميلا راسمالية فاعلة.. تؤمن برأس المال كمحرك للتطور الاجتماعي وكقوة لتشكيل مجتمع مدني.. أكثر تحورا وأرحم عماء، ولكن معطيات الواقع، ورغم استثناءات مضنية.. تخلت عن طموحات التنمية، وإذا بالموجة الخامسة تنقلب إلى مجرد راسمالية عائلية تجهر بالخطاب الانتاشي دون أن تلتزم بمسئولياتها، تتحدث عن البرورصة ولكنها لا تتداول اسمهم مؤسستها، تهاجم القطاع العام ولكنها لا تتقدم أبدا لشراءه، تيسر بالسوق المفتوح ولكنها تسارع ولما في طلب الحماية الجبركية، تبين الدعم ولكنها تطلب نفسها هفي عام ١٩٩٢.. على سبيل المثال، حصلت الراسمالية العائلية على حوالي ٢ مليارات جنيه كعم مستمر.

وأهم من ذلك كله.. أن الراسمالية العائلية كررت نفس الخطأ الذي سبقها إليه للوجة الثانية والموجة الثالثة، في الانتميز إلى الخيار المناوي لصناعات رأس الرمح، وإذا بها تكفي بمتطورة لاتجاه أكياس والسجسج والملايس الجاهزة: والجسكوت، الخ، وعلى هامش المنظومة تتناثر بعض ورش تجميع السيارات والبيع الفزائية للاستفادة من حساب الخرج بين التعريفية الجمركية على المنتج النهائي والتعريفية الجمركية على المكونات الانتاجية ولا أحد يستطلع أن يكر الجهد وراء المنظومة.. ولا لكان الحكم تعسفا، ولكن موضوعية الحكم لاتعم أبدا إلى الرمان على هذه المنظومة بمدك المعيار التكتن.. اختصاصي، ففي دولاب نشاطها



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: **المصدر**

التاريخ: **١٥ أيار ١٩٩٨**

المؤتمر العربي الدولي للإدارة يبحث "تحديات" على الدول العربية

يستحدث المؤتمر العربي الدولي الأول للإدارة في اجتماعاته والذي يستمر في بيروت وعلى مدى اربعة ايام تحت عنوان "تحديات الإدارة في الدول العربية" في ظل واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي. ويتناول المؤتمر في جلته الأولى "تحديات الإدارة في الدول العربية" ويتناول في جلته الثانية "تحديات الإدارة في الدول العربية" ويتناول في جلته الثالثة "تحديات الإدارة في الدول العربية".

الاجتماعات في ظل المائدة
وعصر خلال اربع ايام في فندق النجم
وتعقد في بيروت في ايام ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من الشهر الجاري.

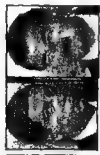
«خلاصات» تكمّل أعمالها الثالث

في صيغة الأحدث الأحدث من صياغة
وتحت عنوان "تحديات الإدارة في الدول العربية" ويتناول في جلته الثانية "تحديات الإدارة في الدول العربية" ويتناول في جلته الثالثة "تحديات الإدارة في الدول العربية".

الاجتماعات في ظل المائدة
وعصر خلال اربع ايام في فندق النجم
وتعقد في بيروت في ايام ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من الشهر الجاري.

الاجتماعات في ظل المائدة
وعصر خلال اربع ايام في فندق النجم
وتعقد في بيروت في ايام ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من الشهر الجاري.

الاجتماعات في ظل المائدة
وعصر خلال اربع ايام في فندق النجم
وتعقد في بيروت في ايام ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من الشهر الجاري.



المؤتمر العربي الدولي للإدارة
يستحدث المؤتمر العربي الدولي الأول للإدارة في اجتماعاته والذي يستمر في بيروت وعلى مدى اربعة ايام تحت عنوان "تحديات الإدارة في الدول العربية" في ظل واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي.

صاهر مقلد



المصدر: ١٩٩٥

التاريخ: ٢٢٠٤٠١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

..وتنوالي

نتائج

«الجان»

عقول مفسرة... في خطر!

اتفاقية الحماية الفكرية

تهدد البحث العلمي وتقتل

روح الاختراع والإبتكار



لكل ما تلبه عليها قوى الشر من هذا العالم

ويصبح نوعاً من أنواع السيطرة الاستعمارية التي تهدف لجعل الدول الفاسية والأقل نمواً مجرد سوق رائجة لبيعانم الدول المتقدمة ويثقل على صحة ذلك يجعل مدة حماية الملكية الفكرية ٢٠ عاماً بدلاً من ١٠ سنوات حسب القانون المصري ويرى أن المل من في معارضة الدول الفاسية لهذا المجلس بشكله الحالي والمطالبة بمشاركة الدول النامية لضمان مرضوعية القرارات التي سوف يتخفاها!!

فجوة

ويؤكد د. صلاح المسوقي - الخبير الاقتصادي - على أن هذا المجلس الهيف منه الحشاش على الفجوة التكنولوجية بين الفقراء والأغنياء بحيث تصبح الدول الفقيرة في احتياج دائم للدول الغنية ويضيف أن مصر من أكثر الدول تضرراً لمضار مجلس الحماية الفكرية باعتبارها من الدول الأقل نمواً وليست من الدول النامية ويرجع د. صلاح خطورة هذا المجلس إلى حرريته في إصدار ما يشاء من عقوبات ضد الدول الفقيرة بعجة سرقة ابتكار أو اختراع معين وما يزيد الأمر خطورة هو سيطرة الدول المتقدمة على هذا المجلس دون مراعاة للمصالح الفقراء!!

ويؤكد د. صلاح أن من الحماية الفكرية إلى ٢٠ عاماً معناه موت تقنية أي فكرة أو اختراع بعد انتهاء هذه المدة بما يضمن للدول الغنية التأكيد من عدم استغلال الفقراء من هذه الأفكار على المستوى التقني مؤكداً أن من أهم عوامل تقدم اليابان استغلالها للهندسة الصناعية العكسية بمعنى أخذ فكرة الابتكار من الدول المتقدمة ثم تقوم بتحايل هذه الفكرة لمجانبتها الأولى وتعيد صنعها بما يتناسب مع المجتمع الياباني أما الآن وفي ظل قانون الحماية الفكرية الحالي فن نجد سموها بذلك، ويضيف أن الدول المتقدمة قامت بمحاولة الحفاظ على ماء الوجه فوضعت قانون حماية الملكية الفكرية بنيا خاصا يقضي بمشراء الدول الفقيرة لتفنية الدول

في الخامس عشر من إبريل عام ١٤ وقعت مصر على اتفاقية دولية تسمى باتفاقية الحماية الفكرية هي إحدى مصائب أو فروع اتفاقية «الجات» الشهيرة ومعنى التوقيع هو حماية الفكرة أو الابتكار من الاستغلال أو السرقة لمدة ٢٠ عاماً .. إلى هنا والأمر يبدو عالياً ولكن

الخطورة في أن بنود هذه الاتفاقية سوف تقف حجر عثرة في سبيل قيام أي دولة أو شركة بتطوير أي منتج مسجل براءة اختراع له بطريقة تناسب مع ظروف المجتمع الذي يتم تسويقها فيه.. وهي ببساطة تعني أن الدول النامية سوف تتحول إلى سوق لمنتجات الدول الكبرى ومن يخالف ذلك يتعرض لعقوبات ما يسمى بمجلس الحماية الفكرية الذي له صلاحية توقيع العقوبات على الدول المخالفة .. ويرى الخبراء أن هذا المجلس سيف جديد في يد الدول الكبرى لتأديب من يخرج على قانون وشريعة هذه الدول وتسول له نفسه أن يتجرا ويترك لعقله حرية الابتكار والإبداع لصالح شعبه ووطنه..!!

سيف

إبراهيم عجالة عضو مجلس الشعب يرى أن مجلس الحماية الفكرية المنصوص عليه في اتفاقية الجات هو سيف جديد مسلط على رقاب الدول الفقيرة لامتصاص من محاولة الخروج عن دائرة سيطرة الدول الغنية بالإضافة إلى كبت الأفكار والابتكارات التي تعمل على حل مشاكل الدول النامية ويضيف أن هذا المجلس يشترك في موزعيته وسوف تستخدمه الدول المتقدمة لإرغام الدول الفقيرة على الامعان



المصدر :

٢٠٠٤ ٢٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الحماية الفكرية .. هو مجلس أمن آخر وتسارراته ملزمة ويحرم السدول النامية من التكنولوجيا!

ترجع إلى أحكامها المتشددة وخصوصاً في مجال الغذاء والدواء وهما أهم عنصرين لضمان سير الحياة والأمر الأكثر خطورة أن هذه الاتفاقية جعلت التعاون بين الدول الفقيرة والدول النامية ينصرف إلى شكل المنتج وليس إلى طريقة الإنتاج وهذا من شأنه تقويض العملية الإنتاجية بالنسبة للدول الفقيرة بالإضافة إلى إعطاء صاحب التكنولوجيا الحق في أن يستفيد بها في أي مكان في العالم ليس على المستوى التقني ولكن على المستوى التجاري والاستيراد العلمي ويؤكد د. محمد أن عقوبات مجلس الحماية الفكرية تشمل العضوان من المصنوعات أو إلغاء عضوية الدول بالإضافة إلى فرض التقييدات. كما أن قراراته سوف تكون متطابقة بهذا الانسجام وملزمة مثل قرارات مجلس الأمن!!

ملاحظات

يقول المهندس عز الدين السمود الأمين العام للجبهة المصرية للتوعية بالابتكارات: إنه يجب أن يلتزم عضواً لجنة العقوبات بمجلس الحماية الفكرية على الأفراد المخالفين وليس الدول.

المتقدمة ولكن يلزمها تفوق قدرة الدول الفقيرة.

ويؤكد د. صلاح أن مجلس الحماية الفكرية هو مجلس أمن جديد ولكن على المستوى الاقتصادي ويرى أنه لتجنب أضرار هذا المجلس لابد أن يتم تغيير جذري في الأسلوب الذي يسير به البحث العلمي في مصر الآن وأن تتولى أمر البلاد حكومة وطنية لديها الاستقلال في القرار السياسي وغير تابعة لأحد ويغير مصلحة للشعب المصري وغير ذلك سوف تقع مصر تحت مظلة الدول الغنية.

لجنة

ويؤكد د. يوسف موسى مستشار أكاديمية البحث العلمي أن المنظمة العالمية للحماية الفكرية wipo هي العنصر بها حماية الابتكارات والاختراعات سواء بالنسبة للدول الفقيرة أو الغنية وأن مجلس الحماية الفكرية لم يأخذ شكله النهائي حتى الآن.

ويضيف أن هناك لجنة عربية لدراسة هذا الموضوع والشكل الذي يجب أن تشارك به في هذا المجلس.

أسرار

يقول د. محمد بهاء عز الدين الرئيس الأسبق للمركز القومي للبحوث أن اتفاقية حماية الملكية الفكرية تقضي بحماية حقوق المؤلف والرسومات الصناعية وبراءة الاختراع والأسرار التجارية وبراءة الكمبيوتر والدوائر الإلكترونية الكاملة وغير ذلك من ابتكارات الإنسان. وتنص هذه الاتفاقية في أحد بنودها على إلزام الدول الموقعة بتطبيق أحكامها والتي تشمل في عدم استعمال هذه الابتكارات دون إذن من صاحبها .. ويضيف إن خطورة هذه الاتفاقية

مميزات

وتؤكد الدكتورة منى يحيى المسئولة عن الإعلام العلمي بأكاديمية البحث العلمي أن مميزات الاتفاقية تقتصر فقط على الدول الغنية أما الدول الفقيرة فهي معرضة لزيادة فقرها وانتشار المجاعات بها نظراً للسيطرة الدول المتقدمة على معظم الابتكارات، وتضيف أن لجنة العقوبات بمجلس الحماية الفكرية يدور حولها كثير من علامات الاستهجان خصوصاً أن هذه اللجنة سوف تسيطر عليها الدول المتقدمة!! وتؤكد د. منى أن المشروع الوحيد من هذه اللجنة يتمثل في الاهتمام

بالمبحث العلمي في مصر وأحداث تغيير شامل في أسلوب التعليم بما يسمح بتقديم البحث العلمي على أن تستفيد البلاد من هذه الأبحاث في شتى المجالات وتظل حبيسة الانحراج كما هو حالت الآن، وغير ذلك سوف تؤدي الاتفاقية إلى تهميش البحث العلمي في مصر والاعتماد على ما يقدمه الأجنبي لنا من ابتكارات!!

مناقشة

مهندس عادل السميد مسئول العلاقات الخارجية بمكتب براءات الاختراع بأكاديمية البحث العلمي يؤكد أن خطورة الاتفاقية بالنسبة لمصر ترجع إلى عدم قدرتها على المنافسة بالنسبة للدول المتقدمة .. وبالتالي منعه حماية أفكارنا بالخارج ويضيف قائلاً: إن حماية براءات الاختراع في الخارج تحتاج لأكثر من ٦ مليارات من الدولارات وهذه المبالغ لا تتحملها ميزانية الدولة فما هو الحل بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة يقول أنه في حالة قدرتنا على حماية البراءات في الخارج فإن عملية التسويق نفسها تمثل لنا عبوة كبيرة نظراً للفرق الكبير في الجودة وبالتالي أن يكون أساساً سوى السوق الأوروبية لنا والعربية في ظل منافسة أوروبية لنا أيضاً في هذه الأسواق.

ويؤكد أن الصورة قاتمة خاصة في ظل عدم الاهتمام بالبحث العلمي في مصر مشيراً إلى أن مكتب براءات الاختراع المصري الذي



المصدر: **البيان**

٢٢ سبتمبر ١٩٩٥

التاريخ:

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يعتبر العمود الفقري للبحث العلمي في مصر يعني نقصاً حاداً في الميزانية، ويؤكد أن دخل المكتب من الاشتراكات السنوية يدخل خزائنة الدولة في حين أن الميزانية التي تقدمها الدولة للمكتب لا تكفي لشراء آلة أو ماكينة واحدة!! ويقول: إن عملية تهमيش البحث العلمي وعدم الاهتمام بمكاتب

الاختراعات سوف يؤدي في النهاية إلى قتل روح البحث العلمي خصوصاً في ظل عدم الاهتمام بالمعلومات العلمية والوقوف على آخر ما انتهى إليه الآخرون.. ويقل على صحة ذلك بقوله: إن المعلومات التي تتعلق باختراع من الاختراعات يتم نشر المعلومات العلمية عنه في المجلات المتخصصة بعد ٢٠ عاماً من تسجيل البراءة!! علاوة على أن هذا الاختراع يظل حبيس الأوراق لعدم وجود ميزانية لتصنيعه في حين أن مكاتب الاختراعات في الخارج وبخاصة في الدول المتقدمة مثل أمريكا عبارة عن مدن علمية متكاملة تحقق أرباحاً سنوية تقدر بالمليارات لاتخاذ منها الدولة ضريبة بل إن هناك ميزانية سنوية من الدولة تقدمها الحكومة الأمريكية لمكتب براءة

الاختراع.

كذلك الأمر بالنسبة لمجموعة النمود الأسبوعية حيث تطور البحث العلمي بشكل جعل هذه الدول من أغنى دول العالم في فترة وجيزة.

مشاكل

ومن المشاكل التي تواجه الباحثين والمخترعين تقول الهندسة لولى عبيد المنعم رئيس نادي المخترع: إن أهم العقبات التي تقابل الباحث أو المخترع هي ضعف الإنكشافات التي تخلق من الفكرة أو الاختراع منتجاً يتم تداوله في السوق كذلك التعقيدات والأجور الروتينية التي تواجه المخترع عند تسجيل اختراعه بالإضافة إلى التكلفة العالية لمعملية تسجيل هذا الاختراع أو الابتكار.

براءات

وتشير بيانات مكتب براءة الاختراع بقسم التوثيق والتسجيل والنشر إلى أنه خلال خمسة عشر عاماً اعتمدت أكاديمية البحث ١٦٢ براءة اختراع خاصة بالمحصرين علاوة على ٥٢١ براءة اختراع للأجانب ومن عام ٧٩ وحتى ٩٤ قفزت هذه الاختراعات الصاعدة من الأكاديمية إلى حوالي ٢٠٠ اختراع.. فهل سيستمر هذا التمدد والاندفاع العظمى أم سوف يقضى عليه مجلس الحماية الفكرية في ظل عالم لا يعترف إلا بالبراءات!!

تحقيق:

محمد الصياد



المصدر: الحياة الفلسطينية

۱۹۹۵ - ۲۰۰۲

للنشر والخدمات الصفية والمعلومات

لبنان يبحث في الانضمام الى 'الغات'

□ بدو ت - الحیاة *

■ **عرض وزير الخارجية فاروق** مع الوزراء فؤاد المصنوبية وشوقي فاروق وشافي برهمويين ومباين جابر في قصر السيف موضوع انضمام لبنان إلى الاتفاقية العامة للتجارتين الحرة والمركبة والتجارة والنات، التي ستصبح في ما بعد المنظمة العالمية للتجارة.

استغرق الاجتماع مدة ساعة وربع الساعة، وشارك فيه من الخارجية الامن العام للوزير السفير فاضل الحسن ومدير مكتب الوزير

السفير ملحم مستو والأمن العام
لجنس الإنماء والإعمار الدكتور نهاد
بردي ومختار وزير المال الدكتور
باسل الحليان وسفير كامل من رجال
الأعمال.

ويعد الاجتماع قال بسية من
العلماء يشهد محفيزات أساسية في
فكر الفلسفة الاقتصادية في الدول
والتي تقوم ولا شك في أن اتفاق
الوفاء الذي شكّن منظمة أساسية
لهذه المحفزات والذي لحقه الاتفاق
التجارة العالمية ولا يمكن في بلع
من الأوباء في مسؤولي جرشولم
والنقلات المشاركة التي بدأت فيها

المجموعة الأوروبية. كل ذلك يفرص
اليوم على دولة لبنان بأن تواكب
هذه الاتفاقات بما فيه تحصين
مواقع لبنان على مستوى الاقتصاد
العالم.

ورأي من لبنان، وإذا نظرنا
استراتيجياً إلى هذه الانفصالات لا بد
من أن نجد مكاسب أساسية،
خصوصاً أنه من الناحية
اقتصادية على العالم، يبقى علينا أن
ندرس ما هي هذه الكلفة وما هي
الضمانات أو التعويضات التي يمكن
أن نجدها في صلب سياسة لبنان
الانفصالية.



المصدر: الجمعية

التاريخ: ١٩٩٥-٢٠٠٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تساولات

بعد توقيع اتفاقيات الجات واتشاء منظمة التجارة العالمية دخل العالم مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية والتجارية وقد تضمنت هذه الاتفاقيات معطوي للحد الأقصى لحماية حقوق الملكية الفكرية وقد التزم الموالفون على الاتفاقيات بأربعة مساهمة فواتين يلتزمون حتى تعلق مع الاعراف القانونية المنطق عليها لحماية براءات الاختراع والملاصق للتجارية وحقوق النشر والتسجيلات الصناعية والأسرار التجارية وإسداء السلع التي تنتمي إلى مناطق معينة ..

وحماية حقوق الملكية الفكرية أصبحت سلاخاً في يد بعض الدول الصناعية الكبرى ضد الدول التي يتم فيها انتهاك هذه الحقوق أو تحدث بها حالات القرصنة والتقليد سواء للسلع أو الأوعية أو أنظمة الكمبيوتر وحتى معول العمل لا الحصر لأن القوانين المعمدة الأوروبية للتسويق لمنح المساعدات للدول الأخرى للقيام هذه الدول بحماية حقوق الملكية الفكرية وقد حان الوقت لأن يتم الامتثال للالتزام بهذه الاتفاقيات في مصر بما يخص حقوق الشركات والأفراد ولا يؤدي إلى الاضرار بمصر نتيجة حدوث بعض انتهاكات .. أما إن البلد الذي نحترم للاستثمارات الأجنبية والعلاقات الفكرية التي تخضع على ابتكاراتها ومخترعاتها من التزوير أو التقليد .. وطبقاً للاتفاقيات التي تم إبرامها في إطار الجات فإن الدول الصناعية الكبرى منحت مهلة لمدة عام اعتباراً من أول يوليو/تموز السلفي لتطبيق الاتفاقيات كاملها .. ومنحت الدول النامية والدول التي تقوم بالتصنيع الاقتصادي المصروفين ٤ و ٩ سنوات .. أما الدول الأقل تطوراً فقد منحت المهلة حتى عام ٢٠٠٦ لتتألف من الاتفاقيات .. وأول أهم المساهلات التي ستواجه موقفاً صعباً في كل بلد العالم بعد توقيع هذه الاتفاقيات هي المستحضرات الطبية التي لا تتمتع بالحماية الآن في العديد من الدول .. إن المتغيرات على الساحة العلمية تحتاج إلى وضع أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية في دفرة الانضمام بكل جوانبها الإيجابية والسلبية ..

عبد الله نصار



المصدر: الأمم المتحدة

التاريخ: ١٩٥٥ ٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزارة الزراعة تحذر من خطورة الجائ على واردات مصر

حذرت وزارة الزراعة من خطورة لتقلية الجائ على واردات مصر من القمح والسكر والزيوت بسبب إلغاء الدول الصناعية دعمها لهذه السلع الاستراتيجية. وأكدت الوزارة في تقرير صدر حديثا عن الإدارة المركزية للخدمات الزراعية أن الدول الصناعية كانت تقوم قبل اتفاقية الجات بحماية منتجاتها عن طريق الدعم أو عن طريق تحديد حصص موزعة للمصنعات إيديا كما كان الحال في السوق الأوروبية المشتركة وأن هذه الحماية صاحبتها قيام الدول الصناعية بالحوافز لسوق الدول القائمة ومن بينها مصر بسلع زراعية بكميات منخفضة. وأشار التقرير إلى أن تزايد القيود على مبيعات الدول الصناعية وبخاصة السلع الغذائية أدى إلى تزايد الاعتماد على مبيعاتها لذلك أصبحت الكتل المنظمة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان تكثر استجابة للدول القائمة الجات والتي نصت على إلغاء الدعم بجميع صوره تدريجيا في دول العالم ذلك خلال خمس سنوات مختلفة في العالم لتقديم لائق ضمان على مصر والتي تستورد معظم احتياجاتها من القمح والسكر من الدول المتقدمة. يذكر أن الحكومة المصرية قامت باستيراد ٧٠٠ ألف طن قمح أمريكي الصنف قبل الماضي بسعر ١٩٥ دولارا للطن وهو مايزيد ضعف سعر القمح الماضي وقد أكد الاقتصاديون أنها المرة الأولى التي يذلل فيها سعر القمح إلى هذا الحد منذ ١٥ عاما.



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٠ / ٤ / ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٩٠ فيلما مصريا تعرض تجاريا بباريس :

المنتجون يطالبون وزارة الثقافة بحقوقهم

كتب نبيل أبو زيد :



فاروق حسن

السادة الرجال ، المقرر عرضه في الاحتفالية أنه فوجيء بسفر فيلما - من بعض اصداقك - دون علمه ، ولن عرض الفيلم تجاريا يتطلب إخطاره بذلك من جانب وزارة الثقافة ، وإتته سيبلغ هذه المشكلة في لجنة السينما من ناحية أخرى لى لى المنتج

المرى ، ومعهد العالم العربى بباريس مشكلة ضخمة بين مسئول الوزارة ووزارة صناعة السينما من ناحية ، والمنتجين المصريين من ناحية أخرى .

صحين القلا : أن الفيلما « الطوق والأسورة » ، و « أحلام هند وكاميليا » ، و « الكيت كات » ، و « يوم من .. يوم حلو » ، و « لرض الأحلام » ، و « زوجة رجل مهم » ، قد تم شحنها لباريس لتعرض تجاريا ، وإتته لم يعلم بذلك إلا بعدما كتب عقود الأفلام الستة على أنها لن تعرض تجاريا .

فقد قررت إدارة العلاقات الخارجية بوزارة الثقافة بالاشتراك مع المركز القومى للسينما إرسال ٩٠ فيلما مصريا للعرض تجاريا ضمن احتفالات معهد العالم العربى بباريس بمئوية السينما التى تقام فى الفترة من ٢٧ أكتوبر إلى ٢٥ فبراير القادم . وقد تم الاتفاق بحيث يحصل المنتج المصرى على نصف الإيرادات بعد خصم المصروفات ، ورسوم العرض .

وإن المقابل لكه جاني خورى مدير الإنتاج بشركة يوسف شاهين : أنه لا علاقة لهم بالاتفاق وزارة الثقافة ، وإن الشركة تعاقدت مباشرة مع المعهد ، وتحصل على نسبة من حق عرض الأفلام بباريس .

وبينما قال إيهاب الليثى نائب رئيس غرفة صناعة السينما أن حقوق منتجي هذه الأفلام ستحصل إليهم من خلال المركز القومى للسينما ، أكد رأت الجهى مخرج ومنتج فيلم



المصدر : **الجامعة العربية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **٢ نوفمبر ١٩٩٥**

مؤتمر دولي في لبنان يبحث تأثير «الجات» على الاقتصاد العربي

كتب ماهر مقلد :

بدأت في بيروت أمس اجتماعات المؤتمر العربي الدولي الأول للإدارة حول التجارة الحرة والخدمات في ظل اتفاقية الجات وتستمر ثلاثة أيام ويختتمه رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان ويبحث المؤتمر تأثير اتفاقية الجات على التطورات الاقتصادية في الدول العربية

وصرح خلال اليوم الأول رئيس الجمع العربي للإدارة بأن المؤتمر الذي ينظمه الجمع بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر التجارة والتنمية التابع لهيئة الأمم المتحدة والوكالة الاقتصادية والاجتماعية لعرب آسيا يهدف إلى دراسة أهم البنى والملامح الأساسية للاتفاقية الدولية «الجات» من خلال استعراض تجارة الخدمات التي تمثل نسبة كبيرة من التجارة العالمية مشيراً إلى أن المؤتمر سيبحث أيضاً دور منظمة التجارة العالمية في ظل الجات والتكتلات الاقتصادية العالمية

وقال خلال اليوم الثاني أنه سيتم بحث جولة أيرجواي والقرار ٣٦، اتفاقية شملت تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والحواجب التجارية لتجارية إجراءات الاستثمار الدولي وكذلك مراجعة نموس اتفاقية الجات بشأن الإجراءات الرقابية وموازين المدفوعات ونسوية الخلافات ونظام مراجعة السياسة التجارية.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية كل من رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ووزار سنجرية وزير المالية اللبناني ورئيس المؤتمر والدكتور محمد عبد الله رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب للصوري أمين عام المؤتمر وكذلك أمين مؤتمرات التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة وبمساعدة الأمين العام لجامعة الدول العربية يناقش المؤتمر عدداً من أوراق العمل المقدمة حول منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الدول العربية والتنمية وسياسة الوحدة الأوروبية تجاه منطقة البحر المتوسط ونور الغرف التجارية في تنمية القناعات التجارية ودراسة المعاهدات ذات الصلة بمحقوق الملكية الفكرية وانتقال الموارد البشرية الطبيعية خدمات النقل البحري



حول الجدل الدائر من نفاذ اتفاقيات الجبسات

الثار موعده بدء العمل باتفاقيات الجات التي أبرمت في جولة أوروغواي للصفاء وضمان التجارية متعددة الأطراف جدلا طويلا ، انقسم فيه الرأي بين القول بأنها تسري اعتبارا من بداية عام ١٩٩٥ كما جاء بقرار وزير الخارجية رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٥ ومعها اتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية ، وبين القول بأنها لا تسري بمجرد التصديق عليها بل لابد من صدور تشريعات داخلية تدخل بها الى حيز التنفيذ . والرأي الأول يتبناه عدد من اساقفة كلية الحقوق من بينهم الاستاذ الدكتور حسام كطفي الذي كتب في جريدة الاهرام اليومية بتاريخ ١٥ اغسطس ١٩٩٥ مقالاً بعنوان : « القانون المصري للجات ، والرأي الشاوي تتبناه بعض الجهات الحكومية لتزجج عن كاهلها عيه البحث حاليا فيما يصح للتطبيق وما ينبغي اتخاذ ترتيبات له قبل تطبيقه من الأحكام التي سمحت فيها اتفاقيات الجات للبلاد النامية والاقال نموها باخذ مهلة لتزتيب اوضاعها طبقا له فهذه الجهات الحكومية تتخلف من عيه الدراسة والبحث وترجعه الى المستقبل عندما تأتي مطالبة بالتطبيق من منظمة التجارة العالمية او من بعض الدول الاعضاء فيها .

والرأي الأول هو الصواب ، وهو ما يجب ان تسمى اليه الحكومة بالاتفوت فرص الفترات الانتقالية المقررة في الاتفاقيات خاصة في مجال الملكية الفكرية ، والانان للناسه الحادة القائمة سوف تحتاج الكثير من الارضاع المحلية في طريقها لصالح المنشآت الأجنبية المتطورة للفرز الاقتصادي الذي فتمت به باب اتفاقيات الجات وبدلا من ان تدخل فيما بعد في مشاورات مع المنظمة العالمية للتجارة وأعضائها لتطبيق بعض

الالتزامات أو التخفيف منها أو إجراء تحكيم حول الخلافات التي يسببها ذلك . فان الفرصة في ايدينا حاليا ، وليس المائل من يستطيع ان يخرج من مشكلة اذا وقع فيها ، وانما المائل هو من لا يقع في المشكلة أصلا . أما الرأي الثاني فانه لا يستند الى حجة منطقية او قانونية تبرر الاخذ به ذلك ان نفاذ المعاهدات الدولية تحكمه المادة ١٥١ من الدستور المصري التي تقول : « رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان .

وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة على ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحه وجميع المعاهدات التي يرتبط عليها تعديل في اراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة أو التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة يجب موافقة مجلس الشعب عليها وهذا النص الدستوري واضح كل الوضوح فهذه المعاهدات الواية لها قوة القانون بعد ابرام والتصديق والنشر وقد تم ابرام معاهدات الجات والتصديق عليها ونشرها .

وقوة القانون المقصودة هنا هي نفاذها في كل اقليم الدولة لاجرائها . وقد استوفيت الاتفاقيات موافقة مجلس الشعب عليها واصبحت قانونا من قوانين الدولة ، بل هي قانون مستعجز من هذه القوانين لانه عند وجود تعارض بين قوانين محلية اخرى وبين الاتفاقيات الدولية التي اكتسبت قوة القانون ، فان الاتفاقيات والمعاهدات تصل المرتبة الاولى وتفتي القوانين المحلية الاخرى بدعها في المرتبة الثانية ، فتسوم الالتزامات الدولية على لية اوضاع محلية تحميها قوانين داخلية اخرى فالمعاهدات والى جانبها القوانين الاخرى تبقى سارية جتبا الى جانب ومطابقة سويا مادام لا يوجد تعارض بينها فاذا برز هذا التعارض وجب تفصيل جانب المعاهدات لانها التزامات تجاه المجتمع الدولي . وليس هذا هو حكم القانون المصري وحده بل هو الوضع العام في مختلف دول العالم واخذ الفترات الانتقالية والاستفادة منها ، ان يعنى اخذ نسخة من الوقت لدراسة التأثير المحتمل من تطبيق اتفاقيات الجات على المجتمع . وقد عني لاجراء تعديلات تشريعية في بعض القوانين ، وقد يكون الهدف منه التدرج في الانتقال من الارضاع والانتصافية المحمية الى الارضاع الدولية المنتمدة على الحماية الداخلية . وعدم اتخاذ ذلك الان او خلال الفترات الانتقالية التي تسمح بها الجات



المصدر : الإجماع الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ - ١٩٩٥

سيؤدي إلى تحريك مسئولية الحكومة عن كل مخالفة لاتفاقيات الجات ، ويحق لكل طرف اجنبي ان يطلب بالتعويض عن الاضرار ، وان يطلب منظمة التجارة العالمية بتطبيق جزاءات على الحكومة لمخالفتها لحكام الاتفاقيات ، وهذا يخالف ما تهدف اليه جميعا من دفع للسيرة الى الامام لا الى الخلف وهناك من لحكام لاتفاقيات الجات ما هو ملزم للدول الاعضاء لزاما يجعلها ترتبط بتطبيقه دون حاجة الى صدور تشريع اخر طالما ان التصديق والنشر قد تم فتنطبق تلقائيا على الوثائق التي تقع تحت تسميتها ، وهذه ثاني عادة في نصوص الاتفاقيات بعبارة ان كل دولة عضو سوف تقوم بكذا وكذا وبالانجليزية تستخدم كلمة SHALL ومثل هذه النصوص يترتب على مخالفتها مسئولية دولية للدولة امام الدول الاخرى الاعضاء كما يترتب على المخالفة حق في الحصول على تعويض عن الاضرار يطلب به من اصحابه الضمر . ومن لحكام الاتفاقيات ما يترك للدولة حرية الاخذ بما جاء في النص او عدم الاخذ به حسب تقديرها ومصلحتها ، وتأتي صياغتها في النصوص بلغة الجواز اي بالانجليزية بكلمة MAY وفي هذه الحالة لا تعتبر حكم الاتفاقية نافذا في الدولة وبعبارة لا يخالفه من قوانينها الداخلية الا اذا صدر به تعديل تشريعي يجهه ملزما ودلا من كونه جوازيا وينتج عن هذه التفرقة بين ما هو ملزم بذاته من احكام للعاصمات ، وما يحتاج الى الاخذ به بصفة لزامه بعد ان كان جوازيا ، يعكس للحكومة النظر فيما ينبغي اتخاذه في المرحلة القصيرة القادمة قبل ان تفتح فرصة الفترات الانتقالية



المصدر : الحياة الصحفية

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥

أزمة السينما في مصر حيل دور الدولة، وصعود الأصولية، وانتشار الاستهلاك
وتدويل المعلومات والاتصالات:

خطابات تتنافس في صناعة الأساطير والاحلام الجميلة!

نبيل عبد الفتاح*

البرجية، وهذا تنكر قائمة كاملة من الرسوم والضرائب المفروضة على التراجع القديم، ومشاكل نقص دور العرض، وارتفاع تكلفة الإعلان المرئي عن الفضل، وخص لمن يشراء التلفزيون لتأجيل المصري وهذا الخطاب المالي يسيطر على كل المسائل التي تالفت الأزمة، لأسباب عدة أولها، قوة قطاع هذا الخطاب في المجال السينمائي والسينمائي على بدوره خطابهم ومصلحتهم، وذلك أمر لا يغفل حوله. ثانيها، أن تدور كم الإنتاج السنوي يجعل الأزمة تنس فئات عدة من العاملين في الصناعة، ومن ثم الحاجة إلى تنشيط الدائرة الإنتاجية بلقاضي تنش هذا الخطاب حتى يمكن أن يجد مئات العاملين فرصاً للعمل ثالثها، أن الخطاب المالي يستمد قوته من السياق الذي يطرح فيه، ومن البنية الاقتصادية التي يسيطر عليها خطاب الخصخصة، وسقوط رجال الأعمال وانتعاش الدولة من أطماع عدة، وعلى رأسها الثقافة، وترتبطها في القطاع الإعلامي ومن ناحية أخرى تبني الأزمة المصالحات بين رجال الإنتاج ورجال الأرباح للوصول إلى حلول سريعة وعاجلة عملاً مؤثراً على سيطرة الخطاب المالي حول أزمة السينما.

على رؤية ومنها ما يبدو واضحاً حيناً ومضجراً حيناً آخر، إما كانت مغريات صياغة الخطابات المختلفة حول الأزمة. ولابد في البداية أن نذكر التنافس للخطابة للصناعة أو المنافسة حول أزمة السينما. فمرة أولا خطاب البداية، ونعني به أن مشكلات السينما معروفة نكس في التمويل وإحجام عن الإنتاج، الاستيعوبات والضرائب والرسوم، لله دور العرض، موقف وزارة الثقافة ووزارة الإعلام وجهات التلفزيون... وهذا الخطاب يعمل للخصخصة المائدة، وكأنها معروفة سلفاً، ويقدم قائمة حلول تبدو وكأنها محيرة وخطاب البداية غامض، وهو يخطو على عمومية، وهو على بساطته لا يقى، ولا يؤخر شأن نقابة البداية التي اعتالت الحال المصري والإدراك الثقافي في بلدنا. فمرة خطاب آخر يقرب قليلاً من خطاب البداية، ولكنه أكثر محيرة بمصاحبه وموقعه من الأزمة - وأبداً بقوته، وهو خطاب المتدين، ويقوم على رؤية مالية ومحاسبية، ويركز الخصافية بالمعنى السياسي، ويركز هذا الخطاب في تحديد للأزمة على عناصرها المالية، من ارتفاع التكلفة الإنتاجية للصناعة وجنوبية

■ تواجه صناعة السينما المصرية، والجماعة السينمائية، أزمة طاحنة تنس شروطها الاقتصادية والفنانية، والإبداعية، والمهاسبية، كما تحال الفن مما، فمن ناحية هناك أزمة هيكلية تكس الصناعة على الصعيد الاقتصادي، وتفتيق الفن ذاته، وعمليات التسويق، وضيق السوق، في ظل مغريات كثيرة تعرضها دورنا الحركيات والمعلومات. ولكن الخطر ما في هذه الأزمة، الخطابات المختلفة للصناعة على ساحتها في مصر، بهدف تصعيد وتوسيف وتحليل عواملها وإبعادها ومسارها المختلفة، ومنذ مرحلة نقابة الملحن السينمائية في مهرجان القاهرة السينمائي الماضي، وتشكيل لجنة الخمسين من كبار السينمائيين والمفكرين والمثقفين المصريين، عادت أكثر من بقوة وورقة عمل، ومع ذلك لا تزال الأزمة تزيد تعاقماً، والإنتاج لا يتحرك خطوة إلى الأمام، وما زالت الخطابات للصناعة تكس إنتاج ذاتها على صاحة الحوار لقام في مصر، والأخطى هو لا ميلاذ الجمع بالانزلة التي تنس بها السينما المصرية.

أن تحديد معنى الأزمة أمر من الأهمية بمكان، لأن هناك توصيفات متعددة للأزمة يطرحها صناع السينما، مثقفين، ومخرجين، وممثلين، وفنانين، ومثقفين، وصوت، وكل تحديد للأزمة يتطوّر



فالجوانب المالية والاقتصادية هي أحد أعصاب التنمية ولكن الإبداع الفني في كل عناصره ومكوناته وفاعليته يمثل الأعصاب الحية للنمو وتوصيف وتنشيط الصناعة والفن إغلاية، أو تهميشه، ولا يصوز أي إبداع روية إلى الأمانة تهميش وزن الإبداع الإبداعية والاجتماعية والثقافية تقع في خطر أسئلة، لأن تهميش الكون الإبداعي والفني في الأمانة، يؤدي إلى نتائج خطيرة في التنمية معاً. وهناك الخطاب الثقافي وهو خطاب يترجم نمو محاولة للتألق حتى لا تختل عملية بناء وتأسيس ثقافتين لا تتناسب مع واقع الخطاب بل مع مصالحه وهو خطاب يتسم بالوصاية والسلوك التقابلي المزدوج والذين ويستند قوته من عناصر مسكونة لديها من الوعي بالأزمة ويعرض أبعادها ما يجعلها تتحرر بحثاً عن حل سريع، وهو طريق جميع الأبواب بالحنس والحوار. والخطاب الثقافي لهذه الأزمات فهو لا يزال تجديراً عن وهي حركة فئة من السينمائيين - من مختلف الأجيال - وليس تمييزاً عن حركة مساعدة واسعة من المهنيين في صناعة السينما. ومن ناحية أخرى فهو يتحرر بعيداً عن ثقافة تقليدية ومهنية راسخة بل في ظل غياب لهذه التقاليد، ويحاول أن يجعل من حركته على مسرح الأزمة بداية لتكوينها وصياغتها. والخطاب الآخر هو الخطاب الثقافي في الأزمة وهو أضعف

الاصوات كلها من زاوية نسبية الخطابة ناهيك عن أنه فهو - من جهة - ترى في الفن السايك أحد أبرز مكونات الثقافة والإبداع الوطني المصري وهذا الخطاب يحاول التركيز على المكونات الإبداعية والفنية للأزمة، ويربط بين الأزمة - كمناسبة وفن - وبين أزمة الثقافة والحوار المصري والمهنيك الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعلى الرغم من أنه أكثر الخطابات شمولية في المنظر إلى الأزمة، إلا أنه ينطوي على لغزات بديلة في تكوينه. أولها: أنه يعكس نمطاً من أنماط التشايع والروى الشمولية التي تحيل الأزمات كلها إلى عوامل كبرى، ومن ثم فهو تشخيص صلب لكل الأزمات أيا كان خلفها سياسياً، فنياً، إبداعياً، اقتصادياً، اجتماعياً.

لكنها: أن هذا الخطاب يهدفه، وعناصره التكوينية تصنفه فئة ونسبته أقل. لكنها: أنه يولج دوماً بالسفيرة وألا ميلا من قبل قطاعات في الصفوة كسياسية، ومن العاملين في المهنة والصناعة والفن السينمائي، وذلك لأسباب تتعلق بامتيازات نوعية خاصة وثقافة العاملين في الحقل السينمائي، والأعالي حول الفن السايك. أن الخطاب الثقافي يصور دوماً، وكأنه مثالي ومبارق للواقع، وحيناً آخر كمصدر لإثارة الإضراب والفوضى، والارتدادات. وهذا الخطاب - شأن للخطابات الأخرى السينمائية - يشخص الأزمة ومكوناتها، وكان مخبراتها داخلية محضة أو الأهمية خاصة بالسوق الأقليمية للفيلم والثقافة المصرية، وربما لعب في تشخيص وتحليل الانعكاسات التي للمنتجات الدولية، والإقليمية على صناعة وإنتاج وإبداع للفن السينمائي المصري. وفي تجديري أن سقوى الخطيب الثقافي لا يزال مساحاً في تحليل مكونات الأزمة - ذلك ما لا حاولنا أن نجعله منهجاً تركيبياً، وخلافاً، بل في من سوادك للتألق الأخرى ولكن يضعها في إطار اللون التسمي لكل تخبر في صيرورة الأزمة، التي لا تزال تراوح مكانها في اللحظة الراهنة، على الرغم من صسراع الجماعة السينمائية والثقافية حول ضرورة إلقاء صناعة السينما المصرية التي تعاني من وهي شديد، وتواجه ضروياً من أمثلة الأجهزة الرسمية وضغوط القوى المحافظة ذات الاتجاه الأصولي المتحد.

الإبداع للثقافة

في بداية التسوية الأولى للفن السايك، لم يكن هناك مثلك للفيلم، ولغة الصورة والصوت والموسيقى والأداء التشكيلي والتخريجي والقصي سوي المسرح. ولكن سرعان ما شكل الفيلم، ومبادئه، وطقس، والفردية، القاعات للفضية تقليداً خاصاً وفريداً في العالم كله ومن هذا تشكل الموقف

المبارك للفن السايك في خريطة إنتاج وإبداع واستهلاك الثقافة ككل، ومن حيث لقوى والفن والفن والفن في مشكلات البشر ووجدانهم ووعيهم. ولكن هذا الموقف تعرضت خالصة ضاربة بعقولهم جهان-مفكرين كمناسك للفن السينمائي وصناعاته على أرضية الاستحالة على بسر ووجدان وتركيز المثالي. ومع ازدياد قنوات التلفزيون وتطور أساليب وفنونه، ساد نمط من الثقافة التلفزيونية الاستهلاكية

توازنت وتكاملت مع سطوة ثقافة الاستهلاك في الأنماط، والتجسيم للثقافة، وعندما بدأ تطور الثقافات الصناعية والراسمالية الضربية تصمداً إلى بروز مجتمع الاستعراض الاستهلاكي، أو مجتمع الفرقة، ولم تفرقت عن هذا الوضع سطوة ثقافة التلفزيونية استهلاكية سريعة تجاوزت صناعة السينما ودخل التلفزيون كمنتج بارز للإعلام التلفزيونية وكمنسجك للأنماط السينمائي، والتراخي، والإخباري، فضلاً عن سطوة التلفزيون على مئات الملايين يومياً، بعد قضاء أوقات العمل.

هكذا ظهر الدور البارز لثقافة الاتصال والاصلاح التلفزيوني في تشكيل وإصالة إنتاج المجتمع الاستهلاكي والجماعي الضربية، وذلك كأحد أبرز أنظمة السيطرة في المجتمعات الرأسمالية والتقدمية. ولتكون السينمائية بهذه الأبعاد الجديدة للتلفزيون من حيث التثوير وهي نمط الإنتاج السينمائي وتنافس عدد المنتجين لهذا الإنتاج، والفرع إلى الإنتاج الكبير الذي لا يستطيع التلفزيون أن يجاري السينما فيه. وهذا يمكن ملاحظة حالة السينما المصرية.

وفي هذا السياق دخلت مخبرات جديدة تشكل تنمياً ضخماً صناعة وفنون السينما خلال السنوات القليلة الماضية وهي التي سوف تشكل عالماً كله خلال السنوات القليلة وتشكل هذه المخبرات في ما يلي:

١ - بيت الليابلس عبر الأعمار الإصطناعية بطول الدنيا وعرضها، وخلال السنوات القليلة سوف تنتشر أجهزة الاستحالة داخل جهاز التلفزيون من الحاجة لتجهيزات أرضية أو هوائية بحيث يستقبل كل بيت سواء في حوض المصفاة أو الأمواز أو متعدد عصر، مئات بل آلاف الرسائل الإعلامية من جميع أنحاء الدنيا.

٢ - تشو سلطة المعلوماتية وتزاوجها مع قوة الاتصال ويمكن الآن استهلاك الشرائك البرامج عبر الميكسكات ويمكن لهذا الاستهلاك أن يمتد عبرا الشرائك عبر طرق المعلومات السريع.

٣ - استغلال القنوات الفضائية للعاملين في صناعة الفن السينمائي، في ثقافة العمل التلفزيوني ذي الصبغة



المصدر : الحياة المدنية

١٩٩٥

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإعلامية.

٤ - سترزها خطورة هذا التناقص لا سيما في ظل محاولة النخبة الإعلامية الحكومية في مصر السيطرة على الثقافة بكل فروعهها، وتحويلها إلى إعلام في ظل تقاليد إعلامية سطوتية ترتكز على مفاهيم للتعديلية السياسية والاجتماعية. وسوف تزداد خطورة هذا الأثر في السنوات المقبلة، خاصة في ظل غياب تقاليد إعلامية تحترم قيمة الشخصية والاحترام، والصوارم المزعاة المخابرة.

ومازالت الأزمة قابلة للمزيد من التفاقم بمرور عدة شهوريات واشتباكات جديدة في مصر والمنطقة. أولها: تآكل الدور الإعلامي المصري، لا سيما في ظل دور جديدة في المنطقة إسرائيل ودول الجوار الجغرافي الليبي، تركيا وإيران. ثانيها: تآكل الدور الثقافي المصري، وخاصة في ظل تآكل أزمات الصحافة والكتاب والسينما.

ثالثها: ظهور الأزمات الثقافية العربية، واستعاضتها بنعش العاملين في السينما المصرية، لا سيما العاملين المخرجين، حيث أصبح لكل يعبد دور لعدم البرامج العربية، والخروج يقوم بإخراج الأعمال الدرامية والمسلسلات التلفزيونية.

رابعها: ازدياد النزعة للتشديد التي تؤول إلى أشكال إرهابية سياسية أساسية كانت سببا ونشورا للثقافة العربية والفنون والسينما ضحايا، وهي الفئات الوسطى ويعيش أوضاع الخطأ مظهر سيطرة هذه النزعة حرائق نواحي القليوب الشهيدي، أي الانتفاخ إلى الجبال لتوليف العنف في مواجهة من السينما.

خامسها: زيادة السلطات الإعلامية الرسمية في التلفزيون والرقابة ووزارة الثقافة في النزعة التشديد، من خلال تزايد مساحات الرقابة على السينما والمستشفيات الفنية، وذلك كجزء من التصراع الإعلامي بين الدولة والقرى الأصولية والبريانية في مصر.

مسائل أزمة السينما:

السؤال الذي يطرحه الجميع الآن ولا يزال واجباته غير مكتملة، هو من أين جاءت الأزمة ما هي عواملها الأساسية وما هو سببها؟ هل هي أزمة أدراك لدى النخب السياسية والثقافية والسينمائية في مصر؟

هل هي متناقضة بين السينما والإعلام.

هل هي السياسة الثقافية الاستراتيجية للسلطة في مصر؟ هل هو تناقض دور العرض وما علاقة ذلك بمناطق انتشار العنف في العديد من مصر؟

هل هي الرقابة على السينما؟ أسئلة تحتاج من أسئلة على نحو يعيدنا للعصا الأممية أزمة

السينما المصرية ولعل للمصري الأول هو أرق الخلفية السياسية لصناعة السينما وفنونها، حيث تشهد منذ فترة أدراكا سلبيا لدى هذه الخلفية بعرضه نتائج من سيادة اليمين التقنية وحافة وعرضه الآخر من جهة الفنون في ثقافة رجال السياسة والحكم وسيطرة ثقافة عقيدة وحس عملي ترافعي لا يفسح بالثقافة والفكر والفنون ويراهما تمثل مصانع إنتاج للفنان السياسي والاجتماعي والبيئية الفكرية.

ومن ثم يسود الخوف بفكر وبيئة إلى للفنيين والفنانين والعاملين في السينما، ولعل هذه النقطة لتكامل مع النزعة الأصولية للتشديد والاتجاهات الحافة في المجتمع، وتتمازج مع نظرة الرؤى الأمنية في التعامل مع الفنانين والفنيين عمومًا عدا هؤلاء الذين يتعاملون بالهجوم الإعلامي والفراغ مع الجماعات الإسلامية ويشروع جهاز الإعلام الرسمي لادواته السطوتية، ويظهر لك في تصوير الأجهزة الرسمية للفنانين والممثلات على أنهم عناصر تنطط في السطوتية وتروج لادوات التشديد ونجاتها، أو للعمل كسر في سوق الرقابة الأبيض، ومثل هذه القضايا والفكرين الإعلامي التي عليها أدى إلى وجود صورة سلبية أمام فئات اجتماعية واسعة الأثر في مكانة الفنان والفنون والسينما على وجه التحديد.

ويلاحظ بذلك أدوار لاهية الإعلام وسطوته عبر جهاز التلفزيون، ومن أجله ترصد الميزانيات للخدمة باعتبارها أداة سيطرة على العقول والمشاعر والوجدان الجماعي للمصريين.

وفي هذا السياق تقتصر السياسة الثقافية الرسمية على تشجيع ودعم ومساندة ثقافة استعراضية لتلق وبذخ شديد على للبرجماتية الرسمية وعلى الأداء الاستعراضية وكسي سياسة هدفها صناعة إبداع بن هناك لتلقا وإداء ثقافي، في حين أن هدفها

الخدمة المباشرة لخدمة الحكم وبعض الإستهة الإخري التي تستهدف فئات محددة في العاصمة من نخبة تستهلك بعض الفنون فقط بينما تستبعد من نطاقها أوسع الفئات الاجتماعية بما فيها الفئات الوسطى على اختلافها، وهي الفئات التي كانت تستهلك الثقافة المدنية لعقود عدة منذ مطلع عشرينيات بناء الدولة الحديثة في مصر.

ويربط بذلك أيضا فهم معين للخصخصة والإصلاح الاقتصادي في أكثر معانيها سطوتية وإبداء أن ذلك يقضي إرشاد كلفة عن مجال دعم السينما والفنون والثقافة، وهي رؤية تعكس بعضًا من ملامح الصور القومية القومية حول مفهوم الحداثة والروح الذي تكتنزه الخلفية السبسي لا يتجزأ من تكوين العقل السياسي

ولا تسمى تأثير سيادة مفهوم

الدولة الجسدية على الجهازي المصري، ومن ثم تزايد الرسوم من خلال القرار الوزاري لسنة ١٩٨٢، حيث ارتفعت هذه الرسوم على الفيلم المصري لتصل إلى ١٠٠٠ جنيه، وهو ما يمثل عبئا على المنتجين، ومن ذلك أيضا القرار ١١٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن الرسوم الخاصة بمزاولة نشاط المصنفات السمعية والسمعية المصرية بفرص رسوم ترخيص طبقا لنوع النشاط، وذلك على كل من أنشطة الإنتاج والتداول والنسخ والتصدير والعرض والتسجيل الصوتي.

ويمكن أن نرصد أيضا ظاهرة تناقص دور العرض في مصر، وبمراجعة الميزان التقني لدور العرض السينمائي في الجمهورية، كما رصدتها غرفة صناعة السينما بتضخم أن عددها انخفض في ١٠٠ في نهاية السبعينيات إلى ١١١ فقط (١١٠ قطاع خاص و١٠ قطاع عام)، وأن هناك ٢١٢ دار عرض فقط.

ومن التبعين نلاحظ العلاقة بين عدد دور العرض وطريقة انتشار بؤر البعث السينمائي في مصر، فهو في محافظة المنيا هناك ١٠٠ دار عرض فقط خاص ولا توجد دار عرض واحدة فقط عام.

وفي محافظة سوهاج يوجد ١٠٠ دور عرض فقط خاص ولا يوجد عرض عام ولا دار عرض واحدة فقط عام ولا يوجد عرض عام، فيما هناك ٣٠٠ دار عرض فقط عام.



الحياة الثقافية

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

أكتوبر ١٩٩٥

ويعكس ذلك لا مبالاة الدولة
بإنجاح الكليات جذب للطاقة الاجتماعية
التي هي غير سياسة ثقافية وجمالية
تستوعب هذه الطاقة التي تدخر نحو
الهدف السياسي.

وهناك أخيراً إزمات نوعية أخرى
تمثل في الفجوة بين الثقافة للتطورة
للسينما وبين كتف العاملين والفنيين
معها، تفتيح عن أزمة ثقافة الممثل
والخروج والفن والفجوة بين مبرورث
الثقافة السينمائية والمهنية المحلية
ولثقافة الممثل في العالم للتقدم.

كما يلعب الدور الفني والمفهوم
النجم وترويجه دوراً سلبياً في تطوير
ثقافة سينمائية مصرية متطورة
ومواكبة للثقافة السينمائية العالمية،
خاصة وأن عدد النقاد في مصر
محدود.

وهكذا فإن وضع الإبعاد المتعددة
للأزمة بحسبانها أزمة حقيقية في
الأساس هو القيد الأساسي لصياغة
سيناريوهات الحلول، بحيث تستجيب
لرؤى بعيدة المدى وشاملة ومركبة،
وفي الوقت ذاته مسرعة في وضع
الأولويات بشكل يلبي التوازن بين
مصالح الأطراف المتعددة، ويشجع
الحوار مع العناصر المتميزة للفخبة
الثقافية والسياسية في البلاد.

• رئيس مؤسسة البحوث الاجتماعية
والثقافية، في مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية - - - - - الأمراء.



المصدر: الهيئة الصحفية

التاريخ: ١٠ نوفمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والعلميات

اجتماع موسع في الخارجية يدرس الانضمام الى 'الغات'

□ بيروت - «الحياة»

وستنشا في كل وزارة غرفة عمليات بترأسها الوزير وتضم بعض مستشاريه المختصين وبعض الموظفين المشايكة الى بعض المستشارين من القطاع اجمالي او من القطاع الخاص. وهذه الغرفة ستضع في كل وزارة التعليم اللازم لجمعه من ضمن طرح كامل سيصوغ في المفاوضات التي ستحصل. وبعض آخر، باشرت وزارة الخارجية هذه المفاوضات على المستوى السياسي العام وستنقل ربما الى موضوع الصناعة وفي موضوع الزراعة والبيئة والجمارك وغيرها وفي كل مرحلة ستكون هناك آلية خاصة بواجبها.

ماتيل من الشؤون العربية.

بعد الاجتماع، قال الوزير بويش: «إن البحث لنأول الأولمب المتعلق بدخول لبنان في اتفاق (الغات) والاتفاق الشراكة اللبنانية - الأوروبية. نعت مغللة مؤتمراً برشلونة الذي سيعقد في نهاية هذا الشهر. ولم نتخيم وأصبح من قبل كل وزير المكاتب والصفحات التي قد تعرض لها. وأتفق على ضرورة تسمية منظمة أو مكتب استشاري لتسيير مخصص في الشؤون الاقتصادية العالية لوكالة عملية التفاوض التي ستستغرق بضعة أشهر بغية التوصل الى اتفاق شراكة مع دول الأوروبية. وأضاف: «مؤكد آلية عمل اتفق عليها

عقد في قصر بسمترس امس اجتماع وزاري موسع لدرس الانضمام لبنان الى الاتفاق العام للتجارة الجمركية والتجارة، الغات، شارك فيه وزراء الخارجية فارس بويش، الشؤون المالية فؤاد السنورة، الاقتصاد والتجارة ياسين جابر، الزراعة شوقي فاضل، الصناعة والنقل شهاب برسوم، نائب رئيس مجلس الأعيان والإعمار بطرس أبيي والأمين العام للمجلس نهاد بارودي، مستشار وزير المال باسم فليحان، مدير مكتب الوزير بويش السفير ملهم مسو والمستشار جان



المصدر : الموانع

التاريخ : ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صناعة الدواء.. واتفاقية الجات

استراتيجية علمية وعملية دولية بعيدة عن الشعارات ومن أجل صياغة القوانين العربي في جميع أنحاء الوطن العربي الكبير في تخطيط أنشطة بصوت وتلويح وتصنيع الدواء وتصميمات الخصائص واستيعاب التقنية الحديثة في صناعة الدواء خاصة صناعة الخصائص الدولية والمستلزمات الطبية وتطويع البحوث الدولية وربط مراكز البحث العلمي للجامعات العربية وللمراكز المتخصصة بالصناعة الدولية العربية واستغلال الطاقات الطبيعية المنتشرة في أنحاء الدول العربية من نباتات طبية ومواد (أولية) ومن مستحلبات البترول للمنتفعة من الصناعة الدولية. كما أنشأ بضرورة إنشاء شركات مستخدمة الجنسيات من الدول العربية لصناعة الأدوية خاصة في الصناعات الدوائية اللينة وأخيراً وليس آخراً هناك

دراسات وتوصيات عديدة في هذا المجال صدرت عن كل التجمعات التي تهتم بالصناعة الدوائية مثل: (١) اللجنة الدائمة للدواء العربي المنتخبة عن مجلس وزراء الصحة العرب. (٢) الاتحادات الطبية وعلى رأسها اتحاد الصيادلة العرب (٣) الاتحاد العربي للمنتجى الأدوية. (٤) شركة اكيميا بشقيها بمصر والأرين. والآخر أن يتم جميع تلك الدراسات والتوصيات وعمل خطة موحدة خلال الفترة الانتقالية القادمة ولعل تطبيق اتفاقية الجات وبذلك بهند: (١) أن تكون هناك صناعة دوائية عربية قوية مع وجود المنافسة المتوفرة. (٢) أن يحصل المواطن العربي على الدواء بيسر وسهولة ويسعر مناسب.

سماع صابرين شمس إلى عشر سنوات تحدد بقاء على متوسط دخل الفرد السنوي، وذلك لإتاحة الفرص للدول بمواصلة تطورها خلال تلك الفترة، وبهذه في هذا العام الصناعات الدوائية العربية وتلويح الدواء للمواطن العربي بيسر ويسعر مناسب، حيث أنه معروف أن للصانع العربية الموجودة حالياً تخلف حوالي ٥٠٪ من احتياجات المنطقة كاستكمال الخصائص الدوائية التي تستورد أغلبها من الخارج وأن تكاليف الجات سيتم من خلال: (أ) ضرورة الالتزام بالمواسمات المحددة عالمياً للأدوية. (ب) حماية الأسواق المفتوحة وعدم حماية الإنتاج المحلي. (ج) حماية حقوق الملكية الفكرية بمعنى أن يكون دخول الدواء إلى الأسواق متاحاً فقط من المنتجات الدوائية المطابقة للمواصفات العالمية، وأن تكون المنافسة مفتوحة للجميع، وتمتع السياسات التفضيلية أو الإعانات التفاضلية أو للكتلات الاقتصادية، كما يمنع طفا لنصوص اتفاقية الجات. تقليد أو إنتاج أي دواء جديد إلا بعد مضي عشرين عاماً تعديلاً لبراءة حقوق الملكية، وقد تكون حقوق الملكية في شكل إنتاج مواد خام أو مستحضرات دوائية جديدة أو عملية تطبيق طرق تصنيع أكثر تقدماً أو اختراع تقنية جديدة أكثر تقنيات علمية وأيسر أمام الدول العربية. أمام هذا التحدي خاصة المفتوحة وحماية الملكية الفكرية وعدم تطبيق نظم الحماية للحلقة - سوى لهذه فورا من الآن وتبذل قوات فترة السماح، وذلك بالعمل على المستوى العربي بوضع

عن التكتلات الاقتصادية والتنافسية الجات وأدورها على الصناعات الدوائية العربية وتلويح الدواء - كان بحث الدكتور مصطفى إبراهيم رئيس نادي صيدلية مصر، حيث قال إن الربع الأخير من القرن العشرين شهد، أولاً: التقدم التقني والتكنولوجي في مجال الصناعات الدوائية. ثانياً: قيام تكتلات اقتصادية على المستوى الإقليمي للتعاون في كافة الأنشطة ومنها الصناعات الدوائية مثال: (١) السوق الأوروبية المشتركة. (٢) تكتل جنوب شرق آسيا. (٣) التكتل الأمريكي للكندي المكسيكي. (٤) تكتل دول أمريكا اللاتينية. (٥) تكتل دول شرق إفريقيا وغرب إفريقيا وغيرها من التكتلات. ثالثاً: قيام الشركات للمعدة الجنسية الخاصة بالإنشاج وشوسيق الدواء بمعنى أن يتم دمج عدة شركات من جنسيات مختلفة مع بعضها البعض، وأخيراً جاءت اتفاقية التجارة العالمية (الجات) التي جاء من بين بنودها أن الصناعة الدوائية تخضع بنود حماية الملكية الفكرية التي تشمل - بخلاف الأعمال الفكرية والأدبية - الاختراعات والابتكارات والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وغيرها، على أن يتم احتسار هذه الملكية الفكرية ومجوديات امتلاكها لفترة معينة تصل إلى عشرين عاماً، كما أن الاتفاقية الجات تعال تحسبا للصناعة الدوائية العربية، حيث شملت - بخلاف صناعة المواد الفعالة - حماية المنتج النهائي، وعليه وضعت قيود على التصنيع ونظام الاتفاقيات (GATT 1947) وقد نصحت الاتفاقية فترة

فی ظل الجات:

صناعة النسيج..من ينقذها؟

ونتيجة لكل ما سبق فقد تعرضت لثمة صناعة النسيج في المحلة الكبرى بجانب مصانع القطاع الخاص للكثير من العثرات منها تراكم الميونيوك لدى البنوك وهجرة العمالة للمدية بجانب وجود نسبة كبيرة من الإنتاج العييب... وما أثر اشتراك تلقائي على أداء الكثير من مصانع القطاع الخاص المتوسطة والصغيرة والقصور البضائلاسه وغير الأخر نضاهة أمام عجز الدولة وتعامل التجار مع هذه المصانع بالأجل مقابل كميات أغلبها مجاهلة في سوق العمل بالكساد ويصلح على التجار على حساب المصانع واستطردا للقول بأن اماننا فسرنا لتدبير اوضاعنا من أجل الاستعداد لمواجهة الجات GATT خلال عقد قادم، فاته من خلال المعاشية منه الكتاب في متناول هذه الصناعة والتي تتشاكل بها صناعة اخرى لاتقل رزنا او المصيبة و هي صناعة اللباس الجاهزة التي تعتمد عليها الدولة في الحصول على عوائد تصدير تصاميم في

تصميم نظام في

محمد فتحي البديوي

يتم تعويضها بذات النوعية العاشقة للعمل والمتفانية في أدائه.

● غياب البرامج التدريبية الجادة التي تتماشى مع التطور التكنولوجي المستمر في الصناعة.

● تخلف نظم الرقابة على الجودة عن اللحاق بالمستويات العالمية المطلوبة لفهم دور هذه الوظيفة الصناعية.

● عدم
مسايرة نشاط
التجهيز
والصبغة
لاحداث
التصورات من

أولاً التصميم والتنفيذ والتشطيب بالشكل الذي يظهر المنتج النهائي مميزاً عن غيره من الانتاج المشابه.

● تعرض الكثير من الشركات لخصائر فاحشة كنتيجة لعدم استطاعتها منافسة المنتج الأجنبي جودة وسعرا خاصة إذا علمنا بأن هذا المنتج يصل أينا مهريا عن طريق المنافذ البرية ، ودون أن تبذل الجهات الرقابية أية جهود للحد من هذا التهريب الذي أصاب صناعة التسييج المصرية في مقتل

لم يدبر بخلاف الاقتصاد
العظيم طلعت حرب
منشأة لخلق صناعة
النسوجات في مصر
في روجها في هذه
الصناعة من كساد
وتشرؤ.. ولعلنا ونحن
على أبواب عصر المجات
خلال عقد فاجد ستزول
كله كما أن جام
الانتاج المستورد من
أوروبا وأمريكا يفرق
أسيا.. وهو الانتاج الذي
يتبع بال جودة العالمية
يصبح منافس
ولأن نتساءل عن
أسباب هذا التشرؤ
ووسائل علاجه ونورد
فيما يلي أهم الأسباب
ممن صناعة النسيج في

● **مصر:**
● **نقص الغزول** كتنيجة
طبيعية لتفكك إنتاج
محصول القطن الذي
كان يعد محصول
التصدير التقليدي الأول
في مصر لسنوات طوال
● **تقادم الآت** الانتاج
دون وجود برامج
مطورة للتجديد
والاحلال
● **تفكك الغالبية** من
العمالة الماهرة بسبب
التقاعد او الوفاة دون أن



المصدر : الإشراف الاقتصادي

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٥

للتشر والخدمات الصغففة والمعلومات

مع وضع خطة مناسبة للتخلص من المخزون السلمي الراكد
٨ - دعم التخصصات العلمية في مجالات الانتاج والتصميم والتجهيز والصباغة بكليات الفنون التطبيقية والفنون الجميلة والهندسة الكيميائية وذلك لتفريخ عمالة متخصصة على درجة عالية من الكفاءة.

١ - تأسيس الشركات التي تهتم ببحوث السوق وترويج المنتجات في الداخل والخارج بالشكل الذي يضمن فتح اسواق جديدة للمنتجات المصرية وفقا للمواصفات العالمية.

على المستوى الخارجي

١ - قيام المحققين التجاريين بسفاراتنا الخارجية بدراسة الاسواق العالمية لدخل النطاق الجغرافي لسفاراتهم من اجل التعرف على طبيعة الطلب على المنسوجات المصرية والمواصفات الطاقية والسعر المقترح ب - الاشتراك في المعارض العالمية الشهيرة لعرض المنسوجات المصرية امام المستهلك الاجنبي بهدف تعريته بالانتاج المصري على الطبيعة ج - قيام الدولة باعفاء الصابرات من كافة الضرائب والرسوم لتحقيق عنصر المنافسة في السعر.

د - استخدام القطن المصري كعامل اساسي في التسيج من شأنه بان يحصل الطلب لمصالح الصناعة المصرية لما يمتاز به قطننا من قوة شد بالإضافة لنوعية اللمس وكفاءة الاستخدام.

هـ - اعادة للفاعلية لبورصة القطن ويخطط بورصة الخامات بلندن LONDON COMMODITY

MARKET من اجل تاكيد دور الذهب الابيض المصري في دعم الاقتصاد القوي كقطن قطن طويل ومتوسط اتيلا في العالم

و - تأسيس جمعية للتكلفة المعيارية وضبط الجودة تساهم فيها المصانع وشعبة التسيج باتصاد الخرف

تخفيض عجز الميزان التجاري.
ومن هذا المنطلق فان علاج هذا اللخل يحتاج لتضافر جهود اطراف عديدة منها القطاع الخاص -

صاحب الدور

الاساسي -

واجهزة الدولة

مثلة في

وزارات المالية

والاقتصاد

والزراعة والتجارة الداخلية

وفيما يلي اهم المقترحات التي نراها - من وجهة

نظرنا - ضرورية للنهوض بهذه

الصناعة الحيوية

اصلاحات داخلية

١ - توفير التمويل بالجودة والسعر المناسبين.

٢ - اعادة النظر في التركيب

المصنوعي بحيث يرجع القطن

اهميته التاريخية كمصنوع رئيسي

تعتمد عليه صناعات التسيج

والملايس الجاهزة.

٣ - إقامة صناعة للخياط للذابلون

والبوليستر عالية الجودة للاحلال

محل الواردات كخامات اساسية

تعتمد عليها صناعة التسيج من

الاياف الصناعية مثل المستائر

واقمشة الراشيل والبرلون والبروش

والليكرا.

٤ - إقامة مراكز تدريب للتعليمية

لتفريخ العمالة الماهرة المتخصصة

في جودة وتعليم الانتاج

٥ - اعادة النظر في نسبة البند

الجسري المرفوض على التمويل

للمستوردة وكذا ضريبة المبيعات

يهدف تخفيض تكلفة الخامات

المكونة للمنتج النهائي.

٦ - القيام بتبني سياسة شاملة

للاحلال والتجديد يكن الاساس

فيها العمل على احلال الالات

المحيية التي تدار اليكترونيا ويتميز

بكلفة الانتاج وجودة محل الالات

القيمة محدودة الامكانيات

٧ - العمل على تعديل الهياكل المالية

لشركات قطاع الاعمال عن طريق

سداد مديونياتها لدى البنوك الدائنة



المصدر: الأمانة العامة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣ نوفمبر ١٩٩٥

التجارية من أجل وضع الضوابط
لتحديد التكلفة المعيارية للوحدة
للمنتجة من كل نوع بهدف منافسة
المنتج المستورد وتشجيع التصدير
ز - مساهمة الجامعات ومراكز
البحث العلمي لإنتاج تسخير ضد
الحرارة الشديدة والبرودة الشديدة
على سبيل المثال ومثلما فعلت اليابان
في الستينات عند إنتاجها تسخير
مقاوم للاحتراق.

ج - يسعى للحصول على شهادة
الجودة العالمية ISO - 9000
ستعداداً لخوض سباق التنافس من
أجل فتح الأسواق الخارجية أمام
المنتج المصري.

ومما سبق يتضح لنا بأن أي صناعة
- مهما كانت - ليست عبارة عن آلات
أو خامات أو مبان أو أبدي عاملة
مدبرة وعابدة تنتج منتجاتاً نظيفاً
يستهلك المجتمع للحلى.. ولكن
المفروض أبعد وأعق من كل ذلك
فالصناعة منظومة عشق بين الرجل
والآلة تخرج منها أعذب اللحان في
صوت منتج يعبر أولاً عن شخصية
العامل الذي أنتجه - الاعتداد
بالنفس بقصة الأداء - الفن في
التشكيل من خلال ضبط الآلة -
اللمسة الجمالية في التجهيز
والتنظيف ثم تخرج من الخصوصية
بعد ذلك إلى العمومية، وهي أن
العامل الذي ينتمي لمجتمع ما فإنه
يمثل هذا المجتمع تمثيلاً صحيحاً
من خلال بصماته الواضحة على
المنتج.. أو ما يسمى بإهداء إنتاج
مجتمعه للمجتمعات الأخرى وكأنه
يضع توقيعه عليه.

أين نحن من كل هذا؟ أهو التعليم أم
التدريب أم الأسرة أم المجتمع أم كل
هذا الخليط العجيب الذي لا يستطيع
شخص أو مؤسسة أو دولة أن تبنيه
في فترة زمنية معينة.. أنه تاريخ
شعب وتراث أمة.. تلك هي المسألة..
وبالتجسس نحاول أن تبدأ وبلاى من
الزمن ٩ سنوات و ٩ أشهر و ٩
أيام.



المصدر : العالم اليوم

١٠ نوفمبر ١٩٩٥

التاريخ

الاشهر والخدمات الصحفية والمعلومات



تليفزيون

أزمة بين غرفة صناعة السينما والتلفزيون المصري

المنتجون المصريون يطلبون تمويضا 6 ملايين جنيهه

□ القاهرة - ناصر حسين :

المنتجين المصريين قد قاموا ببيع افلامهم لقنوات فضائية اخرى وتنازلوا عن حقوقها لمدة 5 سنوات والبعض تنازل لمدة 95 سنة، وكانت شروط القنوات الفضائية الاخرى عدم عرض الافلام في قنوات فضائية لانهم اصبحوا اصحاب الحق الوحيد

لعرض الافلام السينمائية في اى قناة فضائية أو تليفزيونية كما ينص عقد الاتفاق الذى تم بين المنتجين وبين المسئولين عن القنوات الفضائية.

ورغم ان غرفة صناعة السينما المصرية حاولت مرارا وتكرارا تنبيه التليفزيون المصري الى الخطا الذى وقع فيه الا ان المخالفة لاتتوقف مازالت مستمرة وقد طلب المنتجون المصريون من غرفة صناعة السينما المصرية إقامة دعوى قضائية ضد التليفزيون المصري الاوربيت على ان يتم دفع تعويض لهم عن الاضرار التى لحقت بهم.

ويحاول امين بسبوينى رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون مع غرفة صناعة السينما المصرية ايجاد حلول للمشكلة قبل ان تتخذ الدعاوى القانونية مجراها الطبيعي، وإن كان المنتجون المصريون يصرون على إقامة دعوى التعويض.

طلب المنتجون المصريون اعضاء غرفة صناعة السينما المصرية إقامة قضية تعويض على التليفزيون المصري والقناة الفضائية الاوربيت يطالبون فيها بمبلغ 6 ملايين جنيهه عن الافلام التى عرضها خلال العام الماضى. وقد حدد المنتجون عدد الافلام التى تم عرضها خلال العام الماضى دون الحصول على موافقتهم بعدد 300 فيلم مصرى حيث تم عرض هذه الافلام في القناة الاولى والثانية المصرية والقناة الفضائية الاوربيت.

باتفاق مستقبلي مع المنتجين المصريين لمعرض الاسلامهم وبأسعار مختلفة عن أسعار التليفزيون المصري. ولقد اتفق التليفزيون المصري

منذ أكثر من عام مع القناة الفضائية الاوربيت على أن تقوم الأخيرة بمعرض البرامج والمسلسلات والافلام السينمائية التى تعرضها القناة الاولى والقناة الثانية في التليفزيون المصري نظير أن تدفع الاوربيت 80 مليون دولار للتليفزيون المصري.

وكان المسؤلون في غرفة صناعة السينما قد طلبوا من التليفزيون المصري استثناء الافلام المصرية من ذلك الاتفاق لان التليفزيون المصري اتفق مع اصحاب هذه الافلام على عرض الافلام التى يشترطها في القنوات المصرية فقط دون غيرها كما ان

وكانت طلبات المنتجين محددة حيث طلبوا أن يدفع التليفزيون المصري والاوربيت 20 الف جنيه قيمة كل فيلم تم عرضه خلال الفترة الماضية.

وجاء طلب المنتجين بعد أن تأكدوا أن القناة الفضائية الاوربيت تعرض الافلام المصرية التى اشترافها منهم التليفزيون المصري لمدة 5 سنوات حسب التعاقد الذى تم بينه وبين القطاع الاقتصادى في التليفزيون المصري في القناة الفضائية الاوربيت دون أن تحصل الأخيرة على حقوق عرض هذه الافلام حيث إن الاتفاق مقصور على العرض في قنوات التليفزيون المصري فقط دون غيرها بالإضافة إلى أن القناة الفضائية المصرية تقوم



التقرير الختامي للمندوة وتوصياتها

البحث العلمي ومؤسسات صناعة الدواء للتعاون معاً في مجال انتاج وتطوير الدواء.

١. والتصال بما سبق ولاهتمام بالبحث العلمي، شري، الخنوقه ضرورة اصنام التشريعات التي تسجع الصناعة على الانفاق في شربية للشركات التي تنفق في هذا المجال الاسر الذي يؤدي إلى التنمية التكنولوجية كمتاهيب بتعديل قانون الاستثمار للتفرقة بين الشركة، المقلدة، والشركة، المبتكرة.

٥. دعوة شركات الدواء للتعاون في الانتاج والبحوث مع الخاصة في الجودة.

٦. تدعو، الندوة إلى انشاء مركز تدريب قومي للصناعة الدوائية لتوفير الكوادر الفنية على كلفة المستويات وتوجه، الندوة، هذه الدعوة إلى وزارة الصحة وإلى اتحاد منجتي الدواء.

٧. تدعو، الندوة، إلى تنسيق مركز بحوث الدواء التابع لوزارة الصحة بما يتسلم مع التطورات الجديدة والتخبرات العلمية لخدمة مصانع وشركات الدواء.

٨. تدعو الندوة إلى تطوير التعليم الصيدلي، كوكالة استحداث الحديثة بما في ذلك الاستثمارات الدواء والعلاج.

٩. تدعو إلى انشاء جمعية أهلية للدواء بهدف زيادة ثقة المستهلك

خاصة وقد دخلنا عصر الجات الذي تسيطره الصنود والحواليز الجمركية والاصلاح والتكيلي معه سوى السلطة الأولى والأكثر كفاءة وجودة

وأوصت، الندوة، بما يلي:

١. أنه قد أن الآن لكي ينظر صناع السياسة واصحاب القرار في مجال الدواء في القوالت الحديثة التي تعود على صناعة الدواء وعلى المستهلكه بسبب التسوع في استخدام الأدوية ذات الاسماء الاصلاحية Generics والاقبال الشريجي من الاعتماد على الأدوية ذات الاسماء التجارية ومايرتبط بها من تكلفة باضلة.

٢. أن هناك حاجة للتعرف على تفاصيل الشريعة الدولية الجديدة التي تشمل في اتفاقيات منظمة

التجارة العالمية، والجات، وخاصة الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية. وسيلوثر في صناعة وتجارة واستهلاك الدواء وذلك حتى يستلتر القرار الوطني بقراءة صحيحة ومتوازنة لذلك الشريعة.

٣. أنه بات واضحاً انفس الموضوع الدور الحيوي الذي يمكن بل يتيسر ان تقوم به مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الوطنية في مساندة صناعة الدواء وأن هناك صناد طلباً ملحا أكثر من أي وقت مضى خاصة في ضوء مخرات، على تطبيق اتفاقيات الجات فإن، الندوة، تدعو كلا الطرفين أي مؤسسات

شارك ملنة من الخبراء والمختصين والمهتمين بصناعة الدواء في ندوة موسمية عليها الأبرام يوسي، ٩، وتولمير الحالي، واسهاماً في تعميق الفائدة خلف فتح أبوابها أمام الزبلاء من مندوبي الصحف وشبكات الإذاعة والتلفزيون المحلية والعربية لتخفيفها وطاق أخبارها وإجراء مقابلات مع المختصين فيها وقد دارت مناقشات واسعة في الخنوقه عبر خمس جلسات عمل غير جلساتي الافتتاح والختام وشهدتها وشارك فيها ورأس بعض جلساتها الأثن من الوزراء معاً، الدكتور على عبد الفتاح وزير الصحة والدكتور ابراهيم فوزي وزير الصناعة فضلاً عن الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس السورق لشقوير وكيل أول وزارة الاقتصاد ممثلاً لوزيها السيد محمود محمد محمود والدكتور أحمد صلفوت ممثلاً للدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وقد انتهت، الندوة، إلى مجموعة مهمة من التوصيات أكدت على صيرها أهمية الدواء باعتباره سلعة استراتيجية ملازمة ومتلاصقة مع سلامة وصحة الإنسان الأمر الذي يجعل الدواء مرتبطاً بأمم الارتباط بالتمتية والقائم وبالإرقام فإن مصر تنتج سنوياً، حسب آخر احصاء، ما قيمته ٢.٧ مليار جنيه تصدر منه

بما لايزيد قيمته على ١٢٠ مليون جنيه بينما تستورد بما يقارب من مائتي مليون جنيه ذلك أن استهلاك الدواء يتزايد والإنتاج المحلي يغطي صابين ٨٠، ٨٠ منه وإذا استحدثنا الأرقام بالنسبة للامة العربية فإننا نجد أن الاستهلاك العربي للدواء يصل إلى نحو ٣.٥ مليار دولار بينما يصل حجم الإنتاج العربي سوى لنحو ١.٣ مليار دولار، أي أقل من ثلث الاستهلاك.

من هنا تبرز الحاجة الملحة إلى تنوير انتاج الدواء على مستوى مصر وايضاً على المستوى العربي



المصدر : **الاتحاد العام**

النشر والخدمات الصحفية والعلوم : **١٧ نوفمبر ١٩٩٥**

وفي هذا ندعو الندوة إلى عقد ندوة موسعة يشترك فيها الخبراء والمتخفون بصناعة الدواء في الأمة العربية كما يناشئون مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للمساعدة في هذا ويبنى وضع استراتيجية عربية مشتركة لإنتاج وتسويق الدواء العربي.

١٣ - الاتفاق على نظام موحد لتسجيل الدواء العربي واعتماده في كل البلاد العربية من خلال تحديد مراكز معينة لتعتبر المرجعية في هذا لئلا تم تسجيل دواء في أحداها

يعتمد في سائر البلاد العربية. ١٤ - دعم مركز معلومات الدواء الحالي في وزارة الصحة أو إنشاء مركز جديد يتضمن كل المعلومات اللازمة ومنها خريطة وبيانات توزيع الأمراض جغرافياً واستهلاك الأدوية على المستوى الوطني وعلى المستوى القومي وكذلك المعلومات الأخرى ويكون مرتبطاً بمراكز معلومات محلية و دولية.

١٥ - وضع سياسة قومية عربية للدواء لبتكامل إنتاجه واستثمار الإنتاج الطبيعية. ومنها التنبؤات والتكامل أبحاثه والتنسيق التسويق والتوزيع باعتبار أن الأمن الدوائي هو أحد المحاور الأساسية للتعبئة الاستراتيجية العربية للتنمية الصحية ونوعية وارتفاع الصحة العرب لبحث هذا في اجتماعهم القادم في مارس ١٩٩٦ بالقاهرة.

في الدواء الوطني وترسيب الاستهلاك ونشر اختلاقيات استعمال الدواء لدى الطبيب والمنتج والصيدلي والمستهلك والامة الندوات والمؤتمرات وما إلى ذلك وتضم أطباء بشرين وصيادلة واعلاميين ومهتمين بالدواء وقد كانت الندوة كلاً من الدكتور فؤاد نقيب والدكتور فيصل كامل والدكتور محمود غراب والدكتورة عائشة عبد المجيد لإجراء الاتصالات واعداد الترتيبات والإجراءات اللازمة لإشهار هذه الجمعية.

١٠ - متابعة السيد وزير الصناعة بسرعة إصدار قرار إنشاء غرفة للأدوية تعمل في نطاق اتحاد الصناعات وتضم شعباً لصناعات الخصاصات العوائية - النشائية والكيمائية والجلاتينية وغيرها والمستحضرات الصيدبية والصناعة المستحضرات الطبية والبيانات الطبية والمطور ومستحضرات التجميل وللأدوية البيطرية والحصى الدواء.

١١ - إصدار دليل شامل لمنتجات ومصدري ووكلاء الأدوية والدواء من الانتاج الوطني وتكثيف الامرام وكالة الامرام للصحة. للقيام بهذه المهمة ولتجسر الليل في اسرع وقت.

١٢ - الدعوة إلى احياء وتنشيط السوق العربية المشتركة في مجال الدواء والتعامل مع السوق الأفريقية

وزير الصناعة يطالب بالاستعداد لمواجهة التغيرات القادمة

[illegible][illegible]

د. م. ایر احمدی

الموقف وما هو المطلوب في القرار
تأثيرات إنفاقية الجات وتحدد
بيان كدرس شركات الدواء بنفسه
وطالب الدكتور ابراهيم فوزي
الخارجية.

تكون فائزاً على حسابنا في الانتخابات. ولأننا يجب أن نكون مستعدين في أي لحظة لثغرات النظام وللهيبات الديمقراطية، فإننا نفضل أن نكون في الجانب الخاسر من الانتخابات.



الجودة في مواجهة البات في مؤتمر موسع الشهر المقبل

أصبحت الجودة الآن محط انتظار أجمع فهي الدرجة الأخرى للاهتمام الاقتصادي فلا ريب ولا مبالغة في القول بأن جودة المنتج على أعلى درجات الكفاءة من حيث القوة في التصنيع والشكل العام الأمر الذي جعل دول العالم تتسابق في تجويد وتحسين مواصلاتهم متجاهلين وكلها في سباق مع الزمن للوصول إلى الأفضل في سبيل احتكار الأسواق العالمية.

وقد حققت دول كثيرة مثل اليابان ودول النور الاسكندنافية نجاحات اقتصادية كبيرة بفضل اهتمامها بالجودة وأتت لها هذا شهرة من أهميتها الجيدة في ظل اعتبار السوق العالمية سوقاً مفتوحة أمام كافة المنتجات الأمر الذي يجعل من الجودة ضرورة لا مهرب ولا ملا تأخذ قائمة أهم الخصائص للدولة وتستعد الدولة نفسها لتحديات في سوق استهلاكية فقط دون أن تدرك وتلتفت على ذلك من دمار للاقتصاد الوطني. وقد قامت مصر في هذا المجال بالعديد من الخطوات في طريقها إلى تحقيق نظام الجودة الشاملة على كافة المستويات وذلك من خلال عدة طرق بدأتها بإسعاد نظام الأهرام إلى بعض شركات قطاع الأعمال العام تهيئتها لتجميعها في بقية الشركات كما قام العديد من أصحاب المؤسسات والمصانع من رجال الأعمال بتطبيق نظام الأيزو ٩٠٠٠ إيماناً منهم بأهمية من تخليف الرغبة التي يهدف إليها جميع المستثمرين من وراء مشروعهم وذلك في المنشآت المدنية وصناعية للتصنيع وإبراما من الصناعات للسلطة التي تجد قبولاً في الأسواق العالمية وإلى هذا الأثر يهدف في الفترة من ٩ إلى ١٢ ديسمبر القادم مؤتمر موسع عن التغيير الاستراتيجي في الإدارة بالانشاء الانتاجية

والجودة الفكرية حسن أن الجودة تهدف إلى تهيئة المناخ الإداري في تلك المجالات للتطوير والتعديل في المقامير كإسداء بما يتناسب مع حرية التجارة وسنخ النافذة للنتج عن أنشائية البات ونحوه، الانعاز أيضا إلى ضرورة أن يكون هناك مفهوم جيد للأدارة في كافة جوانبها بما يتلاءم مع تطوير التجارة ومواجهة المنافسة الشرسة القائمة بها

عبد الناصر أحمد



المصدر : **المرام**

التاريخ : **١٩-١٠-١٩٩٥** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البات والأيزو تحكم مستقبل صناعة الكرتون

تدقيق شركة الباتية للصناعة الكرتونية
في استنتاج خطية إنتاج جديد الكرتون
الذي من شأنه توفير ١٠ في المئة من
الوقت على الإنتاج في كل سنة ١٠ مليون
رطل الكرتون وسيتيح هذا توفير ١٠
مليون رطل من الكرتون في كل سنة
التي من شأنها توفير ١٠ مليون رطل
الكرتون في كل سنة في كل سنة في كل سنة
التي من شأنها توفير ١٠ مليون رطل
الكرتون في كل سنة في كل سنة في كل سنة

في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة

في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة

في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة



أحمد أبو الوفا

في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة



المصدر : **البيان**

التاريخ : ١٩ تموز ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات



بشام



علمنا من حدة المناقشة حول السينما في مؤتمر الجات^١ الأخير، وتأجيل التوقيع على اتفاقية الجات العالمية أسبوعاً بسبب السينما، ثم التراضي على التوقيع على الاتفاقية مع تأجيل مناقشة السينما لما بعد (١) .. علمنا من ذلك كله أن السينما قضية وموضوعاً ومشكلة دولية ليست بالصفيرة أو بالهينة ومع أن الأمر يمسنا في الصميم اقتصادياً وثقافياً، فإننا لم نكن الطرف الدولي الذي أثار المشكلة وأثار الزوينة. بل كانت فرنسا هي التي أثارَت المشكلة. والمعروف أن اتفاقية الجات فحواها التراضي الدولي على إزالة الحواجز والمعوقات أمام تدفق التجارة الدولية بلا قيود، والسماح للسلع بعبور الحدود من غير مسمقات أو قيود.

ولكن فرنسا أثارت موضوع أن الفيلم ليس مجرد سلعة مثل السيارة أو الفيديو أو الخلاعة أو الكيمونو، أنه سلعة ثقافية، وتدفع الأعلام عبر الحدود بلا قيود أو شروط تهدد اللغة القومية بأي بلد، ويهدد أسلوب الحياة القومية في أي بلد، ويعمم النمط الأمريكي في التقاليد وفي السلوك ومنهج التفكير وأسلوب الحياة.

المشكلة إذن أن السينما القومية تنتشر بظخورة طغيان السينما الدولية (اقرأ الأمريكية) وتكونها في الأسواق القومية. ولكن الأخطر من ذلك أن الخدمة الثقافية في أي بلد، والحكومة والدولة والدولار البيرومباسية والسياسية والتشريعية والمؤسسات الثقافية والتعليمية والإعلامية تنتشر بهذا الخطر لا من جانب الاقتصاد والثقافة فحسب وإنما من جانب الثقافي والحضاري والفنوي أيضاً.

تصور معي لو أن السينما القومية أضحت والسينما الأمريكية (الدولية) ازدهرت وامتثلت الأسواق بنوعيتها الممتازة وأسفلمازاتها الكثيفة وأسواقها عابرة القارات لا تترتب منعة مشاهدة السينما باللغة الأمريكية، الإنجليزية، وبأسلوب الحياة الأمريكية، وتزوجت معاني السعادة والنجاح والنشوة والحب والتقدم بعناصر الاغتراب والشوق للحياة الأمريكية. واستحسن ما تحسنه السينما الأمريكية واستقبلها

مانتادحة السينما الأمريكية؟



الأخبار

المصدر :

١٩ تموز ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

والذي شكاه منه الفرنسيون في مؤتمر الجات هو في الواقع مايعانيه
عجمهم حتى او لم ترتفع شكواهم . فالسينما القومية هي السينما في
ماتة بلد . وكلها صناعات ضعيفة بسبب القصور التكنولوجي والفكري كما
في افريقيا واسيا او بسبب قلة الحدود الذي يتكلم نفس اللغة كما هو
الحال بالنسبة للتشيت او لنجر او اليونان .

وما هي الفرصة الحقيقية امام سينما تايلاند او الهندية او حتى المجر
وما امكانيات بناء صناعة سينما حقيقية في مثل هذه البلاد . ومثل هذه
البلاد المحدودة القدرة على صناعة سينما قومية انما تعتبر احتياطي
سوق السينما الدولية «الأمريكية» وصيدا لها ومن مصادر قوتها .
ولكن السينما المصرية لها وضعها الخاص . فهي سينما قومية باعتبارها
سينما كل الأمة العربية . وهي سينما دولية باعتبار انها هي السينما
المفضلة والمحبوبة في أكثر من عشرين دولة عربية ومايجاورها من دول
غير عربية .

ومن حيث هي سينما قومية فمعناها الأولي ان تحافظ على مكانتها
الأولي في بلادها . ومن حيث انها سينما دولية فمعناها تجاوز ذلك الى
الحفاظ على مكانتها الأولى في سوقها الدولية العربية وتقومها غير
العربية .

ولا يخفى على احد ان السينما المصرية اليوم تمثل جهودا بالسة لتحقيق
ذلك . ولكن كيف نستطيع السينما المصرية ان تصل سوقها المحلية أو
سوقها الدولية بعشرة الافلام هي كل انتاجها في للعام الأخير . كما قرأنا في
الصحف ؟؟

ومن الممكن ان نعدد مع السينمائيين أسباب أزمة السينما كما يرونها .
ولكن ذلك لن يضيف الى الموضوع جديدا .

ففي رأيي اننا ان السينما المصرية مع انها كانت سلطة التصدير رقم اثنين
بعد القطن مباشرة عام ١٩٤٠ ، ومع أن انتاجها وصل الى ستين فيلما في
الأسنة في الستينيات . فهي لم تنضج اقتصادا صناعيا بالمعنى المفهوم .
ولم تنضج ثياراً أصيلا في الثقافة القومية بمعنى الكلمة .

اول مظاهر التقصير في بناء الاقتصاد فهي قومي هو مجافاتها للداعمة
للأب القصصى القومي . فممن نشأت السينما المصرية ولها عدا ايام
معمودة من عمرها الطويل كانت تنضج القباس الفلام هولودود والبرجة
الثانية غالباً . وتتسابق الى ذلك بينما تنفر وتكرد وتتخلص وتتسام من
الانتماء من الأب القصصى والرواى المصرى . ماعدا نسبة ضئيلة من
الاستثناءات لهذا التيار الجارف .

وفي هذا كانت تلف على الطرف التخليص من السينما الأمريكية . رغم ان
السينما المصرية تسعى معضوية العينين الى تقليد السينما الأمريكية .

فالسينما الأمريكية لم تترك رواية أو قصة قصيرة أو مسرحية من روايت
الاب الأمريكى إلا وانتجتها . ثم تجاوزت فانتجت المئات والاف من
الروايات والقصص والمسرحيات من روائع الأب الإنسانى والعالمى غير
الامريكى . وعرفت جمهورها العريض وعذات ملايين الناس بروائع ولزك
وولا ومستاندال وايتكنر هيجو من أمة الأب الفرنسى . وتواستوى
وتشبهوكو وميسوفسكى وجوجول وباسترناك من اعلام الأب الروسى .
وتكسبير وشيبردان واوستار وايد وبرنارد شو وسمرست موم وجراهام
جرين وولدارد كيلنج وبيكنر وكوماس هاريس من نجوم الأب الانجليزى .
فضلا عن هيمنجواى وشتاينيك وفولكنر وتويسى وبياض وأرثر ميلر



المصدر : الألب

١٩٩٥

التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجاء لفتن وإجبار الآن يو
وجين أوينل من أهل القمة في
الألب الأمريكي
فانين هذا من ذلك.. وقد لا يترك
القائدون بامر السينما
المصرية اقتصادياً أو هنياً أن
هذا الفن لم يمض بعد شفاف
القلب للمشاهد المصري، وإن
كل لهجات الفنية لا يمكن أن
تعوض عن غياب الموضوع
الأصيل للمعبر عن الشخصية
القومية.

السينمائيون عندما في أغلبهم
- وبأساليب قليلة -
لا يدركون أن السينما من
الفنون القصصية، وإنما
مجرد أداة جديدة لإرواية
القصص الأدبية بأسلوب آخر،
وليس من مهامها إنشاء تيار
قصصي مواز لتيار الأدب
القصصية، ومما ليس له
ولا هي خصصه طبع ذلك أو
جديها ذلك.

سينمائيون عنهم في دنيا
السينما الأوروبية والدولية
يعرفون أن السينما أداة

تكنولوجية جديدة لتعميم الفاعلة والملحة للقصصية والإرواية والمسرحية
على نطاق أوسع من الكتاب ومن المسرح، وبأسلوب جديد له جاذبيته
الخاصة.

السينما عندهم تبدأ من في الألب القصصية، والسينما عندما استغرقت في
تقليد السينما الأمريكية أو لنساء تطلتها واستهوامها لدون فهم
المقاصد السينما الأمريكية ومشروعها الفني كاستعداد للألب القصصية
بصورة أخرى.

ومن العجيب أن تقليد السينما المصرية للسينما الأمريكية في كل
مظاهرها بما في ذلك نظام النجوم دون أن تترك في أغلب فنانين
السينما الأمريكية وجوهرها وألياتها الفكرية مع أن ذلك كله منشور في
الكتب ومعروف في معاهد السينما في العالم كله.

وتنقل السينما المصرية أيضاً على طرف التفتيش من السينما الأمريكية
في اهتمام الأخيرة بالفيلم التاريخي، وأهمال السينما المصرية للتاريخ.
والفيلم التاريخي فضلاً عن جاذبيته الخاصة للجمهور، يؤصل السينما
كلن قومي ويرسي دعائمها في صميم المجتمع، ويحلها مكاناً في الثقافة
القومية.. وهو ما تطلعه إليه كل صناعة السينما في بلادها.

ما من حدث تاريخي - أمريكي أو دولي - إلا وعالجته السينما الأمريكية
من عديد من الزوايا، فكم فليما وممثلات تليفزيونية أنتجتها هوليوود
عن الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦٠ - ١٨٦٥، وكم فليما عن الهجرة إلى
أمريكا وعن غزو الغرب الأمريكي وعن بناء الشقة الحديدية وأسبير
القطار عبر الولايات المتحدة، وكم فليما أنتجت هوليوود عن الحرب
العالمية الأولى، وعن الحرب العالمية الثانية.. عن مصراع كيندي وعن
مصراع إبراهيم لينكولن، وعن فينتام والحرب الباردة وحرب التحرير
الأمريكية (١٧٧٦ - ١٧٧٧).

ثم تجاوزت السينما الأمريكية التاريخ الأمريكي لتؤصل عالميتها وتؤصل
مكائنها في سوقها الدولية، فأنجنت مئات آلاف الأفلام الأمريكية عن
الحرب الأهلية الإنجليزية ١٦٤١، وعن الثورة الفرنسية ١٧٨٩، والثورة
البلشفية ١٩١٧، وحروب نابليون، وعن الاستعمار البريطاني للهند
واكتشاف منابع النيل وحرب السوفيات مع اليابان.

ما الذي صنغته السينما المصرية في مقابل هذا.. ولم نرى على الشاشة
القضية المصرية شيئاً عن محمد علي أو عباسي أو ثورة ١٩١٩ أو حروب
مصر الطويلة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ولا أي شيء من
هذا القبيل في العصر الحديث أو العصور القديمة..



المصر : ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥

فمع أن السينما المصرية لها من العمر سبعون سنة، فإن جنورها لم تضرب عمق الحرية المصرية إلا باستثناءات قليلة.. ولم تكتسب مكاناً جديراً بالسينما في إطار الثقافة الوطنية والفكر القومي، ولا تلبى بعد ضرورة ثقافية قومية.. ماعداً أقل الأقاليم.

ما تزال السينما المصرية.. فيما عدا استثناءات قليلة.. سينما طافية على السطح يهددها هبوب الريح.

السينما المصرية.. على نقى السينما الأمريكية.. لم تضرب جنورها في عمق الواقع المصرى والحياة المصرية.. ومن مظاهر هذه الحرية الاستثناءات، أن صبح التعبير، أن السينما المصرية لا تزال وكانت طوال سبعين سنة، تغلب أن السوق الخارجية هي سوقها الرئيسية، وأن سوقها المصرية هي سوقها الثانوية، وذلك إذا أعدنا على مقارنة دخل الأقاليم من الداخل والخارج.. في حين كانت السينما الأمريكية دائماً وحتى اليوم، تعتمد من سوقها المحلية أكبر نسبة من دخلها وتستمد من الخارج النسبة الأقل من دخلها..

وقد كان لهذا الوضع المعكوس اثره العميق على فن السينما المصرية ذاته، حيث (صبح للرقابة في الخارج قوة ضغط تفوق لرقابة الرسمية المصرية).

ولا تعجب إذا كان هذا الوضع المعكوس يتلالم ويتوافق مع جواز سفر رأس المال السينمائي.. حيث أن صناعة السينما المصرية.. على طرف التقطيع من صناعة السينما الأمريكية.. كانت نسبة كبيرة من استثمارات اجنبية وخارجية في الإنتاج وفي التوزيع كانت لبنانية وأصبحت خليجية بعد أزمة لبنان، في حين أن استثمارات الإنتاج والتوزيع الداخلى والخارجى للسينما الأمريكية هي في الأساس والنبذة استثمارات أمريكية.

كما أن السينما المصرية لم تستطع خلال سبعين سنة من الإنتاج أن تنضج صناعات تكنولوجية تخدم الإنتاج، فلا استطاعت صناعة الكاميرا أو العدة أو الشريط السيلولويد أو ابتدعت آليات خلاف ما نقلته نقل المصطرة من آليات أبطال هوليوود واستعراضاتها، مع أن صناعة التسيج والآليات لم تكن ضعيفة.. والصناعة تقاض وتوسع بقدرتها على إنشاء صناعات تكميلية ومساعدة حولها.

ولكنه الإغتراب وحسب التنازع مع السينما الأمريكية، والنظرو على السطح بلا جذور وكائنات..

فالحقصة والموضوع والاستثمار والسوق كلها تدفع السينما المصرية للاغتراب وتجرى الأفكار بالافتقار لشبكات الأفلام اجنبية أخرى، والشرافى مع الرقابات المختلفة والاستيراد الكامل لكل أدوات الإنتاج..

أرجو أن أكون واضحاً في التعبير عن رغبة المثقفين والمفكرين والمثقفين ومحبى السينما في أن يكون لصر الصناعة ومصر الثقافة ومصر الفن ومصر الدول وللرسالة سينما أفضل ومفيدة بالصحة وقادرة على الصمود للمنافسة مع السينما الدولية، وأقرا الأمريكية، وملاءم السوق الطبيعية والوجدان والعقل والمساهمة في بناء الشخصية القومية والشخصية القومية المصرية.. العربية المصرية، وتعدي الجات وتوفر تكنولوجيا القضاء للفن الحادى والمثقفين.

ولكى نحقق ذلك ولكى يحقق السينمائيون ذلك.. لابد من تجديد الفكر السينمائي والثقافي وتحرير السينما والكتات والمواعيد ونبد ونمثلة كل التقاليد السينمائية السلفية والبناء من جديد على أساس سليم.. حتى تستطيع السينما المصرية أن تعيش بضعة موفورة المائة سنة القادمة من عمر هذا الفن..



المصدر: **الأمسارام**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠١٢ آذار ١٩٩٥

المؤتمر الأول لتعميق التصنيع المحلي للسيارات يناقش: مشكلات الشركات المنتجة وتأثير الجات على صناعة السيارات كتبت - عزة علي:



كمال الجنزوري عاتف عبيد

يبحث اليوم الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء، ووزير التخطيط للمؤتمر الأول لتعميق التصنيع المحلي في صناعة السيارات، والذي ينطلق بأك الاستثمار القومي بالاشتراك مع مركز تنمية التصنيعيات الصناعية. يرأس للمؤتمر الدكتور عاتف عبيد وزير قطاع الأعمال العام والذولة للتنمية الاندروية، ويشارك فيه وزراء الصناعة والبحث العلمي، ونظار البشري نائب رئيس بنك الاستثمار القومي وممثل الشركات المنتجة للسيارات في مصر يناقش المؤتمر تطويع صناعة السيارات في العالم وهو ممر فيه، وسياسات الدول القارية الأخرى في مجال تشجيع الصناعات الخفيفة وزيادة الكون المحلي. كما يناقش تأثير اتفاقية الجات والاضراكت على صناعة السيارات في مصر. كما يستعرض رئيساً شركات النصر للسيارات وشركة برهما للمشاكل التي تواجه الشركات المصرية المنتجة للسيارات في مجال الصناعات الخفيفة ويقدم رؤساء شركات سونوكس وبيجو وجنرال موتورز والشركة العربية الامريكية تجارب شركاتهم في مجال تصنيع السيارة في مصر.



بالوعي الشعبي والتدابير الإدارية نحتمي منتجاتنا الوطنية

■ السيد رئيس التحرير

تحية طيبة وبعد،

اطلعت في صحيفة «الحياة» الغرام في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١١، في الصفحة ١١، تقريراً كتبه من القاهرة السيد مبري الجنوي بعنوان ارتفاع أسعار القز، يهدد صناعة اللباس الجاهزة في مصر، أشار فيه الكاتب إلى المنافسة التي يتعرض لها «المصنع المصري» للزق الجودة داخل مصر من قبل المنتجات المستوردة من الخارج التي تباع بسعر أقل من سعر المنتج المصري وترتب على ذلك أن أكثر من ٢٢٠ مصنعاً في منطقة شبرا الخيمة وعددها ثوفاً عن العمل نتيجة لارتفاع الأسعار الشديد الذي تعاني منه أسواق القز، والتسبب بسبب ارتفاع أسعارها مقارنة بالمنتجات المستوردة إضافة إلى أن الكثير من مصانع الخلة الكبرى للملوكة للطعام الخاص توفلت عن العمل.

كثير الحديث عن الخطر الذي يهدد الصناعات المصرية والمنتجات الوطنية عموماً، حتى الزراعية منها بسبب منافسة المنتجات الأجنبية التي تغرق السوق بمكعبات كبيرة تباع بأسعار زهيدة فترة تكفي لتحجيز المنتجات الوطنية عن المنافسة وكسبها حتى تغلق المصانع وفلاس لشركات الوطنية وتغادر البضائع الأجنبية بالسوق وتتحكم بعدد ذلك في الأسعار من دون أي منافس وطني أو محلي.

وأشار كثيرون إلى أن هذه الحالة سواء، ترتد بسبب التزام مصر بالتكاليات الفات التي تقضي بعدم فرض رسوم جمركية لحماية المنتجات الوطنية من منافسة البضائع الأجنبية سواء جاءت من بلاد «روسيا أو أميركا أو اليابان أو جنوب شرق آسيا».

لزام هذا الخطر، فالتني ادعو مفكرينا والخبراء الاقتصاديين إلى أن يبحثوا عن الوسيلة التي يمكن بها احس وغيرها من الشعوب العربية والإسلامية أن تحمي منتجاتها الصناعية بل والزراعية أيضاً من المنافسة الأجنبية للبضائع المستوردة من مناطق لديها إمكانات إغراق السوق بمنتجات رخيصة يتجه إليها المستهلك الوطني بسبب رخص ثمنها مما يترتب عليه كساد المنتجات الوطنية وإفلاس الشركات وإفقال المصانع وما يترتب على ذلك من طرد العمال وزيادة نسبة البطالة وما يترتب عليها من تطور اجتماعية وسياسية.

لقد فعلت لما ورد في التقرير المذكور في «الحياة» كيف أن كساد المصانع لجبال المشكلة الحقيقية، وهي سيطرة المنتجات الأجنبية على السوق المصرية، وذكر أنه يكفي بأن يطبق تسهيل تصدير الألبسة والمنسوجات المصرية إلى الدول المجاورة ونحن نرد عليه بأن المنتجات الوطنية إذا خسرت سوق بلها المحلي وعجزت عن منافسة البضائع الأجنبية في بلادها - فأنها ستكون بلا شك كساد عاجزاً عن المنافسة في الدول المجاورة، فلا بد أن نمنح منتجاتنا من الدفاع عن نفسها في بلادها أولاً.

يجب أن نواجه المشكلة بتدابير جديّة تمكن منتجاتنا الوطنية من الصمود أمام المنافسة الأجنبية في سوقها الوطني، وذلك باستقرار أولاً نوعية المنتج الوطني، فلهذا وعونه لتسهيل المنتجات المحلية فاصلاً وعدم شراء البضائع المستوردة التي تنافسها - ولو أدى ذلك إلى الدعوة للمظلة للمظلة - ولا بد أن تقوم بهذه الدعوة هيئات شعبية منظمة تساهم بمراكز أبحاث وخبراء يترسمون لها الطريق لتجاذب الدعوة الموجهة إلى الجماهير والأفراد للمظلة البضائع الأجنبية التي تهدد الصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني.

إن حركة المظلة الشعبية البضائع التي يهدد منتجاتنا الوطنية أصبحت ضرورية وعلى نجاحها يتوقف مستقبل التنمية الاقتصادية في بلادنا ومستقبل الألاف والملايين من العمال الذين يعتمدون على العمل المنتج في الزراعة والصناعة الوطنية.



الهيئة العامة

المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لذلك فإن قيام هيئات شبيهة بالدعوة لهذه المنظمة وتنظيمها لا يعلى الحكومات والدول من القيام بدورها في حماية الإنتاج الوطني بتدابير إدارية وأجراءات تنظيمية. خصوصاً أن لديها الكثير من الخبراء يستطيعون أن يربحوا لها الطريق لكي توفر للمنتجات الوطنية بعض المميزات في السوق الوطني، يمكنها من منافسة البضائع المستوردة.

منذ أكثر من خمسة عشر عاماً قضيت ليلتي في العاصمة الهندية نيودلهي - وأنا في طريقني إلى الفلبينيين - وأذكر أنني تخلت «السوبر ماركت» المجاور للفندق الذي تزكت فيه وبطيت عليه أموال خالقه من إحدى الشركات الأمريكية التي تعوت استعمالها، فأحاديثي العامل بأنه لا يوجد عنده إلا الصناعات الوطنية إلا أن الحكومة تحدد محلات معينة مصنوعة تكون لها وحدها حق بيع السلع المستوردة، فمن؟ أن مصمماً على شرائها عليه أن يذهب إلى أحد تلك المحلات. وقد رضيت بشراء الصناعة الهندية حتى لا أكل نفسي الشوارع، وهذا ما يفعله كثيرون. لكن أكثر منهم أولئك الذين دخلهم وطئهم لكي يخلصوا شراء منتجات بلانهم لأن هذه التدابير الإدارية فكرهم بواجبهم إزاء تشجيع البضائع الوطنية وعدم شراء المستوردات الأجنبية التي تنافسها. ومن واجب الدولة أن ترسم الإجراءات التي فكرهم بواجبهم في التأكيد من مصدر البضاعة المعروضة عليهم - لأن كثيرين ممن يشترون لا يكتفون لحد في مصدر البضائع وإنما يمتحنون عن الزمن والجودة. لكن على الحكومة وعلى الهيئات الشعبية التي تدعو لتشجيع الصناعة الوطنية أن تساعد المواطنين على معرفة أن واجبهم ومصصلحة وطئهم لتزويهم عليهم أن يخلصوا المنتجات الوطنية ويخلصوا البضائع المستوردة التي تودعها وتنافسها، حتى ولو كانت أرخص أو أجود، لأن مصصلحة الوطنية ومصصلحة الاقتصاد الوطني الذي هو أساس الاستقلال الحقيقي.

هذا ما فعلته الهند واستطاعت أن تنمي صناعاتها وتحجمها من المنافسة الأجنبية. فهل نعمل مثل ما فعلت الهند؟

القائمة - ترميز الشاربي



المصدر: **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ٢٠ تموز ١٩٩٩

دأفل بساءة «الجات» يمسئل:

«الأيك»

تجمع اقصادى تهدده الجغرافيا

والدين والسياسة

تأكد أن تجمع دول آسيا والباسفيك والمعروف بـ «الأيك» أصبح تكتلا اقتصاديا حظى بأهمية عالمية واسعة على الرغم من قصر عمره نسبيا فقد عقد الأسبوع الماضي قمته الثالثة فقط ولم يمر على انشائه أكثر من ست سنوات حيث وضع زعماء «الأيك» خلال القمتين الأولى في سياتل الأمريكية عام ٩٣ والثانية عام ٩٤ في «بوجور» الأنونيسية الاتجاه الاساسى له القائم على أن «الأيك» تجمع طبيعى لاقتصاديات دول آسيا والباسفيك وأن برنامجه واضح ومتوازن يهدف التحرير التجارة ودعم التعاون التكنولوجى وتحرير تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء فى المنتدى.

وحدد الزعماء تحقيق التحرير التجارى والاستثمارات فى دول المنطقة بحلول عام ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ وقد أقر زعماء دول «الأيك» خلال قمة «أوساكا» التى عقدت الأسبوع الماضى خطة عمل لتنفيذ بنود بيان «بوجور» وتلك حتى الآن أن تجمع «الأيك» يقدم نموذجا جيدا للتعاون الاقليمى مختلفا لحد كبير عن النماذج الإقليمية الأخرى سواء كانت الوحدة الأوروبية أو اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية «نافتا» كما يقول ايبى يامازاوا استاذ الدراسات الاقتصادية بجامعة ميجيرو تسويناى اليابانية وعضو لجنة اعداد بيان قمة أوساكا فى الورقة التى قدمها للجنة.

رسالة طوكيو من:

منصور أبو العزم

وكما تم الاتفاق خلال الاجتماع الذى عقد لاعلان تشكيل منتدى «الأيك» فالافتراض ان يكون أكثر



مرونة ومتنوع للتعاون الاقليمي الذي يتوجه الى التمان مع الخارج ايضا. ويرى فيه ان يكون مناسباً للواقع الاسيوي والباسفيكي ويمكن القول بأنه يمثل «رابطة للتعاون الاقتصادي المفتوح» ويعني الانفتاح ان صيغة بنائية وسياسية لاتقود الى عملية تمييز او تفرقة او انتقائية في التجارة والاستثمار ضد الدول غير الاعضاء واقتصاديا بمعنى ان سياسته الاساسية تركز على المحافظة على معدل النمو الاقتصادي العالي والاداء الاقتصادي المرتفع لاقتصاديات دول المنطقة.

وسيما ان اقتصاديات دول «الايك» تعتمد لحد كبير على علاقات التجارة والاستثمار مع الدول الواقعة خارج المنطقة فانها لذلك قد ابدت اهتماما كبيرا بعملية تحرير التجارة العالمية وشاكرت بفاعلية في مفاوضات جولة ارواجواي الخاصة بالاتفاقية العامة للتجارة والجمارك «الجات» ويلاحظ للراقيون انه يتعين باستمرار وضع الاختلافات السياسية والاقتصادية والثقافية واللينية والسمات الجغرافية في الاعتبار اذا كان يري من هذا المنتدى الاقتصادي ان يحقق تعاوناً فعالاً بين دولة وبين باقى دول العالم وفى نفس الوقت يتعين مراعاة ان اسيا والباسفيك

اصبحت تمثل مركز نمو للاقتصاد العالمي لا اظهرت من معدلات تنمية ديناميكية تفوق نظيرتها في مناطق اخرى في العالم خلال السنوات القليلة الماضية ومرشحة لنفس المركز بالقرن ٢١ ومازال عدد تساولات يتعين طرحها والاجابة عليها وقد فشلت فمة اوساكا في تناولها او ايجاد اجابات شافية لها وعلى سبيل المثال.

● هل يتعين ان يهدف منتدى التعاون الاسيوي الباسفيكي الى خلق منطقة تجارية حرة مثل منافستها؟

«وهل سوف يطرح المنتدى اطار عمل شبيه بذلك الذى تعمل في اطاره منظمة للتجارة العالمية من لجل المفاوضات المتعددة لتوسيع مجال التجارة الحرة؟ او هل يحاول هذا المنتدى الاقتصادي ان يلعب دورا شبيها للنور الذى تقوم به المنظمة من اجل التعاون الاقتصادي والتنمية باعتبارها مجلسا استشاريا يبحث قضايا اقتصادية متنوعة ومتعددة؟

ويمهد بيان سول الذى صدر في عام ١٩٩١ عندما كانت كوريا الجنوبية ترأس «الايك» والذي ذكر بوضوح الاهداف الاساسية الايك حيث تم تبني تلك الوثيقة ببيان سول - بعد مشاورات مكثفة بين الدول الـ ١٢ التى شكلت بداية «الايك» خلال اجتماع سول الوزاري الذى تناول انذاك اهداف المنتدى ونشاطه ونموذج عمله وعرضته اذ اعترف البيان بان النمو الاقتصادي العالي لاقتصاديات دول الايك وزيادة الاعتماد المتبادل يعد بمثابة مصالح هامة للغاية خاصة في توسيع حرية التجارة والاستثمار وكذلك اعترف بمبدأ الانفتاح الاقليمي باعتباره نموذجا للتعاون الاقليمي.

ونذكر ايضا ان من بين اهداف «الايك» انها من المفترض ان تساهم في دعم الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز النمو الاقليمي والتنمية والتأكيد على النظام المفتوح للتجارة المتعددة وتخفيض الحواجز امام تجارة السلع والخدمات وان تتم الاستثمارات بأسلوب يتفق مع مبادئ «الجات» ويدون العيث او الاضرار بالاقتصاديات الدول الاخرى.

والصحيح من الضرورى اكثر من ذي قبل ان تدعم «الايك» اسلوب الحوار والمناقشات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك للدول الاعضاء



المصدر : **السياسة الاقتصادية**

التاريخ : **٢٠ نوفمبر ١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



وبعمق فهم للتبادل بشأن الاجراءات التي يتم اتخاذها بهدف دعم التعاون الاقليمي وكذلك للمساعدة في عملية صناعة القرار سواء على المستوى القومي أو الاقليمي وفيما يتعلق بعملية صناعة القرار فان النقطة المهمة والتي قد تطل من عمر «الايك» وتساهم في تطويرها هي العمل من أجل تحقيق مبدأ الاجماع

عبر المناقشات بين كل الدول الاعضاء على المساواة والاسمع لاثلية الدول المتقدمة أن تمارس اساليب ديكتاتورية وتسلطية على باقي الدول الاعضاء. على أساس أن الدول ذات الاقتصاديات النامية تشكل العدد الأكبر في منتدى «الايك» فبلا شك انها في حاجة إلى التأكيد على عملية التنمية ولهذا تعد «الايك» منظمة مختلفة عن الوحدة الأوروبية وعن «النافساء» ويحذر مراقبون من تحول «الايك» من منظمة للتعاون الاقتصادي ودعم التجارة الحرة والاستثمارات إلى منتدى سياسي وقد ظهرت الخلافات والصراعات على القيادة بين كل من اليابان والولايات المتحدة بالتحديد وأصبح كل منهما يتحدث من منطلقات مختلفة إلى حد كبير تعكس مدى عمق خلافهما التجاري وتنافسهما الاقتصادي للسيطرة على آسيا. فالولايات المتحدة ترغب في أن تكون «الايك» بمثابة ميدان المحادثات للتجارة المتعددة وهي نفس الفكرة التي كانت تقوم عليها جولة اوراجواي للاتفاقية العامة بشأن التجارة والجمارك «الجات» على أساس أن الحكومة الأمريكية مخرولة من قبل الكونجرس بالتفاوض مع الدول الأخرى حول قضايا معينة ويتعين عليها تحقيق نتائج ملموسة من تلك المفاوضات غير أن اليابان والدول الآسيوية الأخرى تعارض هذا الاتجاه لأنها لاتعطي أهمية كبيرة لمسألة تحقيق نتائج سريعة فالمعطية الآسيوية تسعى دائماً لتحقيق هدفها عبر خمس أو عشر سنوات في التفاوض وإنشاء للقرارات لايرضى حكومة واشنطن مما يمارع في تصاعد الخلافات داخل الايك.

وتحتل قضية أخرى بجهد واسع وهي محل خلاف أيضاً بين اليابان وبعض الدول الآسيوية من ناحية وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى وهي أن الولايات المتحدة ترغب بشدة في أن يكون منتدى «الايك» بمثابة وعا للمفاوضات التجارة المتعددة وهو نفس هدف منظمة للتجارة العالمية مما يقود إلى الانزواج الوظيفي بين «الايك» ومنظمة التجارة العالمية وتقارن الدول الآسيوية هذا الاتجاه الأمريكي كما تنزع الولايات المتحدة باتجاه تعزيز سوق المنتجات الزراعية في آسيا فيما تعارض الدول الآسيوية وعلى رأسها اليابان ذلك وترى أنه يضر بمصالحها.

يقدم:



الفريد قسري

السينما

في دنيا الاقتصاد

أوضحت في مقالتي السابق حالة الاغتراب التي عاشتها السينما المصرية مدة سبعين سنة في عمرها الحالي. فالسينما المصرية عاشت مغتربة بعيدا عن اللوح لانتهاج القصص من السينما الأمريكية وأغراضها الثابت عن القصص والروايات والمسرحيات في الأدب المصري. ما عدا استثناءات مشهورة. والسينما المصرية مغتربة بأغراضها في السيرة الكبرى من دخلها على السوق الخارجية، بينما تحقق لها السوق الداخلية للنسبة الأقل من إيراداتها. وهذا يعلو عليها أن تأخذ في الاعتبار رغبات أجيال الرقابة الخارجية وميول الجمهور في أسواقها الخارجية أكثر مما ينبغي. والسينما المصرية مغتربة بالنسبة للأجنبية لرأس مالها والتي يمثلها لوزن اللبناني (سابقا) والخليجي (حاليا)، ومثل هذا لرأس مال أيضا يمثل ضغطا خارجيا وقد لا تعود أرباحه لتدور في صناعة السينما وفي خدمة الانتاج.

أو استبدال ممثلي الدرجة الأولى في الفيلم بممثلين أقل كفاءة وأجرا. وفي هوليوود، ومهما ارتفع أجر النجم فإنه لا يصل إلى أكثر من عشرة بالمائة من التكلفة الكلية للفيلم، في حين قد يصل أجر النجم في السينما المصرية أحيانا إلى الربع أو أكثر من ربع التكلفة الكلية للفيلم، وهي نسبة يخرقلها الإنتاج من عناصر التكلفة الأخرى ومن المستوى التقني والفني للفيلم حيث يعتمد الإنتاج على تعويض أجور النجوم العالية بالتبسيط والإخصاص في المجالات الانتاجية الأخرى. الجانب الطبلي الثاني في اقتصاديات السينما المصرية هو حجم الشركات المنفجة، فهي في مجملها شركات محدودة الرأسمال تعمل إلى إنتاج الأفلام الصغيرة أي قليلة (التكلفة) وتصويرها في بلاوتو الاستديو أو في فيلات مؤجرة أو دخول أحواض السباحة، هي في مجملها حواض مصور وأحيان متهبة في الكاميرا

١ ومن المؤسف أن السينما المصرية تتعرض لأزمة دورية بسبب هذه الظروف وغيرها دون أن تفلح صناعة لتتأصل ظروف أزمتها الاقتصادية الحقيقية وسلاسلاتها أو تدعو إلى مؤتمن اقتصادي يناقش أوضاعها ونظامها الاقتصادي وتوازناتها المستقرة أو المهتزة. ومن جملة مشاكل السينما المصرية اختلال التوازن الاقتصادي للفيلم الواحد، ففي الوقت الذي كانت أجور النجوم في هوليوود ترتفع بعد الضرب العالمية ارتفعا صاروخيا اتجهت السينما المصرية لتقليد الاتجاه الأمريكي للاعتماد على نجم الشباك فارتفعت بالتالي أجور النجوم، دون أي مراعاة للتوازن في التكلفة بين فيلم هوليوود وبين فيلم القاهرة. فارتفع أجور النجوم في هوليوود كان يوازيه ارتفاع تكلفة الفيلم حتى لا يلتهم أجر النجم ميزانية الإنتاج والتصوير والتوزيع والتلاص وأجور القصص والسيناريو ومجاميع الكومبارس أو يعلو على الإنتاج خفض مدة التصوير



المصدر : **السينما المصرية**

التاريخ : ٢٠٢٠ يونيو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلمية ، والغريب من ذلك ان أكثر الفنانين حماسا لانجازها وفرض سيرتها كانوا من الفنانين الشباب الذين تألوا اول الفرص بفضل وجوها ، وهو دليل على عدم التمييز ولقدان الوعي . وقد تطلت عدم التمييز ايضا في ان الدولة اوقفت انتاج القطاع العام للسينما (١٩٧٥) دون ان تتأكد من ان قطاعا خاصا كفنا سيحلا الفراغ بعد الغاء فيلانتاج وهو فراغ لا تزال تعاني منه السينما الى اليوم . ففي السينما لم تحدث خصخصة او تنتقل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص ..

في السينما حدثت هزة اقتصادية بالغاء اكبر شركة انتاج راسماليا وكفاءة وتنظيما في تاريخ السينما المصرية ووقف نشاطها بقرار أشبه باشهار الافلاس منه بنقل الملكية الى القطاع الخاص :

وقد قيل وقتها في تقرير قرار وقف النشاط ان الشركة خسرت ستة ملايين جنيه (١) نامل للشركة كانت تملك وقتها خمسمائة فيلم او أكثر مذبذولة في السوق لم يحسب المحاسبون ايراداتها الدائمة (والمستمرة الى اليوم) في مقابل خسارة ستة ملايين جنيه ، ولو ان الخيبة كانت خالصة لثم حساب هذا مقابل ذلك حتى تضيق حسابات الأصول مقابل الخصوم ولكانت شركة القطاع العام قدمت

ميزانية رابحة ربما يقدر بالملايين وعشرات الملايين وأرصدة من الافلام المرة للدخل عشرات السنين وربما أكثر من عشرات السنين ..

وليس هذا الحديث مجرد دفاع عن القطاع العام السينمائي بعد فوات اوان الدفاع ، ولكن الغرض منه توضيح ان السينما المصرية في مواجهة السينما الدولية (اقرأ الأمريكية) تحتاج الى شركات عملاقة ، وأن الرأسمال المحدود المشغول اليوم بالانتاج لن يفي بالغرض . ان السينمائيين في حاجة الى شركة مساهمة أو شركات مساهمة تعتمد على تأييد ودعم الجماهير بجنيهاهم لصل راسماليها الى المستوى العالي والذي القادر على تحقيق الصعود السينمائي المصري للمنافسة امام السينما الأجنبية .

قارن بين الفيلم المصري والفيلم الأمريكي الذي ينقل الكاصيرات واطفق الفنانين والفنيتين من قارة الى قارة ، ومن منطقة التلال الأفريقية الى ادغال الهند ، ومن الصحراء المصرية الى غابات الأمازون وشواطئ الريفيرا ..

واى جاذبية يتمتع بها الفيلم الأسريكي ، أو النجم الأمريكي الذي لا يمكن أن يستكمل شميته إلا بذهاب حيث ذهب أو يلعب الجسهور ، ولا يارذائه أزياء الكاوبوي وزي جيش الحرب الأهلية الأمريكية (اليانكي) وازياء الحرب العالمية الأولى والثانية وغيرها ، وزي ضحايا الأزمة الاقتصادية ١٩٣٠ ، ومثل شخصية العاشق ورب العائلة ، والطبيب المسافر الى الصين أو المكسيك لعلاج الفقراء ، والبداح والطار واستكشف في المناطق الخائفة .. وهكذا ..

فان في الشركة السينمائية المصرية التي تصمد للمنافسة مع هذه السينما الغنية او نتيج لابطالها ونجومها هذه الازياء وهذه الأدوار

وهذه الاجواء التصويرية الرائعة ..! ولم تعرف السينما المصرية شركة تستطيع التصدي لجرد انتاج عدة افلام في نفس الوقت الا شركتين في تاريخ السينما المصرية .. هما شركة ستديو مصر (١٩٣٥ .. ١٩٦٠) وورينتها بعد تادم بنك مصر شركة فيلانتاج (القطاع العام للانتاج السينمائي) ١٩٦٠ - ١٩٧٥ والشركتان بما كان لهما من راسمال كبير كانتا تخططان لانتاجهما وتنوعان في افلامهما ، فخصصان نسبة الافلام الكوميديية ونسبة للافلام المعتمدة على قصص ادبية رائعة ، ونسبة للافلام الاستعراضية .. وهكذا .

وهذا التخطيط وتنويع الانتاج كان يحفظ للسينما المصرية بحيويتها وجاذبيتها ، كما ان الراسمال الكبير للشركتين المسح لهما الهوامش لتوظيف لجنة للقراءة والبحث عن القصص . وتخصيص جانب لشباب المبدعين ونجارهم حفاظا على وفرة تجديد الوجوه السينمائية وتجديد افكار السينما . كما ان الراسمال الكبير للشركتين اتاح لهما ان يكون لهما لجان للتقديم واجهزة لفتح الأسواق الجديدة وما الى ذلك مما تحتاجه الصناعة ولايستطيع ان يهض به المنتج الصغير والمنتج محدود الراسمال .

والغريب ان فناني السينما كانوا سدا للاعلام المضاد لشركة فيلانتاج ذات الراسمال الكبير واساليب الانتاج



المصدر : الأهرام

٢٢ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والسينما صناعة وطنية ، ومن أهم صناعات التصدير للخارج ، ومن خصائصها المتميزة أنك لتصدير الفيلم فتنتقل ملكيته للغير مثل سائر السلع ، وإنما يظل الفيلم ملكا للمنتج الذي لا يقوم بالتصدير حتى الاستغلال في المكان وفي المدة التي يحددها العقد .. ويظل بذلك نفس الفيلم قابلا للتصدير المرة بعد المرة ، ومن أروسة الذروة الوطنية الباقية زمنا طويلا ومع ذلك فالسينما لا تتمتع بحماية الدولة التي تعني بحماية صناعاتها الوطنية الأخرى وصناعات التصدير الأخرى

وأول مظهر من مظاهر هذا التقصير يتضح في أن الدولة لا تبسط حمايتها على الفيلم في الداخل أو في الخارج بالتشريع وبقوة الاتفاقيات الدولية بوقف عمليات تزيف الفيلم المصري والسطو عليه ، وأنشاء التحالفات التحصينية وعقود الأتعان التي تهدد الذروة السينمائية بالخضباع . ولعل هذا الموقف المكشوف للملكية السينمائية هو سبب اعراض البنوك عن المساهمة في استثمارات السينما وسبب اعراض الرأسمالية الكبيرة عن الاستثمار في هذا الميدان المخوف بالخطر والذي لا يمتنع بالحماية الكافية .

وقد قدرت غرفة صناعة السينما حجم التزيف الذي تتعرض له هذه الصناعة بسبب تزيف الأفلام وسرقتها وعقود الأتعان وما إلى ذلك بمئات ملايين الدولارات فإذا كان هذا التقدير صحيحا فإن السينما المصرية تتعرض لخطر حقيقية في الجانب الاقتصادي للاستثمار ..

ومعنى ذلك أن ماندعو اليه من تكوين شركات سينمائية عملاقة بدعم من البنوك ومن جماهير صغار المساهمين وكبارهم ليس استثمارا مأمونا . ومعناه أن اقتصاديات السينما بحاجة إلى وقفة وحوار جاد واهتمام مكثف باعتبار أنها ليست مجرد صناعة أخرى أو سلعة تصدير أخرى وإنما هي كما عبر المؤلف الفرنسي في مفاوضات الجات بقوله أنها دعامة الثقافة واللغة واسلوب الحياة الوطنية لكل أمة .



المصدر: **العرب**

٢٦ فبراير ١٩٩٥

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فتحى سرور يسأل فاروق متولى: لماذا تعارض الجات وقد وافق عليها عبد الناصر

فى واحدة من جلسات مجلس الشعب وإثناء مناقشة اتفاقية الجات.. سأل الدكتور فتحى سرور رئيس المجلس النائب المتيق فاروق متولى.. أنت وفاروق تتخوف من تعطيل اتفاقية الجات فى حين أن عبد الناصر قد وافق عليها فى مراحلها الأولى وكنت واحد من أكبر مؤيديه.. فلماذا الاعتراض الآن؟ فرد فاروق متولى.. عبد الناصر كان زعيما يتمتع بمروية كبيرة ورؤية شافية للطرف الباكى والمتغيرات المستقبلية.. وراثت تواقفه للبندى على الاتفاقية كان يراه كل الظروف للمصلحة بمصر.. والآن الظروف يتغير.

القصة تدلوايتها مؤتمرات فاروق متولى للربيع للمستقل فى السويس والذي يقول: العصر يتغير.. والسياسات تتغير.. لكن للبدائع القاصرية فى العمل والحسنة والاستقلال ثابتة.



مستتورة من بلد معين فإن هذا التخليص أو الإعفاء يسرى على نفس السلعة المستتورة من كل البلاد الأخرى وذلك تتساوى كل البلاد الأعضاء في ظروف للتاملة الدولية. بعبارة أخرى فإن شرط أولى الدول بالمراعاة يعني المساواة في التاملة بين كل البلاد المتتجة ولإعني كما قد يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى منح رعاية خاصة لأي البلاد على حساب الأخرى.

المبدأ الثالث: تحديد قواعد السلوك في للمعاملات التجارية بتحريم كل أنواع السلوك الجائر PRQDQRTORYCONDUCT ومن ذلك تحريم أن تقوم دولة باغراق سوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تجا به في سوقها الداخلية. كذلك تحريم إعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر منخفض ولاتقبل الأمر عند حد تحريم السلوك الجائر ولكن أيضا وضع قواعد السلوك للرد على مايقتر سلوكا جائرا. فإذا اعتقدت إحدى الدول أن هناك اغراقا لسوقها فإن لها الحق طبقا لاتفاقية التامة أن ترد على ذلك بأن تفرض رسوما إضافية ضد الاغراق DUTIAS ANTI DUMPINC وكذلك إذا اعتقدت أن هناك دعما غير مشروع فإن لها الحق أن تفرض رسوما مضادة للدعم CONTARVQILING غير أنها ملتزمة في العالين ألا تكون خصما وحكما في نفس الوقت. وعليها أن تقدم شكواها من الاغراق أو الدعم غير المشروع إلى الجات لكي يفصل في النزاع طبقا للقواعد والضوابط التي تضعها الاتفاقية العامة للرد على السلوك الجائر.

من بين قواعد السلوك الهامة كذلك هو الاعتماد على التعريفات الجمركية

وإيس على التقييد الكمية (OR,S) QUANTITQTIVA إذا اقتضت الضرورة لتقييد التجارة الدولية بعبارة أخرى فإن حصص الاستيراد وماجرى مجراها تعتبر من المحرمات في نظام الجات فإذا كان ولابد من التقييد لاعتبارات تتعلق بحماية الصناعة الوطنية مثلا أو لمعالجة عجز شديد في ميزان المدفوعات فإنه ينبغي من حيث المبدأ اللجوء إلى الوسائل السعرية (أي الرسوم الجمركية) وإيس إلى الوسائل الكمية.

هذه هي المبادئ الثلاثة التي قام عليها الجات وهي تحرير التجارة الدولية وعدم التمييز في التاملة ووضع قواعد السلوك في للمعاملات التجارية إلى أي حد نجح في تحقيق هذه المبادئ دعنا نركز لفتنر على الفترة

التي انقضت من وقت انشائه سنة ١٩٤٧ إلى بدء دورة أوروجواي في بونتا دل استا سنة ١٩٨٦ وهي تغطي مايقرب من أربعين عاما. أشرف الجات خلال تلك الفترة على سبع دورات للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء وقد تخفضت كل دورة من الدورات السبع عن تخفيض للجواجز الجمركية خصوصا في مجال السلع الصناعية وكان من أهم هذه الدورات دورة كندي في النصف الأول من عقد الستينات وهي التي انتهت بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين البلاد الصناعية بما يعادل خمسين في المائة في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٨٦٠ وانتقل عنها لعضية دورة طوكيو التي استغرقت النصف الثاني من عقد السبعينات وانتهت بتخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل ثلاثين في المائة في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٥٧ وقد ترتب على دورات



المفاوضات المتعاقبة في إطار الجات تخفيض كبير في التعريفات الجمركية ويقدر أن تلك الرسوم في البلاد الصناعية انخفضت من متوسط ٤٠٪ تقريباً سنة ١٩٤٧ إلى أقل من ١٠٪ بعد دورة طوكيو ولاشك أن ذلك يعتبر من أكبر إنجازات الجات فلم تعد الرسوم الجمركية قيداً يعتد به في العلاقات التجارية فيما بين البلاد الصناعية وحتى إذا صح القول أن صادرات البلاد النامية مازالت تصطبغ بمقبات مائة في أسواق البلاد الصناعية خصوصاً في مجال القيد غير الجمركية فلا يجوز أن ننسى أن التجارة الدولية بين البلاد الصناعية وهي التي نالها أكبر حظ من التحرير تمثل مايربو على سبعين في المائة من مجموع التجارة العالمية.

مجالات التحرير الأساسية

ورغم أهمية الاتفاقيات التي تمت في إطار الجات خلال الفترة التي سبقت دورة أوروغواي فإن عملية التحرير ظلت مقصورة في أربعة مجالات أساسية أما المجال الأول فهو القيد غير الجمركية فإن نجاح الجات في تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية لم يقترن بتخفيض مماثل في دائرة القيد غير الجمركية بل بقيت هذه إلى درجة كبيرة خارج نطاق المفاوضات وذلك رغم أهميتها الكبرى كمعائق في وجه التدفقات السلعية ولم تحظ القيد غير الجمركية بعناية تذكر في الدورات السابقة على دورة أوروغواي ولا يستثنى من ذلك سوى دورة طوكيو التي خطت الخطوات الأولى في سبيل وضع قواعد السلوك في دائرة القيد غير الجمركية أما المجال الثاني فهو التجارة الدولية بين البلاد النامية من ناحية والبلاد الصناعية من ناحية أخرى ذلك أن عملية التحرير انصبت بصفة رئيسية على السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد الصناعية أما السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد النامية والبلاد

الصناعية فإنها لم تصانف نفس الدرجة من الاهتمام ولا يرجع ذلك إلى رغبة في التمييز ضد البلاد النامية ولكنه يرجع إلى أن المفاوضات التجارية كانت تدور بصفة أساسية بين البلاد الصناعية ويبدو أن يكون اهتمامها مركزاً على السلع التي تعنيها في المقام الأول أما البلاد النامية فإنها لم تكن تقوم بدور يذكر في تلك المفاوضات وذلك لأنها لم تكن مستعدة لأجراء تخفيضات ذات بال في القيد غير الجمركية وغير الجمركية التي تطبقها على وارداتها. ومن ثم فقد بقيت على هامش الأحداث في تلك المفاوضات واكتفت بالاستفادة من التخفيضات التي تتفق عليها البلاد الصناعية فيما بينها وذلك تطبيقاً لمبدأ عدم التمييز الذي يقضى بتنسحب التخفيضات فيما بينها وذلك تطبيقاً لمبدأ عدم التمييز الذي يقضى بأن تنسحب التخفيضات فيما بين البلاد الصناعية على سائر البلاد الأخرى سواء اشتركت أو لم تشارك في المفاوضات هذا هو الوجه الثاني لقصور عملية التحرير في إطار الجات ويتلخص في أن الدورات السابقة على دورة أوروغواي مرت مرور الكرام على السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية وكانت نتيجة ذلك بقاء الرسوم الجمركية في البلاد الصناعية مرتفعة على صادرات البلاد النامية من السلع كثيفة العمل مثل المصنوعات الجلدية والزجاجية والأثاث والسجاد وماشابه ذلك. صحيح أن صادرات البلاد النامية استغانت منذ أوائل السبعينيات من تطبيق النظام العام



للتفضيلات الجمركية CSP الذي أعفى صناديراتها من الرسوم الجمركية ولكن نظام التفضيلات طبق بطريقة انتقائية بحيث بقيت الرسوم الجمركية مرتفعة على بعض السلع كما أنه لم يمس القيود غير الجمركية التي بقيت عقبة كئودا في وجه صناديرات عدد كبير من السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية.

غير أن وجه القصور الأكبر لعملية التحرير من وجهة نظر البلاد النامية

يتمثل في معاملة سلعة المنسوجات والملابس. فإنه منذ ١٩٦٢ أخرجت هذه السلعة تماما من نظام الجات وأضعت التجارة الدولية فيها لاتفاقية خاصة هي اتفاقية المنسوجات التي كانت من الالفات الطبيعية أو المصطنعة. وتضم اتفاقية المنسوجات أهم البلاد المصدرة والمستوردة للمنتجات المنسوجة. وهي تقوم على أساس تحديد حصة لكل بلد مصدر وحصة لكل بلد مستورد وتحدد مرة كل خمس سنوات. أي أنها تقوم على نظام القيود الكمية وهي للحمة طبقا لنظام الجات. ولاتفى أهمية صناعة المنسوجات والملابس بالنسبة للبلاد النامية. فهي السلعة التي تتمتع فيها بالكبر ميزة نسبية. ولو أن مجادىء الجات طيفت على هذه الصناعة منذ البداية لتفريت البلاد النامية بالنسبة السلعة منها إنتاجا وتصديرا. غير أن ذلك لم يحدث. فإن صناعة المنسوجات لم تخضع في يوم من الأيام لمجادىء الجات. بل إنها خضعت لنظام خاص بها في إطار اتفاقية المنسوجات التي تفرجها تماما من دائرة المجادىء التي يسعى الجات إلى تحقيقها. وهكذا حرمت البلاد النامية من الاستفادة من تحرير التجارة في أهم صناعة تتمتع فيها بميزات نسبية واضحة. وبقي الحال كذلك إلى دورة أوروجواي.

القيود الجمركية

وأخيرا فشل الجات في علاج مشكلة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعوق التجارة الدولية في السلع الزراعية. وهذا هو وجه القصور الرابع في عملية التحرير. فقد بقيت الزراعة إلى حد كبير جدا خارج نطاق الدورات المتتالية من المفاوضات قبل دورة أوروجواي. ولا يرجع ذلك إلى مانع في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. فإن هذه تشمل من حيث المبدأ السلع الزراعية كما تشمل السلع للصناعية. ولكن البلاد الصناعية لم تشأ منذ البداية أن تصمد للقيود التي ترد على التجارة الدولية في السلع الزراعية. ويرجع ذلك إلى المكانة الخاصة التي تملها الزراعة في النظام الاقتصادي كما ترجع إلى القوة السياسية الهائلة التي يتمتع بها

المنتجون الزراعيون في بعض البلاد الصناعية. ويرسب ذلك بصفة خاصة على بلاد السوق الأوروبية وعلى رأسها فرنسا التي رفضت رفضا قاطعا أن تمتد عملية التحرير إلى التجارة الدولية في السلع الزراعية. وكان معنى ذلك إطلاق يد البلاد المختلفة في اتخاذ مآثره من إجراءات حماية جمركية وغير جمركية. الأمر الذي أدى إلى تشويه التخصص الدولي في هذا القطاع الهام كما أدى إلى الإضرار بالبلاد النامية التي تتمتع بميزة نسبية عالية في الإنتاج الزراعي مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وأوروجواي وعدد كبير من البلاد النامية الأخرى في أفريقيا



المصدر :

الإحصاء والتجارة

للبحوث والتدريب والعلوم

التاريخ :

٢٢ نوفمبر ١٩٩٥

وأسيا . كذلك امتد الضرر إلى البلاد الصناعية التي تتمتع بإمكانات زراعية شاسعة مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا . وبقيت الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية إلى أن نهجت دورة أوروغواي في إخضاعها لأول مرة للقواعد التي تحكم التجارة الدولية في السلع الصناعية .

هذه هذ نواحي القصور التي اتسمت بها عملية التحرير في نطاق الجات وتتمثل في العجز عن إزالة القيود غير الجمركية وعدم الاهتمام الكافي بالسلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية . وبقيت التجارة الدولية في المنسوجات والملابس والسلع الزراعية خارج القواعد التي تحكم التدفقات السلعية الأخرى .

دورة أوروغواي

جاءت دورة أوروغواي للمفاوضات التجارية مختلفة كل الاختلاف عن كل الدورات السابقة سواء من حيث عدد القضايا التي عملت على تلطيتها أو من ناحية التصدي لقضايا جديدة لم تكن تدخل أصلا في اختصاص الجات أو من ناحية عدد البلاد النامية التي شاركت فيها حيث بلغ ما يزيد على ثمانين أو من ناحية المدة الطويلة التي استغرقتها المفاوضات

حيث امتدت من إعلان بونتا دل استا في سبتمبر ١٩٨٦ إلى أن تم التوقيع على وثائقها في مدينة مراكش في أبريل ١٩٩٤ . ويمكن القول أن اتفاقية أوروغواي تمثل علامة كبرى في عملية التحول من نظام الحماية إلى نظام الحرية التجارية . فقد نهجت الدورة في التصدي لتلك القطاعات التي لم تمتد لها يد التحرير في ظل الجات . فاستفرت عن اتفاقية تكفل تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية . وكذلك نهجت في الوصول إلى اتفاق ينص على الإلغاء التدريجي للنظام التقييدي الذي خضعت له المنسوجات والملابس منذ ١٩٦٢ ومهدت فترة انتقالية مدتها عشر سنوات تنتهي في أول يناير ٢٠٠٥ يزول بعدها هذا النظام التقييدي وتصبح التجارة الدولية في المنسوجات والملابس خاضعة لنفس القواعد والأجراءات التي تخضع لها سائر السلع الصناعية . وكذلك استطاعت دورة أوروغواي تخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية . ولأقل أهمية عن ذلك كله أن دورة أوروغواي استطاعت أن تدخل في نظام الجات بعض القطاعات التي لم تكن تدخل في اختصاصه . وتجمعت تلك القضايا الجديدة في القممات بأنواعها المختلفة مثل الخدمات المصرفية والملكية والتأمين والنقل والمواصلات والاتصالات والمقاولات والسباحة والمكاتب الاستشارية وغيرها . يضاف إلى ذلك قضايا الملكية الفكرية وأحكام قوانين الاستثمار ، ذات الأثر السلبي على التجارة الدولية . وبهذا اتسعت دائرة



التحرير اتساعا يجاوز بكثير ماتم إنجازها بواسطة الجات خلال الدورات السابقة على دورة أوروjoy خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الدورة أسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية وهي تتمتع باختصاصات أكثر شمولاً وفعالية مما كان متوافراً للجات. ومن المؤكد أن النظام التجاري الدولي سوف يكون أكثر انفتاحاً وحرية وفعالية بعد انتهاء مدة السنوات العشر المحددة لتنفيذ الالتزامات المتولدة عن دورة أوروjoy وذلك أول يناير سنة ٢٠٠٥.

مصالح الدول النامية

إلى أي حد وفي أي اتجاه سوف تؤثر اتفاقية أوروjoy على مصالح البلاد النامية. كان هذا السؤال ومازال موضع دراسات ومناقشات واسعة منذ إتمام المفاوضات وإعلان نجاحها. وفي حالات كثيرة لم يكن الرأي قائماً على علم كاف بأحكام اتفاقية أوروjoy خصوصاً ما يتعلق منها بالبلاد النامية. يزعم البعض أن اتفاقية أوروjoy جاءت لمصلحة البلاد المتقدمة وأنه لاخير فيها ولا تفرغ منها البلاد النامية. بل يذهب هؤلاء إلى أنها تعود بضرر جسيم على تلك البلاد حيث أنها ترغصها على فتح أسواقها لمنافسة أجنبية لا تقوى على الصمود في مواجهتها. وهذا الرأي محل نظر كبير. فالواقع من الأمر أن اتفاقية أوروjoy ومنظمة التجارة العالمية تعود بمنافع محسوسة على البلاد النامية.

أولها: ما ينتظر أن تحدثه الاتفاقية من إنعاش للاقتصاد العالمي وأخراجه من حالة الكساد التي يعاني منها منذ عدة سنوات. وتتل الدراسات الاقتصادية أن هذه الاتفاقية عندما يكتمل تنفيذها خلال عشر سنوات سوف تضيف إلى الدخل الصافي العالمي ما بين ٢٥٠ مليارات إلى ٣٠٠ مليار دولار سنوياً وسوف تضيف إلى الصادرات العالمية ما يزيد على ٧٥٠ مليار دولار سنوياً. ولا شك أن هذا الانتعاش يعود بالخير في جزء منه على البلاد النامية.

ثانياً: أن الاتفاقية تفتح أسواق البلاد الصناعية أمام صادرات البلاد النامية وذلك بما جاءت به من تخفيف للقيود الجمركية وغير الجمركية ويصدق ذلك على السلع

الزراعية والصناعية. ومن المعروف أن مصر والبلاد العربية تصدر عدداً كبيراً من السلع المستفيدة من هذا التحرير. فالنسوجات والملابس تمثل سلعة

تصديرية هامة بالنسبة لمصر وسورية ولبنان وتونس والمغرب. كذلك فإن الصادرات الزراعية على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لكل هذه البلاد بالإضافة إلى الأردن والسودان والجزائر.

تأثيرات الجات

على الدول النامية

والعربية



٢٢ يونيو ١٩٩٥

ثالثاً : لاشك أن البلاد النامية تستفيد من ضبط قواعد السلوك في التجارة الدولية كما تستفيد من وضع قواعد محكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية. فإن البلاد التجارية الكبيرة هي التي كانت تلجأ إلى الخروج على تلك القواعد دون رقيب أو حسيب ولم تعد الأمور بالسهولة التي كانت عليها قبل دورة أوروغواي.

ورغم هذه المزايا فقد ثارت الشكوك عن مدى الفوائد التي تجنيها مصر والبلاد العربية من اتفاقية أوروغواي وذلك للأسباب الآتية :

(والبلاد العربية)

١ - إن البلاد العربية المصدرة للبترول لم تستفد شيئاً يذكر من هذه الاتفاقية وما زالت واردات بعض البلاد الصناعية من البترول الخام خاضعة لبعض الرسوم الجمركية. والأهم من ذلك أن المنتجات البترولية والبتروكيماويات التي تمثل سلعة تصديرية أساسية لبعض البلاد العربية ما زالت تخضع لقيود جمركية وغير جمركية شديدة كما تخضع لرسوم استهلاك داخلية بالغة الارتفاع في بعض البلاد مما يضعف الطلب عليها ويؤثر بطريق غير مباشر تأثيراً سلبياً على سعر صادرات البترول الخام. وهذا صحيح. غير أن تفسير ذلك يرجع إلى أن البلاد البترولية كانت دائماً غائبة عن دورات المفاوضات السابقة. ولم يكن من بينها عضو في الجات سوى دولة الكويت. ومنذ عهد قريب انضمت البحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية. ولا شك أن انضمام البلاد العربية البترولية إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي إلى تغيير هذه

الأوضاع خصوصاً لأنها تمك قوة تفاوضية يعتد بها نظراً لاتساع أسواقها المحلية أمام صادرات البلاد الصناعية ومن الممكن استخدام تلك القوة التفاوضية في سبيل إزالة أو تخفيف القيود المفروضة على صادراتها النفطية.

ب - إن تخفيض أو إزالة دعم الصادرات الزراعية في البلاد المتقدمة خصوصاً بلاد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية سوف يؤدي إلى ارتفاع أثمان المواد الغذائية مما يعود بالضرر على البلاد المستوردة لتلك المواد وعلى رأسها مصر وبعض البلاد العربية الأخرى. غير أن اتفاقية أوروغواي اعترفت بهذا الأمر السلبي المحتمل وللتزمت بتعويض البلاد النامية المتضررة عن طريق تقديم معونات غذائية وقروض ميسرة من المؤسسات المالية الدولية.

ج - إن مصر وبعض البلاد العربية مستفيدة من النظام العام للأفضليات الجمركية General System Of Preferences الذي يقضي بإعفاء صادراتها المصنوعة من الرسوم الجمركية التي تفرضها البلاد المتقدمة مع بقاء تلك الرسوم على السلع المماثلة المستوردة من بلاد متقدمة أخرى أو من بلاد نامية غير مستفيدة من نظام الأفضليات الجمركية. وقد كان من شأن دورة أوروغواي وما

جاءت به من تخفيضات على الرسوم الجمركية بصفة عامة أن تاكل الهامش التفضيلي الذي كانت تتمتع به البلاد العربية. أو النامية. المستفيدة من نظام الأفضليات وبما يضعف قدرتها التنافسية في أسواق



البلاد الصناعية ويعود عليها بالضرر. ولكن لا تجوز المبالغة في هذا الأثر السلبي المحتمل ذلك أن الهامش التفضيلي كان محدودا لدرجة كبيرة بسبب ما طرأ من تخفيضات متتالية على الرسوم الجمركية في البلاد الصناعية خلال الثورات السابقة وكذلك فإن نظام الأفضليات يتناول فقط الرسوم الجمركية ولا يمس القيود غير الجمركية وهي التي تمثل القيد الحقيقي على صادرات البلاد النامية من السلع المصنوعة لذلك فإن الرجوع أن يكون الأثر السلبي لدورة أروجواي في أضيق الحدود.

د - يرى البعض أن اعتماد دولة أروجواي إلى قطاع الخدمات سوق يعود بالضرر على البلاد النامية نظرا لأن هذا القطاع هو المجال الطبيعي للشركات عابرة الحدود مثل البنوك وشركات التأمين العملاقة التي لا تستطيع شركات البلاد النامية أن تتنافس معها بعد تحرير التجارة الدولية فيها. لذلك فقد قاومت البلاد النامية مقاومة شديدة أن يعتمد اختصاص منظمة التجارة العالمية إلى قطاع الخدمات. وقد نجحت تلك المقاومة في التخفيف من وطأة الأحكام التي تضمنتها اتفاقية أروجواي فالأحكام العامة في اتفاقية الخدمات خاضعة لاستثناءات كما أن الأحكام الخاصة مثل المعاملة الوطنية وتحرير شروط المنافذ غير ملزمة للبلاد النامية إلا في الحدود الذي تريدها وتعلن عنها في جداولها الوطنية. ومن ثم فإن اتفاقية الخدمات محدودة الأثر لمدة طويلة قائمة.

هـ - أما ما يقال من أن الاتفاقية ترغب البلاد النامية على فتح أسواقها لمنافسة غير عادلة من البلاد الصناعية فهو قول غير صحيح على إطلاقه. فإن من الملاحظ أن الاتفاقية أخذت بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالبلاد النامية وهذا من حيث اللغة اللازمة لتنفيذ التزاماتها ومن حيث مدى ما تقوم به من تحرير. ففي كل الحالات نجد أن الاتفاقية أعطت البلاد النامية مدة أطول للتنفيذ مع نسبة أصغر في التحرير. وفي نفس الوقت فإن من حق البلاد النامية حماية صناعاتها الوطنية ودعم صادراتها بشروط معينة. أما البلاد الأقل نموا فإن الاتفاقية تعفيها تقريبا من أي التزام.

في ضوء هذه الاعتبارات يمكن القول إن الفوائد التي تجنيها البلاد النامية والعربية من اتفاقية أروجواي ومنظمة التجارة العالمية تفوق بما لا قياس عليه ما عسى أن يترتب عليها من آثار سلبية.

- يتبع -



دراسة جديدة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

مدام أساسية العمل العربي في مواجهة الجات

أعدت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية دراسة حول تنسيق الموقف العربي في نطاق الجات والمنظمة العمالية للتجارة وموقف الجات من السوق العربية المشتركة ووضعت الدراسة معالم أساسية لمقومات العمل العربي المشترك في إطار الجات وتقول الدراسة إن من أهم هذه المقومات:

أولاً: العمل على تفعيل قرار السوق العربية المشتركة لينطلق إلى منطقة تجارية حرة تضم كل الدول العربية.

ثانياً: استكمال عضوية باقي الدول العربية في الجات سواء الدول ذات العضوية المؤقتة لتتحول إلى دول ذات عضوية قانونية كاملة، أو الدول غير المنضمة نهائياً.

ثالثاً: التأكيد على أهمية تحويل لاجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصادات العربية إلى لجنة مؤقتة تعقد اجتماعات متتالية وتشكل لجاناً فنية لتعميق البحث في قضايا معينة.

رابعاً: إنشاء لجنة دائمة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تختص بتدعيم المصالح العربية وتبادل الخبرات المستمر بين الدول العربية تجاه الجات وتنظيم الحصول على مساعدات فنية دولية في مجال التفاعل مع الجات.

خامساً: ضرورة تسريع إنشاء لجنة الاتصال العربية والتي تتكون من الممثلين الدائمين للدول العربية الاعضاء في الجات لبحث وتنسيق المصالح العربية في إطار الجات.



للبحوث والتدريب والعلوم



التاريخ

بنار السياحة

مروان اسكنذر

في ظل العجز التجاري.. والمنافسة.. واتفاقية «جات»

الحجز التجاري، والمنافسة العالمية، والعمالة الشابة، وارتفاع أسعار النفط، وتقلص حجم الاستثمارات السياحية، كلها عوامل تدفع باتجاه عجز السياحة عن تحقيق إيراداتها المطلوبة. وفي ظل هذه الظروف، فإن القطاع السياحي يواجه تحديات كبيرة، مما يتطلب من المسؤولين في القطاع اتخاذ قرارات عاجلة لمواجهة هذه التحديات.

من جانب، فإن العجز التجاري يهدد استقرار القطاع السياحي، خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات السياحية. ومن جانب آخر، فإن المنافسة العالمية أصبحت أكثر شراسة، مما يتطلب من القطاع السياحي تحسين خدماته وجودة منتجاته لجذب المزيد من السياح.

وفي ظل هذه التحديات، فإن اتفاقية «جات» (GATS) أصبحت أكثر أهمية، حيث توفر إطاراً قانونياً لتنظيم التجارة في الخدمات، بما في ذلك الخدمات السياحية. ومع ذلك، فإن الاتفاقية تتطلب من القطاع السياحي اتخاذ خطوات إضافية لتحسين قدرته على المنافسة في السوق العالمية.

تصورات موجلة ما بعد السلام من قبل هيئات الدولة، والبنك الدولي، واليونيسكو، والمنظمات المختصة، والمثالي، وفرنسا، وقد تمت الموافقة على الاتفاقية. لبنان لم يكن مثالاً الاقوي، نجد ان هذا السجل، وتحتل تصنيف لبنان من قبلها، بدون مثال، وملايات التصنيفات والمقارنات والتأجيل، يضاف الى كل ذلك ان العلاقات الخارجية السياحية اللبنانية المتزايدة في الخارج لم تعد على المستوى الذي كان سابقاً وان فرص العمل للسياحيين في القطاع السياحي أصبحت أقل من السابق بسبب انخفاض الطلب على الخدمات السياحية. وبسبب انخفاض معدلات العمل في القطاع، والتصدير اليه والخارج، كان السوق الثاني للبنان بعد السعودية وحلب، ولبنان، ولبنان، والسعودية، والكويت الى الان.

في هذه الظروف، لا يمكن ان تكون السياحة هي المصدر الوحيد للدخل، بل يجب ان تكون جزءاً من استراتيجية اقتصادية متكاملة تشمل مختلف القطاعات. وهذا يتطلب من الحكومة اتخاذ قرارات حكيمة لتحسين بيئة الاستثمار في القطاع السياحي، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

في ظل هذه الظروف، فإن اتفاقية «جات» أصبحت أكثر أهمية، حيث توفر إطاراً قانونياً لتنظيم التجارة في الخدمات، بما في ذلك الخدمات السياحية. ومع ذلك، فإن الاتفاقية تتطلب من القطاع السياحي اتخاذ خطوات إضافية لتحسين قدرته على المنافسة في السوق العالمية.

من جانب، فإن العجز التجاري يهدد استقرار القطاع السياحي، خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات السياحية. ومن جانب آخر، فإن المنافسة العالمية أصبحت أكثر شراسة، مما يتطلب من القطاع السياحي تحسين خدماته وجودة منتجاته لجذب المزيد من السياح.

وفي ظل هذه التحديات، فإن اتفاقية «جات» أصبحت أكثر أهمية، حيث توفر إطاراً قانونياً لتنظيم التجارة في الخدمات، بما في ذلك الخدمات السياحية. ومع ذلك، فإن الاتفاقية تتطلب من القطاع السياحي اتخاذ خطوات إضافية لتحسين قدرته على المنافسة في السوق العالمية.



للبحوث والتدريب والمعلومات

للصدر:

المراسم

للتاريخ:

٧ صفر ١٤٩٥

استراتيجية قومية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحديثة لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة بعد تطبيق اتفاقية «الجات»

كتب - محمد حبيب:

أعلنت الدكتورة فليس كامل وزيرة البحث العلمي أنه تم الانتهاء من دراسة وإعداد الاستراتيجية القومية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية لقرارها من مجلس الوزراء وتحديد الدعم الكامل لها والتمويل المطلوب لبدء تنفيذها وستكون عناية كافة الجهات والمراكز البحثية والجامعات لعمارة الصناعات الوطنية من المنافسة بعد تطبيق اتفاقية الجات وتقرر تشكيل لجنة وزارية مخصصة برئاسة الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والوزراء المعنيين متابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية كما أعلنت وزيرة البحث العلمي - خلال ذاتها بأمانة وطلاب جامعة القاهرة من خلال ندوة الهندسة الوراثية للموسم الثقافي للجامعة وحضرها الدكتور محمد



فليس كامل

شهاب رئيس الجامعة - أنه تقرر أيضاً تشكيل لجنة استشارية متخصصة من العلماء المصريين البارزين في هذا المجال لمعاونة اللجنة الوزارية في مهمتها لتنفيذها في مجالات الزراعة والصناعة والطب والبيئة وقالت إن هذه الاستراتيجية ستعتمد بالأساس على قطاع التصدير عن طريق انتاج منتجات تلبى الاحتياجات المحلية والاقليمية وتزود بالمنتجات المختلفة للتصدير والمساهمة في تحسين صحة شعوب افريقيا وانتاج العديد من العلوم والأدوية للتغلب على الأمراض المهددة بالخطر وتزويد صناعة عالية الجودة للخدمة الاقتصادية القومية وخلق فرص عمالة في القطاعات المختلفة وإنشاء وتطوير الشركات الجديدة الصغيرة وإنهاء الصناعات القائمة وتخفيض استخدام السمات الحرة ويزيل المخاطر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٨ ديسمبر ١٩٩٥



أسعد راشد

«جأت» لصالح جمال نصر

جاءت الثورة التي نظمتها اتحاد عمال مصر، أمس الأول، حول اتفاقية «الحيات» وثارتها الاقتصادية لتتذكر من جديد أنه لا يوجد خيار أمام الصناعات الحدية سوى تحقيق الجودة على تنكس من المنافسة في الأسواق العالمية في الوقت نفسه أكدت الثورة على ضرورة التمسك بالاستقامة الكاملة من كافة الزوايا التي تفرمها اتفاقية الاتحاح لمصر لحماية الأسرار الحدية من الأضرار ودعم الإنتاج المحلي وتحسين التصدير وتحفيز الجودة والاستعداد للمرحلة المقبلة بعد بدء تطبيق هذه الاتفاقية لندم قرارات المصري

العمال المصريين وبمعية الجودة الشاملة والتوسع في نظام مراقبة الجودة لتوفير فرص كثيرة لتصدير المنتجات المصرية والمشاركة الدولية إلى العبة أعداد الكوادر البشرية التي تساهم بفاعلية في تنفيذ الاتفاقية ومساعدة المنتج المصري في تخطي المنافسة العالمية وتكاليف النقل والتأخرات التجارية المستحقة ومعالجة الأسرار الحدية للتحسين الفني والجودة والأجانب على الاستثمار في مصر مع التركيز في ذلك على مجالات التمويل والصحة والزراعة والأقتصاد. وطلب اليونان الختامي للثورة إنشاء «لجنة من التخصصات الاقتصادية» برئاسة اللجنة الدولية لأكبر مستفيد من الزوايا والتيسرات التي توفرها الاتفاقية للتكامل الاقتصادي. مناهة التسيجات في مصر في المنافسة فهو ضرورة عدم قبول تنفيذ التسيجات الجاء إلا بعد إجراء عملية التقييم والتجديد اللازم لهذه الصناعة وتحقيق الاستقرار لمعاملين بها حيث أن 70% من صناعة الاتفاقية القائمة لدى مصانع النسيج لا تملك التطلرات التكنولوجية في كثير من مثل العالم.

غادة عبد الله

الإهداء

للصدر:



أكتوبر ١٩٩٥

التاريخ:

للبحوث والتدريب والمعلومات

مناقشات حادة للمثقفين والفنانين
العرب:

السينما

العربية

وتحديات
المرحلة



● ليلى علوي جالست في الصف الثالث تتابع المناقشات قبل ان تحدث



● حوار قبل البداية بين مجلدة فتحي وفريد شوقي وعريب شافعي وكمال الشيخ وعاطف سالم

كيف أسهم السينما في الخروج الحضاري العربي.. وكيف تكتسح المواقف؟



● سعد قنبر وهما يتكلم مع سيد فريد وولفت سمنية كياش الدخيلي وكرمان عوفان



● على المنصة سعد قنبر وهما يلقي كلمته بينما يستمع لارزاق حسني ومحمود مراد

العرب يعتبرون القاهرة نموذجا.. والمصريون يستغيثون بالرئاسة!



ومن نشاهد الأفلام المأخوذة الآن وتري على ضلالتنا السمناء ان افلاما كثيرة تحمل اسم اكثر من دولة ثلاث او أربع دول- رغم ان هذه الدول التي نشرتها في فيلم واحد تختلف في لغتها

فربما نشرها للثانية، وإيطاليا وإسبانيا... رغم ان لكل دولة من هذه الدول لغة، وثقافة، ونحن العرب لنا لغة واحدة وثقافة واحدة ومع ذلك إذا احصينا الأفلام المنتشرة التي انتجت حتى الآن منذ بداية السينما المصرية فإنها لا تتجاوز أصابع المصنفين وعن طريق تقديم شخصيات مقبولة، إنما لا يوجد إنتاج مثلهذه، حتى في بعض الأفلام الملتصقة، السينما المصرية قامت بدور سياسي قبل استقلال الدول العربية كلها - الفيلم المصري استطاع أن يهجر التبعات الاستعمارية ويحل في كهول الجماهير في الجزائر ويحل في كل دولة عربية كانت تصارع، وربما من الغرب العربي، لقارن الكريم وصوت كل قوم والسينما المصرية

لم تترك نورا عظيميا في الإلهام والمخاطبة في أفلامه العربية وعلى السينما العربية والوقوف أمام الفرق اللغوي الذي وجه لأول عملية

لدينا جميع الكائنات التي تكون مشكلة اختلافات للهجات التي قد يصعب فهم بعضها بلغة دالة مفهومة وهي لغة الصحافة والأدب المهرجونة وكسبت اللغة العربية للمفكرين، وإيمنت العمامة المرفوعة ولكن لغة الدالة بين الفئات تنحلي في كل قطر عربي من الخليج إلى المحيط

أنا لا أريد أن أبطل عليكم ولكني أقدم فقط رأيي موضوعات، واعتقد ان هذه الشخصية المستعارة من السينمائيين نقادا ومفكرين وثقائين تستطيع أن تخرج بديلة لطريق تنطبع حتى تحصل في النهاية على حدث كامل بين الدول العربية - ويؤكد ان حل مشاكل السينما ان يكون مصريا

روائيته طويلة وهي على وجهه المحدود بنظر، ولونس، والجزائري، ومصري، ولبناني، ومصري، والمراعي بالأخصاف إلى فلسطين، أو بعض الأخرى من فلسطين الذين ينتجون أفلاما في بعض العواصم الأوروبية أو العربية

أما مجموع ما نتجته السينما العربية على مستوى العالم فهو يال كثيرا عن إنتاج أي دولة صغيرة من دول أوروبا الشمالية مثل الدنمارك والسويد والنرويج التي لم تنتج سوى السينما فيها بعد - بالأخصاف إلى آلة الإنتاج على مستوى العالم العربي وإيضاح أنه دور العرض السينمائي حتى في عهده كبيرا - من الدول العربية ليس به دور عرض على الإطلاق، وفي إحصائيات اليونسكو تأتي دول العربية في تال دول العالم إذا فوس مجموع شعبي أي دولة بأشياء أعد القام السينمائية الشخصية - وهناك خصوبة ربما عابثتها منذ أسابيع قليلة، فقد توجهت لشاهد بعض الأفلام في فرنسا لافتتاح أفلام المخرجان وللمسابقة الرسمية واختير ثلاثة أفلام أيضا، يمكن أن يكون مثلا جيدا للسينما الفرنسية وعندما اتصلت بشركة التوزيع التي توزع

هذا الفيلم بالذات أو هذه الأفلام الثلاثة سلطت بصرها على تعرضون أفلاما للسينما الفرنسية في مصر!

أجده لا طيما لم تعرض - لمعد عشرين سنة كان عندي في مصر عروض للسينما الفرنسية، والإيطالية، واليونانية والسوفيتية (أو الروسية) الآن لا توجد إلا السينما الأمريكية. أما التلفزيون فانه طيما لبعض الاتفاقيات بعرض أفلام أو فيلمين من السينما الفرنسية في برنامج على القناة الثانية وبرنامج آخر على القناة الثالثة، فإذا لم تكن حتى الآن تستطيع أن تخرج من طبق الإنتاج، ولم تقديم السينما أو لتعلم عدد كبيرا من الدول العربية، وفي نفس الوقت لا تستطيع أفلاما اجنية، فإين نحن؟

لماذا تخضع نفسيا شديدة إذا لم يرض فيلم عربي، مصري أو تونسي أو مسوري - على جازارة في أحد المهرجانات الطليقة أن نأخذ بحث لأنه بأمانة شديدة لا يوجد لنا على خريطة السينما العالمية - لا بد ان نعرف بهذا، ونفكر في هذه النقطة هي بداية جديدة، السينما مال ولكن وتكنولوجيا، واعتقد ان الفن للجميع - والتكنولوجيا متاحة متوافرة في عهده غير جدا من الدول العربية - واعتقد ان المال أيضا متوافر في دول عربية كثيرة، وإذا حدث تكامل بين الدول العربية من إنتاج إلى عرض من العناصر التي تحتاجها السينما

حل المشكلات والمعلومات المختلفة إلهامها العربي دور العرض في أفلام العربية المختلفة وفي مقدمتها في مصر. وهناك مشاكل أيضا خاصة بالتوزيع وحقوق الأداء ومشاكل تتعلق بالأسواق السينمائية وهي الانتدوهات والمعامل ودور العرض

في الدول السابقة كانت هناك توصية أن تكون وزارة الثقافة مسئولة هذه الأمور السينمائية وأن تتكفل بجمعها من قطاع الأعمال إلى وزارة الثقافة، لكن حتى الآن لم يتخذ هذا، ولكني اعتقد انه بعيد من الفكر والزهد من الخطية من الممكن أن ندرس الأصول السينمائية والثقافة واستأن في أن الفهر إلى موضوع معارف وهو الدجشخصات الاستثنائية، هي شركة كانت تابعة لوزارة الشؤون ثم نقلت إلى قطاع الأعمال ثم حورت مطالبة وزارة الشؤون لم تخصص السوق والأفلام، وإبديتها كل شخص السوق والأفلام، أن الجمعيات الثقافية مع وزيراعمرها في توزيع أو توفير الأفلام الثقافية الأساسية بأشياء مناسبة للشعب

اعتقد ان السينما لا تال أفضة عن الجمعيات الاستثنائية، ومن هنا نطالب وزير الثقافة أن يسمي إلى هذا ونحن نأكل معه ويجانبه للخدمة لكي تحول الأصول السينمائية إلى مكانها الطبيعي لتؤدي وظيفتها كما يجب

ومعد، لا أريد أن أبطل عليكم. وأكرر، باسم الأفلام، وباسم الأستاذ إبراهيم نافع رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة، أرحبكم بحضوركم جميعا، بالثلاثين والثلاثين من سائر الدول العربية والثقافية، وتعلم ان أصل هذه النقطة في حلول عملية معقولة والأنا نسمع إلى كلمة اتحاد الفنانين العرب من السيد الأستاذ سعد الدين وهبة

السينما العربية بالأرقام

● سعد الدين وهبة: باسم الله الرحمن الرحيم. في بداية حديثي أوجه بالشكر إلى مؤسسة الأفلام التي جمعتها حول موضوع مهم وأصلي الأستاذ الكبير إبراهيم نافع وتعلمني له الصبر والمعاينة، وأشكر السيد الأستاذ فاروق حمصني وزير الثقافة أن شارك في هذه النقطة وعلى ما يقدمه مهرجان القاهرة من دعم مسطر - وأرحب بحضوركم نحن نبحث في هذا العالم كله بحثا على هذه الأيام بدور مسألة معاً على السينما التي كانت داججوية، بالذات، وإذا استأن إلى الواقع العربي في مجال السينما حقيقة لشعربنا بيجل كبير، بين ٢٢ دولة عربية تضمها جامعة الدول العربية نجد سبع دول عربية فقط تنتج أفلاما



البحوث والتدريب والتعليمات

ولكنه يجب ان يكون حلا عربيا
والسلام عليه وحده الله
يوسف تاهيبي نحن نسمع كلمة
تدريج كثيرا وهي السيمينا في حرب
وانا راى ان السيمينا في حرب
حرب مع الجميع لانه عندما نقول ان
السيمينا في ازمت فان هذا يعني اننا
ليس عندما فانتون او كسباب او
مفكرون وهذا غير صحيح فان عندما
هذا كله ، وعندما اكاديميه فنون
تخرج كل سنة على الاقل ٣٠٠ طالب
لان من اين تأتي الحرب وكيف
نفسا ننظر إلى القوانين التي
صوتت ضد السيمينا المصرية تجدنا
كلنا من اجل هم السيمينا . لان
الخصم لا يحب الفكر الحر . وانما
القائم

وان اعتبر للتفكيرين اكبر عدو
لنا فهو الذي يرفع في احتكاك الفكر
كله .

وفي نفس الوقت فاننا ندفع أربعة
اللا جنبه مقابل القيمة الواحدة
للا تلاتن عن العلم ، بينما التفكيرين
يشترى السيمينا
وطوله مائة ليلة
معامنية او عشرة
الاف جنيه

ومن ناحية
اخرى نسمع انهم
سيمينون
استيقوها تنطق
ثلاثة مليارات
جنيه . والاضل
من هذا ان يعطونا
حقوقا كمتدجين
سيمينيين
وقبولون انهم
سيمينون اربعين
فيما سيمينيا في
السنة كسيد هذا
وانا لا استطيع ان
اتجر سوى فيلم كل
ثلاث سنوات اذا
كنت اربح في
انتاج جيد
التمويل

للتسويق الفرنسي
مستوى اشحت اسواق اوروبا
وقول اخرى كما اننا عملنا الاملا
مشتركة مع الجزائر وتونس لكن
عندما نجد قطاعات السيمينا
والسيمينوهات في كل مكان في
مشكلة هائلة نظرا
السؤال الان بصراحة هل العولة
ترغب في سيمينا كمشكلة ام لا ؟ اذا
كانت العولة رافعة في هذا ، فلماذا من
تغيير القوانين للعولة . واننا هنا
اعجب على فكرة صناعة السيمينا
لاني لا تفعل شيئا ، والذين يتولونها
مستوردون في مناصبهم من عشرين
عاما

ان على وزارة الصناعة مسئولية
في هذا وانما هناك مسئولية على
وزارة اامال الاعمال ومسئولية على
وزارة الثقافة لان صندوق التنمية

المصدر

التاريخ

الاقضية التكم لها يوزع جولان مائة
سبوية لكن هذا لا يكفي ونسعى ان
لديه ١٧ مليون جنيه ولا ترى منها
شيئا؟

انني اطالب الصندوق ايضا
بالحفاظ على اراثنا السيميني
بإعادة نسخ جميع الاقلام القديمة او
ترميم النجاشيد . فان هناك اقلاما
تعمل ثراا مشرعة للضياع لقد
اطربت مشيالة للصندوق عن هذا
الصندوق منذ عامين لاأحدث معه
بشأن السيمينا وفي كل مرة يقولون
في انه في اجتماع . وقد استمرت هذه
الاجتماعات عامين
ان السيمينا صناعة وفي لانب
لتصور . وتحتاج الى حلول جارية .

والا لم يحدث هذا . فاني اقول هذه
مستحتم . وسأحاول ان نحل المشكلة .
اما كيف فاني لا ادرى ؟

وشكرا
● الاطرايد شكرا جزيل . طبعاً
نحن في الجلسة الافتتاحية ونقال
كلمات وراء متفرقة . ولكننا في
جلسات العمل سنناقش كل القضايا
بشكل تفصيلي . الان كلمة لالاندا
كمال الشيع

تخصيص طلي لسيمينا
● كمال الشيع : لنا مشاكل ان
القم تخصصي كخاص اي ملكا
يذهب اي زريكي للطبيب فلماذا عرف
حاجته ميحد الدواء . ولذا لم يعرف
التخصص منطب في راجه
يتردد القول بان السيمينا فن
وصناعة وتجارة وفي هي . عماده
الخروج وكاتب السيناريو للذات
حينما نقول فيها القومية والدراسة
للقواعد اللغة السيمينية كم الثقافة
العامه . يكون مستوى الانتاج الذي
يجب ان يـ

على وجود
مؤسسات للانتاج
تكون اساسا لراقي
بصناعة السيمينا
ثم التحكم في
الوزيع

والسيمينا
المصرية الان
يتوالف لها حوالي
١٥ من الخرجين
اصحاب القومية
وحوالي سيمينا من
كتاب السيناريو
وفي المسرح
مواهب اخرى اما
بالى المعادين في
فهم الصناعة لهم
وراء هوية نسبية
كبيرة من الانتاج
ارى ان مستقبل
صناعة السيمينا
في مصر لايتان
يتمتع على
شركتين على الاقل يتوالف فيها
معنى الشركات ملكا كانت مؤسسة

السيمينا

١٩٩٠

ستوبو مصر كنوزها . وهذا يتوالف
ملك انتماسة التي هي اولاد انتم
ثم الخطوة التي تمسك في توزيع
العلم خاصة خارج مصر الذي يمكن
ان نحقق عالما بساوي خمسة
اضعاف ما يحققه الان . ثم تاليد ذلك
على الارتقاء بالناحية الفنية لادعوبة
سرة اخرى الى تقليد الفقيه . نحن
لدينا اربعة او خمسة ملايين عربي
في كندا والولايات المتحدة واستراليا
واوروبا . ومن المؤكد انهم يحبون
لمعنى ان يدر مليون عروما من الفيديو
كاسيت فقط اذ ا عرضها توزع
مليون نسخة لليون عربي وكل نسخة
تكتب دولارا فقط .

عروما انش التوقع لفترة قادمة
لتفكيك مشروعات انتاجية جديدة
وهنا مشروع بشركة براسمان مائة
مليون جنيه الان اثار انبها الأستاذ
محمود درار . وسيتبين مشروع آخر
يكن لله . ثم ثالث ومن هذا نتجول
صناعة السيمينا في مصر من مستوى
الورش القاذرة الان الى مصانع بكل
ما نعتي اوروبا وانما
واحد ان اوة هي تصويرها وتير
الثقافة في مهرجان الاسكندرية
لأنني حيث اعل عن اة علاقة
للوزارة بالثقافة . وهذا راي والسي
الفاصل على ذلك انه وقت ابرهاني
صناعة السيمينا منذ الازمنة لم

يكن هناك وجود لوزارة الثقافة ومع
ذلك فالوزارة الان خلف لتجميع كل
الشباط الفني في مصر من سيمينا
ومسرح وفنون تشكيلية وغير ذلك
كثير .

يكني ان هناك تفاصيل ومعايير
بعد هذه البوات المهمة والفران ان
الوقت قد تالخر للأخذ بما جاء فيها
كي تعود الفيلم المصري والعربي
معلومات استمرار .

أراء عرقة صناعة السيمينا
● منيب السالسي : ان صناعة
السيمينا في الازاء الصافية لدى تقدم
او حضارة اي دولة .

وقد حرصت جميع دول العالم على
ان تكون في موقع متميز عالميا على
خريطة العمل السيميني لتلاحق
ظهور ان القادات الجديدة . حيث ان
فوق السيمينا في العالم اصبح بشكل
رعا سيمينا وإنتاجها والتأصيل
وانما اجمع شيوخ العلم با انها
تأثير جلى واضح على العمل
والواجب
تأثير مصر من اولاد دول العالم
التي تلت هذا المجال وتطورت
السيمينا المصرية ونمت في كل مناع
مناسب ساهم والى وتالخر بالحركة
الثقافية وفي الحركة الثقافية بل انها
الرت ليس في شعب مصر فقط بل
الرت في وجدان الشعوب العربية
التي تلت الفيلم وحرصت عليه
وتلقت منه الهبة المصرية للعبة



البحوث والتحريب والعلومات

الـ، نفوس الانتقاء إلى الدول العربية أصبحت السبيل المهيمنة في هزيمة الأعداء من شعوب الأمة العربية بل خطت تلك الحرب المهاجرين إلى جميع أنحاء العالم.

وكان من الطبيعي أن تقوم منظمات السبيل العربية بجانب منظمات السبيل المصرية لتجديد تلك الحركات وتنظيمها وتوحيدها. وبالحرب والوطنين وغيرها، وبعد أن وضعها تشا لصدا بالسياسة في مصر كالمسألة في لبنان مثلاً والسبيل في سوريا، وبعد أن بعضها من حشود نحو أوروبا وخصوصاً من السبيل الفرنسية لتغريب المسائل واللغة والتأثير الثقافي بالإضافة إلى الدول المانحة التي هي عصب صناعة السبيل.

وكما تلخصت السبيل المصرية قضايا مجتمعتها نجد أن السبيل في بعض الدول العربية ناقشت أيضاً قضاياها وعبرت عنها انصت لتعبير، بل نجد أن كثير من الأفلام العربية نالت التكبير من كثير من المؤسسات السبيلية العالمية نتيجة للجهود المبذولة في إنتاجها وأخرائها وأنها.

والآن هاتنا مشكلة اللهاجات المختلفة في العراق في سبيل انتقاد السبيل العربية في مصر، وإن كانت الأفلام كثيرة منها شجاعة كبيرة أعاد عرضها.

وإذا حققنا عن مشاكل السبيل العربية نجد أنها تختلف في بعض البلاد العربية عنها في الأخرى حيث أن مصادر الإنتاج فيها مختلفة، كما أن طريقة التوزيع أيضاً مختلفة خصوصاً التوزيع الخارجي، وبالنسبة للتوزيع الداخلي في بعض هذه الدول كمصر ولبنان وغيرها بعض يتكهن بعض دور العرض على مستوى عال بينما نجد أن دولاً أخرى دور العرض لها ليست على المستوى المأمول، وبالتالي يتأثر توزيع الفيلم وإن تأثرت جميعاً في تلك دور العرض عموماً بالنسبة لعدم السكان.

والآن علينا السبيل في السبيل المصرية باعتبارها السبيل الأم التي تفسر في كل حال من المشاكل.

تفحصها فيما يلي: ١. الانتاج السينمائي: إن شاء الله الانتاج السينمائي تطور لتطور الاقتصاديات تأثر في جميع دول العالم وانخفضت في حد ملحوظ مواردها، لكن في كثير من دول العالم هناك دول بمساعدة صناعة السبيل ومنها مثلاً تلك مثلاً في مساعدات مالية أو مساعدات لتفعل في المصاريف أو بمساعدات لتفعل في تغطية تكاليف الإنتاج وذلك حرصاً من هذه الدول على بقاء صناعة السبيل واستمرارها بغرض عرض الأفلام التجارية فقط ولكن أهداف حماية هذه الصناعة الهتة.

المصدر

التاريخ

ونجد أن الانتاج السينمائي في مصر يلف وحيداً أمام معقول أهدافه من أن يستأنف مقاديرها وحده فيمينا لا يجد المنتج مصادر تمويل مستقرة تساعده وتلجده به إنما يجد مقابل تلك معوقات يجب أن تلتها.

حتى نمهد الطريق أمامه منها: ١. ضرورة تنظيم الصناعة في الخارج بالتعاون مع الدولة. ٢. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ٣. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ٤. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر.

٥. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ٦. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ٧. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ٨. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر.

٩. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ١٠. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ١١. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ١٢. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر.

١٣. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ١٤. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ١٥. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ١٦. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر.

١٧. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ١٨. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ١٩. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ٢٠. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر.

٢١. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ٢٢. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ٢٣. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ٢٤. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر.

الأمم المتحدة

١٩٩٥

وأوجعت وكيفية. إن نحن بحاجة إلى خطوات عملية ونموذج الأمم المتحدة. إن نحن بحاجة إلى خطوات عملية ونموذج الأمم المتحدة. إن نحن بحاجة إلى خطوات عملية ونموذج الأمم المتحدة. إن نحن بحاجة إلى خطوات عملية ونموذج الأمم المتحدة.

١. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ٢. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ٣. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ٤. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر.

٥. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ٦. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ٧. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ٨. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر.

٩. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ١٠. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ١١. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ١٢. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر.

١٣. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ١٤. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ١٥. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر. ١٦. ضرورة تنظيم الصناعة في مصر.



للبحوث والتدريب والمعلومات

للتصدير

الإسلام

التاريخ

أكتوبر ١٩٩٥

هؤلاء فكلهم مسئولون عن حل
صناعة السيغما إما بالنسبة لحماية
القيم. فإن هناك الآن ما هو أكبر من
أي جهة وأغنى اتفاقية الجات التي
يستحق حق المؤلف في أي منطقة.
لهم أننى أود الاستشارة إلى هذا
الجمهور. ما هي أزمة السيغما. أنها
أصولي بتر عاكدا. أعلم عبثا الإنتاج
بصفة مستمرة فنحن لم نفتح أسواقاً
جديدة ومتفاعمون عن أن نسل فعلا
إلى المناطق التي من الممكن يكون
القيم المصري والعربي فيها مرفوها
ومطلوباً. نحن لن نشأفس التحول
للشخصية وإنما يجب أن نذهب إلى
العالم الثالث ونستجد بالفعل فيه
أسواقاً ولكنها محتاجة إلى حركة
تقوم بها الدولة أو غرفة صناعة
السيغما أو شركة متخصصة.
إن صناعة السيغما صناعة ثقيلة
وهي أيضاً ذات تأثير سياسي
وإجتماعي وحيثي
لقد استقبلت من العرض
والاستبيوهات والمعامل من وزارة
التجارة إلى قطاع الأعمال الذي ألت
فيه كل الشركات ومنها شركاتنا
الثلاث وهي شركة الصوت والضوء
وشركة نور العرض والتوزيع. وشركة
الاستبيوهات والمعامل. والتقلت
إلى وزارة قطاع الأعمال مثل
بقية الشركات والمصانع التي كانت
تتبع لقطاع العام.
لكننا لم نشأفس ايدينا عن
السيغما. فبعد انتقالها يوجد
صندوق التنمية الثقافية الذي أشار
إليه الأستاذ يوسف شاهين وقال إن
فيه ١٧ مليون جنيه. وقد أعطينا
سبعة ملايين للسيغما فيها خمسة
ملايين جنيه أعطيتها فيها من أجل
الاستبيوهات والمعامل من أجل
معاد الصوت. لكن ماذا مضطرب أن
يقوم به صندوق التنمية الثقافية أكثر
من ذلك
● بالإمارة نستألف نشر والقاع
الغوة الجملة القادم بالإن للماع



اشترك في الندوة:

- العماد فاروق حسني، مدير العامة
- الأستاذ سعد الدين وفيه رئيس لجامعة السينماي العرب، ورئيس مهرجان القاهرة
- من الفنانين والفنانات: فريد شوقي، نجلاء فتحي، ليلى علوي، أنيسة زكي، سيف عبد الرحمن، نبيل راحبة (ممثل مصري طيلم في فرنسا)
- من المخرجين: كمال الشيوخ، يوسف شاهين، عاطف سالم، إيناس القومدي.
- ماسم القنصاس، سيد سعيد، محمود الخولي
- من المخرجين: جميع الأفلام، جاني خوري، محسن طم الدين
- من خبراء الإعلام والاتصال: سعد فريب، حمدي القليل، صاه منصور
- من السينمائيين: منيب شافعي ورئيس فرقة صناعة السينما، يوسف عثمان رئيس السينمائيين، لوريندر سينتروست أحمد متولي، الشخير السينمائي سعد عبدالرحمن
- من قطاع الأعمال: محمد خفاجي رئيس شركة دور العرض، جمال أممي العضو
- للندوة لشركاء مصر للاستديوهات.
- من أبنائه: الدكتور كمال ابن السعيد رئيس بنك التنمية الصناعية، محمد مديوني نائب رئيس البنك الأهلي، فاضي شاهين مدير بنك القاهرة، وجمهورية من أسرة الفنانة القومية
- من السينمائيين والفنان العرب: المخرج السينمائي السوري عبد الحليم عبد الحميد، المخرج التونسي رشيد فرسيو، المخرجة التونسية نكار سليمي، والفنان السوري حمدي صالح درويش (ممثل بباريس)، والفنان التونسي ترويض جابري، والفنان اللبناني غسان عبد القادر (ممثل بباريس)، الفنانة السورية ديانا جوسر، الفنانة التونسية الطاهر الطيبي، الفنان الجزائري أحمد بشوري، الصمغية والفنانة الخليجية سلوى نهدي، الأستاذ الجامعي والفنان التونسي عبد القادر قابوس، الفنانة اللبنانية علا يونس، علي الشويكات (ممثل مصري طيلم في باريس)، الفنان اللبناني محمد رضا، والمصطفى محمد راشد (باريس)، محمد متولي (أنتن)
- من الفنانين المصريين: د. مريمي سيد الدين، سمير فريد، مصطفى درويش، فوزي سليمان، طارق شوقي، أحمد صالح، إمام عمر، إيتصار درويش، فتحي حمدي، أماني بهني، ناصر علي، مصطفى الدين أمين، جلال عبد الحليم، حسين مكال
- وتشارك في الندوة المستشار جمال عبد الله السلال المستشار بالأكاديمية القومية في الجامعة العربية، والممثل الأسبق الباحث السينمائي أكاديمية الفنون وإشراف محمد زريق مدير مساعد بمعهد السينما، ورئيس التلاوي نائب رئيس، وجس الإدارة والمدير للندوة لشركة الاتصالات الدولية للفنون ومحمد حسن الملاح محامي الشركة
- كما حضر الندوة ثلاثون من الفنانين والفنانات من مندوبي الصحافة المصرية والعربية ومن يمثلات القوات التلفزيونية للخطقة
- وشهد الندوة كفاء نحو ثمانين من الممثلين وصناعة السينما وممثليها ودراسيها



من أبواب الريح:

الجات ونظم المعلومات ..

وسياسة الإغراق

الخطة بمجلس الشعب وما
أوصت به من «سعي لاختيار
التكنولوجيا الحديثة التي
تحتلها البلاد.. وضرورة
وضع تصور لسياسة
تكنولوجية تستهدف تنمية
القدرات الفنية وترشيد نقل
التكنولوجيا من الخارج
والاعتماد بتوليد
التكنولوجيا محلياً..
وتأصيل التعاون مع مراكز
للمعلومات ومعالجة التطورات
التكنولوجية وتطوير
الاعتمادات الإلزامية».

ومع توجه الدولة لعقد
مؤتمر للتقنيات في نوفمبر
العام.. وبمناسبة ما يتردد
عن اتجاه رعاية بعض رجال
الأعمال لطرق رياضية، بما
يجعل دعوتهم لاستثمار في
مجال علمي أولى تواظفاً مع
سياسة استبقاء حريتنا في
اختيار ما يناسبنا، وأجندنا
البلد أولى بخيرها من
الأجنبي!!

وقبل طرح الفكرة نطلب
تصور موقفاً عند بدء
سريان قواعد اتفاقية الجات

لخترق قواعد معلوماتها..
تتمسك عن مدى اليقين في
نظم الحماية..
وحتى مع تحقق انتفاء هذا
الاحتمال، فإن نظرة الشك
تحو التحفيز الخلق لدرجة
مكافأة المهتمين على بعض
مشروعات الأمانة
والخصخصة بمبالغ لتجاوز
بكله عائد عملهم الأصلي
لحساب مصر. ولستنا نذكر أن
شكلاً في وطنيتهم بل ربما
كانت دولتهم للوفاء بما
يعطون إليه أنهم يسمون في
تحويل إيجابي لصلحة الوطن،
حتى مع الضمان كامل
الوضوح مع نتائج التقنيات
والبرمجيات بما تضمنه
حاجتنا للمعرفة والتوجيه
من خبراتهم.

ورغم تكرار دعوات المصنفة
منذ زمن لأن يكون للعرب في
مجال البرمجيات ما يكفي
حاجتهم غناء بما يكفلهم فوق
الأولى حرية الاختيار لحياتنا،
وبمناسبة نشر تقرير لجنة

وهم يلمني بأن أهم سبل
تقنيتنا تعتمد بقدر كبير على
مدى تناولنا للتقنيات،
وبالأخص ذلك للتصلة بالثورة
للمعلومات، ورغم الترحيب
الغامر بالتصريحات للبهجة
للمستقبلين الكبار والخبراء
عن جهود وإنجازات تقدم
أهم جوانب نشاطاتنا..
وضمن هذه الجهود تبدو بكل
وضوح جهود دول مانحة
لمؤنات أو عروض لنظم
عمليات أنظمة للبيانات،
ومشاركة إن يبدى تصفها
بشأن محصلة هذه الجهود
النهائية بما يطرح من احتمال
استبدال عملية مسح شاملة
لأوربنا وإمكاناتنا في كافة
الحالات، لتقدم محصلة
المعلومات إن يستطيع
استثمارها من التربينين
للقائمة.. وليس صعباً أن
ننسخ بيانات أي موقع
بواسطة خبراء للعودة الفنية
وليس مستحيلاً كسر حواجز
تأمين مواقع لاشك في إمكان



كل الخبراء وكل من يستطيع إسهامها في مشروع إعداد برمجياتنا الأساسية قبل أن يستكمل علينا الحسم..

وليس بخلاف أن الشروع أو جدوى اقتصادية.. بشراء حقوق الملكية الفنية لبرامج التشغيل والبرامج الأساسية التي تغطي احتياجات التعامل على المسالك الأعم من الطرق المستخدمة، وللنظم الأكثر تداولاً في التعامل المحلي.

واقظ أن تبني ما يحقق الوفاء بحقوق تصميم تقنية أساسية لن ينعز على وطن ضحي بالفتير.. والدعوة لخبرتنا كي يتلوا بظنهم في بشر عميقة مظلمة من التسللات عن مدى جدية الطرح لهذا الموضوع ومدى احتمال صحة بعض ما تشير إليه، ثم مدى توافر:

١- إمكانية مواقع القيادة والتوجيه ومراكز البحث والجمعيات وحملات التكنولوجيا وغيرهم من بينهم إمكانية عمل نظام تشغيل مثل UNIX مثلا ومكونات برنامج لغة أساسية للتعامل مع البيانات (قواعد ومفاتيح مطورة من إحدى لغات واسعة النحل بما يغطي العمليات للتطبيقية.

٢- إمكانية الطرح العام عالميا بين جامعات العالم ومراكز البحث لشراء حقوق مثل هذه البرامج بشروط مخشركة مجموعة من المصريين في مراحل التصميم والإعداد والتجريب الأولية وتسليم كطاقة للتسليمات الخاصة بالخطات كاملة والإقزام بمثابة التطبيقية كدة عام كامل.

ولكن لنا فحين سبلونا بعلمهم أسوة في أسلوب تدوين وتشجيع البحث العلمي، وللتكسر رواد الفكر الاقتصادي في بدايات هذا القرن وما فعلته القديروش القليلة التي رفعت دعائم بنك مصر وشركائه.

يوسف رشدي

خبر نظام معلومات

مع تكميم من فرص تميز في الأسعار والشروط.

وهو حق لكل المنتجين أن يقرضوا ما يرونه مخططا لصالحهم طالما لا يتجاوزون قواعد القانون، حتى ولو كان للقرض - في نهاية التعامل الأولى - أن توضع للوالم والألتزامات عند انتهاء مدة العقد، وقد مرت شروط لصحت بمهارة لإثبات فرص تغطية الاحتمالات وترتها متممة تبين، تمك للورين وإيجاد استغلالهم التقني فيه، بما قد يتلائم مع ما يجب من حسن الفية.

ومن للأسف - رغم كثرة أصحاب الأصوات والالقاء والتفوض - ألا يوجهه المستخمون لتوحيد نظمهم بعد انتهاء ارتباط البرمجيات الأساسية بالأجهزة، ولعل لوضح وسائل الترويج لذلك التعدد للالتحاق في برمجيات أساسية تختلف مسئولياتها وأجودها بما يكرس صعوبة التكامل والتخصيص بين المستخدمين.. والأفضل أن يستهدف توحيد شكل

المخالات والمستخرجات والإجراءات للنظم التطبيقية وأن يتم اختيار أقرب البرمجيات صلاحية للوالم بمطليات للوالم.

ولأسف فقد لا يلتفت أحد من قيادات مواقع الرقابة والتوجيه لبيان من أبواب الفساد وفساد ثقافة في عهد من العقود التي تم إرساها منذ سنة ١٩٨٢، دون لشراء الجوائز الرقوى للتمعية.. بما يفرض أن تعد معايير الاختيار وأصول تداول مسئوليات إدارة دشامات للتعامل بالحاسبات وكل ما يتصل بنظم للوالم، وأن تعلن الشروط والتكاليف والرمود وسعريات الخارج لكل العقود.

وبعيدا عن الأجهزة المسئولة التي تستغرفها مسئوليات شديدة التعقيد بتدخل الصالح.. وإذنا أن تشتمس من أن لذلك الاحتمال للنظر بمواجهة تلبية حقيقة قديتنا، دعوة

والترزنا بكاء مخات للالين من الجبهات مقابل برامج أصلية لكل وحدة جهاز، وقد أعلن المنتجون عن خططهم عند تكامل الإغراق بالأجهزة وتحويل الأعمال عليها.. حيث سيمعن استخدام برامجهم بأجهزة غير حاصلة على حقوق الإنتاج من المنتج الأساسي.. ومعنى هذا أن ما يتم الآن من إغراق بأجهزة مصنودة المسعر عظيمة الكفاءة، تمكن من الحصول للنظم الآلية بتكلفة زهيدة - ونحن في فترة سماح - قد تواجه يوما بموافك تحكم من المنتجين مستعينون فيه توازنا لقموه بالتسويق وتداخل التنور الأسويوية وتطور فائق كل التوقعات.

وكل المسئليات للوالم المستخدمة للحاسبات قديما عمله التحليل فكم من مكات منهم لجيروا على فصل موافك إلى التزاد، وأعمالهم ذات الحساسية مرتبطة بمنح لا يستطيعون - دون مخافة - أن يستبدلوه حتى



مؤتمرات

«الجات» ومنظمات الاعمال

١١١



د. حافظ عبيد

رعاية الدكتور

عاطف عبيد

وزير قطاع

الاعمال العام، ويعتبر
«الجات» التنافسية لمنظمات
الاعمال في مواجهة آثار
اتفاقية الجات، تمهد كلية
التجارة جامعة القاهرة
مؤتمرا علمي المنوى خلال
الاسبوع الاخير من الشهر
الحالي.

ومن المنتظر ان تدور اجساد
المؤتمر حول خمسة محاور
اولها انعكاسات حرية التجارة
على منظمات الاعمال المصرية،
وثانيها آثار اتفاقية الجات على
بيئة الاستثمار. أما المحور
الثالث فيسبك عن تنمية
القدرة التصديرية للمنظمات
المصرية. والمحور الرابع
سيحور حول التحديثات
الادارية، والتكنولوجيا لاتفاقية
الجات واخيرا سيناقش
المؤتمر ايضا في محوره
الخامس قضية اعانة تهميم،
وتطوير المنظمات لدعم
انطلاقها في الاسواق العالمية



نظم لبناني

لبنان والجات.. المعادلة الصعبة!

د. لويس حبيقة *

بحيث تستفيد إلى حد بعيد من جميع التسهيلات والأعطيات المقدمة إليها. وكان من الممكن للدول العربية أن تستفيد أكثر من الاتفاقية لو شاركت كمجموعة متضامنة في صياغتها. ويقام التورل والغنا خارج الاتفاقية فقد الدول العربية المصدرة للنظ أمانة الاستفاده بصورة أكبر من الوضع الجديد. أما دول أفريقيا السوداء، فتستفهم وحدها من الوضع التجاري العالي الجديد لأنها مازالت غير محضرة للمنافسة الحرة وتفتقد إلى الخبرات العمالية والإدارية الضرورية في عالمنا اليوم. ومن المؤكد أن الدول الصناعية، الواضحة الأولى للاتفاقية ستستفيد ولو بدرجات مختلفة من تطبيق الاتفاقية. أما المميزات الرئيسية الخاصة بالاتفاقية الجديدة، فموجها فيما يلي:

أولاً: منظمة التجارة الدولية: أسست في ١/١/١٩٩٥ ويرأسها الأيطالي ريكاسو روجيرو منذ أول أيار، وستوفر على تطبيق اتفاقية وسير التبادل التجاري الدولي، وستقوم بفض الخلافات التجارية المنطقة بالأغراق وغيره بين الدول الأعضاء

ثانياً: خفض التعريفات الجمركية

الحديث عن الجات أو الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة أصبح فعلاً حديث الساعة، فلهذه الاتفاقية من تأثير مباشر على اقتصاديات العالم أجمع. وأينما يحضر نفسه اليوم للانضمام إلى نادي والجات بعد أن يستشمل جميع الشروط الضرورية والمطلوبة لذلك، فإن اعتقادنا أن الانضمام اللبناني للحر المنكسر أساساً على حيوية الشعب اللبناني وانتاجيته سيستفيد من دخوله «الجات». وقد هدفت اتفاقيات «الجات» السبع المتلاحقة منذ سنة ١٩٤٨ إلى تشجيع التجارة الدولية والتخفيف من مختلف العوائق والقيود. وقد ساهمت فعلاً في زيادة حركة التجارة الدولية وبلغ عملية التنمية الاقتصادية ورفع معيشة شعوب العالم. ولجولة الأورو جواي وهي الاتفاق الثامن، ساهمت الدول النامية على عكس الاتفاقيات الأولى في المشاركة الفاعلة. والجديد الذي أحدثته جولة الأورو جواي هو النجاح في إكمال الدول النامية إلى سوق التجارة الدولية الحرة



دخوله «الجات» لأن الاقتصاد الوطني أسس على مبادئ المنافسة والحرية، ونجح اللبناني بفضل نشاطه وكفاءته المميزة في جميع الميادين الاقتصادية، إن أكثر مايقوى القطاع الزراعي اليوم، بالإضافة إلى افتقار التمويل المناسب والتكنولوجيا الحديثة، هي المنافسة غير المشروعة المطبقة في الدول المصدرة إليها، وعندما تدخل تلك الدول في «الجات» يمنع عليها حينذاك الاستمرار في دعمها المطلق لزراعتها وعندما تصبح المنافسة أكثر عدالة، أما القطاع الصناعي، فيستفيد أيضاً من التمويل المناسب والتسويق الجيد عبر تفعيل المصرف الصناعي وإيجاد مكاتب للتسويق في الدول المستوردة وعبر انتقاء الصناعات التي لها فيها ميزات متفوقة واضحة والتركيز عليها كي لا تزدول صناعتنا الوطنية المهمة. أما إذا أردنا ليهرب أن تكون السوق المالية الإقليمية الرئيسية، يجب علينا الاستمرار في الاستعداد للتوقيع على اتفاقية «الجات» وخصوصاً الأحكام المتعلقة بالخدمات المالية والتي تحرر التعامل في هذا القطاع بين كل الدول الأعضاء.

✽ يبحث الاقتصادي ورجل أعمال

الصناعية في الدول الصناعية للواردات القادمة من الدول الصناعية الأخرى.

ثالثاً : صناعة النسيج واللباس: قرر الاتفاق الجديد تصفية اتفاق الألياف المتعددة خلال السنين العشر المقبلة.

رابعاً : الزراعة : فرضت الاتفاقية تحويل جميع القصبود التجارية إلى تعرفات جمركية وتخفيضها بنسبة 36 بالمئة خلال ست سنوات في الدول الصناعية و24 بالمئة خلال عشر سنوات في الدول النامية، أما الدول الفقيرة جداً، كالمدول الأفريقية فهي غير ملزمة بالتخفيض.

خامساً: الخدمات : بالإضافة إلى المبادئ العامة، وضع الاتفاق أحكاماً خاصة بتحرير التبادل في الخدمات المالية جرى توقيعها من قبل 29 عضواً في 26 تموز 1995. أما الاتفاق بشأن الاتصالات، فقد اتفق على مواصلة البحث في جميع البنود بغية توقيع مجموعة أحكام خاصة بهذا القطاع في نيسان 1996.

سادساً : المشتريات الحكومية : يسمح للشركات الأجنبية بالمنافسة على قدم المساواة مع الشركات المحلية .

وإن نظرنا أن لبنان سيستفيد من



مؤتمر الأزهر يناقش اتفاقية الجات وأثرها على الدول الإسلامية

ينظم مركز الاقتصاد
الإسلامي بجامعة الأزهر
مؤتمرا يناقش فيه أساتذة
الجامعات والخبراء أثر اتفاقية
الجات على الاقتصاديات للدول
الإسلامية ويعقد المؤتمر خلال
الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ مارس
القادم.

وقال الدكتور جعفر
عبد السلام نائب رئيس الجامعة
والشرف على المركز إن المؤتمر
يهيئ إلى تحليل الآثار
الإيجابية والسلبية لاتفاقية
الجات على الدول الإسلامية من
خلال ثلاثة محاور رئيسية هي
وضع العالم الإسلامي في ظل
النظام الاقتصادي العالمي
الجديد والآثار المتوقعة
للاتفاقيات الدولية على
الاقتصاديات الدول الإسلامية
وكيفية مواجهة الدول
الإسلامية للآثار السلبية
المتوقعة لاتفاقية الجات وتبر
التكامل بين هذه الدول لمواجهة
تلك الآثار السلبية.

وأضاف الدكتور جعفر
عبد السلام أنه يندرج تحت هذه
المحاور مناقشة آثار اتفاقية
الجات على القطاع الضخم
وحقوق الملكية وآثارها على
النفط العربي والصناعة
والزراعة وحركة رؤوس الأموال
في الدول الإسلامية.



العدد ١٢

المصدر

١٢ ديسمبر ١٩٩٥

التاريخ

البحوث والتحريب والعلوم

أبعد وصول وفد الشراكة الأوروبية إلى مصر محاولة جادة لإنهاء أزمة السينما

□ القاهرة - ناصر حسين:

ويصل إلى مصر وفد الاتحاد الأوروبي للشراكة في الصناعة يدعو من اتحاد الصناعات المصرية يضم الوفد أعضاء من الاتحاد الأوروبي للسينما وسوف يفقد الوفد عددا من الجلسات مع رئيس غرفة صناعة السينما المصرية وعدد من أعضاء مجلس الإدارة في الغرف. ويتضمن جدول المفاوضات التي سوف تتم تقطعت الأول تحديث صناعة السينما المصرية والمبالغ التي يطلبها لتحديث المطلوب. النقطة الثانية للمشاكل التي تتعرض لها السينما المصرية وكيفية حل هذه المشاكل مع وضع خطة لامكانية إنتاج افلام مشتركة بين الاتحاد الأوروبي للسينما وشركات الإنتاج العربي. أما بالنسبة للنقطة الأولى وهي تحديث صناعة السينما المصرية وهي الخاصة بأجهزة التصوير والاستديوهات ومعامل الطبع والتحميض حيث تصل في مصر إلى نظيرتها في الدول الأوروبية.

وقد طلب وفد الاتحاد الأوروبي بيانات من غرفة صناعة السينما يتضمن عدد الاستديوهات في مصر وكذلك عدد البلاطوهات التي يتم التصوير فيها والأماكنيات الموجودة فيها وكذلك طلب الاتحاد الأوروبي للسينما عدد المعامل والآلات المستخدمة فيها. كما طلب أعضاء اتحاد السينما الأوروبية معرفة رأس المال المستثمر في الاستديوهات وأيضا الخطط المستقبلية الموجودة لدى شركات الاستديوهات لتحديث ابارتها. أما بالنسبة للنقطة الثانية وهي إمكانية الإنتاج المشترك مع الاتحاد الأوروبي. فقد عرض رئيس غرفة صناعة السينما مشكلة ضمان حقوق الافلام السينمائية التي يتم عرضها في أوروبا والتي تتعرض دائما لمافيا الفيديو في هذه الدول. وطلب رئيس غرفة صناعة السينما المصرية استصدار اللقطة في ضمان حقوق دول الاتحاد الأوروبي عند طرحها في مصر خاصة في مجال الفيديو كما حدث مع الشركات الأمريكية التي قامت مصر



١٢ ديسمبر ١٩٩٥

التاريخ :

للبحوث والتدريب والمعلومات

بضمان حقوق هذه الشركات. وقد أبدى المسئولون في الاتحاد الأوروبي للسينما والموجودون في مصر استعدادهم لضمان حقوق الافلام المصرية. وقد أوضح رئيس غرفة صناعة السينما «منيب شافعي» أن أموال الافلام المصرية الضائعة في أوروبا بسبب عدم وجود ضمان حقوق توزيع الافلام المصرية تتراوح ما بين 20 مليون دولار إلى 30 مليون دولار.

وأثار أعضاء اتحاد السينما الأوروبية تساؤلاً حول الاسواق التي يتم عرض الافلام المصرية عرضاً سينمائيًا دون عرضها على اشرطة فيديو.. وقد تبين لهم أن 80٪ من الاسواق التي يتم فيها عرض الافلام المصرية عرضاً سينمائيًا هي سوق تقليدية وتقتصر في العالم العربي فقط.

كما أوصى أعضاء لجنة السينما في الاتحاد الأوروبي للسينما بهذا الصي للجهود لعرض الافلام المصرية في دور العرض

السينمائي في أوروبا خاصة الدول التي تزدهم بها الجاليات العربية.

وفي نطاق الانتاج المشترك بين السينما المصرية والاتحاد الأوروبي للسينما فقد طلب أعضاء الوفد الأوروبي القيام بدراسة لوضع الامكانيات المالية التي يمكن أن تتحملها الشركات السينمائية في ذلك المجال.

وقد أبدى الاتحاد الأوروبي استعداده في وضع تحت تصرف السينمائيين المصريين 100 مليون دولار لانتاج الافلام مشتركة مع أوروبا.

ومسوق يقوم الاتحاد الأوروبي بإصدار توصية إلى القنوات الفضائية في العالم سواء العالم العربي أو القنوات الفضائية في أوروبا برفع سعر الفيلم المصري حيث لا يقل سعر الفيلم عن 100 ألف دولار في البداية وذلك مساهمة من هذه القنوات لخراج السينما المصرية من الأزمة التي تعاني منها في المرحلة الحالية.



الأمم المتحدة

المصدر:

٢١ ديسمبر ١٩٩٥

التاريخ:

للبحوث والتدريب والمعلومات



المخاض التكنولوجية القادمة

أعلنت شركة مورتورولا الأمريكية عن عزمها على إنشاء مصنع لأشباه الموصلات في إسرائيل بقيمة مليار دولار، بعد التوصل لهاتل في هذه الصناعة خلال السنوات الخمس الماضية، وذلك بعد أن بدأت شركة «التهاف» بالدخول إلى هذه الأسواق أيضاً. وخلاصة الأمر تكمن في أن الشركة الثانية تسيطر على السوق العالمية للمعالجات المايكرو، خاصة أن العقد الموقع بين الطرفين يصل إلى ١.٦ مليار دولار، وهو ما يتجاوز كثيراً الطاقة الاستيعابية للسوق الإسرائيلية. ويؤكد أن الهدف هو التوسع في الأسواق العربية عمومها الأمر الذي يمكنها من تطوير طائراتها التكنولوجية باعتبارها القاعدة الأساسية لهذه العملية ومن هنا تملك إسرائيل قوة فائقة على المنافسة في الأسواق العربية. دون أن يوازنها أو يتزامن معها تحركات عربية في هذا المجال، الأمر الذي يدفعنا للمطالبة بتسريع وتوحيد الجهود العربية في مجال الصناعات التكنولوجية التي أصبحت أكثر إلحاحاً من ذي قبل، في ظل التطورات الاقتصادية على الساحة الدولية وخاصة اتفاقيات دورة أوروغواي بما تضمنته من اتفاقيات خاصة بحقوق الملكية الفكرية - التي تعد كثيراً من إمكانات المصنوع على التكنولوجيا المتطورة بأسماء مقلدة.

من هنا يصبح من الضروري أن تتكاتف الجهود العربية عموماً، في إطار منظمات العمل العربي المشترك من أجل وضع خطة قومية للتطوير التكنولوجي، بما يمكنها من الوثوق في وجه المنافسة العالمية القائمة مع رياح التغيير الجارية على الساحتين الإقليمية والعالمية.



للبحوث والتدريب والمعلومات

للصدر،

العالم اليوم

التاريخ،

١٩٩٥

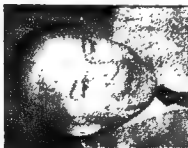
«الجات» تطور الصناعات المصرية

د. إبراهيم فوزي:

□ كاتب خيال حنون:

أكد الدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة المصري أن اتفاقية الجات تثير تساؤلات الصناعة المصرية فهي تهدف إلى جعل العالم كله سوقاً واحداً بلا حدود، أي فواصل وطن دولة تخصص في إنتاج السلع التي تنتج فيها فقط بمنزلة تسوية هذا بالطبع سيعدل على زيادة درجة المنافسة بين الشركات الصناعية في العالم كافة في النهاية سوف يعمود المنافسة على المستهلك فهو سيعمل على زيادة جودة وكفاءة المنتجات الصناعية سواء المصرية أو العالمية والصناعة المصرية بالفعل قادرة على مواجهة هذا التحدي وليس هناك تهديدات للصناعة المصرية والصناعات ووزير الصناعة والأزدة للصناعة إن وزارة الصناعة ليست مسئولة عن إنشاء صناعات جديدة وإنما دورها الأساسي هو العمل على رعاية وإزالة جميع العقبات أمام الصناعة الموجهة بالفعل ونهضة القطاع والاستثماري الملائم لتعويض تلك

الصناعات وتشجيعها. ومن دور الاتفاقيات الدولية في تطوير الصناعة المصرية قال إبراهيم فوزي إن في الحقيقة نحن نعد أهمية التعاون وتبادل الخبرات مع الدول المتقدمة صناعات لذا فهناك اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية لتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا وهو بالتالي مستفيد من تطوير الصناعة الوطنية كذلك العمل على فتح أسواق خارجية جديدة أمام الصناعات المصرية ومن ثم تطوير الصناعة ورفع جودة المنتجات وأكبر وزير الصناعة على أهمية إقامة المعارض المتخصصة سواء في الداخل أو الخارج إن استقبال هذه المعارض إلى إيجاد مناخ أعمال للصناعة المصرية في الخارج وهو بالفعل ما تحتاجه الصناعة المصرية لتوسيع دائرة أسواقها الخارجية خاصة بعد انحصار أسواق الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية.



د. إبراهيم فوزي



المصدر :

الأسبوع :

٢٠ ديسمبر ١٩٩٥

التاريخ :

للبحوث والتدريب والمعلومات

مؤتمر تطوير الصناعة المصرية بمدينته ٦ أكتوبر يطلب تأجيل تطبيق اتفاقية

« الملكية الفكرية » للجات خمس سنوات مطلوب تدريب القوى البشرية لمسايرة التقدم التكنولوجي !

المخاطبة بالأراضي والمقارنات !
وأدى رئيس جمعية المستثمرين
بمدينته ٦ أكتوبر أسامة الشعيد .. من
تحول مصر رجال الصناعة إلى الطريق
السبل مثل .. الشركات الأجنبية ..
والشبابية والتجارة في الأراضي
والمقارنات .. مستشهدا بالمسألة
السياسية التي يحرمها مجال
فوريير .. رئيس شعير الأسيوط .. ضد
ماتيا التمارين والمشاريع في بورصة
الأراضي والمقارنات .. مؤكدا أن كل
هذه الشكايات تعود بالربح على
أصحابها ولكنها لا تضيف شيئا يذكر
إلى الاقتصاد القومي .. علاوة على
تأثرها في رفع الأسعار على المواطن
المصري

.. وأضاف .. إن ليس أساسا من
سند ال٥٠ الصناعة والصناعة أن
تستطيع مصر .. إلا إذا انتهت لنفسها
مساحة كبيرة في الأسواق العالمية ..
ولابد أن تكون متفلسن في الأسواق
جودة وسعر
.. وأعرب الدكتور ابوالعزيم ..
أن اتفاقية المشاركة مع السوق
الأوروبية المشتركة قد تنتج تكنولوجيا
متقدمة وأسواق خارجية واستثمارات
أجنبية ضخمة .. وهذا أمر وارد ..
أنما ما يتحدث عنه .. هو التطوير
الذي نحتاجه كصناع مصريين في

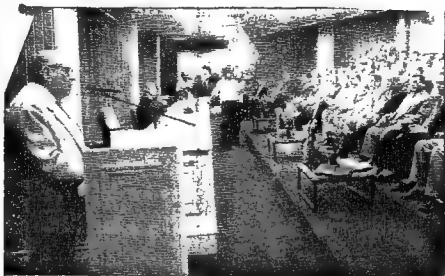
.. هذا مؤتمر .. جاء في وقته .. في مكانه .. في أحداثه
وشخصياته .. والهدف منه أيضا .. كيف .. الصناعة المصرية
تطبيقا لتفافية الجات سوف تتعرض لمناسبة عقيلة .. ليست
مستعدة بعد لمواجهةها .. ولذلك يطالب أعضاء المؤتمر بعد فترة
تأجيل تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية للحد الأقصى للمهلة
المفروضة للحد النامية وهي خمس سنوات للصناعة عموما ..
يؤيدهم في ذلك وزير الصناعة .. صاحبة الدعوة لهذا اللقاء جمعية
المستثمرين بمدينته ٦ أكتوبر .. عداها المعاهد العليا وأصحاب
الفلاح الصناعية بالمدينة .. اجتمعوا في مدينة الثقافة والعلوم
قريبا من احتياجات الشركات الصناعية .. اهتمامات السكان
قيادات جهاز المدينة .. و .. الأخبار .. ترصد في السطور القادمة ماذا
دار في هذا المؤتمر من أمور تهم الصناعة المصرية ..

تحقيق

راجي الورداني

أكثر الصناعات تأثرا بالاتفاقية دوما
الدكتور ابوالعزيم الحكومة .. أن
تأخذ بهذه التوضيحات حفاظا على
الصناعة المصرية .. وتعتبرها مهلة
الضائية لتأهيل من خلالها الاستعداد
للتنافس الشارية التي كتب عليها أن
تخضعها في المستقبل القريب .. من
أجل البقاء في عالم أصبح شديدا ..
الصراع من أجل الحياة والبقاء
للأصلح ..

.. قبل أن يتحدث عداها المعاهد
الدكتور وأسامة الشعيد .. ورفع
جمعية المستثمرين بمدينته ٦ أكتوبر
الرأية الحمراء .. صفيرا للعداء ..
والغضب .. والسياسة .. وبعث
الصناعة .. من التبرعات المالية
الأجنبية التي تسخر بطش سريعا ..
لا بد من ملاحظتها .. وإننا جميعا
خضمر بورصة المنافسة الأجنبية من
مخلف دول العالم بعد تطبيق اتفاقية
الجات .. وسروراء هذه المنافسة على
«مر الأيام بطش الرسوم الجبركية
التي تفرضها الاتفاقية .. هذا
بالإضافة إلى ما تعرضت اتفاقية الملكية
الفكرية .. من قيود وأوضاع جديدة
تستأثر حتما على الصناعة في الدول
النامية ومنها مصر .. ولذلك .. وبناء
على ما تعرضت له الصناعة العامة للصناعة
المصرية يؤيدنا في ذلك وزير الصناعة ..
طلابنا بعد فترة تأجيل تطبيق اتفاقية
الملكية الفكرية للحد الأقصى للمهلة
المفروضة للحد النامية وهي خمس
سنوات للصناعة عموما .. وعشر
سنوات للصناعة الأوروبية .. نظرا لأنها



د. احمد ابو العينين رئيس جمعية المستثمرين يجدر اعضاء المؤتمر من الإحباط التي تهدد الصناعة المصرية اذا لم تطور نفسها في مواجهة انتفاحية الجلات

٥ تصوير: خالد جمال

انسانا .. وتطور منتجاتنا .. بالتطوير التكنولوجي المستمر .. ونخفض التكلفة .. وإن يتأثر هذا إلا بالتراجع بين الصناعة ودور العلم .. وربط الصناعة بالبحر العميق .. وهذا الطريق سلكته دول مثل ألمانيا واليابان كلاًهما خرج من الحرب مهزوماً متفازاً اقتصادياً .. فكيف أمكن لهذا الوصول إلى قمة التفوق الاقتصادي في العالم ؟

عصر جديد ..

.. اختتم الدكتور أحمد أبو العينين حديثه قائلاً: نحن مشرفون على أعقاب عصر جديد .. وهو تجميع توري لأصول الحياة ونمط جديد في حياة البشر له مواصفات وسبب مختلفة .. أهمها

.. سرعة معدلات التغير التي أصبحت على قدر الوقت التقني بين البحث العلمي والتطبيق التكنولوجي .. وسرعة تقدم المعارف والمنتجات .. والسعة الأخرى هي التعددية في المنتجات والخدمات تقنية الثورة التكنولوجية والحاسب الآلي .. مثل أنواع السيارات - من موديل كل عام

٥. محمد رمزي عبد المهدي العالي لقات يقول: مقومات النهضة البشرية والصناعية موجودة بالطبع .. ولكن .. العاجز اللغوي موجود أيضاً .. وهو يزيد الأمر صعوبة .. أمام انطلاق هذه المقومات .. لقد قدمنا منحة من المعهد لتدريب بعض الأفراد العاملين في ٤٣ مصنعاً على اللغات المطلوبة ..

الحس الإداري مفقود !

٥. د. سامية محمد زكي: معهد المعهد العالي للعلوم الإدارية .. يتساءل .. أين الحس الإداري ؟ بكل أسف هو مفقود .. بدون أن نتوَّج

إلى عشرات الموديلات كل عام - هذا .. هذه القمة ؟! .. نحن في المعهد .. أعدنا دراسات متطورة جداً .. لتفريق مهندسي أكفاء قادرين على إدارة المجتمع الهندسي الصناعي .. البلد مقبلة على حراع .. ونحدي بلوق الوصف .. انتفاحية التكاسل .. وبحولنا .. أو انضمامنا تحت عباءة الجلات .. ينتظرب منا بناء جيل قومي - الشباب عماده بالطبع - قادر على المنافسة الرهيبة القادمة

الخطر القادم .. !

العمل صدام المعاد - طيفات - ودور المحاكم لتفوز هذا الضاع ومصر قوته الأمر الذي يتطلب الترابط بين دور العلم والبحوث والصناعة ..

الخطر القادم .. !

الخطر القادم .. !

الخطر القادم .. !

الخطر القادم .. !

الخطر القادم .. !

الخطر القادم .. !

الخطر القادم .. !

الخطر القادم .. !

الخطر القادم .. !

الخطر القادم .. !

الخطر القادم .. !

الخطر القادم .. !

الخطر القادم .. !

الخطر القادم .. !

الخطر القادم .. !

الخطر القادم .. !

الخطر القادم .. !

الآثار التنافسية والتكنولوجية لاتفاقيات الجات في مؤتمر بجامعة القاهرة : ندأ

كتبت - عائشة عبدالغفار :

مصر والسياسات التنافسية الطوب
تطبيقها لتحسين بيئة الاستثمار وتكون
منظمات الأعمال من الاستفادة الحقيقية
من حرية التجارة العالمية
وسوف يركز المؤتمر الثالث على تنمية
القدرة التنافسية للمنظمات المصرية على
وتقديم فترة منتديات الأعمال المصرية على
التفاد في الاسواق العالمية وكيفية مواجهة
منظمات الأعمال لتحديات التنافسية
العالمية وكذلك تنميتها لزيادة حصتها
السوقية في السوق العالمية
وسوف يستند المؤتمر في

تبدأ غدا أعمال المؤتمر العلمي السنوي
لكلية التجارة جامعة القاهرة حول القرارات
التنافسية في مواجهة آثار الجات وسنتم
المؤتمر يومين ويهدف تحت رعاية الدكتور
عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال والدولة
للتنمية الإدارية
وحول الموضوعات التي سيناقشها
المؤتمر قال الدكتور عاطف عبيد له يهدف
الى تحديد مجموعة الآثار الإدارية
والتكنولوجية والتنافسية الناتجة عن

اتفاقيات الجات للتوصل الى
مجموعة من الاستراتيجيات
اللائمة لتنظيم قدرة منظمات
الأعمال في الأجل البعيد على
المنافسة ومواجهة للتحديات
الناتجة من الجات والفرص
يؤام عمل تدريبية لتطبيق
استراتيجيات التنمية للقرعة
وتناول المؤتمر خمسة
محاور أولها : استكشاف حرة
التجارة على منظمات الأعمال
المصرية وإلى طار هذا المؤتمر
ستتبع الأمانة عن عدد من



د. عاطف عبيد

للمحور الرابع التخصصات
الإدارية والتكنولوجية لإتلافية
الجات وذلك للتحديد
التطبيق التي تواجه المنظمات
المصرية وكيفية مواجهتها
والتحديات التكنولوجية
اللائقة ومطابق مواجهتها
والتحديات الخاصة بنظم
العمل

وتناول المحور الخامس
أهمية إعادة تصميم وتطوير
المنظمات لدعم انطلاقها في
الاسواق العالمية وسوف يناقش

المحور الخامس المسئلة الأربعة التالية
ماهو نال مساهمة مدخل الجودة الكلية
مسلو أثر مدخل إعادة هندسة
المنظمات على مساهمة مدخل التحسين
الأخرى على مدخلات برامج التوافق
الاستراتيجي والتنافسي لتطوير الجودة
والإدارة والتأثير في المنظمات المصرية .

ويشهد افتتاح المؤتمر مفيد
شهلي رئيس جامعة القاهرة والدكتور على
السلي نائب رئيس الجامعة وأمين عام
المؤتمر والدكتور محمود بازعة عميد كلية
التجارة

للتحليلات المهمة ومنها ما هي الرايا
التوجه من قوول الانتماء وحرة
التجارة وما هي التزامات الناتجة عن
اتفاقيات الجات وما هي الفرص والتحديات
الناتجة عن الجات بالنسبة لمنظمات
الأعمال كما يتناول المحور الثاني آثار
اتفاقيات الجات على بيئة الاستثمار وسوف
يحدد الباحثون آثار اتفاقيات الجات على
مجموعة السياسات العامة القومية
الحاكمة لبيئة الاستثمار والأعمال في
مصر والقرعيرات الحتمية على السياسات
والقرعيرات الحاكمة لبيئة الاستثمار في

**وقفة للتأمل****الجات وحماية
صناعة السيارات**

بدأت صناعة السيارات منذ عشرين
تولاه مسئول تحرير التجارة الخارجية
والخضعت للدراسات والبحوث الجارية على
التحليل لكافة المنتج مما أدى بصناعات
السيارات إلى العمل بصفتها صناعة
الانتاجية للناجحة لها مما يشكل تهديدا لاهذه
الصناعة والصناعات الخفيفة لها وعدم
إمكانية الاستقرار والتطور وما يشكك ذلك
من أهداف للاستثمارات والمقابلة الخاصة
والصناعة

ويوم الاعداد تساهلنا من كيفية مواجهة
التشاكل والتمويلات التي تؤول في مناصب
ومعاصر تملأ منها صناعة السيارات في
مصر

ول يمكن ان نستعيد من تجارب الدول
القائمة لحماية صناعاتها الأولية بواسطة
توزيعات جماعية شاملة للمواد الأساسية
للاقتصاد القومية لتحرير التجارة الدولية
(الجات) لمواجهة في حدود برامج وبروزة
متمسكة على الصناعات الخفيفة لتتجه
لتحقيق هذه الأهداف

وبما يذكر ان وسائل الحماية للتصنيع
شملت ٣ فئات خاصة بصناعة الصناعة
للطاقة بها إجراءات ضد الانعزاق والبروزات
ضد الدعم والبروزات الصناعية خاصة
والانحصار في تلك ذات الدول الصناعية
تخلق سياسة جماعية في مجال صناعة
السيارات منها على سبيل المثال

● الانعزاق الناتج بين اليابان ودول
الاتحاد الأوروبي والذي يتم معهولة خلال
لفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٩
وموجب هذا الاتفاق يتم تحديد كميات
السيارات اليابانية التي يسمح ببيعها في
أسواق دول الاتحاد الأوروبي بما لا يزيد
على ٥٪ من مبيعات حجم السوق الأوروبية

● تشجيع المطورين في ان الولايات
للحصة الأمريكية ودول أوروبا تنوع إجراءات
جماعية ضد الدول للصناعة حديثا في
لفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٥ وذلك
هذه الإجراءات عما كان معمول به في
لفترة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٠ ينسب
وصفت إلى أكثر من نصف

● تمنع كوريا دخول أية سيارة يابانية
إلى أسواقها

وتنظر إلى وجود مؤشرات وتآكل قوية
تشير إلى تعرض صناعة السيارات الخفيفة
في مصر لمفهوم نتيجة لزيادة الفوائد
من دول ذات قدرة تنافسية عالية . من
الضروري لاصفا الجماعية على هذه
الصناعة خطيا من خلال الاتفاقيات الثلاث
الفرقة ضمن وسائل الحماية للتصنيع
للمصنوع عليها في إقليمية الجات
والحديث بنية الاحد القام

عادل إبراهيم



اللعب مع الكبار .. له شروط!!

د. يوسف بطرس غالى يتحدث بكل صراحة

«الجات» .. تجربة صعبة على

رجال الأعمال والحكومة!

المساعدات الأجنبية تتراجع

وعلىنا الاعتماد على الذات

حققتنا شروط العضوية الكاملة

للاتحاد الأوروبى .. ولكن!!



في لقائه بجمعية رجال الأعمال المصريين كان الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الدولة للتعاون الدولي صريحا ومبالغا في الصراحة . قال : إن قطاع الأعمال يشقى العام والخاص يواجه تحديات الحياة والموت . الجات مثلا تفرض تحديات قاتلة . لا مفر من تجويد

الإنتاج وتخفيض التكلفة وعرض المنتجات بأسعار منافسة . إذا لم يحدث ذلك فلا مكان للمنتجات المصرية أمام المنتجات القادمة من الخارج . منطقة التجارة الحرة مع أوروبا . أو ما يعرف بالمشاركة الأوروبية تفرض نفس التحديات علينا إن فتح أسواقنا أمام المنتجات الأوروبية في مقابل

فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الوطنية . وإذا لم نقدم سلعا جيدة وبأسعار منافسة .. فلا مكان لنا في أسواقهم . أو أسواقنا . حتى الشرق أوسطية التي تعنى التكامل الإقليمي تفرض علينا ذات التحديات .

بصرحة : علينا اللعب مع الكبار بشروط الكبار !! ولقد الدكتور غالي الانتظار إلى نتائج المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادي . ووصلها بأنها تحقق تماما الشروط التي يطلبها الاتحاد الأوروبي للانضمام إليه .

الاتحاد يطلب من الأعضاء الجدد تخفيض الموازنة العامة إلى ما دون ٢٥ من الناتج القومي . وقد تمكن من تخفيض جويلر الموازنة إلى ١٨,٨٪ . ويطلب من الأعضاء الجدد تخفيض الدين الداخلي ما دون ٢٧٠ من الناتج القومي وقد خفضنا الدين الداخلي إلى ما دون ٢٦٨ وكذلك يطلب تخفيض الدين الخارجي إلى ما

دون ٢٢٠ . وحققنا ذلك أيضا . لكن بالمسارعة لتسديد مبالغين للانضمام إلى السوق الأوروبية . ليس لدينا آلة إنتاجية قوية تسمح لنا بالمنافسة داخل السوق . وحتى داخل أسواقنا .

تقسيم الخدمات

والاشكالية المصرية أكبر وأعمق من مجرد غياب الآلة الإنتاجية القومية . ويمكن تلخيصها على النحو التالي :

- * في حجم السلع والخدمات
- * في السوق التنافسي للشغل كل من يبلغ من العمر
- * أن السوق الشمعوى
- * لا يستطيع أن يفي بطلبات التشغيل
- * المصري بسبب نقص الخبر في الخدمات والمهارة .
- * أن القوة الشرائية

الموافرة في مصر غير كافية لتشغيل كل من يبلغ من العمر باختصار علينا أن نتوسع في العمل لصالح الخارج . سواء بتصدير قوة العمل البشرية . أو بتصدير المنتجات . ولما كانت أسواق العمل الخارجية تضيق باطراد . وغير قابلة لاستيعاب المزيد فلا مفر من تصدير المنتجات . لكن تصدير المنتجات ليس أمرا سهلا . بل مهمة بالغة الصعوبة . هناك تتعالت كل الظروف ضمتنا علينا أن نلعب مع الكبار بشروط الكبار . وعلينا أن نواجه أقدارنا بشروط الكبار أيضا . وفي كل

المالات علينا أن نسمى إلى تحليق مدخسين كبريين في المرحلة القادمة : زيادة فرص التشغيل . وزيادة معدلات النمو . وتضيف إليهما أيضا رفع مستوى المعيشة .

لكن المنتجات المصرية حالتها الراهنة غير قادرة على المنافسة لأنها مختلفة بعينين راسيتين : البيروقراطية وارتفاع التكلفة . وأنا على يقين أن المنتج المصري لا يستطيع المنافسة في الخارج

بينما يخص ٢٠ من وقته على الأقل لتسوية مشكلاته مع البيروقراطية . كما أن المنتج غير قادر على المنافسة في الخارج أو الداخل وهو محمل بأعباء ضريبية وجمركية تصل إلى ٢٥٠ . بينما يدفع المنافس الأوروبي نحو

٢٠ . يضال إلى تلك أن المنتج المصري يتحمل منذ البداية أعباء ثقيلة بسبب ارتفاع تكلفة الأرض وعناصر الإنتاج الأخرى

شروط المنافسة

إن لو خفضنا الجمارك والضرائب لفل تستطيع الدولة إيجاد الموارد اللازمة للتألق على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والسكان . إن التعليم جزء رئيسي من تجويد العملية الإنتاجية . هل يمكن أن نضحي به لتأمين شروط المنافسة



وهل يمكن أن نضجر بالخسائر الصحية من أجل تحسين شروط المنافسة . وهل يمكن التضحية بتوفير المسكن الملائم لمحدود الدخل من أجل تحسين شروط المنافسة .

الأسئلة صحيحة والاجابات صعبة للغاية .
وإذا كنا نلجأ في الماضي للعروب على المساعدات الأجنبية للاتفاق على التعليم والصحة والسكان والخدمات الأخرى . لكن للأسف المساعدات الخارجية تراجعت لأسباب متعددة .

إن كل الدول المتقدمة للمساعدات تعكس من عجز واضح في الموازنات العامة . بل وتعهد تصنيف الدول التي تستحق المساعدات . وللأسف .. إلا أنخرج كدراجيا من هذه الكوائيم بسبب التحسن الظاهر في أداء الاقتصاد المصري .

هكذا تتعدد وتفاقم إشكاليات الاقتصاد المصري وأمام هذه الإشكاليات المعقدة ينبغي أن تكون لمواجهة شاملة ومشتركة بين رجال الأعمال والحكومة . وأقول بصراحة إن إحياء المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي جعلها المستهلك بالكامل . وعلى الحكومة ورجال الأعمال أن يتحملا معا تكاليف المرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادي عيسى الحكومة أن تزيد المعونات البيروقراطية وأن تخفض الضرائب . وأن تبحث عن مصادر تمويل بديلة . وعلى رجال الأعمال أن يعملوا على تطوير الاهتمام الإنتاجية وأن يعملوا على تنويع الإنتاج وتخفيض تكلفته وتحسين

شروط المنافسة للسلم المصرية علما بأن آلة الإنتاج تمثل أحد المعوقات الرئيسية . إنها آلة صغيرة ومتوسطة . وأما البيانات تقول إن 7٩% من القطاع الصناعي تمثل مشاغل صغيرة ومتوسطة يعمل بها أكثر من ١٥ فردا . يمثل هذه الآلة الاستطیع المنافسة في الخارج . وينبغي تطويرها وتزويدها باستثمارات طويلة المدى .

ومرة أخرى إن نظام التمويل المصري ذاته لايسمح بمثل هذه الاستثمارات . ومن هنا ينبغي إيجاد آلية لتوفير الاستثمارات طويلة الأجل لتطوير الشركات الإنتاجية المصرية . إن السوق متمسك لهذا التسرع من الاستثمارات . الدليل على ذلك أن السوق الأوروبية مفتوحة ٣٥٠ مليون جنيه مصري لتطوير الآلة الإنتاجية . لكن السوق استوعب المنحة خلال أسبوع واحد . ومع ذلك سوف تحاول إيجاد موارد إضافية .

وفي إطار التطوير أيضا أعلن الدكتور يوسف بطرس غالى أن الحكومة تعالفت مع إحدى المؤسسات الأمريكية لإعادة تنظيم الشركات : « شركة .. شركة » بهدف التعرف على الامكانيات المتاحة واختيار التكنولوجيا المناسبة كل هذه الإجراءات ضرورية للاستعداد للعب مع الكبار بشروط الكبار .



للبحوث والتدريب والعلوم

المصدر :

الزراعة

التاريخ :

٢٧ ديسمبر ١٩٩٥

تطوير صناعة الألبان إتباط عمليات الإنتاج

أكد الدكتور محمد جويلى وزير
التصميم والتجارة الداخلية أن
توقع اتفاقية الجات وإنشاء
منظمة التجارة العالمية كان له
انعكاسات خطيرة على صناعة
الألبان خاصة مع إلغاء الدعم
الذى يقدم للمنتجين مما أدى إلى
رفع أسعار المنتجات بحوالى ٣٠
في المائة بوسائل الوزير أن هذه
التطورات تستلزم ضرورة تطوير
صناعة الألبان التى حققت
نجاحا غير مسبوق منذ مائة عام
ونفقه من خلال ترابط حلقات
عمليات الإنتاج بدءا من تصنيع
والسويق للتخزين بجلاب وبعده
بالسويق للحلابة والتفسيذ
مشروعات للتهوض بالتناجية
الحيوان وتوابع الرعاية الصحية
وتطوير صناعة الاعلال



المصدر :

٢٧ شهر ١٩٩٥

التاريخ :

للبحوث والتدريب والمعلومات

التكنولوجيا والقائمة السوداء

ما زالت قضية صادرات التكنولوجيا للعالم الثالث، تغطي بالاولوية والاهمية القصوى من جانب الاطراف الرئيسية الفاعلة في الاقتصاد العالمي . وذلك مع وجود العجوة التكنولوجية الهائلة بين الطرفين . إذ أصدرت ٢٨ دولة صناعية كبرى تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية ، على قراراً يفرض قيود مشددة على تصدير المواد والتكنولوجيا الى مجموعة من دول، تضمنها «القائمة السوداء» والاهم من ذلك امضاء منظمة دولية خاصة مهمتها مراقبة هذه المسألة والحيلولة دون الانتهاك حولها، وتضم الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها من الدول . ويبدو ان البلدان المتقدمة لم تكن بما جاء في مقرر دورة أوجدها، وما تخلص « يا من اتفاقية تنظم حق الملكية الفكرية، وتنص الكثير من الجواهر ضد الدول النامية » . سلة، وتنتج الاتفاقية الحديثة لتصبح حواجز جديدة أمام هذه الدول . ومع تسليمنا الكامل بحق جميع الاطراف في المعاهد عن حقوقهم المكتسبة، خاصة فيما يتعلق بالملكية الفكرية، الا ان هذه المسألة يجب ان نتخذ معها الاعتدال بلعبة الاحتياطات التكنولوجية للعالم الثالث، كما ينبغي ان تقصدي مصمم لكل الامور المصاحبة للتجارة العالمية في هذه المسألة، وهنا ينبغي الا تستثنى دولة ما «كإسرائيل» مع انطاق جميع الظروف المشابهة للبلدان التي فرض عليها العزل



دخول مصر عصر المجات

انطلاقاً من سياسة مصر والحمة وثابتة تستهدف الانفتاح على العالم واتساع الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي وأتت مصر على اتفاقية تحرير التجارة والتعريفات الجمركية الأوروبية باسم المجات ومع بداية العام الحالي دخلت مصر عصر تحرير التجارة بعد أن قطعت شويكة كبيرة في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي في مجال تحرير التجارة ولم يبق سوى سلمتين داخل حقل الاستيراد.

وتشكياً مع مقررات الجات وضعت مصر سياسة جديدة للتعامل مع هذه الاتفاقية بما يضمن منافسة عالية للمنتجات المصرية ويحقق مصالح الاقتصاد القومي، حيث جاءت موافقة مصر على الاتفاقية مشروطة بعدة اعتبارات في مقدمتها أن تحرير التجارة يجب أن يتم من خلال برنامج زمني حتى لا تضرب الاستثمارات المحلية، كما سعت مصر من خلال المفاوضات التفاوضية إلى وضع العديد من شروط تحرير التجارة والخدمات ورفع الفوارض المصرية في إدخال الاقتصاد المصري ضمن التعريفات الدول الأولى بالرعاية والمحمول على الضمانات الكافية للتعامل مع مقررات الجات.

والتوقيع هذه الضمانات قرر السيد محمود محمد وزير الاقتصاد مع مطلع هذا العام تشكيل 9 لجان تشمل جميع المجالات التي تتضمنها اتفاقية الجات ليرفع إلى رؤسها والخطة اللازمة لمواجهة تنفيذ اتفاقية الجات تماثل الضمانات الكاملة للمتعدين ويتم من خلالها الاستفادة الكاملة بالآراء التي توفرها الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بزيادة الصادرات المتطورة وغير المتطورة وإيجاد فرص عمل في أسواق الدول الديقة على الاتفاقية للإيربي العاملة المصرية.

اتهمت مصر أيضاً في منظومة مواجهة اتفاقية الجات استراتيجية جديدة في التعامل مع الواردات مع إزائها والتحرير الكسبي للسلع المستوردة والتفكير على فكرة الواردات من خلال أساليب أخرى مثل التورية الجمركية والرسم التوفيقي، ولتأجيل ذلك ثم خلال هذا العام أعدد قانون حول مكافحة الدعم والافتراق من للتأجيل عرضه على مجلس الشعب في دورته الحالية.

كما يقول السيد منفي أبو الغز وكيل أول وزارة الاقتصاد الانتقاء من النظام الاندلسي لاشاء جهاز مكافحة الأفراق القديم وهو يعتبر إحدى الجهات الرقابية الهامة التي تتولى التحقيق في شكاوى للتجوين الغشريين في سياسة تحرير التجارة ويقوم هذا الجهاز أيضاً بأمور الدراسات والتحقيق من السلع الواردة إلى مصر إذا كانت تقل أسعارها أو جودتها عن المنتجات المثيلة.

وأكد أن سياسة تحرير التجارة ليست هدفاً في حد ذاتها بقدر ما هي هدف لاصلاح الانتاج الوطني ووضعه موضع المنافسة مع المنتج الاجنبي، وهو يلقى على التجنيد مسترابة ربح حودة مزاياهم حتى تتحقق لها المنافسة الفاعلة مع السلع المستوردة.

Biblioteca Alexandra



0305154